

تطور الحركة الوطنية المصرية

١٨٨٢ — ١٩٥٦

شمسدي عطية الشافعي



شہری عطیہ پت فنی

تطور
الحركة الوطنية المصرية

١٨٨٢-١٩٥٦

١٩٨٢/٦/٨

تمهيد

لا نقصد بهذا الكتاب تاريخا للحركة الوطنية المصرية، فهذه مهمة لا يستطيع الاضطلاع بها فرد واحد .

وقد آن لنا أن نقوم بهم: قومي بأسره يملك من المال والجهد ما يستطيع به أن يؤرخ للحركة الوطنية تاريخا كاملا من وجهة نظر الجماهير لا الحكام، ومن وجهة نظر الشعب، لا الملوك والوزراء .

ولنما يكتبني هذا الكتاب بدراسة المعالم الرئيسية للحركة الوطنية في تطورها منذ ١٨٨٢ إلى يومنا هذا .

ولنا منهج واضح في هذه الدراسة، منهج على قوامه أن تاريخ التطور الاجتماعي، هو، أولا وقبل كل شيء، تاريخ الشعب .

وإن التاريخ لا يمكن أن يكون علما حقا، إذا قصر نفسه على دراسة أعمال الملوك وقواد الجيوش، وأخبار الغزاة، وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات .

نعم، إن للزعماء والقادة دورهم في التاريخ، ولكنهم لا يستطيعون أن يلعبوا هذا الدور إلا بمقدار ما يمثلون مصالح شعوبهم، إلا بمقدار إدراكهم لقوانين التطور للجمع، إلا بمقدار ما يمثلون قوة متقدمة قد تهيأ لها ظروف النضج، بحيث تستطيع فعلا أن تدير بالجمع خطوة إلى الأمام .

ومع هذا يستمر المحرك الحقيقي للتاريخ هو الشعوب، وتحركاتها، وثوراتها، وتنظيمها. ولا نغني بها هذه التحركات العفوية الطارئة، التي ما إن تهب حتى تخمد،

إنما هذه التحركات العميقة المنتظمة التي تعبر عن أن نظاما اقتصاديا وسياسيا معيناً أصبح لا يصلح للبقاء، أصبح موقفا لتقدم القوى الإنتاجية، أصبح

محطما لمستوى المعيشة للشعب وثقافته. ومن ثم يتعين وجود نظام آخر سياسي، ونظام آخر اقتصادي، تهب الملايين بقيادة زعمائهم من أجل تحقيقه .

هذا هو المنهج السائد في هذا الكتاب .

وقد حاولنا في هذا الكتاب ألا نقرط في التحليل ، وألا نقرط في الوقت نفسه في سرد الوقائع ، وذلك بأن نجمع ما بين التحليل وعرض الوقائع ، والتحليل يتطلب عرض البواعث الاقتصادية والسياسية والفكرية ، والتحليل أيضا يتطلب دراسة تقاط القوة وتقاط الضعف ، واستخلاص الدروس من تاريخنا الوطني .

ولكن هذا الكتاب لم يكتب ليكون مجرد دراسة ، أو مجرد تفسير لتاريخنا ، أو مجرد عظة وعبرة ، وإنما كتب وهو يضع عينه على المستقبل ، يضع عينه على تحديد الخطوط العامة لهذا المستقبل ، وأن يستفيد من خبرة الماضي والخبرة العالمية ليضع الخطوط العامة التي يمكن أن يسير عليها الشعب في كفاحه الدائب ضد الاستعمار وضد الاقطاع ، وضد الاحتكار ، ومن أجل رفع مستواه المادى والثقافى ، ومن أجل جريته وديموقراطيته .

ونحن نعترف أن هذا الكتاب ليس إلا محاولة في تطبيق المنهج العلمى على دراسة تاريخنا ، وهو شأن كل محاولة — وخاصة إذا كانت المحاولة الأولى — لن يخل من أخطاء ، ولن يخل من تقصير ، وإن يخل من تفسير غير سليم ، ولا شك أنه يشوبه كثير من النواقص .

ولهذا ، فنحن نرحب بكل نقد ، نرحب بكل تصحيح ، نرحب حتى بأوجه النظر المخالفة لرأينا ، حتى نستطيع أن نستكمل هذا النقص في الطبقات التالية . ونحن لا تقتصر على الترحيب بالنقد فحسب ، وإنما نلج في طلب هذا النقد إلحاحا شديدا .

ونرجو أن يشجعنا القارىء في مصر والسودان وسوريا ولبنان ، وكل مكان في الشرق العربى ، على استكمال ما في هذا الكتاب من نواقص كثيرة .

المؤلف

ديسمبر ١٩٥٦

الفصل الأول

الاستعمار والسيطرة الاقتصادية

المهمل مشهور

في الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ ، أعطى الأميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلق الأسطول الانجليزي أول قنبلة على قلاعنا المصرية في الإسكندرية .

فكان ذلك إيذانا ببدء الاحتلال الانجليزي البغيض .

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ١٣ يونيو عام ١٩٥٦ ، رحل آخر جندي انجليزي عن منطقة القتال .

أربعة وسبعون عاما من الاحتلال الأجنبي لبلادنا .

وأربعة وسبعون عاما من الكفاح الشعبي ضد هذا الاحتلال .

تخميم الصناعات

فإذا كانت خطة الاستعمار بالنسبة لاقتصادنا القوي ؟

كانت أولا : تخميم صناعتنا القائمة ، فقد أغلق أبواب المصانع الحكومية : مصنع الورق بيولاك ، دار سك النقود ، فأصبحت نقودنا تصك في إنجلترا ، كما باع منازل القطن ومصانع النسيج التي كانت باقية منذ عهد محمد علي ، وعطل الترسانة لسبب المدافع وصنع البنادق والذخائر . وباع البواخر النيلية بأرخص الأثمان ، وعطل الحوض البحري لإصلاح السفن .

وكانت خطة الاستعمار ثانيا : تخميم الحرف الصغيرة ، حتى تحل سلعة الانجليزية محل المصنوعات المحلية حتى بين أفراد الجماهير الكادحة ، فكان أن شرد — كما يقول الدكتور لميطه — مائتي ألف من صغار الحرفيين ، بما فرضه عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة .

ثالثاً : كما حطم الاستعمار الاكتفاء الذاتى فى الريف ، فأجدادنا يذكرون كم كان يمتلئ ريفنا بالصناعات المنزلية ، من منازل ومناسج يدوية ، سرعان ما تحطمت فى ظل الاحتلال .

ولم يكن تحطيم الحرف ، والصناعات المنزلية أمراً ضاراً فى حد ذاته ، فهى تمثل نوعاً من الاقتصاد متخلفاً بالنسبة للصناعة الحديثة . . ولكن بشرط أن تحل محل هذه الحرف صناعة مصرية متقدمة .

ولكن هذا ما خاربه الاستعمار الانجليزى كل الحرب . فقد قالها كرومر جاكم مصر إذ ذاك : « إنه ليكون ضاراً بمصالح كل من إنجلترا ومصر تشجيع أية صناعة قطنية محمية فى مصر » ،

لقد قال رودستين فى عام ١٩١٠ : « إن الانجليز فى الثلاثين والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر ، لم يكتفوا بعدم إنشائهم ولو صناعة واحدة لحسب ، بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى » .

لقد كان رؤساء المصالح الحكومية من الانجليز ، يفضلون شراء السلع البريطانية ، بل كان المكتب الرئيسى لشريات الحكومة المصرية قائماً فى لندن وليس فى القاهرة ! أما موظفوه فانجليز وليسوا بمصريين !

وفتح الاستعمار أبواب الجمارك المصرية على مصراعها للسلع الأجنبية ، لا لتحطم كل صناعة قائمة لحسب ، بل ولتحطم كل صناعة يمكن أن تقوم .

لقد قالها ملتر : « إن السوق المصرية هامة لتصريف البضائع الانجليزية ، بسبب المنافسة المتزايدة لبضائعنا فى التجارة الدولية » ،

بل أخذ الاستعمار يحارب الصناعة المصرية بالوسائل الفكرية ، فأصبحت صبية المدارس تلقن أول ما تلقن ، أن مصر بلد زراعية ، وأنها لا يمكن أن تكون صناعية ، بسبب عدم وجود الفحم والحديد بها !

وقد اعترف كرومر بنتيجة سياسته هذه فى تقرير له يقول : « من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ ١٥ سنة ، يرى فرقاً ضخماً ، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعى أحذية ... قد أصبحت مزدحمة بالقهاوى والدكاكين

المليّة بالبضائع الأوربية ؛ أما الصانع المصرى ، فقد تضائل شأنه ، وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات فى مفاخر الصناعة . .

نعم ! المقامى والبضائع الأوربية بدلا من المصنوعات المصرية ! ثم ينسب كرومر السبب : السياسة الاستعمارية المناهضة لنشأة صناعة مصرية ! وإن كانت قد نشأت بعض صناعات ، فهى هذه الصناعات التى لا مفر منها ، كشركات المياه والنور اللازمة لتحقيق الرفاهية للأجانب المقيمين فى مصر وللترفين من المصريين ، أو بعض الصناعات التى كان لا بد منها لمصلحة المستعمر نفسه ، كالمحاج والمكابس ، إذ أن نقل القطن غير محجوز أو مكبوس إنما يمثل عبئا كبيرا فى نقلها البحرى ، أو مد خطوط حديدية جديدة ، والسكك الحديدية التى أنشأها المستعمرون إنما قد انشئت أساسيا لخدمة نقل القطن إلى الموانى ، لا لتسهيل النقل والتجارة الداخلية ، فقد لاحظ الدكتوران شربى وشريف أن شبكة السكك الحديدية إلى يومنا هذا لازالت قاصرة على الوادى الضيق للنيل ، بشكل موازى لمجرى النهر ، مجتهدة أن تربط البلاد بموانى التصدير ، فليست هناك شبكة فى عرض البلاد تربط الريف بالمدن .

وقد اجتهد الاستعمار أن تكون كل الشركات التى أنشأها أو سمح بها ، شركات أجنبية أساسا ، حتى « أصبح النشاط الاقتصادى يتركز — كما يقول صبحى وحيدة — فى يد العناصر الأجنبية التى تمول وتشرف عليه ، فيما عدا الأعمال البسيطة ، وأصبحت الثروة المنقولة ، معظمها ، فى يد هؤلاء الأجانب ، بينما انكش المصريون فى نطاق الزراعة . .

مزرعة قطنية ريفية

لقد أراد الاستعمار أن تكون مصر مزرعة قطنية ، تمد مصانعه فى انجلترا بالقطن المصرى بأرخص الأسعار ، فترى أن المساحة المزروعة قطنا قد زادت من نصف مليون فدان عام ١٨٧١ إلى ١٠٠٠.٠٠٠ فدان عام ١٩١٣ وارتفعت نسبة صادرات القطن من ٧٠٪ من جملة الصادرات عام ١٨٧٠

أيام اسماعيل إلى ٩٣ ٪ فيما بين ١٩١٠ - ١٩١٤ .

هذا وقد استولى الاستعمار على القطن المصرى بأرخص الاسعار . ويكفى أن تقارن ما بين صادرات عام ١٨٧٠ ، وعام ١٨٩٨ . ففي عام ١٨٧٠ صدرت مصر قطناً مقداره ثلاثة ملايين وربع مليون قنطار قيمتها ثمانية ملايين وربع مليون جنيه . وفي عام ١٨٩٨ بلغ مقدار ما صدرته مصر ٦ ملايين قنطار قيمتها ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه . . أى ضعف المقدار من القطن مقابل نفس الكمية من النقود ! وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المنسوجات في عام ١٨٧٠ ما قيمته ٦٢ ألف جنيه ، إذا بها تستورد من المنسوجات ما قيمته تسعة ملايين ونصف مليون جنيه عام ١٩١٦ . . وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المواد الغذائية بما يقدر بمليونين من الجنيهات عام ١٨٧٠ ، أصبحت تستورد من المواد الغذائية ما قيمته ستة مليون من الجنيهات عام ١٩١٦ .

- القطن على حساب المواد الغذائية ، غذاء الشعب .
- القطن على حساب الصناعة المصرية ، كساء الشعب .
- ثم ضعف الكمية من القطن لقاء نفس الكمية من النقود .
- ثم اعتماد الاقتصاد المصرى كله على محصول واحد . إذا هبطت أثمانه ، اهتز كيان الاقتصاد بأسره .
- وهكذا أصبحت مصر مزرعة قطنية رخيصة .
- وهكذا كانت سياسة الاستعمار .

المرطل الكامل من اللعم

كما كانت سياسة الاستثمار المالية في مصر قائمة على أن تؤدى مصر أرباح الديون التى اقترضتها كاملة .

لقد أقرضنا الاستثمار ١٠٠ مليون جنيه ، لم تنفع مصر منها في شكل مشروعات بأكثر من خمسين مليون في أحسن الأحوال ، وذهب الباقي هباء في شكل سمرة ، أو عمولة ، أو تبذير من جانب اسماعيل ، أتحدى كم تقاضى منا الاستثمار مقابل الخمسين المليون هذه ، أربابها لها وفرائدها

لقد بلغ مجموعها ٢٥٠ مليون جنيه ، فيما بين ١٨٧٦ و ١٩٤٣ ١
ومع كل مادفعناه فقد استمر الدين الأصلي حتى ١٩٤٤ ، قرابة ٨٧ مليونا
من الجنيهات ١ اشتريناها نحن بأموالنا بموجب قانون التحويل الذى صدر فى
سبتمبر عام ١٩٤٣ !
إن شيلوك الانجليزى لم يتقاض منا الرطل الكامل من اللحم فحسب ١ وإنما
تقاضاه أيضا من الدم ، دم الملايين من الفلاحين والعمال ١

أعلى ربح ممكن

وقد أراد الاستعمار أن تكون مصر مصدر ربح لرؤوس أمواله ، أعلى ربح
يمكن .. فقد بلغ ماوظفه من أموال أجنبية فى بلادنا ٢٥٠ مليون جنيه وفق تقدير
صادر فى سنة ١٩١٣ ... كانت تبلغ أرباحها فى العام الواحد ٢٥ مليون جنيه ،
تذهب معظمها إلى جيوب الممولين فى الخارج لا مصر .
أتدرى أن قرابة مائة مليون من هذه الأموال كانت موظفة أساسيا فى
شركات الرهن العقارى وما شابهها ١ مائة مليون مهمتها سرقة الفلاح الصغير
والمالك المتوسط والكبير بما تفرضه من فوائد فاحشة تنتهى فى أكثر الأحيان
إلى المصادرة ، حتى لقد بلغت الأطنان المزهوة أوائل ١٨٩١ أكثر من مليون
وثلث مليون فدان ١ وبلغت الرهونات على هذه الأطنان كما قدرها كرساتى
٥١ مليون جنيه بخلاف القروض التى يعقدها المرابون ومعظمهم من الأجانب .
ثم المائة والخمسون مليونا الباقية ١ ماشأنا ؟ . لقد كانت توظف معظمها
فى تمويل القطن وحلج وكبس القطن وتصدير القطن ... ثم بعض المرافق
العامة من نور ومياه للسادة المترفين .

هذا فى الوقت الذى اجتهد فيه الاستعمار أن يربط تقدينا بالعملة البريطانية ،
فكان الغطاء للبنكنوت المصرى مكونا أساسا من أذونات الخزنة البريطانية
وسندات الحرب البريطانية . وكان البنك الأهلى المصرى اسما ، البريطانى فعلا ،
يوظف أكثر من ٧٠ ٪ من أصوله فى أوراق مالية ، غالبيتها الساحقة مؤلفة
من سندات الحكومة البريطانية ، فكانت أية هزة تصيب الاقتصاد البريطانى لها
رد فعلها بلا مبرر على اقتصادنا .

هكذا كانت سياسة الاستعمار الاقتصادية .

• مصر مزرعة قطنية رخيصة .

• وسوق لسلع الاستعمار الاحتكارية .

• ومورد ربح فاحش ، أعلى ربح ممكن لرؤوس أمواله المصدرة . ثم الرطل الكامل من اللحم والدم ، مقابل الديون التي أقرضها .

وهكذا كانت سياسة الرأسمالية التي تطورت إلى مرحلة الاحتكار ..

مرحلة الاستعمار .. سياستها في كل مكان استطاعت أن تحتله أو تسيطر عليه سياسيا أو اقتصاديا .

الفصل الثاني

الاستعمار والسيطرة السياسية

الحاكم بأمره

وكما أصبح للاستعمار السيطرة الاقتصادية، فقد أمست له السيطرة السياسية أيضا، فالمتعمد البريطاني هو الحاكم بأمره، والدستور الذي فاز به الشعب عام ١٨٨٢ قد حطم، والبرلمان المنتخب قد ألغى، وأصبحت مصر بلا برلمان أو دستور. كما حطم الجيش المصري، فجرد جميع الضباط الذين اشتركوا في الثورة العراقية من رتبة ملازم ثاني إلى يوزباشى من رتبهم. وحوكم كبار الضباط بجرمة العصيان ... العصيان ضد التدخل الاستعماري والاحتلال ! وكون جيش هزيل برئاسة ضباط انجليز ليكون أداة مسخرة في يد الاحتلال ضد شعب مصر وضد شعب السودان. كما سيطر الانجليز على البوليس، فأصبح له ضباط ومفتش عام كلهم من الانجليز.

وأصبحت السيطرة للانجليز في كل شيء. المستشار المالي انجليزي، والمستشار القضائي انجليزي، والمستشار في وزارة المعارف وسكرتيرها العام انجليزي، والمستشار في وزارة الداخلية انجليزي، بل والنائب العام أصبح انجليزيا هو الآخر ! لقد زاد عدد الموظفين البريطانيين من ١٠٠ موظف أوائل سني الاحتلال إلى ١٦٠٠ في عام ١٩١٩ !

كما قلّ نصيب المصريين في الوظائف الكبيرة من ٢٨ و ٢٧ ٪ سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣ و ٢١ ٪ سنة ١٩٢٠، أى أقل من الربع ! في الوقت الذي زاد فيه عدد الموظفين البريطانيين في هذه الوظائف من ٤٢ و ٤٣ ٪ إلى ٥٩ و ٥٨ ٪ فيما بين ١٩٠٥ - ١٩٢٠ !!

وأصبحت الوزارة المصرية تأتمر بأمر الانجليز، مجردة نمر، توضع على مسرح السياسة المصرية، فقد أرسل وزير خارجية انجلترا برقيته المشهورة في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ :

« مادام الاحتلال البريطاني قائما في مصر فلا بد من اتباع النصائح التي ترسلها حكومة جلالة الملكة (ملكة إنجلترا) إلى الخديو ... ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التي تراها . ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ... وإذا اقتضى الأمر استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو ، بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة . »
وهكذا انحدرت هذه الفئة من المصريين .. !

سند الاستعمار

وكان سند الاستعمار هم فئة كبار ملاك الأرض ، طبقة الاقطاعيين الذين يستغلون الفلاحين عن طريق إيجار الأرض ... لقد ارتفع في ظل الاحتلال عدد الملاك الذين يملكون أكثر من ٥٠ فداناً من ١١٢٢٠ مالكا سنة ١٨٩٤ إلى ١٢٤٨٠ مالكا سنة ١٩١٤ ، وزادت أملاكهم من ١٠٠٠٠٠٠ ١٩٩٧ فداناً في سنة ١٨٩٤ إلى ٣٩٧٠٠٠٠ فداناً في سنة ١٩١٤ !

ومن هؤلاء جند الاستعمار الوزراء ! ومن هؤلاء كان ما يسمى بالذوات والكبراء ! هؤلاء هم الذين وصفهم محمد فريد بقوله : « لو كان ذواتنا وكبراؤنا من ذوى الشرف وأصحاب النخوة لامتنعوا عن قبول الوظائف العالية بهذه الحالة ، ولكن الكل يغار على ماهيته وأهله أكثر مما يغار على اسمه واستقلال وطنه . وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الانجليز على احتلال بلادهم ، ويساعدونهم الآن على إكمال ضمها لأملأكمهم . »

وهكذا كان الاقطاعيون في مصر سند الاحتلال ودعامة الحكم الأجنبي ... وهكذا بلغت المهانة بالحكم في مصر ، المعتمد البريطاني والموظفون الانجليز على رأس البلاد . ومن ورائهم عدد ضخم من الأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات الأجنبية التي كانت تخول لهم قتل المصري دون عقاب . وبيع أكبر ربح يمكن دون أن يجرؤ أحد على فرض ضريبة واحدة ، ثم تهريب أرباحهم خارج مصر ،

ثم الاستهتار بكل قانون ، والعبث بكل نظام تحت حماية قناصلهم .. فهم فوق القانون وفوق النظام ..
ثم من وراء هؤلاء جميعا .. الاقطاعيون والمأجورون .. وعلى رأسهم الخديو !

ثقافة مصر

وكما حطم الاستعمار اقتصاد مصر ، وحرية مصر ، وكرامة الحكم فيها ، فقد حطم ثقافتها .. لقد تحول التعليم إلى كتاتيب ؛ لقد أصبح التدريس حتى في المدارس الابتدائية في بعض المواد باللغة الانجليزية ! ولم يكن هم المدارس المصرية إلا تخرج الكتبة لدواوين الحكومة .

واستبعد من التعليم دراسة التاريخ القومي ، وهبط مستوى التعليم الثانوى ، « فأصبح يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا » ، كما يقول ناظر مدرسة الحقوق المصرية الفرنسى .

ولقد كان كل ما أتفق على التعليم فى الخمسة والعشرين السنة الأولى من عهد الاحتلال ٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من ميزانية بلغت فى نفس الفترة ٢٥٨ مليون ، أى بنسبة ١٪ فقط من ميزانية الحكومة ، ولم تزد نسبة ما يتفق على التعليم أكثر من ٣٪ من ميزانية الحكومة بأى حال ... بل ألغيت المجانية وزيدت مصروفات المدارس الثانوية .

وأغلقت الجرائد الوطنية، إذ صودرت «مرآة الشرق» ، وجريدة «الزمان» و «السفير» ، وحرّم على مجلة «العروة الوثقى» أن تدخل مصر ، ولم يبق إلا صحف تمجد الاحتلال .

لقد ظهرت «الأهرام» فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ «حاملة على العاصى عرابى ورفاقه البغاة» ، ناشرة صورة فى صدرها للجنرال ولسلى قائد الحملة الانجليزية على مصر !!

واستقبلت صحيفة «الوطن» الاحتلال استقبالا منقطع النظير ... فتراها تقول فى أحد أعدادها : «إن جريدة الوطن دون غيرها طالما وافقت على سياسة إنجلترا» ، ونشرت ما أثر أهلها ومكارم أخلاقهم ، !!
هكذا بلغ الانحدار بالثقافة الوطنية والصحف المحلية !!

الفصل الثالث

انبعاث الحركة الوطنية

معارضة هزيمة

رحب الاقطاعيون المصريون — وعلى رأسهم الخديو — بالاحتلال الانجليزي .
لقد أصدر توفيق أمراً في ١٤ أغسطس ١٨٨٢ قائلاً :
« ايكن معلوما .. أن أميرال الأسطول الانجليزي ، وقائد الجيوش البريطانية
العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها . ومن ثم قد سمحنا لهما
باحتلال جميع الأماكن التي يريان في احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ،
وعاد توفيق إلى القاهرة يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تحيطه حراب خمسة
آلاف جندي بريطاني ، ويجلس على يساره في مركبته المذهبة الدوق أوف كنوت ،
وأمامه الجنرال ولسلي ، قائد الحملة ، والسيز إدوار مالت ،
وارتفعت من مشربيات البيوت الأرستقراطية الزغازيد !!
وكان الاقطاعيون ينتظرون كل الخير على يد قوات الاحتلال ، كانوا
ينتظرون مشاركة لبريطانيا في حكم مصر ، ولكن الاستعمار أبى إلا أن يتفرد
بالحكم ، وأبى إلا أن يكون له كل النفوذ السياسي . حتى ليقول الرافعي أن
محمد سلطان باشا وهو من كبار الخونة الذين طعنوا الثورة العرابية من الخلف ،
وسار على رأس قوات الاحتلال يدهم على الطريق ، وقد ندم على موقفه في الحرب
العرابية وانضمامه إلى الانجليز ، ومساعدته لهم على التغلغل في البلاد ، وشعر بنقمة
الناس عليه ، فنزل به مرض ألح عليه . »

ومن ثم بدأت بعض المعارضة من جانب الاقطاعيين .
وفي الوقت نفسه كان الاستعمار الفرنسي حاقداً على الاستعمار الانجليزي
أن انفرد بالسيطرة على مصر .. ولهذا بدأت أمواله تغدق على الصحف ..
وبدأت الأهرام تنحرف كما يقول الدكتور ابراهيم عبده « عن الاحتلال

ودعائه منذ سنة ١٨٨٤ ، وأخذت تنشر مآسى مصر ، فتقول على لسان صحيفة بريطانية : يلوح أن حالة مصر في الحاضر أسوأ منها يوم تولى الانكليز إدارة السياسة المصرية ، ، وتتمنى على من وافق على اخلاء السودان بناء على أوامر الانكليز ، وتشر حديثا لمدير الأهرام مع ولسن عن حالة مصر ، فاذا مأسأله ولسن عن حال البلاد أجابه بأنها سيئة « بفعال أبناء بلده » .

ويرحب الاقطاعيون بهذه المعارضة الصحفية من جانب الأهرام ، فتشر الأهرام في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ خطابا من علماء ووزراء ونواب شورى وغيرهم من الاسكندرية يمدحون لها موقفها من مصالح مصر ..

وتتال « الأهرام » من أجل هذا بر الدولة العثمانية بها وعطف فرنسا .. فاذا ما عطلتها الحكومة المصرية شهرا احتجت القنصية الفرنسية .

وهكذا كانت خطة الاقطاعيين الاستعانة بنفوذ فرنسا والاستعانة بتركيا من أجل الفوز ببعض النفوذ السياسى فى حكم مصر .

ومات توفيق ، وتولى عباس ، فاشتدت المعارضة الاقطاعية . فقد وجد عباس الشاب أنه لا يملك ولا يحكم وإن الأمر كله بيد كرومر .

وإليك ما يقوله لطفى السيد فى حديث له : « لقد كنا سبعة فكونا جمعية سرية تحت رعاية الخديو عباس . وكانت الكلمة فى تحرير مصر يومئذ فى أوروبا على العموم وفرنسا على الخصوص . ومن أجل هذا تقرر أن أوفد إلى سويسرا للحصول على الجنسية السويسرية حتى أعود إلى مصر وأقوم بتحرير صحيفة تحمى الامتيازات الأجنبية » .

ولم يعد يكتفى الاقطاعيون معارضة « الأهرام » الضعيفة الهزيلة ، فكان أن قامت جريدة المؤيد فى ديسمبر عام ١٨٨٨ اصاحبها الشيخ على يوسف . وتكون حول الجريدة شبه حزب ، حزب السراى .. إذ كان التناقض قد بلغ أشده ما بين عباس وكرومر ، بل وما بين رياض رئيس الوزارة وكرومر .

ولكن الاستعمار الانجليزى كان الأقوى عسكرياً واقتصادياً ، فلم تستطع المعارضة الفرنسية أن تستمر طويلا .. وتم الاتفاق بين الاستعماريين فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ على ألا تعرقل فرنسا عمل انجلترا فى مصر ، وعلى ألا تعرقل انجلترا

عمل فرنسا في مراکش

إنه التقسيم لمناطق النفوذ بين حفنة من الدول الاستعمارية الكبرى ..
وسرعان ما خفت صوت الأهرام . بل خفت صوت المؤيد . أستغفر الله !
لم يخفت غضب ، ولكن صاحبها الشيخ علي يوسف ذهب في زيارة إلى لندن
ليقول : « إن لوندرة كعبة المصريين السياسية ، »

ولم يخف حبر الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ، حتى نجد رياض باشا ،
رئيس وزارة مصر ذاك الزمان ، يقوم في احتفال في ٢٣ مايو عام سنة ١٩٠٤
ليقول : « جناب المحترم ، اللورد كرومر ، اعتذر اليوم عن الحضور في هذا الحفل
والكل يعلم ماله من المقام الأرفع والنفوذ الشامل في هذه البلاد ، وبالأخص
ماله من اليد الطولى في كل ماله مساس بالمصالح والمنافع العمومية ، فهو اليد الفعالة
وقد شملتنا ، وهي التي كانت لنا معوانا ، . »

كلمات تنزى بالحياة ، ويفوح منها نثر الصديد ! قلها رياض أمام عباس
خديو مصر نفسه ، فلم يغضب عباس ، ولم ينسحب ، ولم يحتج !
لقد انزى الكبار والذوات ، وعلى رأسهم عباس ، وآثروا الانضواء
تحت لواء الاحتلال والتسليم التام للانجليز .

واشتدت الحركة الوطنية كما سئى ، وبرز الحزب الوطنى ، تحت قيادة
مصطفى كامل ، « فإذا صنع الإقطاعيون ! »

لقد أخرجوا صحيفة تسمى « الجريدة » ، وظهر حزب سمي نفسه بحزب الأمة .
فتكون كما قال لطفي السيد أحد زعمائه « من سراة البلاد وأعيانها وأذكيائها ، .
ومن أهم مؤسسيه محمود سليمان باشا وحسن باشا عبد الرازق من كبار ملاك
الأرض ومن أصدقاء الاحتلال . »

وماذا كان برنامج حزب الأمة ؟ .. « تحقيق الأمانى الوطنية باتفاق يتم
بين الاحتلال وبين الأعيان المصريين وحدهم ، . وحدهم ! ولماذا ؟ لأن
هؤلاء الأعيان هم أصحاب المصالح الحقيقية ، وهم يرضون بالقليل ، والقليل جدا
بما يفضل به الاحتلال ، « حتى تتوافر الكفايات للحكم الذاتى ، .
وما هو الحكم الذاتى ؟ هو حكم الأعيان في ظل الاحتلال ! »

فالحزب يقول في جريدته : « لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية ، لأن استقلالها ثابت معترف به بالمعاهدات الدولية ! ولكن الذى نطالب به هو استرداد حقوق الأمة الطبيعية ، بأن تكون لها فى مصر كل السلطة التشريعية تدريجياً ، أما الاحتلال الانجليزى فإنه قوة أنت بها ظروف سياسية مرتبة ، وتذهب إلى ظروف سياسية مرتبة كذلك . »

وماهى الأمة فى نظر كبار الملوك هؤلاء ، الذين يطالبون لها بالسلطة التشريعية؟ « أن الأمة لا تكون من الأفراد ، بل تكون من العائلات ، والإعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون ، لأنهم رؤساء العائلات ! ، كأن ليس فى الأمة رؤساء عائلات فقيرة عاملة وكادحة !

وكيف السبيل حتى لتحقيق هذه المطالب الإصلاحية التامة ؟ .. « إنها الطرق السلمية المشروعة التى لا تمس مصلحة الأجانب ، ولا تجعل للانجليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم فى مصر . »

أما « التطرف من جانب الجمهور ، فالحزب لا يوافق عليه ، لأنه « يؤدى إلى العناد والقسوة من جانب الاحتلال القوى ، ! ولأننا « نعلم الانجليز إذا لم نعرف بالتحسين المادى والإدارى الذى وصل إلى مصر فى عهد الاحتلال ، ! التحسين المادى ! لم يصل إلى مصر ! وإنما وصل إلى كبار الملوك هؤلاء ، لقد زادوا عدداً ، كما زادت أراضيهم اتساعاً !

هذه النعمة ، سنسمعها مرة أخرى فى ١٩٢٢ من حزب الأحرار الدستوريين حزب أصحاب المصالح الحقيقية ، حزب عدم إغضاب الانجليز ، والتفاهم معهم بأى شكل .. نفس الرجال ، بل نفس الطبقة ونفس العقيلة ! وإن اختلفت الظروف !

قيادة الحركة الوطنية

لم تظهر قيادة الحركة الوطنية كشيء مستقل بارز أول الأمر ، إنما ظهرت أول ما ظهرت خلال المعارضة التى قام بها الإقطاعيون . لقد ظهر صوت مصطفى كامل أول ما ظهر على صفحات جريدة الأهرام ، وكان مصطفى كامل أحد أعضاء الجمعية السرية التى أشار إليها لطفى السيد ، والتى كانت تعمل تحت رعاية الخديو

عباس ، وكانت الاتصالات وثيقة أول الأمر بين مصطفى كامل والحديو عباس .
ولهذا تأثر أسلوب القيادة الجديدة للحركة الوطنية بأسلوب المعارضة الإقطاعية .
فكان مصطفى كامل يعلق كبير الأمل على مساعدة فرنسا ، وكان يرجو كثيراً
من الخير على يد تركيا . وكان مركز الثقل في دعايته الوطنية أول الأمر في الخارج
لا في مصر ، في فرنسا وسويسرا ولندن وإستانبول ، لا في القاهرة !

ولكن صوت القيادة الجديدة للحركة الوطنية بدأ يتمايز عندما تراجع
الاستعمار الفرنسي أمام قوة الاستعمار الإنجليزي . وعندما أخذ عباس والكبراء
والذوات يتراجعون عن المعارضة ويستسلمون ..

وقالها مصطفى كامل في حديثه .. « إننا لم نياس ولن نياس أبداً من مستقبل
الوطن العزيز .. ولكننا .. يائسون كل اليأس في أى تعضيد يأتينا من أوروبا ،
وأصبحنا نوجه هممتنا ونشاطنا لتعليم الأمة وتربيتها بإنشاء المدارس في أنحائها ،
حيث ينشأ الشباب على أشرف المبادئ الوطنية .. ويتعلمون من الصغر تاريخ
العظمة السالفة ويربون على الثقة بالمستقبل .. »

لقد بدأ مركز الثقل لقيادة الحركة الوطنية في دعايتها ، يتجه إلى الشعب المصري
لا أوروبا ، وليس مصادقة أن تظهر جريدة اللواء ، جريدة مصطفى كامل في يناير
سنة ١٨٩٩ ، وليس مصادقة أن تنشأ مدرسة مصطفى كامل عام ١٨٩٩ « لتخرج
رجال خلافتهم محبة الوطن والارتباط بعضهم ببعض والتفاني في خدمة البلاد .. »
ليس مصادقة كل هذا ، إذ أن هذين الحادتين لم يتما إلا بعد حادثة قاشودة
أواخر سنة ١٨٩٨ ، حين تراجع الاستعمار الفرنسي أمام الاستعمار الإنجليزي ،
وحين انسحب من قاشودة في أقصى السودان .. وحين أخذ الحديو ومعه الكبراء
والذرات في التراجع هم الآخرين عن معارضة الاحتلال الإنجليزي ..

وأخذ منبر القيادة للحركة الوطنية يزداد وضوحاً ، فلم يقتصر على الدعوة للجلاء ،
وإنما امتد إلى المطالبة بالدستور ، فكتب مصطفى كامل في أكتوبر سنة ١٩٠٠ :
« إن هذه البلاد في حاجة إلى مجلس نيابي يكون له السلطة التشريعية الكبرى ،
فلا يسن قانون بغير إرادته .. إن بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء
كان مصرياً أو أجنبياً يضر بالبلاد كثيراً ويحرم عليها الوبال .. »

إذن فقد بدأ انفصال قيادة الحركة الوطنية عن المعارضة الإقطاعية ، وعن الحديو ... وأصبحت موجهة ضد الاحتلال والإقطاع معاً .. وبدأ مصطفى كامل يخاطب الطبقة التي يمثيها بكلام واضح صريح فيقول : « متى تخلصت التجارة من الملل الذي يسيبه لها الاحتلال الإنجليزي فستفتح لنا آفاقاً ذهبية ... ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التي يخنقها لها الاحتلال في الجمارك .. فسترق الصناعة الأهلية وتعود قائمة رقيها على أبناء مصر » . كما تصرح « اللواء » في عددها الأول الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٠٠ قائلة إن خطة الجريدة هي « ترقية التجارة والصناعة » . وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠ يكتب اللواء « إن الاهتمام بالصناعات يخلق روح الصناعة ، وهو بلامراء أسى خدمة تقدم إليها وأكبر سعادة تجهز لرجال الغد .. » وهكذا كانت القيادة الجديدة للحركة الوطنية ، قيادة تمثل المثقفين الذين يعبرون عن التجار الذين أصابهم الضيق بسبب سيطرة الاحتلال ، والصناعة الناشئة التي كان الاستعمار يحاول تحطيمها بكافة الأساليب .. ثم أثرياء الريف الذين كان يضرهم كل من الاستعمار والإقطاع .

وزادت القطيعة بين قيادة الحركة الوطنية وممثلي الإقطاع ، إثر اتفاق إنجلترا وفرنسا على اقتسام كل من مصر ومراكش عام ١٩٠٤ ، فارتفع صوت مصطفى كامل مغضباً : « لقد استسلمت حكومتنا للاحتلال استسلاماً أبعد عنها كل محب لها .. كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه ، نحن نخاطب الأمة ونوجه مساعدتنا إليها .. »

تنظيم وتمهيد

ولم نكتف قيادة الحركة الوطنية بالخطب والحملات الصحفية ، إنما بدأت بالتنظيم للشباب المثقف في سنة ١٩٠٥ ، وذلك بإنشاء نادي المدارس العليا الذي كان يجمع ما بين طلبة هذه المدارس وخريجها .

وحين أضرب طلبة كلية الحقوق ، ضيقاً بالنظام الاستبدادي الذي وضعه لهم دنلوب الإنجليزي ، اتجه الطلبة نحو جريدة اللواء واتخذوها لسان حالهم ، وكان أن اتصل الطلبة بالحركة الوطنية ، وبدأ تشبعهم بالمبادئ الاستقلالية . لقد أصبحوا جنود اللواء ، ومصطفى كامل .

دنشواي :

وقد كانت مجزرة دنشواي إيداناً باشتغال الحركة الوطنية .. فما هي مجزرة دنشواي ؟

بضع ضباط من الانجليز يصطادون الحمام ، في أجران القمح ، فتصيب رصاصاتهم الطائشة امرأة ، تسقط متخبطة في دماها ، وتشتعل النار في الجرن ، ويتمبل الرجال والنساء والأطفال صائحين : « الخواجة قتل المرأة ، الخواجة حرق الجرن ، ، وأطلق الانجليز النار على الجمع ، فأصابوا شيخ الخفر الذي جاء ينقذهم ، وحمل الفلاحون على الضباط الانجليز بالطوب والعصى الغليظة ، وكان أن أصيب انجليزي بكسر في ذراعه وجرح آخران ، ومات ثالث وهو في الطريق إثر إصابته بضربة شمس .

وهب الاحتلال مزجراً ، ونصب المشاق قبل أن تعقد المحاكمة ! وشكلت محكمة برئاسة بطرس غالي وزير الحقانية ، وعضوية انجليزين وعضوية فتحي زغلول رئيس محكمة مصر الابتدائية .

وصدر الحكم بإعدام حسن علي محفوظ ، شيخ طاعن في السن يبلغ الخامسة والسبعين ، ويوسف حسن سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش زهران .. ثم الحكم بالأشغال الشاقة على عدد كبير .

وتفقد الشفق على مرأى من أهل المشنوقين بين ولولة النساء وصراخ الأطفال ولعنات الرجال : « لعنة الله على الظالمين ، . وحزنت مصر كلها .

وارتفع صوت مصطفى كامل مدويا في صحف أوروبا يكشف عن فظاعة الاحتلال . لقد تركت مجزرة دنشواي جرحاً غائراً ، لم تغفره مصر ، وإن تغفره للاحتلال البغيض .

وكان أن اشتد ساعد الحركة الوطنية .

الحزب الوطني

وأخذت الحركة الوطنية تنظم صفوفها ، وأعلن عن تكوين الحزب الوطني في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧ .

وارتفع صوت مصطفى كامل في خطبة الافتتاح واضحا : لقد قطع الأمل من العون الأجنبي ، لقد قطع الأمل في الكبار والنواب ، لقد انقطع ما بينه وبين الخديو ، ولم يبق إلا الشعب .

فهو يقول : « إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديدة .. إن الأمم لا تهض إلا بنفسها ، ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها .. ليخرج من الجماهير المئات والآلاف بدل الآحاد للمطالبة بالحق الوطني والحرية الأهلية والاستقلال المقدس .. »

كما أصبح واضحاً لدى قيادة الحركة الوطنية أن تحقيق الديمقراطية الحققة في ظل الاحتلال أمر مستحيل ، إذ يقول مصطفى كامل : « باطلاً يعتقد البسطاء أن الإنجليز يقبلون منح أهلها حكومة دستورية ، إن إعطاء المصريين مجلساً نيابياً حقيقياً لا صورة يراد بها السخرية وذر الرماد في العيون ، هو تجريد للاحتلال من كل سلطة .. » هذا في الوقت الذي خضع فيه الخديو عباس وكبار الملاك للاحتلال البريطاني ، واكتفوا بالمطالبة بإصلاحات هزيلة لا تغير من جوهر الاحتلال ، ولا تمنحنا استقلالاً ولا ديموقراطية ، ومن ثم أصبحت الأمة في جانب ، والاحتلال والاقتطاع في جانب آخر .

محمد فريد

وتابع محمد فريد زعامة الحركة الوطنية إثر موت مصطفى كامل ، وكان أن وجهها إلى مزيد من الشعبية ..

فقطع تماماً ما بين الحركة الوطنية ورأس الإقطاع في مصر ، الخديو . لقد استدعاه الخديو إثر انتخابه رئيساً للحزب الوطني ، « ثم عرض علي — كما يقول محمد فريد — استعداده للمساعدة بالمال ، فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره ، وانصرفت .. رأى الرجل عقب ذلك بأنني لست بمن يطيعون أو أمره .. فأخذ يدس السانس لإسقاطي من جهة ، ويظهر لي التودد من جهة أخرى .. » وبين محمد فريد ، وأرسل له الخديو ، في بيته ، الدكتور عثمان غالب يعرض عليه العفو ، فقال فريد : « أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمح لأحد من عائلتي بطلبه عني ، وإذا صدر العفو فلن أقبله .. »

ولم يعد يكتفى الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد بالحملة الصحفية من أجل الدستور ، وإنما أخذ يجمع التوقيعات بطلب مجلس نيابى .
 وكان أن جمع أكثر من ٦١ ألف توقيع ، رفعها إلى الخديو عباس .
 حتى لينعكس الأمر فى مجلس شورى القوانين ، مجلس الأعيان والنواب .
 ففى ديسمبر سنة ١٩٠٨ نرى المجلس يصدر قراراً « يطلب من حكومة الجناب العالى إعداد مشروع قانون بمنح الأمة الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية وتدير شئونها المحلية . »

وكان لهذا أثره فى الشعب فلقد بدأت التحركات الشعبية ، إذ تجمع طلبة كلية الحقوق يوم عرض الجيش الانجليزى الذى كان يفرضه الاحتلال إذلالاً لمصر كل عام ، تجمع الطلبة يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وأخذوا يهتفون :
 « يعيش الاستقلال . » وكان لهذا فعل السحر فى الجموع التى احتشدت لتشاهد العرض فرددوا الهتاف . وتجددت المظاهرة فى العام التالى وفى نفس المناسبة ، وصاح الجنود الانجليز : « ليحيى الملك » ، ملك انجلترا طبعاً ، فرد الشعب المحتشد « ليحيى الاستقلال ، ليحيى الحرية ! »

كما قامت مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديو بطانطا . إذ اصطف طلبة طنطا ، لاستقبال الخديو ، فما أن وقف القطار حتى صاح الطلبة جميعاً : « ليحيى الدستور . »
 « ليحيى مصر . » وكان الهتاف للدستور معدوداً فى ذلك الوقت عملاً عادائياً فقبض على الكثيرين من الطلبة ، واتهموا بأنهم أعضاء فى جمعية سرية ، وكان ذلك فى ٢٤ نوفمبر ١٩١٠ .

وانصلت أفكار محمد فريد بالتيار الاشتراكى فى أوروبا ، ومن ثم بدأ يتجه بالحركة الوطنية وجهة جديدة ، ألا وهو الربط أو محاولة الربط ما بين حركة المثقفين وحركة الطبقة العامة الناشئة ، فزاد اهتمام الحزب الوطنى بإنشاء مدارس الشعب الليلية « لتعليم الصناع مجانياً » ، كما جاء فى تقرير لمحمد فريد ، وأنشئت أربع مدارس يحتوى كل منها على قرابة ١٢٠ تلميذ فى مختلف الحرف . وقد ساهم فاضى المدارس العليا فى هذه الحركة التعليمية .

وأكثر الحزب من الاهتمام بتنظيمات العمال ، فساهم فى وضع قانون لنقابة

عمال المصانع اليدوية في سنة ١٩٠٩ .

وكان محمد فريد واضحا حين قال في خطبة له : « اشرحوا للعامل .. أخرجوه من الظلمات إلى النور . اشرحوا له حالة إخوانه بأوربا ، وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم والاتحاد والتضامن . »

وكان لهذا أثره في زيادة قوة الحركة الوطنية . لقد هب الشعب متظاهراً في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩ ضد القيود الحديدية التي فرضها الاحتلال على الصحافة ... وتجمع آلاف الشباب من طلبة المدارس العليا والأزهر وطوائف التجار والصناع ، وساروا في مظاهرة احتجاج .. تجددت في أكثر من يوم ، حيث اصطدم المتظاهرون برجال البوليس ..

وهكذا استطاع الحزب الوطني أن يجذب الصناع إلى المعركة السياسية نتيجة اشتغاله بين صفوفهم .

بل اهتم محمد فريد بالعمال الزراعيين ، فجاء في حديث له : « يجب إيجاد النقابات الزراعية حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الاطيان وتحسين حال الفلاح .. حيث لا خلاص له من يؤسه وشقائه إلا بتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة ، وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الايجارات بمناسبة وغير مناسبة ، وأمام المرايين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة . »

لقد أدرك محمد فريد إذن قيمة العدل بين صفوف القوتين الرئيسيتين للحركة الوطنية : العمال والفلاحين .

وقد ربط محمد فريد الحركة الوطنية المصرية بحركة السلام العالمية ، فدعا سنة ١٩١١ إلى تأسيس جمعية السلام في وادي النيل تكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم في أوربا . وكان محمد فريد أول من قال بأن الجلاء عند مصر هو خدمة للسلام العالمي ، وأن مصلحة السلام العالمي أن تستقل مصر وأن تنال حكومة ديمقراطية .

كما ربط محمد فريد قضية استقلال مصر بقضية الاشتراكية الدولية ، فلم يترك وهو في منفاه في أوربا مؤتمراً دولياً اشتراكياً إلا وقدم له مذكرة بمطالب مصر ، كنؤتمر بروكسل سنة ١٩١١ ، ومؤتمر برن فبراير سنة ١٩١٩ ، ومؤتمر لوسرن في أغسطس سنة ١٩١٩ .

وقد استطاع في مؤتمر بروكسل أن يفوز بالقرار الآتي : « يظهر المؤتمر تأييده للأمة المصرية ، التي تعمل لبوغ غايتها بالوسائل السليمة ، ويرى أن مبادئ الحق والعدالة وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، تقضى باستقلال مصر وحيدتها ، وأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية . »

لقد أحس فريد ، وفي وقت مبكر بأن قضية مصر الوطنية هي جزء في قضية الاشتراكية العالمية .

وكان محمد فريد أول من شخص القضية المصرية في دقة عليّة فوصفها في حديث له بأنها حركة وطنية ديمقراطية دستورية .

انتصار

وقد سجلت الحركة الوطنية أكبر انتصار لها على السياسة الاستعمارية ، حين ارتأت هذه مد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى — مقابل أن تدفع الشركة للحكومة ٤ مليون جنيه على أربعة أقساط سنوية !

لقد هاجت الصحافة الوطنية وشددت النكير على الاحتلال ، وتزعم محمد فريد هذه الحملة . فقد ظل هذا المشروع في طي الخفاء قرابة عام ، وكان في عزم الوزارة ، وزارة بطرس غالي أحد الاقطاعيين ، إقراره في سرعة ، حتى لا يزعمها أحد . ولكن محمد فريد تمكن من الحصول على نسخة المشروع في أكتوبر سنة ١٩٠٩ فبادر إلى نشره في « اللواء » ، وهاجم المشروع في قسوة قائلا : « كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل في أمر اطالة أمد الشركة مع علمها أن هذه القناة كانت السبب في ضياع استقلال مصر ؟ وكل مصرى حر يتوق لأن يراها ملكا لمصر حتى لا يبقى لأوربا وجه للتدخل في أمورنا . »

وكان نداء محمد فريد بمثابة صيحة الخطر فتنامت الأمة بطوائفها وحقاقتها تنادى بوجوب عرض المشروع على الجمعية العمومية قبل البت فيه ، وأن يكون رأى الجمعية العمومية قاطعا رغم أنها جمعية استشارية .

وتحت ضغط الرأى العام ، اضطرت الجمعية العمومية لرفض المشروع .

الحركة الديموقراطية

وكما ظهرت حركة مثقفين ، حركة وطنية رأسمالية ناشئة ، مقاومة للاحتلال ،

ظهرت أيضا حركة الطبقة العاملة الناشئة بدورها . كانت تتخذ شكل كفاح اقتصادي ، ولكنه كان كفاحاً اقتصادياً لا يخلو من مضمون وطني ، إذ كان معظم أصحاب الشركات والمؤسسات من الأجانب ، وسرعان ما ارتبطت الحركتان العمالية الاقتصادية وحركة المثقفين الوطنية .

وكما سجل مصطفى كامل في سنة ١٨٩٩ أول اتجاه له للدعاية الوطنية في صفوف الشعب ، سجلت الحركة العمالية هذا العام أول إضراب لعمال السجائر ، وقد كان عدد مؤسساتها أربعين يشتغل فيها ٣٠ ألف عامل .

وكما سجلت سنوات ١٩٠٠-١٩١٠ موجة وطنية ، فقد سجلت أيضا سلسلة إضرابات قام بها عمال السكك الحديدية ، وعمال الطباعة .

وكما بدأت الحركة الوطنية تنظم صفوفها فيما بين سنة ١٩٠٧ و ١٩١٢ فقد بدأت الطبقة العاملة تنظم صفوفها في نقابات . فأنشأ عمال مانوسيان نقابة لهم سنة ١٩٠٨ ، وتأسست نقابة الترام سنة ١٩٠٨ ، ثم نقابة عمال الصنائع اليدوية سنة ١٩٠٩ يوليو ، وأصبح لها ١١ فرعاً تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين . ولكن الطبقة العاملة لم تكف بالكفاح الاقتصادي وحده ، فتمد اشتركت كما رأينا وبقوة في المظاهرات السياسية التي قامت محتجة على الاستعمار ، للقيود التي فرضها على الصحافة .

لقد كانت هناك جبهة وطنية بين العمال والمثقفين . كما أصبح الحزب الوطني تحت قيادة محمد فريد على ارتباط وثيق بالنقابات الناشئة .

فزع

ولقد اشتد فزع الاستعمار يومئذ واتجه إلى كافة ألوان الضغط والارهاب ، يعاونه في ذلك خديو مصر والحكومة الاقطاعية .

لقد أدرك الاستعمار خطورة التطور الذي طرأ على الحركة الوطنية ، وبدأت حملة الاعتقال ، وبدأت محاكمة الصحفيين ، وسجن محمد فريد ستة شهور . كما سجن الشيخ عبد العزيز جاويز رئيس تحرير « اللواء » ، وشددت القيود على الصحافة ، وعطل « اللواء » ، ثم « العلم » ، من بعد « اللواء » ،

واعلى قانون النقي الادارى ، مما خول السلطات نقي الاشخاص الذين ترى فيهم خطرا على الامن ا

وسلط الاستعمار صوت الارهاب على الطبقة العاملة في تقابلاتها ، فاستبعد كثيرا من العناصر الثورية العمالية التي رحلت إلى الريف ، كما تقيت العناصر الاجنبية من العمال الواعين ، وشرد كثير من قادة العمال المخلصين ، وأغرى الآخرين بمراكز حكومية.

ولم يكتف الاستعمار بالارهاب ، واصلته التجأ إلى الدس والوقية - سياسة « فرق تسد » كالـدس بين المسلمين والأقباط ... فعقد مؤتمر قبلى ... وآخر مسلم برئاسة رياض باشا ... ثم تبودات الشنائم بين المؤتمرين . وابتسم المستعمرون ، إذ كانت هذه المؤتمرات تجتمع وتتفص ، فلا تدور فيها كلمة واحدة ضد الاحتلال ! ولا طلب واحد للدستور . لقد اتهم محمد فريد هذه المؤتمرات أنها من صنع الانجليز وبناء على إيجائه .

.

لقد كان الحزب الوطنى يمثل عدم النضج للطبقة القائدة للحركة الوطنية : ضعفها السياسى ، وضعفها الاقتصادى ، فقد كان دورها فى الاقتصاد ضئيلا صغيراً ، نطاقه محدود فى بعض التجار وأثرياء الريف ، كما كانت خبرتها السياسية قاصرة ، فتخبطت أول الأمر بين تركيا وفرنسا وأوروبا والحديو عباس ، ولم تنجس إلى الشعب إلا بعد أن أدركت بخبرتها الذاتية عبث هذا الطريق ، ثم كان لها مواقف رجعية بالنسبة لتحرير المرأة ، وموقفاً خاطئاً من ثورة عرابى بإدانتها للكفاح المسلح ، ثم موقفاً خاطئاً آخر بوقوعها فى الاستغزاز الدينى . ورغم اتجاه الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد إلى العمال والفلاحين إلا أن الاستعمار لم يسمح لهذا الاتجاه أن يدعم ، إذ سرعان ما أجبر محمد فريد على الهروب خارج القطر ، ومن ثم وقعت قيادة الحزب الوطنى فى المؤامرة التى دبرها لها الاستعمار ، مؤامرة تفرقة صفوف الأمة ، أقباطاً ومسلمين .

واستمرت الحركة الوطنية ، حركة مثقفين أساسياً ، فلم تنجح فى تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة ، كما لم يكن لها جذور بين جموع الفلاحين ؛

ولم يكن ثمت بعد تنظيمات شعبية واسعة النطاق .
كما كانت الطبقة العاملة المصرية بدورها ناشئة ، غارقة في حرف يدوية أساساً ،
إذا استثنينا عمال السجائر ، والسكك الحديدية ، وعمال الترام . ومن ثم كانت
محدودة العدد ، ينقصها الوعي . فاستمرت حركتها النقابية تعاونية أكثر منها
منظمات لقيادة الكفاح الاقتصادي ، واتخذ كفاحها السياسي طابع التوبات
والانفجارات الوقتية المتباعدة ، فلم يكن له صفة الاستمرار . كما لم يكن لها
منبرها المستقل ، وإنما كانت الطبقة العاملة من الناحية السياسية تابعة لقيادة
المثقفين المكون منهم الحزب الوطني ، ولم تابع هذه القيادة صلاتها بالعمال .
ومن ثم أعوز الحركة الوطنية أكبر قوتين لنجاحها : العمال والفلاحين
ولهذا استحال على الحركة الوطنية أيام مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وخاصة
في ظروف السيطرة الاستعمارية على العالم كله ، في ظروف توزيع الكرة الأرضية
بين حفنة من الدول الكبرى ، أن تبلغ من القوة ما يتيح لها القضاء على الاحتلال ،
أو التخفيف من قبضته . ولكن بذور الثورة الوطنية كانت قد بذرت ...
وكانت الأرض طيبة حقاً ... خصيبة فعلاً ...

الفصل الرابع

ثورة سنة ١٩١٩

- ١ -

ظروف الثورة

تمزق

كان قد انتهى تقسيم العالم كله بين حفنة من الدول الاستعمارية: أمريكا وفرنسا وانجلترا وهولندا وبلجيكا على وجه الخصوص . ولكن دولاً استعمارية جديدة كالألمانيا وإيطاليا ظهرت في الميدان متأخرة فلم تغز بالقسط من مناطق النفوذ الذي يتفق وقوتها . وحين فشلت وسائل الحرب الاقتصادية ، أصبح لابد من حرب الدم والحديد . ولهذا اشتعلت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بين الدول الاستعمارية لإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ ولاقت مصر الأمرين في هذه الحرب .

لقد تمزق المجتمع المصري في ظل الاحتلال وخلال الحرب كالم يتمزق من قبل ... لقد ازداد الأثرياء ثراء ، وازداد الفقراء فقراً على فقر . لقد تكسدت ثروات ، قدرها كروتشلي بمائة وخمسون مليوناً من الجنيهات خلال الحرب ... ولكنها ذهبت كلها إلى جيوب الأغنياء ، بينما استمرت الأجور على حالها والمرتببات كما هي ، رغم ارتفاع أسعار الجملة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٩١٤ .

لقد زاد المجتمع استقطاباً : قلة من الأغنياء وكثرة ساحقة من الفقراء . وفي الريف ، ازداد الاقطاعيون ثراء . وبجانب الاقطاعيين ازداد مركز أثرياء الفلاحين قوة ، أثرياء الريف الذين يشرفون على زراعة الأرض بأنفسهم ، وكثيراً ما يستخدمون العمل نظير أجر ، وكثيراً ما يشتغلون بالتجارة ، وكثيراً ما تكون لهم طواحين . وهكذا لم تعد طبقة أثرياء الريف ، الطبقة المزعزعة أيام عرابي وأوائل عهد الاحتلال .

وفي الناحية الأخرى ، تفتت الملكية الصغيرة وزاد عدد فقراء الفلاحين .
 فقد بلغ عدد الذين يملكون أقل من فدان سنة ١٩١٠ قرابة ٧٢٠ ألفا مالكا ،
 فإذا بهم في سنة ١٩١٦ يتجاوزون المليون ، متوسط ملكية كل منهم أقل من نصف
 فدان (٤٢ ٪ من الفدان على وجه التحديد) . وزاد عدد ما يسمى بالآجراء ،
 أو العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئا إلا قوة عملهم ، ف سجل احصاء سنة ١٩٢٧
 قرابة ٦٦٠ ألف من هؤلاء .

وفما بينهما ، كانت هناك طبقة صغار الفلاحين ومتوسطيهم ، لا يحفظون على
 مراكزهم كمتجدين مستقلين إلا بشق الأنفس ، إلا بالعمل في الحقول ليل نهار ،
 هم وأولادهم وزوجاتهم ، تتخطفهم الذئاب من كل جانب ... الضرائب ، المزايا ،
 تقلبات أسعار القطن ، مصادرة السلطات البريطانية لجمالهم وجميرهم وقمحهم ...
 وفي المدن أثرى بعض التجار الوطنيين خلال الحرب .. فظهرت مصانع كانت
 تضم خمسين عاملا فأكثر ، وانشئت مصانع للغزل والنسيج ، وكثرت معاصر
 الزيوت ومصانع الدباغة ومطاحن الغلال وورش السبك ودكاكين التجارة .
 وثبتت مصانع كان مركزها متهاويا قبل الحرب . فتقويت شركة الغزل الأهلية
 التي كانت تضم ٢٦٠ عاملا ، ومصنع الطرايش بقها الذي كان يضم ١٨٠ عاملا
 وعاملة ، وشركة الطوب في القاهرة التي كانت توظف ١٥٠ رجلا .

لقد تطورت الرأسمالية الوطنية المصرية إذن في الريف والمدن ، وازدادت
 ثراء ، وازداد نفوذها الاقتصادي ، وأصبحت تتطلع خلال الحرب إلى الصناعة
 فلقد علتها الحرب وانقطاع الواردات مقدار الأرباح التي يمكن أن تجنيها من
 هذا الباب . وزيادة نفوذها الاقتصادي جعلها تتطلع إلى مزيد من السلطان السياسي
 الذي يحقق لها مصالحها الاقتصادية . ومن ثم زد التناقض بينها وبين الاستعمار
 كما زادت الطبقة العاملة المصرية في المدن والريف عددا ، ولكنها ازدادت بؤسا .

الاستعمار والاستعماري خلال الحرب

وازداد في الوقت نفسه الاستغلال الاستعماري خلال الحرب ، وأدركت الجماهير
 لا بالدعاية وحدها ، وإنما بخبرتها الذاتية المريرة . بشاعة الاستغلال الاستعماري ،
 وضرورة التخلص منه .

لقد جند الانجليز ما يزيد على المليون رجل من فلاحى وعمال مصر لحفر الخنادق وللقيام بأشق الأعمال خدمة للحرب الاستعمارية .

وإليك ماقوله جريدة انجليزية فى ٣ إبريل سنة ١٩١٩ :

« كان رجال السلطات ينتظرون رجوع الفلاحين من حة ولهم فى الغروب .. فيحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب وينتقون خيرهم للخدمة .. منهم غلمان فى الرابعة عشر و منهم شيوخ فى السبعين ...

ثم كان الكرباج هو الوسيلة لتسخيرهم ، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية فى معسكرات هؤلاء المجندين ... وأى معسكرات !! لاخيام ... وسوء تغذية .. ورداءة كساء بوقعة غطاء ، ثم أمراض تفرسهم افتراساً .. لقد كانوا يموتون كالذباب فى الصحراء ... وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء المجندين بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء مدة خدمتهم ،

ويقول الرافعى : « لقد كانوا يربطون بالحبال عند تجنيدهم ، ويسامون كالانعام ، وينقلون فى مركبات الحيوان ، !

وعاد من عاش من هؤلاء المجندين ليقصوا لزهرا ن وسليم وسليمان وزهرة فظاعة الاحتلال ... وأخذت الأغاني الشعبية تعبر عن آلام الشعب .

بلدى يا بلدى وأنا بدى أروح بلدى

بلدى يا بلدى والسلطة خدت ولدى

وأخذت السلطات البريطانية تصادر الحاصلات الزراعية ، واستولت عليها بأبخس الأثمان « بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها فى السوق ، بل بلغ بها الأمر أن تفرض مقدارا معينا من الحبوب يجب توريده لجيش الاحتلال بأبخس الاسعار .. فإذا لم يجد الفلاحون ما لديهم كافيا اضطروا إلى شرائه فى السوق بسعر عال ليقدموه كرها بالسعر البخس ... »

.. وأخذت السلطات نفسها تستولى على الدواب اللازمة للزراعة ، فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه وبأبخس ثمن ..

.. وجمعت الأموال قبرا بحجة إعانة الصليب الأحمر البريطانى ، فكانت تفرض على الأهلى إتاوات ، يسمونها تبرعات !! يحصلونها إما بطريق التوريط

ولما بالتهديد ... ويدفعها الأهالي ساخطين ...

.. واشتدت الحكومة في جمع الضرائب الحكومة المصرية اسما ، والتي فرضها الاستعمار فعلا - وذلك رغم انحدار أسعار القطن أوائل الحرب ، حين أصبح سعر القنطار عشرة ريالات !! وكثيراً ما كان يضطر الفلاح الصغير أن يبيعه بمئة وعشرين قرشاً ، بل وستين قرشاً . ومع هذا تمضى حكومة الاحتلال في جمع الضرائب في قسوة وعنف ، فيضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحيثهم ثم الماشية والدواجن ، أو الاستدانة من المرايين بالربا الفاحش ..

.. وكان كل ما صنعتة الحكومة إزاء هذا أن أصدرت الإعلان التالي في ٩

سبتمبر سنة ١٩١٤ .

« اتصل بالحكومة أن فريقاً من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلي ذهبية كي يسددوا ما عليهم من الأموال الأميرية ، ولكنهم بسبب الاضطراب في المعاملات لم يفلحوا في الحصول على القيمة المطلوبة (الحقيقية) لهذه المصوغات ... ولهذا شرعت الحكومة في تدبير طريقة لتعيين رجال رسميين يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور من المصوغات والحلي الذهبية نظير تسديد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة .. وبعد خصم مقدار الضرائب الأميرية من قيمتها ، يسلم أصحابها الباقي فوراً ، ا »

وفي سنة ١٩١٨ اجتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه ، وحددت سعر الشراء باثنين وأربعين ريالاً للقنطار ، وكان سعر القطن في الخارج وقت صدور هذا القرار نحو ٦٤ ريالاً . لقد بلغت خسارة مصر من جراء هذا القرار نحو ٣٢ مليوناً من الجنيهات ا

وارتفعت أسعار الحاجات ارتفاعاً متوالياً من ١٠٠ عام ١٩١٤ ، إلى ٢١٦ عام ١٩١٨ ، ثم ٣١٢ عام ١٩٢٠ . ولا سيما أسعار الحبوب والأقمشة والوقود ، كما يقول مانر في تقريره : « فتقلت وطأة ذلك على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تسكن النفقات التي يقتضيها غلاء المعيشة ، في حين أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم ، يجمعون الثروات الكبيرة .. مما أدى إلى الاستياء والقلق بين العمال في المدن وجماهير الفلاحين في القرى .. »

.. لقد تجاوز عدد الوفيات في ١٩١٨ ، عدد المواليد ! وبلغت الوفيات في ذاك العام أكثر من نصف مليون ...

.. لقد كان الرجل يغلى ، حتى لقد سار الرديف الذي جمع عنوة في شكل مظاهرة إلى عابدين يوم ٢٩ يناير ١٩١٦ محتجين على قسوة المعاملة ورداءة الغذاء .. ورغم كبت حركتهم ، إلا أنها كانت تذكيرا بثورة الفلاحين ..

الكبت السياسى للاستعمار

وبجانب هذا الاستغلال الاقتصادى البشع، كان هناك كبت سياسى لا يقل بشاعة. إذ أعلنت الحماية البريطانية في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وألغيت وزارة الخارجية المصرية ، وعطلت الجمعية التشريعية ، وفرضت الأحكام العرفية ، واضطهد رجال الحزب الوطنى ، فاعتقل منهم من اعتقل ونفى من نفى ، ووضع منهم تحت المراقبة من وضع . وحرمت الاجتماعات ، واعتبر تجمهر كل اجتماع من خمسة أشخاص في طريق أو محل عمومى احتياى ولو لم يكن له قصد جناحى ! واشتدت الرقابة على الصحف ، حتى لتضطر جريدة « الشعب » ، جريدة الحزب الوطنى ، إلى الاحتجاب .

وفي هذا الجو الإرهابى ، وفي ظل الحماية البريطانية والاحتلال العسكرى ، تولى السلطان فؤاد الحكم .

وجاء في خطابه : « نعلم رعايانا ، أننا قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية .. رعايانا ! يا للسخريه ! والدولة الحامية ! يا للذل والهوان وكشف الاستعمار في نهاية الحرب ، عما يبئته لمصر ، ول مستقبل مصر ، فوضع السير « ولیم بروڤيت » في نوفمبر سنة ١٩١٨ مشروعه لنظام الحكم في مصر : « إنشاء مجلس نواب مصرى ، ولكنه استشارى محض لا قيمة له ، ثم مجلس شيوخ له السلطة التشريعية ، يعين معظم أعضائه ، وينتخب له ثلاثون مصرياً وخمسة عشر أجنبياً » :

وهذا كله في ظل الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى طبعاً ؟ .. نعم ! لم يبق طبعاً في مصر إلا وعانت من الكبت الاستعمارى ، الاقتصادى والسياسى .

أثرياء الريف ، بالاستيلاء على أقطانهم بالسعر البخس . تجار المدن وأصحاب المصانع الجديدة . بما تهدده السلع الأجنبية من إغراق للسوق المصرية إثر الحرب ، حتى اضطرت صناعات كثيرة ناشئة إلى إغلاق مصانعها ورشها ، كما يقول أمين عفيفي . المثقفون الوطنيون بسبب الاضطهاد والاعتقال من جهة ، والحرمان من الوظائف الهامة من جهة أخرى .

متوسطو الفلاحين بسبب ما استولت عليه السلطات العسكرية البريطانية من محاصيل ودواب بأرخص الأثمان .

فقراء الفلاحين وأجرائهم بسبب تجنيدهم ومعاملتهم أبشع معاملة أثناء تجنيدهم في الحرب . العمال بسبب الغلاء الفاحش وبقاء الأجور على ما كانت عليه ، البلاد كلها بسبب الحماية ، وما فرض عليها من أحكام عرفية وسجن واعتقال ومصادرة لأبسط الحريات .

ثم كانت الأفكار التي بذرها جمال الدين الأفغاني ، وعبدالله نديم ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، والتي تبلورت في كلتين :
الاستقلال والدستور .

فالثورة كانت لا مفر منها ..

الظروف الدولية

.. وكان قد سبق ثورة مصر ثورة الشعب الروسي بقيادة الطبقة العاملة عام ١٩١٧ ، ثورة ضد القوى الاستعمارية ، ضد الاقطاع ، ضد الاحتكار . ونجحت الثورة . فاستطاعت لأول مرة في تاريخ البشر ، أن تقيم دولة من نوع جديد ، دولة العمال متحالفة مع الفلاحين .

.. وكان نداء هذه الدولة الوليدة جديداً على البشرية : السلام بين الدول . أيها العمال اتحدوا ، يا شعوب المستعمرات تحرروا .. هانحن نبذل السلاح والعتاد والعون الأدبي والمادي لكل شعب يريد أن يتحرر ..

لقد ظهرت لأول مرة في تاريخ الإنسانية ، دولة كبرى ، تشغل سدس الكرة الأرضية ، لا تبغى استعمار أحد ، ولا احتلال أحد ، ولا استقلال أحد ،

تناصر كل القوى التحريرية في العالم . لقد عرضت هذه الدولة الجديدة على سعد زغلول أن تمده بالسلاح ، فتهيب وكان جوابه : الرفض

.. وكان لظهور هذه الدولة ونداءاتها ، صدها في جميع الشعوب وفي الطبقة الداملة في كل مكان ، وفي سكان المستعمرات وشبه المستعمرات في كل بقعة من بئاع الأرض .

وفزعت الدول الاستعمارية من هذا الخطر الجديد . فنادت أمريكا بمبادئه واسن : « إن لكل شعب الحق وحده في تقرير سياسته ، ورسم طريقه الذي يراه مؤديا إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب ، لا فرق بين شعب ضعيف وآخر قوى ، » .

.. وقد صدق هذا النداء قادة الحركة الوطنية في مصر ، وأملوا خيرا في أمريكا ، كما أمل مصطفى كامل الخير في فرنسا من قبل ، فاقترح سعد زغلول في اجتماع عقد في ١٣ يناير سنة ١٩١٩ إرسال تضرعات تحية وإعجاب إلى الرئيس ولسن الأمريكي . عارضين عليه « قضية مصر التي يتسلط عليها الأجنبي تسلطا يآباه أهلها أجمعون ، » .

.. ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين النصفين والكتاف بحياة الرئيس ولسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال ..

.. وكما فجع مصطفى كامل في فرنسا وأمريكا من قبل ، فجع سعد زغلول في أمريكا . ففى أبريل ١٩١٩ ، اعترف ولسن نفسه بالحماية البريطانية على مصر ، وبادرت دار الحماية البريطانية إلى إذاعة هذا الاعتراف في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ : « إن الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومتنا جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ، فإنه بالضرورة ، يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك ، وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار ، فيما يخص حقوق الولايات المتحدة .. »
والرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أمان الشعب المصري المشروعة ،
لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، .

العطف ١ مع إقرار الاحتلال ، ومع البحث عن مصالح الولايات المتحدة ،
بالتفاه على الطريقة الأمريكية ، التفاه الاستعماري .

- ٢ -

تكوين الوفد

بدأت قيادة الحركة الوطنية في أواخر سنة ١٩١٨، متواضعة كل التواضع، متهادنة كل التهادن، مستعدة للتفاهم والمساومات .

بدأت بذهاب ثلاثة إلى دار الحماية البريطانية، وهم سعد زغلول، عبد العزيز فهمي، علي شعراوي، ليقول سعد أنه «يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية، ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات» .

وقال شعراوي : «إننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز، صداقة الحر للحر، لا العبد للحر» .

وقال عبد العزيز فهمي : «نحن نطلب الاستقلال التام . . فلا استقلال التام ضروري لرقينا» .

وعاد سعد يقول : «متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام، فإننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصاحبة إنجلترا، فنعطىها ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس . بأن نفعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود» .

وقال شعراوي : «ويمكن بقاء المستشار الانجليزي، بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي» .

وأضاف سعد : «نحن نعرف الآن أن إنجلترا أقوى دول العالم وأوسعها حرية، وإننا نعرف لها بالأعمال الجليلة التي باشرت بها في مصر، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها، صداقة الحر للحر» .

وانتهى الاجتماع مع المندوب السامي البريطاني، وشكره الثلاثة على حسن مقابلته، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشر ١١ .

مطالب متواضعة كل التواضع ! وسبيلها أشد تواضعا للتفاهم والمفاوضة والمساومة ! ثم النجالف والطمانات ..

وتسائل السير ونجت المتدوب السامى البريطانى ، من هؤلاء الثلاثة الذين قابلونى ، وكيف يتحدث ثلاثة باسم أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها !

وبلغ الأمر سعداً .. وأخذ سعد وصاحبا يسعون إلى جمع توكيلات من الأمة تحوله صفة النيابة ، ووضعوا صيغة للتوكيل يطلبون عليها التوقيع ، أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر . تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل ، التى تنشر رايتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب .

واحتمج بعض المثقفين من الحزب الوطنى على هذه الصيغة فعدلت إلى ونحن الموقعين على هذا ، قد أنبنا حضرات سعد زغلول الخ .. فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما . لقد حذفوا عدالة بريطانيا العظمى ، وأضافوا استقلال تاما ، ولكنهم أبقوا على الطرق السلمية المشروعة .

وتألف الوفد فعلا ، فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ . وأسمى الوفد ، إشارة منه إلى أنه وفد مصر للبطالة باستقلالها . وكان أولى رجاله هم سعد زغلول ، رئيسا ، على الشعراوى باشا ، عبد العزيز فهمى بك . محمد محمود باشا ، أحمد لطفى السيد بك . محمد على علويه بك ، عبد اللطيف المكباتى أعضاء . وقد قال ملز فى تقريره : « إن الهيئة .. المعروفة باسم الوفد ، والتى يرأسها سعد زغلول باشا .. مؤلفة من أعضاء أصلهم من حزب الأمة القديم ، الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا .

أى حزب كبار الملاك والأعيان . ومن ثم كان السر فى تواضع مطالبه كل التواضع ، وإشارته إلى عدالة بريطانيا !

وانتشرت حركة التوقيع من المدن إلى الريف ، ولاقت اقبالا ، فقاومت السلطات العسكرية البريطانية حركة التوقيع هذه ، ولكنها استمرت ، لقد كانت تلاقى عطلا من حكومة رشدى القائمة إذ ذاك .

ورغم ان حركة التوقيع أثارت زعجا جماهيريا ، الا أن قيادة الوفد لم تفكر

في تنظيم هذا الوعي في لجان وقدية مثلا في كل مدينة وقرية ؛ وإنما اتجهت أول ما اتجهت إلى طلب الترخيص لها بالسفر إلى إنجلترا ، لنكون — كما قال سعد — على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية والأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الانجليزي ، الذين لاشك في تأثيرهم في القرارات الحكومية — وسنعمل على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا إلى الرأي العام (الانجليزي طبعا) ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية ، وحماية حقوق الضعفاء ، التي امتاز بها الرأي العام الانجليزي .

لا زالت القيادة الرأسمالية الوطنية لا ترى الطريق — إنها تضع آمالها في المفاوضات وليس في كفاح الأمة المصرية . متأثرة بالعناصر الاقطاعية في قيادة الوفد . ورفض الانجليز حتى هذا الطلب المتواضع !

وأخذت قيادة الوفد تبلور مطالبها في مذكرة إلى معتمدى الدول الأجنبية في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ : « الاستقلال التام ، حكومة دستورية ، تراعى حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من مصالح وتحترم امتيازات الأجانب بكل دقة . الخطاب لازال موجها أساسيا إلى معتمدى الدول الأجنبية لا إلى العمال المصريين ! إلى الرئيس ولسن ومبادئه ، لا إلى الفلاحين من أبناء مصر ! و صودرت إحدى الاجتماعات الكبيرة التي أراد الوفد عقدها ، واستقال رئيس الوزارة احتجاجا على التسوية في الترخيص له وللوفد بالسفر إلى لندن للتفاوض . وأخذت تحركات الوفد تشدد ، ولكن لدى معتمدى الدول الأجنبية . وأنذرت السلطة العسكرية الوفد لنشاطه هذا .. كيف يجرؤ على وضع مسألة الحماية موضع المناقشة والتساؤل ! ولكن الوفد لم يقف نشاطه وأرسل تلغراف احتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية : « إنا نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، .

وغضبت السلطات البريطانية ، وكان أن اعتقلت سعد وصحبه في ١٨

مارس سنة ١٩١٩

— ٣ —

اشتعال الثورة

وكان اعتقال سعد وصحبه إيذانا بافتجار البركان — البركان الذي تجمعت فيه خلال سنى الاحتلال وما قبلها ، وخلال الحرب ، كل المواد الملتهبة ، ولم يكن ينقصها إلا عود كبريت .

هب الشعب المصرى كله نائرا ..

ولم تكن ثورة مثقفين فقط ، وإنما كانت ثورة عمال وفلاحين ..
واشترك في هذه الثورة كافة أبناء الشعب .

اشترك فيها الطلبة . وكان لهم فضل المبادرة ، فهم أول من هبوا في ٩ مارس سنة ١٩١٩ يعلنونها ثورة حمراء ، وهم استمروا في المعركة حتى نهايتها ، فلم يتخلفوا قط .. واشترك فيها العمال ، وسقط منهم مئات من القتلى والجرحى .

لقد أضرب عمال الترام في يوم ١١ مارس ، أى بعد يومين من بدء مظاهرات الطلبة ، واستمر إضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن سعد إثر اعتقاله الأول . كما أضرب عمال العنابر يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف ، ولم يعودوا إلا في أواخر أبريل سنة ١٩١٩ . وأضرب عمال الفنارات والأحواض وورش الحكومة في الاسكندرية .

كما اشترك في الثورة مئات الألوف من الفلاحين . واشترك فيها آلاف من صغار التجار والحرفيين ، فلاتخلو أسماء الضحايا في المدن من اسم تاجر صغير أو حرفي بسيط : واشتركت النساء في مظاهرات خرجن بها في ١٦ مارس ، ثم في ٢٠ مارس من عام ١٩١٩ .

واشترك المحامون ، الأهلين والشرعيون ، باضرابهم ، بل اشترك الموظفون بالحكومة آخر الأمر ، في ٢ أبريل سنة ١٩١٩ .. ثم في ١٦ أبريل من نفس العام . لقد كانت ثورة ١٩١٩ تمثل قفزة كبرى في تاريخ الحركة الوطنية بالنسبة لما كانت عليه أيام مصطفى كامل ومحمد فريد — فقد كانت الحركة الوطنية في أيامهم حركة مثقفين أساسيا .

أما ثورة سنة ١٩١٩ فقد كانت ثورة على نطاق جماهيري اشترى فيها الملايين من العمال والفلاحين والطلبة والتجار، هبوا جميعا، وفي وقت واحد حول هدف واحد.

أساليب الكفاح

ولم تكتف ثورة سنة ١٩١٩ بالطابع السلمي، بل اتخذت أيضا طابعا عنيفا، بل ومسلحا في بعض الأحيان.

إضرابات الطلبة والعمال والمحامين والتجار... مظاهرات من العمال والطلبة والحرفيين، اصطدام المتظاهرين بالقوات المسلحة البريطانية... حواجز ومتاريس في أكثر الأحياء الشعبية لتعطيل سير السيارات الحربية الانجليزية... حفر خنادق في الشوارع أشبه بخنادق الميدان، اتخذها المتظاهرون معاقل يلقون منها الطوب والحجارة على قوات الاحتلال.

وفي الريف اتخذت الثورة طابعا أكثر عنفا: تمطيع خطوط السكك الحديدية وأسلاك التلغرافات والتليفونات، تدمير المحطات..

وفي الصعيد، بلغ العنف أقصى ما بلغته الثورة، فهجم المتظاهرون على مكاتب الحكومة ومراكز البوليس. واتخذت الثورة شكلا مسلحا في الفيوم، حين هاجمت قوات الاحتلال، قوة كبيرة من البدو، وحين هاجم الفلاحون المسلحون في ديروط ودير مواس قطارا محملا بالضباط والجنود الانجليز، وحين هاجم الفلاحون في أسيوط مركز البوليس في المدينة واستولوا على السلاح، ثم هاجموا بهذا السلاح، القوات البريطانية الموجودة، التي كانت أن تلقى هزيمة ساحقة لولا الامدادات من الجو والبحر.

كما التجأت الثورة في المدن خاصة إلى سياسة النشريرات السرية والطابع السرية، تغذى الثورة فكريا، وتمدها بالأخبار.

أساليب التنظيم

ولم تكن ثورة سنة ١٩١٩ كما يحاول البعض أن يصورها ثورة غير منظمة لقد ألفت جموع المتظاهرين في القاهرة وبوايا وطنيا لحفظ النظام في أثناء المظاهرات والاجتماعات، منهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظلم من

المظاهرين. وكان الجمهور يستجيب لنداء البوليس الشعبي ويعمل بإرشادانه طواعية. بل أكثر من هذا استطاعت الثورة في وقتي أن تنشئ لجنة ثورية قامت بمهام الحكومة، واستولت على مركز البوليس وعربات السكك الحديدية، ومكتب التلغراف، وكانت مكونة من بعض الأعيان والأقندية المتعلمين وصغار التجار. وأخذت تحصل الضرائب لتنفقها في مشروعات إصلاحية، كردم المستنقعات وإصلاح الشوارع والجسور، فاشتغل فيها كثير من العمال المتعطلين، ثم أصدرت جريدة أسماها «الجمهور».

كما أقامت بلدة المطرية بالدقهلية جمهورية مستقلة استولت على ٣٥ كيلو من السكك الحديدية، وكانت لجنتها الوطنية مكونة أساسا من الصيادين. كانتكونت لجان وطنية أخرى في المنيا وأسيوط، تشرف على النظام، وتجل محل الحكومة. ولم تخل قرية واحدة أو مدينة من اشتركت في الكفاح ضد الاستعمار من لجان قيادية مكونة أساسا من بعض الأعيان، والمثقفين من محامين وطلبة، هي التي تعد العدة لقطع السكك الحديدية، وهي التي تنظم وسائل المقاومة. لقد تمخضت عبقرية الشعب إذن، عن أشكال من التنظيم السليم، كان من شأنها دفع الثورة ألا وهي اللجان الوطنية، تقوم هي بوظيفة الحكم، وتتصل بالشعب اتصالا مباشرا.

تردد القيادة

ولكن قيادة الثورة: الوغد، لم تكن تملك النضج الكافي، ولم تكن تملك الوعي، كما لم تكن ثورية بالمعنى الثوري إلى النهاية. لهذا لم تكتشف في هذه الأشكال من التنظيمات الشعبية أشكالا ثورية حقا للتنظيم لو شجعناها ودفمت بها إلى الأمام، لاستطاعت أن تمضي الثورة خطوات أكبر إلى الأمام. لقد كانت قيادة الثورة تخشى على أملاكها. ويزيد الأمر خطورة، أن كان فيها أول الأمر كثير من كبار الملاك.

ولهذا أصابها التردد، فكان صعبا أن تدرك أن السلاح. وأن مزيدا من السلاح في يد الشعب، وأن الجرأة، ثم مزيدا من الجرأة، ثم مزيدا أيضا من الجرأة

هو السبيل الوحيد لنجاح الثورة .

لقد بلغ من ترددها ، أن ذهب بعض الطلبة إثر اعتقال سعد إلى أعضاء الوفد الباقين ، فصادفوا عبدالعزيز فهمي عضو الوفد إذ ذاك ، وأعلنوا عزمهم على القيام بمظاهرات ، فإذا كان رد عبد العزيز فهمي ؟ : « إنكم تلعبون بالآثار .. دعونا نعمل في هدوء ، ولا تزيدوا غضب الانجليز . »

ولكن الطلبة لم يعبأوا بالنصيحة ، فانطلقوا هاتفين متظاهرين ... وانتفجرت الثورة !! .

بل لم يمض على الثورة ١٥ يوما ، حتى أصدرت قيادة الوفد مع كبار العلماء ، وبعض الوزراء السابقين والأعيان بيانا يقول :

« إن الإعتداء سواء على النفس أو الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية .. وإن قطع طرق المواصلات مضر بالبلاد إضرارا واضحا . إذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ، وتعطيل المعاملات ، والأخذ والعطاء .. إنها لغة التجار وأصحاب الأملاك ! ثم مضى البيان يقول : « من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا أن من أقدس الواجبات الوطنية أن يناشدوا الشعب المصري .. ألا يخرج أحد في أعماله عن حدود القانون ، حتى لا يسد الطريق في وجه الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة . »

أى قانون ؟ .. قانون الأحكام العرفية ! ثم ما هي الطرق المشروعة ؟ الرجاء والإلحاح في الرجاء لدى المستعمر أن يفتح باب المفاوضة !!

ومضت الثورة لا تعباً .. يسقط كل يوم منها شهداء . لقد كانت قيادة الثورة سياسيا وفكريا للوفد . ولكن القيادة الفعلية اليومية للتحركات الثورية كانت في يد الطلبة وصغار التجار والمحامين وبعض متوسطى الملاك في الريف وكان أن استمرت قرابة ثلاثة أعوام ، على فترات متقطعة .. تشتعل ثم تهدأ لتنفجر من جديد ..

الجند المجهولون

الجند المجهولون .. الشهداء من أبناء الشعب ! من أبناء بولاق وباب الشعرية

والخليفة والخرقةش وكرموزو العطارين وبركة السبع وكفر الشيخ وميت القرشي ..
ودبروط ، ودير مواس .. الجبولون أمثال الكردي ، وأبوسريع درويش ،
فرحات ، غريب . السجيني ، من سكان بولاق ومن عمال العنابر .

محمد جاد ، هلالى جنيدى ، حسان مشرقى من أهالى دبروط ودير مواس .
شفيفة محمد وسيدة حسن من بولاق والخليفة . ثم رقية محمد متولى من قهنا
الأشراف ، وحنيفة أم عجوة من دنديط ، وأم محمد بنت جاد ، وعين بنت صبح
من الزقازيق .

ثم مأمون عبد المعطى ، إبراهيم عطوة ، الحلوجى ، العوضى ، صالح الدسوقي
القرشى ، سلامة محمد ، السيد سويلم ، عوض على مرسال ، القرموطى ، مبروك
مبروك ، إبراهيم امبابي ، من أبناء الريف .

على أكتاف هؤلاء الملايين ، قامت الثورة ، ومن هؤلاء ، سقط ثلاثة آلاف
شهيد . ومن هؤلاء حكم بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن على آلاف أخرى .

— ٤ —

الحركة العمالية

اشتركت الطبقة العاملة بكل قوتها فى ثورة ١٩١٩ ، ولكن كان مستحيلا
ألا يكون لها حركتها الخاصة بها ، فقامت الحركة الوطنية ، اتسعت الحركة
النقابية عمقا وعرضا .

فقد انتشرت النقابات فى كل مكان ، وكل صناعة وحرقة : نقابة حمالى الفحم
بيورسعيد ، ونقابة عمال فن المعمار ، نقابات النسيج الخ ، حتى قيل أن عدد النقابات
فى الاسكندرية وحدها زاد إلى ٢٣ نقابة ، وفى القاهرة إلى ٣٨ ، وفى القنال إلى ١٧ .
وقادت هذه النقابات حركات إضراب كثيرة ، احتلت فيها المصانع ، ورفعت
فيها أحيانا الأعلام الحمراء . وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة فى الأجور لتقابل
بعض الشئ . الزيادة الضخمة فى تكاليف المعيشة .

لقد نضجت الحركة العمالية بعض الشيء ، فلم تصبح مجرد حركة تعاونية ،
كما كانت أيام مصطفى كامل وفريد ، وإنما أصبحت حركة نقابية بمعناها الصحيح ،

تنظم الصفوف ، وتقود الاضرابات ، وتطالب بساعات عمل أقل .
 وكان مستحيلا في ظل حركة وطنية صاعدة ، ألا يظهر للطبقة العاملة ، حزب
 لها يقود نشاطها السياسى . لقد بدأت تكون خلايا اشتراكية في سنة ١٩١٨ ،
 في القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، وتأسس الحزب الاشتراكي في عام ١٩٢٠
 ثم الحزب الشيوعى عام ١٩٢٢ ويقال أن اعضاءه بلغوا قرابة ألفين عضو عام ١٩٢٤ .
 ونشرت الأهرام في عددها الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ برنامج الحزب :
 « يعمل الحزب على استقلال وادى النيل بأسره ، استقلالا خاليا من كل شائبة ،
 سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

أولا

- ١ — جلاء الجنود الانجليزية عن مصر والسودان ، وعدم الاعتراف للغاصب
 بأى مركز ممتاز .
- ٢ — عدم الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقات التى أجريت خلسة من الشعب
 وعلى كره منه .
- ٣ — جعل قناة السويس ملكا للأمة .
- ٤ — تعديل الدستور وقانون الانتخاب ، حتى تصبح الأمة مصدر السلطة
 الحقيقة .
- ٥ — إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية ، كقانون الاجتماع والأحزاب

ثانياً

- ١ — الاعتراف بهيئات العمال رسميا بحقها في الدفاع اقتصاديا وسياسيا
 واجتماعيا عن مصالحها .
- ٢ — تنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمين وضمهم فى اتحادات ،
 وضم الاتحادات إلى بعضها فى اتحاد وربطه بالاتحاد العام الدولى .
- ٣ — الدفاع عن قانون ٨ ساعات فى اليوم ، ومساواة العمال المصريين
 والأجانب فى عمل واحد .
- و عمل تشريع لحماية العمال المرضى والعاطلين الخ .
- ٤ — تأليف تعاونيات للإنتاج والتوزيع .
- ٥ — تمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلا صحيحا فى البرلمان .

ثالثاً

- ١ — للنساء التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ — المطالبة بجعل التعليم اجبارياً للجميع ، بنين وبنات ، مجاناً للفقراء ، مع إصلاح برامج التعليم الحالية .
- ٣ — محاربة الأمية بجميع الوسائل .

رابعاً

- ١ — تنظيم فئراء الفلاحين في نقابات ، وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية .
- ٢ — إلغاء نظام ملكية العزب التي لا تختلف كثيراً عن نظام الإقطاعيات .
- ٣ — إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً .
- ٤ — إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب .
- ٥ — وضع ضرائب على مياه الري للذين يملكون أكثر من ١٠٠ فدان .
- ٦ — إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين .

خامساً

- ١ — المطالبة بالاعتراف بحكومة الجمهورية الروسية .
 - ٢ — العمل على التفريق بين الجرائم السياسية وغيرها أمام المحاكم المصرية ، والإفراج عن المسجونين السياسيين دون تفرقة .
 - ٣ — طلب محاكمة أذناب الاستعمار من كبار المصريين ممن تقع عليهم مسئولية الإرهاب والاستبداد ، ومعارضة الأجنبي على إخماد نهضة الشعب .
- وكان للحزب مجلة علنية تدعى «الحساب» .
- وقد ساعد هذا الحزب في تنظيم كثير من النقابات ، بل ساعد في تأسيس اتحاد عام لهذه النقابات قام في الاسكندرية عام ١٩٢٠ .
- وأدرك الاستعمار خطورة هذا الأمر ، إذ جاء في خطبة وزير خارجية إنجلترا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ :
- « لقد بدت علامات القلاق في شهر أغسطس بين دوائر العمال في المدن ...

وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية ، ولكن المحرضين حرقوها إلى أهداف سياسية ... واتخذوا الاضراب سلاحا ، ومن ثم نشأت النقابات ؛ وكان للاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل في إشعال جذوة القلق الذي كان قد شاع بين عمال المدن الكبرى .

وفزعت الحكومة الاقطاعية ، حكومة السراي وكبار الملاك ، الحكومة التي كانت تقيمها وتقعدها إشارة من دار الحماية البريطانية ؛ فأنشأت في أغسطس سنة ١٩١٩ ما اسمته لجنة التوفيق ما بين العمال وأصحاب الأعمال . وجاء أول تقرير لهذه اللجنة في نوفمبر سنة ١٩٢٠ مشيرا إلى تسرب العناصر البلشفية إلى صفوف العمال . ثم أصدرت الحكومة قانونا في ١٩٢٣ أضاف إلى قانون العقوبات ، مادة جديدة ، تضع قيودا جنائية على نشاط الطبقة العاملة ، وتحظر الاضراب على العمال قبل إخطار السلطات بخمسة عشر يوما على الأقل ، وعد الاضراب المفاجيء جريمة .

ولكن إضرابات العمال لم تنقطع ، واستمر العمال في تنظيم صفوفهم وتدعيم نقاباتهم ، وإنشاء الجديد من النقابات ..

— ٥ —

انقسام قيادة الوفد

تكون حزب الوفد أول ما تكون من عناصر تمثل الرأسمالية الوطنية الناشئة في المدن والريف ، التجار وأصحاب المصانع الوطنية في المدن ، ثم أثرياء الفلاحين في الريف ، وأبناء هؤلاء . ولكن بجانب هؤلاء ، كانت قيادة الوفد تضم أيضا أول الأمر عناصر تمثل الاقطاعيين ، ومعظمهم ممن كانوا أعضاء في حزب الأمة . وكان هؤلاء الأغلبية في قيادة الوفد . وكان لسعد يمثل الرأسمالية الوطنية أقلية من الناحية العددية .

فإذا كانت خطة الإقطاعيين ؟

يروى الدكتور حسين هيكل في مذكراته أنه ذهب إلى لطفى السيد في الأيام الأولى لتكوين الوفد ، يسأله عن خطته : فأجاب هذا في صراحة : « إن خطتنا

أن نساقر إلى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر لندن ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فإن أجبنا إلى مطلبنا كان ذلك مانبغي ، وإلا ذهب رشدي وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا في حدود الحماية . !

هكذا كانت خطة كبار ملاك الأرض !! تنظيم العلاقة في حدود الحماية !! ولكن كان لسعد خطة أخرى ، فحينما طلب الوفد ترخيصاً بالسفر للمفاوضة ، اشترط المندوب السامي أن تكون اقتراحاتهم بخصوص كيفية حكم مصر في حدود الحماية . فكان رد سعد زغلول : « أنه لا اقتراحات .. غير مطابقة لإرادة الأمة المصرية ، المعبر عنها في التوكيلات ، أى الاستقلال التام . »
ويندفع سعد مهاجماً الحماية ، مطالباً بإلغائها تماماً ، فقد وقف يعلق في محاضرة عامة ألقاها مستر برسيغال قائلاً : « في سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها ، بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهي حماية باطلة لا وجود لها قانوناً . »

فالا تقسام كان وانحماً في قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى من تكوينه ، بين ممثلي طبقتين : طبقة كبار الملاك الذين يرضون بتنظيم الحماية ، وبين ممثلي الرأسمالية الوطنية ، الذين يريدون الاستقلال التام .

وقد اشتد هذا الانقسام إثر اشتعال الثورة . لقد رأيت كم فزع كبار الملاك من الثورة الشعبية ، كم خشوا على أملاكهم ، فانطلقوا يسعون إلى تهدئة ثورة الشعب ، ولما يمضى على انطلاقها سوى خمسة عشر يوماً ! وقد زاد فزعهم أن مضى الشعب في ثورته . لقد كانوا يرجون أن تأتى المسألة رفيقة هيئة ، فتكون ثمث مفاوضات ، وثمرت اتفاقات ، فتوفر لهم بعض الساطان السياسى ولو في ظل الاحتلال . ولكن ثورة سنة ١٩١٩ أخذت تهدد لا الاحتلال بحسب ، وإنما تهدد النفوذ الاجتماعى لكبار الملاك أيضاً . ومن ثم أصبح شعارهم : « الاتفاق مع الاحتلال بأى ثمن . »

وقد أحس الانجليز بهذا الانقسام منذ اللحظة الأولى ، فبعد أيام من نشوب الثورة ، وقف كيرزون وزير خارجية انجلترا يقول في مجلس العموم : « إن

الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية في مجيء رشدي وعدلى إلى إنجلترا .. فإننا نرى دائما أن من أهم الأمور أن تتفق معهما على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام . أما الحال مع سعد زغلول ، فيختلف كل الاختلاف .. لأنه هو وأنصاره هم الذين دبروا هذه الاضطرابات .. هم قوم غير مسئولين . غرضهم إخراج الانجليز من مصر .. فلا سبيل للمناقشة معهم .

... وازداد هذا الانقسام هوة ، حينما عرض ملتر مشروعه على قيادة الوفد في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في لندن .

وقد وصف ملتر نفسه جوهر هذا المشروع في حديث له خلال المفاوضات :
 « إنا الآن في مصر واضمون يدنا على كل شيء ... ونريد أن نتخلى عنها في مقابل شيء واحد . هو أن تعترفوا بمركزنا ... لأنه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعيا ، مستندا إلى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة عام ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم ، !!

أى أراد ملتر بمشروعه أن يحافظ على جوهر الاحتلال والاستعمار ... وأن يضفى عليه الصفة الشرعية !!

وكان عدلى يلعب فى هذه المفاوضات لعبة الوسيط البارع بين سعد والانجليز ، ففى جلسة من جلسات المفاوضات ، يلتفت ملتر إلى عدلى ، ويقول له بالانجليزية التى لا يعرفها سعد :

— ألا يكف هذا الرجل (أى سعد) عن عذابه ؟

— لا فائدة .. فكذا كان رد عدلى .

ويضغط عدلى ، ويضغط أنصار عدلى فى قيادة الوفد على سعد ، ويتأزم الموقف ، فيقترح البعض خروجا من المأزق أن يعرض المشروع برمته على الأمة لتقول كلمتها فيه .

ويكتب سعد فى خطاب سرى إلى أعضاء الوفد فى مصر : « إنا لست من رأى المشروع ... لأنه (وأريد أن يكون الأمر بيني وبينكم) مشروع ظاهره

الاستقلال .. وباطنه الحماية ... ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ... لأسباب قامت عندهم ... أهمها عدم وجود السند والنصير لنا في الخارج ، واتفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وإنى أعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال .

وأوفد أربعة من أعضاء الوفد ، هم : محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، على ماهر عبد اللطيف المكباتى — كي يتولوا مهمة عرض المشروع على الأمة .

وذهب الأربعة إلى مصر يستفتون الأمة في المشروع ، فلم يكتفوا كما وصفهم وزير خارجية بريطانيا « بشرح المشروع فحسب ، وإنما حذبوه لأشياعهم ، ! وعقد الأعضاء القدامى للجمعية التشريعية التى كانت مكونة أساسا من كبار الملاك فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ اجتماعا لبحث المشروع ، وأقر منهم المشروع خمسة وأربعون ! وامتنع منهم اثنان من إبداء الرأى ، وعارضه اثنان فقط ! هذا فى الوقت الذى بدأت فيه تتوالى رسالات سعد السرية إلى النحاس والجزء الثورى من الوفد جاء فيها :

« اشتد الخلاف فى الوفد اشتدادا تعذر تلافيه ... لأن هذا الخلاف لا يرجع إلى أسباب شخصية .. ولكن يرجع إلى الاختلاف فى الغاية والشعور ، فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل .

بل أكثر من هذا ، نرى سعد يحدد طبيعة هؤلاء المخالفين له فى الرأى فيقول : « إن حزب الأمة عاد إلى بدايته . و انتهى إلى غايته ... إن الله لا يصلح عمل المفسدين . »

بل نراه يكشف صلاتهم بالإنجليز ، فهو يقول : « لقد كتب لورد ملتر خطابا لبعض أصدقائه يبدى نسخة منه ، جاء فيه أن أصحاب زغلول باشا بذلوا آخر ما فى وسعهم لإقناعه بالقبول فلم يقتنع ... فمن أين علم لورد ملتر بهذا المسعى ؟ ليس منى بالطبع ، !

كان حتما أن يقوم الانقسام فى داخل الوفد .

فمثلوا كبار الملاك فى داخل قيادة الوفد ، قد انسحبوا منتهزين أول فرصة

وجاءت هذه الفرصة حين أصر سعد في عام ١٩٢١ أن تكون له رئاسة هيئة المفاوضات الرسمية ، وأن يكون للوفد أغلبية هذه الهيئة . كما أصر سعد على مبادئ معينة للاشتراك في وفد المفاوضات : « الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الداخلي والخارجي وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء في المفاوضات » .

وأبى سعد أن تكون رئاسة المفاوضات وأغلبية هيئتها من وزارة ، وصفها بأنه قد « عينها السلطان ، بل عينها المندوب السامي أيضا ... والسلطان فؤاد يمثل سلطة الحماية ... ورئيس الوزارة المصرية ليس إلا موظفا من موظفي الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي » - أي لو تركت المفاوضات لوزارة كهذه فكان « جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس » .

وكان سعد محقا في كل هذا ، ولكن ممثلي كبار الملاك في قيادة الوفد انتهزوا هذه الفرصة فأعلنوا استقالتهم من الوفد ، احتجاجا على موقف سعد من وزارة عدلى . فاستقال محمد محمود باشا وحمد باشا الباسل وأحمد لطفي السيد بك ومحمد علي علوبة بك وعبد العزيز فهمي بك وحافظ عفيفي بك وعبد الخالق مذكور باشا وجورج خياط بك .

وفي أكتوبر ١٩٢٢ ، كون المنقسمون حزب الأحرار الدستوريين تحت رئاسة عدلى .

ووضع هذا الحزب - كما يصفه الرافعي - « قاعدة التساهل مع الانجليز ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسموننا كياسة .. ولم يذكر في برنامجهم كلمة الجلاء .. ولم يتألف « استنادا إلى تأييد الشعب ، بل ارتكأنا على سلطة الحكومة ... ومن ثم جاء تغليب سلطة الحكومة على سلطة الشعب ، وميله إلى إهدار سلطة الأمة كي يصل إلى مناصب الحكم » .

« وكان وجود هذا الحزب - كما يقول الرافعي أيضا - موضع اطمئنان السياسة البريطانية ، إذ كانت تهدد به كل هيئة نياية لا تميل إلى التسليم في حقوق البلاد ... »

لقد كان هذا الحزب متابع للحزب الأمة قبل الثورة ، نفس السياسة ويكاد

يكون نفس الأشخاص .

فمحمد محمود باشا هو ابن محمود باشا سليمان ، أحد مؤسسى حزب الأمة .
وحسن عبد الرازق باشا عضو مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين هو أحد
مؤسسى حزب الأمة أيضاً . وأحمد لطفى السيد أحد المؤسسين لحزب الأحرار ،
كان رئيس تحرير «الجريدة» لسان حزب الأمة ...

وكانت استقالة ممثلى كبار الملاك من قيادة الوفد إيذاناً ب بروز هذه القيادة كممثلة
للرأسمالية الوطنية فى المدن والريف ، والمتقنين الوطنيين من أبناء هذه الرأسمالية .
لقد دعا سعد يوم ٧ ديسمبر الأمة إلى مواصلة الجهاد إثر فشل مفاوضات
عدلى — كيرزون ، وختم ندائه بقوله : « شعارنا : الاستقلال التام أو الموت
الزؤام » . إنه لأول مرة يبرز هذا الشعار على لسان الوفد .

واعتقل سعد للمرة الثانية ، فأتخذ الوفد قراراً بمقاطعة التجارة الإنجليزية .
وكانت هذه السياسة خير معبر عن طبيعة القيادة الوطنية لثورة ١٩١٩ . قيادة
التجار وأصحاب المصانع وأثرياء الفلاحين إذ دعا الوفد فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢
إلى مقاطعة البنوك الإنجليزية — و « أن يودع المصريون أموالهم فى بنك مصر . كما
أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ
رأسماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساعد
فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية ، ويجب
تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها ،
ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى ، أما التاجر الانجليزى فيجب مقاطعته
مقاطعة تامة . ولكن يجب أن يعطى للتجار المصريين مهلة لتصرف ما عندهم
من البضائع الانجليزية ، مهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وماشا كلها ،
وثلاثة شهور للواد الغذائية وما فى حكمها ، ثم يجب تعضيد الشبان المصريين
على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء ، المصدرين منهم والموردين ،
.. إن مصالح الطبقة واضحة فى هذه الدعوة ، طبقة التجار والصناعة المصرية
الناشئة التى تتعارض مصالحها مع الاستثمار .

بل أكثر من هذا ، نرى الوفد يشير إلى الجلاء لأول مرة منذ تكوينه ،

بعد أن كان يكتب بعبارة « الاستقلال التام » .

فهو ينتقد في ٢ فبراير ١٩٢٢ بياناً لثروت باشا فيقول: « ومن أخطر الأمور في هذا البيان... أنه أغفل أهم المطالب ورأسها : ألا وهو الجلاء ... إنه لن يمكن إغفال طلب الجلاء في برنامج وطني يقصد به الوصول إلى الاستقلال » .

قارن هذا البيان بالصيغة الأولى التي وضعها الوفد للتوكيل : « أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة لاستقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى » .

بل قارن بين موقف الوفد المصري إزاء مشروع ملتر سنة ١٩٢٠ قبل انقسام كبار الملاك عنه ، وبين موقفه في سنة ١٩٢٤ أثناء مفاوضاته لماكدونالد ، وبعد انقسام ممثلي كبار الملاك عن قيادة الوفد .

لقد ذهب سعد إلى لندن في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاض ماكدونالد ، فلم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات . فقد طلب سعد سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت في حماية قناة السويس ، ثم طلب إلى جانب ذلك زوال السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما على العلاقات الخارجية . فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات ، وانتهت المحادثات على إثر ذلك .

قارن بين موقف سعد هذا في ١٩٢٤ بموقف الوفد المصري حين تقدم بنفسه بمشروع في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ جاء فيه : « يوافق الطرفان على عقد محالفة دفاعية ، تعهد فيها بريطانيا بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل معتد ، وعند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أية دولة أوربية ، ولو لم تكن سلامة القطر المصري ذاته في خطر مباشر ، فإن مصر تعهد بأن تقدم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حرياً من تسهيلات — كما تعهد مصر فوق هذا ألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى ، دون الاتفاق مقدماً مع بريطانيا العظمى » .

« ولبريطانيا أن تنشئ على مصاريضها بالشاطئ الآسيوي لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على ما عساه يحصل من الهجمات على هذا القنال » .

إن الفارق عظيم بين مطالب الوفد في سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٤ ..
 إن قيادة الوفد بعد انفصال كبار الملاك من جهة ، وتحت ضغط الثورة
 الشعبية وارتفاع الوعي من جهة أخرى ، قد أصبحت أكثر تعبيرا عن مصالح
 الرأسمالية الوطنية في المدن والريف . وقد كانت مصالح هذه الرأسمالية بعكس
 الاقطاعيين متضاربة مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم كان الوفد أقرب إلى التعبير
 عن الآمال الوطنية لمجموع الشعب في ظرف تاريخي معين .

ولهذا كان الوفد يعتبر نفسه قائد الشعب المصري كله بكافة طبقاته وفئاته .
 وقد عبر سعد عن هذا الاتجاه ، في حفلة أقامتها له نقابة عمال شركة السكك
 الحديدية ، وواحات عين شمس يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٤ إذ قال : « أفرح
 كثيرا وأسر كثيرا ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة
 العالية فقط ، بل هي منبثة أيضا وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا
 « طبقة الرعاع » . وأفتخر بأنني من الرعاع مثلكم .. ولو كانت هذه الحركة
 قاصرة على الطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار ،
 ولما انتصر المبدأ الوطني . فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عددا في الأمة ،
 والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام . مبدؤها الاستقلال
 التام لمصر والسودان . إن الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف في المنصب
 العالي إذا قال : « يحى الوطن » . فأنما يقول « تحي وظيفتي أو مصلحتي » ، ولذلك
 رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح ، ومن ذوى الوظائف ، تقلبوا أو تغيروا ..
 ولكن الرعاع ، أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم ..

وقد عبر سعد بهذا ، في بساطة ساحرة ، عن الواقع الذي لمسه بنفسه .
 إن العمال والفلاحين من أصلب الطبقات عودا في كفاحها الوطني ضد الاستعمار
 ومن أجل الاستقلال ، بعكس أصحاب الأموال وأصحاب الوظائف الكبيرة .
 ولكنك رغم هذا تحس بالتناقض القائم بين هذه الرأسمالية الوطنية الثائرة ،
 وبين الطبقات الشعبية ، إذ يقول سعد في نفس الخطبة : « لا يطرب سمعي أكثر
 من أن أرى رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادي : « ليحي الوطن » ، وليس يطمع
 في شيء إلا أن يعيش كما هو ، !!

هنا موطن الضعف في القيادة الرأسمالية للحركة الوطنية . فليس هناك من رجل فقير ، عامل أو فلاح يريد أن يعيش كما هو فقيرا فقرا بشعا ، سواء من الناحية المادية أو الثقافية . وإذا لم ترتبط الحركة الوطنية برفع مستوى العمال والفلاحين . فسرعان ما تفقد قوتها الدافعة ، وسرعان ما تنعزل القيادة عن القاعدة الجماهيرية ، فتفشل القيادة بذلك في دفع الحركة الوطنية إلى الأمام . وهذا ما حدث كما ستري بالنسبة للوفد .

الفصل الخامس

نتائج الثورة

— ١ —

ماحقته الثورة

١ — إلغاء الحماية

استطاعت ثورة ١٩١٩ أن تحقق بعض نتائج إيجابية. لقد اضطرت الاستعمار ، وأتفه راغم ، إلى إلغاء الحماية .

لقد جاء تبليغ اللورد اللبي في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ : « إن نظام الحماية قد أصبحت علاقة غير مرضية ، !

وكان أن صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أعلنت فيه إنجلترا إنهاء الحماية البريطانية على مصر ، وأن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة . ولكن الحكومة البريطانية احتفظت بتولى الأمور التالية بصورة مطلقة :

- ١ — تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

- ٢ — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

- ٣ — حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

- ٤ — السودان .

لقد كانت هذه التحفظات من شأنها أن تجعل استقلال مصر من الناحية السياسية ، إسمياً أكثر منه واقعياً .

كما أن بقاء قوات الاحتلال ، والقبضة الاستعمارية على اقتصاد البلاد ، جعل من مصر شبه مستعمرة فعلاً .

ولكن إلغاء الحماية على كل حال كان خطوة إلى الأمام .

٢ - اعماره الدستور والحياة النيابية

كما استطاعت الثورة أن تجبر الاستعمار والسراى وأمراء الإقطاع على وضع دستور وإقامة حكم نيابى . فألفت لجنة لوضع الدستور فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، وكانت اللجنة ممثلة أساسيا من كبار الملاك وكبار المالىين ، ولم يمثل فيها الوفد ولا الحزب الوطنى .

لقد وضع الدستور وسعد زغلول معتقل فى سيشل ، وأعضاء الوفد يحاكمون أمام محكمة عسكرية بريطانية .

ورغم أنه جاء دستورا ممثلا لمصالح هذه الطبقات أكثر منه دستور شعبى ، إلا أن قواد لم يكن راضيا عنه ، وكان ناقما على ما أسماه انتقاص لسلطة الملك ، وكم حبك من مناورات ومناورات لمسح الدستور ، قبل أن يظهر إلى الوجود ، وكم حاول التدخل ، ولكن الضغط الشعبى والحملات الصريحة ضد محاولات الملك لتعديل الدستور ، أرغمته على إقراره كما هو .

لقد قال عبد العزيز فهمى فى خطاب له مفتوح لرئيس الوزراء يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٢٢ :

« إن سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة ، هى أهم ما تسعى الشعوب لحل أمرائها على الإقرار به لها ... وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء ... إن السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الائكلىز بعد الجهود والتصميمات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ... ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم ، فيهبونها غنيمة باردة لأمرأ البيت المالك . فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء ، كهولا وقتيانا ، حتى الأجنة فى بطونهم » .

وجاء الدستور مشوها رغم هذا ، لا يحقق للأمة سلطانا حقيقيا . فللملك حق حل مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وللملك تأجيل انعقاده (مادة ٣٩) ، وللملك حق إصدار مراسيم فى حالة غيبة البرلمان (مادة ١١) ، والمملك يعين

الوزراء وبقيلهم (مادة ٤٩) .

ثم هناك مجلس شيوخ ، يعين الملك خمسمهم وينتخب الباقيون ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية والملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيها مصرياً في العام (مادة ٣٨ فقرة ٢) .

ورغم هذا كله فقد كان خطوة إلى الأمام . وكان يتيح للشعب أن ينظم صفوفه ، وأن يتقدم في حركاته الثورية ، وأتاح هذا فعلاً في الفترات القليلة التي طبق فيها ، فكان الشعب يتنفس بعض الشيء ويفوز بقليل من مطالبه كما كانت الحياة البرلمانية بمثابة مدرسة يكشف فيها أعداءه وأصدقائه . ولكن الاستعمار والسراي والإقطاعيين وكبار رجال المال عملوا على تحطيم الدستور المرة تلو المرة ، بل على تعطيل الحياة النيابية بأسرها ، على تزيفها وطبخ انتخاباتها وتدخل رجال الإدارة السافر في هذه الانتخابات ، والالتجاء إلى القوة والبطش . لقد فرض دستور سنة ١٩٢٣ على الشعب ، ولم يؤخذ رأيه فيه ، سواء في لجنة تأسيسية أو غيرها . ولكن سرعان ما أصبح الشعب أشد الناس استمساكاً به وإصراراً عليه ، وأصبح الدستوريون والسراي أشد الناس عداء له ، فوصفه زعيم الدستوريين ولما لم يمض عام واحد على وجوده بأنه « ثوب فنهفاض » ، ولم يتأخروا عن تعطيله وتزييفه هم والملك في أكثر من مناسبة !

٣ - نهضة صناعية وتجارية

وكان من أهم ثمار الثورة المصرية البدء في إنشاء صناعة وطنية قوية ، فقام بنك مصر عام ١٩٢٠ في غمار الثورة المصرية نفسها ، ووسط المظاهرات والاضرابات السياسية . وظهر أول مشروع صناعي له في ١٩٢٢ ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى أنشأ عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة وفق النظم الحديثة . وارتفعت المودعات فيه بشكل مستمر حتى بلغت ١٧ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٣٨ .

ولم يكن تطور بنك مصر وشركاته بالأمر السهل . فقد قامت الذئاب

الإحتكارية الأجنبية تحيطه من كل جانب ، وتحاول أن تضيق عليه الخناق ،
لتنهى إلى التهامه . ولكن البنك استطاع أن يصمد ، وبخلاف كافة البنوك
الأخرى الأجنبية ، بما فيها البنك الأهلى ، وضع بنك مصر هدفا له تشجيع
الصناعة والتجارة المصرية . ورغم أن رأس مال البنك لم يتجاوز المليون من
الجنيهات ، إلا أنه استطاع أن يؤسس ١٨ شركة بلغت رؤوس أموالها سبعة
مليون جنيه .

كما قام اتحاد الصناعات عام ١٩٢٤ يضم أحباب الأعمال فى التجارة والصناعة ،
المصريين والأجانب على السواء ، وقد وضع على رأس مطالبه ، تعديل السياسة
الجمركية وإنشاء وزارة للتجارة والصناعة .

وأصدرت الحكومات المصرية المتعاقبة وخاصة الوفدية منها تعليمات مختلفة
فى سنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت
مع الأجنبية فى الجودة والمتانة ، ولو زاد ثمنها بنسبة ١٠ ٪ وذلك فى العطاءات
الحكومية .

وانتهت الاتفاقات الجمركية التى كانت تربطنا بنظام معين مع عديد من الدول
فى سنة ١٩٣٠ . فكان أن قررت الحكومة الوفدية إلغاء النظام الجمركى القائم ،
 وإقامة نظام جديد ، يسمى الصناعة الوطنية الناشئة ، بأن يفرض ضرائب عالية
نسبيا على المصنوعات الخارجية التى يمكن صنعها محليا .

فكان هذا القرار نقطة تحول فى تاريخ الصناعة المصرية . إذ وفر لها حماية
لا بد منها إن أرادت أن تستقر وتقف على قدميها .

ثم كانت معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، مما أفسح المجال أيضا
أمام الصناعة الوطنية لتنافس الصناعات الأجنبية القائمة فى مصر .

إن تاريخ معظم الصناعات الهامة القائمة ، إنما يرجع إلى ما بعد سنة ١٩٣٠
أو ما بعد سنة ١٩٣٧ .

فقد ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية
من ٧ مليون جنيه سنة ١٩١٩ إلى ١٠ مليون سنة ١٩٣٠ ثم إلى ٢٢٥ مليون
سنة ١٩٣٦ و ٢٤٥ مليون سنة ١٩٣٩ ، أى الضعف فى عشرين عاما .

كما زادت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات التجارية من ٢٠٣ مليون جنيه في سنة ١٩٢٩ إلى ٢٢٠٢ مليون جنيه في سنة ١٩٣٠ .

وزاد الاهتمام بالتعليم الصناعي ، فارتفع عدد الطلبة في المدارس الصناعية من ٦ آلاف في سنة ١٩٢٥ إلى ٢٧٥ ألف عام ١٩٣٧ .

وكان أن ارتفع إنتاج المنسوجات القطنية من ٢٤ مليون متر عام ١٩٣٠ إلى ٢٠٠ مليون متر عام ١٩٣٩ . أي أكثر من سبعة أضعاف في تسعة أعوام .

وزاد إنتاج الغزل من ٢٠٩ مليون طن سنة ١٩٢٩ إلى ٢٣٠٩ مليون طن عام ١٩٣٩ .

وزاد إنتاج السكر المحلي من ١٤٠ ألف طناً سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠٩ ألف طن سنة ١٩٣٧ .

ونقصت الواردات الأجنبية من الصابون من عشرة آلاف متوسط سنوات ١٩٢٤ - ١٩٢٨ إلى ٣ آلاف طن في عام ١٩٣٧ نتيجة زيادة الإنتاج المحلي .

وكان أن زاد عدد العمال في أهم الصناعات من ٢٩٨ ألف عاملاً وفق إحصاء ١٩٢٧ إلى ٣٤١ ألف عامل في سنة ١٩٣٧ .

٤- نهضة اجتماعية وأدبية

كما أن ثورة ١٩١٩ حققت ولا شك نتائج اجتماعية لها أهميتها ، لقد كانت إيذاناً بتحرير المرأة ، فالمرأة المكافحة في المظاهرات ، والمرأة المستشهدة في الصراع الوطني ، خرجت لأول مرة سافرة ، واضطرت الرجل أن يفسح لها مكاناً في كافة مراحل التعليم ، وفي معظم الوظائف ، وكان هذا كسباً كبيراً للجمع المصري .

كما أنه في غمار الثورة ، نهضت الموسيقى المصرية والأغاني الشعبية كما لم تنهض من قبل ، ويكفي أن نذكر الموسيقى سيد درويش ، ثم بديع خيري وبيرم التونسي .

لقد أخذت ألحانهم وأناشيدهم تتناول الموضوعات التي تشغل بال الشعب ، وتعبر عن واقعه وتلهب حماسه ، دون كلفة .

واليك مثلاً لحن سيد درويش :

قوم يا مصرى	مصر دائماً بتناديك
خمد بتا مصرى	نصرى دين واجب عليك
رد سمى	قبل ما يروح من إيدك
أوعى مجدى	روح هدر قدام عنك

..

ليه يا مصرى	كل أحوالك عجب
تشكى فقرك	وانت ماشى فوق ذهب
مصر جنة	طول ما فيها انت يا نيل
عمر ابنك	لم يعيش أبداً ذليل ...

ومنها لحن لأبطال المظاهرات :

لا سجون ومدافع رشاشة	ولا خفنا عذاب فى جهاد باهر
تنصاب برصاص نربط شاشه	ع الجرح ونرجع نتظاهر،
ومنها لحن حماسى :	

دقت طبول الحرب يا خياله	وآدى الساعة، دى ساعة الخياله
أنظروا لأهلكم نظرة وداع	نظرة ما فيش بعدها إلا اندفاع

والطلبة الذين تخطفهم السجون . يغنى لهم سيد درويش :

« يا عم حمزه .

إحنا التلامذه .

ما يهمناش من السجن ده ، ولا المحافظة .

واخدنا عالعيش الخاف ، والنوم من غير لحاف ... »

ومنها لحن عمال السلطة :

سالة يا سلامة	رحنا وجينا بالسلامة
شفنا الحرب وشفنا الضرب	وشفنا الديناميت بعيننا
مهما يكون كله بيهون	إلا وطننا ما يهونش علينا ... »

ثم في لحن آخر نجد تساؤل الرأسمالية الناشئة :

ثروتنا في الاقتصاد وفين كبارنا وفين أوقاتهم
حاطينها في أيدين أفرنجية أهم يافرحتنا بكثرتهم
المصري أولى بقرش المصري يفضل في بلده ما يتبعزقش
هم بما لهم واحنا بروحنا دي إيدلو حدها ماتصفقش،

كما تبلورت نهضة أدبية شاملة ، في القصة والشعر والمقالة الصحفية والنقد الأدبي على أيدي طه حسين وتوفيق الحكيم وهيكل والعقاد والمازني .
كما زاد عدد الطلبة في المدارس من ٣٢٤ ألف عام ١٩٢٣ إلى ٩٤٢.٠٠٠ عام ١٩٣٣ أي قرابة ثلاثة أضعاف في مدى عشرة أعوام ، ثم إلى ١.٥٦٣.٠٠٠ في ١٩٣٩ - ١٩٤٠ .

كما زادت ميزانية وزارة المعارف العمومية من ١.٦٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٠ حين كانت تمثل ٤٪ من الميزانية فقط إلى ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، وبذا أصبحت تمثل ٢٣٪ من الميزانية .

كما زاد عدد طلبة الجامعات من لا شيء تقريبا في ١٩١٣ إلى ١.٠٠٠ طالب عام ١٩٥١ .

لقد كانت هناك ولا شك نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية .

- ٢ -

ما لم تحققه ثورة سنة ١٩١٩

١ - سيطرة الاستعمار

ولكن ثورة ١٩١٩ فشلت في تحقيق كثير من أهداف الحركة الوطنية .
(١) فقد استمر الاحتلال قابعا . واستمرت السلطة السياسية في يد المندوب السامي ، يقيم الوزارات ويقعدها ويتدخل في أبسط شئون البلاد الداخلية .
كان يكفي أن يقتل السير لي ستاك ، سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، حتى يرسل إنذار بريطاني ، أن تدفع الحكومة

المصرية غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، وأن يسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يبقى المستشار المالى والمستشار القضائى (وكلاهما انجليزيان طبعا) ، وأن تحترم سلطتهما ، وأن يحترم نظام القسم الاوروبى فى وزارة الداخلية ، وأن تقمع بشدة كل مظاهرات شعبية سياسية ، وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، تتخذ حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) التدابير اللازمة فى الحال لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

ولم تنتظر حكومة جلالة الملك البريطانية الرد ؛ وإنما أصدرت التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية !

وكانت هذه خطوة لتقويض الحياة الدستورية الناشئة التى فاز بها الشعب إثر ثورة ١٩١٩ قبل أن يمضى عليها عام واحد . ثم للبدء فى سلسلة انقلابات ضد الدستور وضد الحريات !

وكان يكفى أن يفكر البرلمان المصرى فى زيادة وحدات الجيش المصرى وتحسين أسلحته ومهمات وترقية التعليم فى المدرسة الحربية والحد من سلطة المفتش العام الانجليزى حتى تحتج انجلترا ، وحتى ترسل بوارجها إلى الاسكندرية وبورسعيد عام ١٩١٧ ، فتضطر الحكومة المصرية للتراجع ، ومد خدمة سينكس باشا المفتش العام للجيش ومنحه رتبة فريق وتعيين وكيل انجليزى له ، وتعيين ضباط انجليز جدد بالجيش .

وما أن ينظر مجلس النواب فى تعديل قوانين الاجتماع والمظاهرات وتخليصها من القيود الاستعمارية ، التى فرضت عليها ، حتى يأتى إنذار من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الوفدية فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨ بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا ، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر . ويستمر الإنذار يقول فى وقاحة : « ومالم يصله الرد قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو ، فإن الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه ، ! !

فتضطر وزارة الوفد ، « مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى انتقام — كما جاء فى ردها ! — إلى تأجيل المناقشات فى مشروع القانون إلى دور الانعقاد

القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك . .

.. إذلال لمصر ، والتجاء إلى استخدام القوة السافرة ، في أبسط المناسبات وتهب المظاهرات في كل مكان ضد تعسف وزارة صدقي سنة ١٩٢٠ وتخطيطها للحياة النيابية ، وكان مستحيلا أن يصل صدقي إلى الحكم دون رضا الانجليز ، ومع هذا يسارع رئيس الوزارة البريطانية بإرسال بليغ يحمل مسئولية الأمن على كل من الوزارة الصدقية والنحاس ، وتصدر الأوامر إلى بارجتين حرييتين بالتحرك إلى الاسكندرية ، بحجة المحافظة على أرواح الأجانب !! .. لقد استمر الانجليز الحكام الحقيقيين في مصر ، وإن تركت السلطة الإسمية لحكام من مصر .

.. وقد كان مصدر السيطرة الانجليزية ، قبضتهم على الجيش المصري ، وقبضتهم على البوايس المصري ، فقد كان رؤساء ومفتشو أخطر جهازين للدولة في يد الانجليز ، فكان الجيش والبوايس يستخدم باستمرار لضرب الحركة الوطنية ، وفرض الإرادة البريطانية ، كما كان أخطر مصدر للسيطرة الانجليزية هي قوات الاحتلال ذاتها .

فقد قال لورد لويد في كتابه « مصر منذ عهد كرومر » .

... « إنه من السخف المطبق أن نتصرف كما لو لم يكن لقوة الاحتلال البريطانية من وجود ، إن وجود هذا الجيش يعطينا بلا شك إمكانية السيطرة على مصر ... ومن العبث النقاش في أنه لا نية لنا في استخدام موارد قوانا . وليس هناك من مصرى يمكن أن يكذب حواسه فيقبل هذا الزعم ولو للحظة . إن مصر لا تنتظر منا أن تنسحب إلى خيامنا ، ولا تقوم بدور في صراعها السياسى ، !!

ولم تكن مصدر السيطرة البريطانية قوات الاحتلال فحسب ، والقبضة على الجيش والبوايس المصرى فقط ، وإنما كانت هناك السيطرة الاقتصادية ، على قناة السويس والبنك الأهلى ، فقد كان بنكاً مصرياً بالاسم انجليزياً بالفعل ، يدار من لندن لا من القاهرة ، ثم بقية الشركات الاحتكارية الأجنبية .

وكانت خطة الاستعمار واضحة رتيبة لا تكاد تتغير ، هي الاستعانة دائماً

بالسراى وبالدستوزيين ويعرض رجال المال ، ثم بالسعديين فيما بعد ، لتحقيق مكاسبه وتدعيم سيطرته ، كلما أحس بخطورة الحركة الوطنية ، وبتفاقم الضغط الشعبى ، وجرأة مطالبه .

فاذا ما أدرك أن الشعب يوشك أن ينفجر ، أو أن الثورة وشيكة الوقوع أو أن خطراً أجنبياً يهدد مرا كزه ، استعان بالوفد لتهدة الشعب الثائر ، أو لدفع خطر خارجى أو لصبغ مركزه بالطابع الشرعى فى شكل معاهدة .

فاذا أدى الوفد مهمته ، فسرعان ما يركله من الحكم ، ليأتى بما أسمى حكومة الاقلية وحكومة السراى .

٢- سيطرة الاقطاع

وكما أن ثورة ١٩١٩ لم تستطع أن تقضى على السيطرة الاستعمارية ، فهى أيضا لم تستطع أن تقضى على سيطرة الاقطاع ، وعلى رأسه السراى .

فقد زاد عدد الاراضى التى يملكها الملك والأمراء والنبلاء حتى قاربت نصف مليون من الأفدة .

واستمر ٢٠٤٢٠٠٠ ما لى كافي سنة ١٩٣٦ يملكون قرابة مليونين ونصف مليون فدان من مجموع الاراضى المصرية البالغ عددها خمسة ملايين ونصف مليون فدان . . . وكان لهذه السيطرة الاقتصادية انعكاسها السياسى ، فالاستقلال الاسمى الذى فازت به مصر نتيجة ثورتها فى ١٩١٩ ، ذهبت ثماره إلى السراى وحزب الأحرار الدستوريين ، حزب كبار الملاك . والفتات من السلطان الذى سمع به الانجليز تحت ضغط الشعب وثورته ، احتكره هؤلاء .

وقد تأمرت السراى وكبار الملاك مع قوات الاحتلال من أجل تقويض الحياة النيابية والقضاء على الدستور ، وحكم البلاد حكما إرهابيا ، بلا دستور وبلا برلمان أحيانا ، أو بدساتير مزيفة وانتخابات مطبوخة أحيانا اخرى .

فلم يتح للوفد ، وهو حزب الاغلبية ولا شك ، أن يتفرد بالوزارة أكثر من ست سنوات وثمانية شهور ، وذلك فيما بين ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، ست سنوات متقطعة خلال أربعة وثلاثين عاما ! كان عمر الوزارة الوفدية فيها يستغرق

أحيانا ثمانية شهور ، أو ثلاثة شهور أحيانا أخرى ، أو سنتين وبضعة شهور على أكثر تقدير .

وحتى في هذه السنوات الست المتقطعة التي كانت الوزارة فيها للوفد ، فقد كانت تقام في سبيله ألوان من المؤامرات والمناورات والعقبات من جانب السراى ومن جانب الاستعمار ، ومن جانب كبار الللاك ، فكانت تعرقل معظم المشروعات التي يتقدم بها ، وتعطل كثيرا من المراسيم ، كقانون محاكمة الوزراء ، وقانون الاجتماعات ، وقانون زيادة عدد الجيش . وكانت الصفة العامة للحكم الوفدى ، هو سلسلة لا تنقطع من الأزمات ، سرعان ما تنتهى بإقالة أو استقالة الوزارات الوفدية ، بحيث لا يمكن أن تقول أن حزب الرأسمالية الوطنية استطاع حقا أن يشكل سياسة مصر الداخلية أو الخارجية ، أو ينفذ برامجه التي تتفق ومصالحه . لقد كان الحكم الفعلى طوال ٣٤ عاما في يد السراى وكبار الملاك وكبار رجال المال تحت سيادة انجلترا .

ونستطيع أن نقول أن مصر خلال هذه المدة كلها ، لم تتمتع بالحياة البرلمانية العادية ، التي نراها في الدول الرأسمالية ، اللهم إلا في فترات ضئيلة محدودة من حياتها .

حقاً كانت تقوم هناك تناقضات ما بين السراى والاستعمار أحيانا ، أو ما بين السراى وحزب الأحرار الدستوريين .

ولكنها كانت مجرد تناقضات بين الأقسام المختلفة في داخل العصاة الحاكمة ذاتها . فقد رأى المندوب السامى لورد لويد مثلاً استفحال نفوذ السراى ونشأت باشا رئيس الديوان الملكى عام ١٩٢٥ ، واشتداد السخط ، نخشى الانفجار الشعبى ، وأشار على الملك فؤاد باستبعاد نشأت ، فلى الملك صاغرا .

ورأت انجلترا في ١٩٤٢ ميول السراى نحو المحور فعلا ، ونحو إيطاليا الفاشية بشكل خاص ، وخشيت على مصالحها ، وخاصة ورومل على أبواب مصر ، والمظاهرات المدبرة تدور في الشوارع ، تهتف بحياة ورومل ، فأصرت على بحىء النحاس باشا ، فخصيع الملك خوفاً على عرشه .

لم يكن في هذا التناقض بين مصالح انجلترا والسراى أى دليل على وطنية

السراى بأية حال من الأحوال ، وإنما كان تناقضا بينهما فى أهما يكون له الحكم المطلق على مصر .

كما كان يحدث تناقضات بين السراى وحزب الأحرار الدستوريين ، حزب كبار الملاك ، فقد اشترك هذا الحزب فى أول وزارة انقلاب ، أبطلت الحياة النيابية فى ١٩٢٥ ، وصرح رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز فهمى : « لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض . »

ولكن حدث بعض تناقض بين الأحرار الدستوريين وهم فى الحكم وبين السراى ، فكان أن طرد وزيرهم ، دون أن يقدم استقالته ، طرد كما يطرد أصغر موظف فى الدولة . ، وهنا وقف عبد العزيز فهمى ، نفس الرجل ، ليقول : « أنه من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار ، »

ورضى الحزب إثر هذا ، بالتحالف مع الوفد لإعادة الحياة النيابية . ولكن هذا الموقف من حزب كبار الملاك لم يكن حرصا منه على الحياة النيابية بتاتا ، ولا على الاستقلال ، فهو لم يتأخر فى سنة ١٩٢٨ عن إلغاء الحياة النيابية كلها ، وإعلانها بزعامة محمد محمود ، ديكتاتورية تستمر ثلاث سنوات قابلة للتجديد !

لقد كانت تناقضات بين الثالث الذى يحكم مصر : الاستعمار والسراى وكبار الملاك .

ولكنها تناقضات لا تغير شيئا من تأمرها على الحريات والحياة الدستورية وخيانتها لقضية الاستقلال .

٣ - سيطرة كبار رجال المال

وفى ظل الاستقلال الاسمى الذى فازت به مصر ، ظهرت نواة بارزة من كبار المالىين المصريين ، المتصلين أوثق اتصال بالشركات الأجنبية ، وبرؤوس الأموال الاستعمارية . إذ رأت هذه الشركات أنه من الخير لها أن تعين من بين أعضاء مجالس إدارتها بعض مستوزرين سابقين ، أو بعض كبار الموظفين

ليستخدموا جهاز الدولة في خدمة هذه الشركات .

كما أن بعض أثرياء التجار المصريين أمثال فرغلي ، وعلى أمين يحيى — رأوا من صالحهم التعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق مزيد من الأرباح . ومن ثم برزت فئة جديدة شاركت كبار الملاك ، الحكم تحت سيطرة السراى والاستعمار .

ويكفى أن نذكر بعض أسماء الوزراء ورؤساء الوزارات ، الذين لعبوا بجانب الأحرار الدستوريين ، دور الانقلابات الدستورية ، لنجدهم بلا استثناء ، أعضاء في مجالس إدارة شركات أجنبية ، تتخذ أسماء مصرية حيناً وتحفظ حيناً آخر بجنسيتها الأجنبية صراحة .

أحمد زبور

أول رئيس وزارة قامت بتحطيم دستور سنة ١٩٢٣ ، كان عضواً في البنك الأهلى منذ سنة ١٩٢٥ ، ثم رئيساً للشركة المصرية الجديدة ذات الجنسية الانجليزية رسمياً ، ثم عضو مجلس إدارة شركة أراضى كفر الزيات وهى انجليزية ، وشركة سكة حديد مصر ، وشركة الامنيوس المصرية ، وشركة أقطان كفر الزيات الخ ، وكانت كلها شركات ذات رؤوس أموال أجنبية بشكل عام وانجليزية بشكل خاص .

اسماعيل صدقى

جلاد الشعب ، الذى اشترك في معظم وزارات الانقلاب . كان عضواً في مجلس إدارة الشركة الانجليزية البلجيكية ١ وشركة الغزل الأهلية التى يرأسها سلفاجو (وهى شركة انجليزية أساساً) ، وشركة الملح والصودا التى كان مقرها الرئيسى فى لندن ! وشركة وادى كومامبو ، والشركة العقارية المصرية ، وشركة الأشغال والمباني التى كان يرأسها سينكس باشا مفتش عام الجيش المصرى سابقاً ، والشركة الانجليزية المصرية ، وشركة سبك حديد الفيوم ، ثم كان رئيس اتحاد الصناعات آخر الأمر ، ثم عضو شركة القناة ، وقد خدمها خدمة كبرى أثناء رياسته لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٦ .

همين سرى

عضو مجلس إدارة البنك الأهلى ، وشركة كوم امبو ، وشركة المكابس الحرة ، والبنك العقارى المصرى ثم عضو شركة القنال فترة من الزمن . وقد أدى لها خدمة أيضا أثناء وزارته .

هافظ عفيفى

عضو مجلس إدارة البنك العقارى المصرى ، وشركة المكابس التى كان يرأسها كين بويد مدير الأمن العام سابقا ، وشركة السكر ، وشركة الملح والصودا ، والشركة العقارية المصرية ، ثم عضو البنك الأهلى منذ سنة ١٩٣١

على ماهر

عضو البنك الأهلى منذ سنة ١٩٢٩ ، وعضو مجلس إدارة البنك العقارى المصرى ، وهو مؤسسة انجليزية أساسا .

حامى عيسى

عضو شركة صناعة الطحن المصرية ويرأسها مورييس كوهين .

سأبا ميسى

الوزير السعدى ، ورئيس البنك الإيطالى ، وعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة المصرية المالية والعقارية التى يرأسها كين بويد ، وشركة الفنادق الانجليزية الحبشية ، وشركة الجوت ونائب رئيسها كين بويد ، وشركة الأعمال والمباحث الأفريقية برئاسة البارون امبان .

محمد هافظ رمضان

رئيس الحزب الوطنى ، والذى تخلى عن مبادئ الحزب باشتراكه فى إحدى وزارة الانقلاب ، وكان نائب رئيس الشركة المصرية المالية للتجارة ، وعضو مجلس إدارة شركة مصر للهندسة والسيارات ، وشركة صناعة نسيج الألياف .

عبد الحميد بروى

عضو مجلس إدارة شركة سلك حديد مصر الكهربائية التى كان البارون امبان

نائب رئيسها ، وشركة الاسكندرية للملاحة ، وشركة الاسكندرية للتأمين ، والشركتان الاخيرتان مزيج من رؤوس الاموال المصرية والاجنبية .

.. وهكذا إذا قلبت أسماء وزراء الانقلاب، فلن تجد واحدا منهم إلا كان بشكل أو آخر عضوا في مجالس إدارة شركات أجنبية أمثال محمد توفيق رفعت، راغب حنا، نخلة المطيعي، توفيق دوس، محمد العشماوي، علي الشمسي، حافظ حسن، محمود شكرى، عطا عفيفي، جعفر والى، احمد مدحت يكن، محمد محمود خليل فؤاد أباطه، صادق وهبه، زكريا مهران، محمد افلاطون، حسن مظلوم الخ . هذه الحفنة من الباشوات والبكوات، كانت تسيطر على مصر سياسيا، منهم الوزراء، ومنهم أعضاء مجلس الشيوخ ورؤسائه .

وهم جميعا أعضاء في مجلس إدارة هذه أو تلك من الشركات الأجنبية . هذه الفئة وأمثالها من كبار المالىين المتصلين أو تق اتصال بالاحتكارات الأجنبية، اجتهدت أول الأمر أن تنشئ لها أحزابا مستقلة، كحزب الاتحاد عام ١٩٢٥ الذى كان يرأسه يحيى ابراهيم باشا (من كبار المالىين) ونشأت باشا، ثم حزب الشعب الذى كونه صدق باشا ١٩٣١، ولكن هذه الأحزاب فشلت فشلا ذريعا، لقد نشأت فى أحضان السراى وبقوة البوليس ورجال الإدارة، فلم تنجح فى تضليل أحد، وسرعان ما كانت تذبل وتموت بمجرد خروجها من الحكم . ومن ثم اتبع كثير من كبار المالىين سياسة جديدة، هى البقاء خارج الأحزاب تحت ديافطة، المستقلين وتحت طلب السراى والاستعمار، كلما أراد انقلابا جديدا

٤ - ضعف الصناعة المصرية .

وقد كان لهذه السيطرة السياسية، سيطرة الاستعمار والاقطاع وكبار رجال المال، أثره فى عدم تقدم الصناعة المصرية، التقدم المنشود لها فى ظل استقلال حقيقى . لقد استمرت الصناعة المصرية صناعة استهلاكية أساسا، صناعة غزل ونسيج وجلود وأغذية وسكر .

بل إن الصناعة المصرية، رغم حمايتها بكل صنوف الحماية الممكنة، كادت تعرض فى عام ١٩٣٩ إلى الإفلاس، فبنك مصر نفسه كاد يفلق أبوابه فى أوائل

الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن أزمته راجعة إلى كثرة سحب المودعات إثر إعلان الحرب فحسب ، وإنما كانت راجعة أيضا — كما يقول الدكتور الجريتلي — إلى الأساليب الالتوائية والانتقامية الموجهة ضد البنك من جانب الوزارة القائمة إذ ذاك في تلك الفترة ، وزارة علي ماهر ، ثم حسن صبري .

وفي الوقت الذي كانت تحاك فيه المؤامرات من جانب هاتين الوزارتين لبنك مصر ، نراهما قد اشتركتا في مد امتياز البنك الأهلى قبل أن تنتهى مدة امتياز الأول بأكثر من ثمانى سنوات ! مما أدى إلى اغتباط الدوائر البريطانية الاستعمارية ، حتى لتقول جريدة « التيمس » . « يبعد كثيراً أن يعرض على البنك الأهلى شروط خير من الشروط التى عرضت عليه لو تركت المسألة حتى ينتهى امتياز سنة ١٩٤٨ ... إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ما تدعيه الروح الوطنية من حقوق وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائماً تحت الرقابة البريطانية ، ١ .

كما تكس المخزون لدى شركة المحلة سنة ١٩٣٩ ، حتى كادت أن تفلس ، هذا فى الوقت الذى لم تتأخر فيه حكومة محمد محمود أن تعقد اتفاقاً مع لجنة تمثل مصانع لانكشير الانجليزية ، أساسه زيادة حصة مصر من واردات النسيج البريطانية ، وقد صدق مجلس النواب الدستورى السعدي على هذه الاتفاقية فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ ١

... وقد وجدت الصناعة المصرية الكبيرة نفسها ، مضطرة إزاء ضغط الاستعمار والشركات الاحتكارية الأجنبية ، أن تتعاون مع الرأسمال الأجنبى . فقد انضمت شركة مصر للملاحة إلى مؤتمر ليفربول ، الذى يسيطر على نقل القطن المصرى إلى البلاد الأوروبية كي تفوز بحصة معينة من الملاحة .

كما تكونت شركة مصر للتأمين بمعونة مؤسسة بورنج البريطانية ، وشركة التأمين الإيطالية .

كما أن مصنع الغزل للقطن الرفيع فى كفر الدوار ، قد تم إنشاؤه هو وشركة البيضاء بالاشتراك مع جماعة صباغى براودفور ، وهى من أقوى الاتحادات الاحتكارية فى بريطانيا .

كما أن شركة مصر للحريز الصناعي ، قد تعاونت مع رأس المال الأمريكي ، ولها عضو أمريكي في مجلس إدارتها .
 بل لو تصفحت مجالس إدارة معظم الشركات المساهمة المصرية في أعوام ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ لوجدت كثيرا من الأجانب يحتلون مقاعد إدارتها .
 هذا الاتصال بالرأسمال الاجنبي من جهة ، وتلك السيطرة لكبار رجال المال المتصلين بالاحتكارات الاجنبية من جهة أخرى ، كان من شأنها توجيه الصناعة المصرية في الحدود التي لا تتعارض مع مصالح الرأسمالية الاحتكارية الاجنبية ، مع مصالح الاستعمار ، فاستمرت صناعة استهلاكية أساسا تعتمد في آلاتها ووقودها والمواد الكيميائية التي تحتاج اليها ، على الواردات الاجنبية التي كانت تبيعها لها الشركات الأجنبية بأعلى الاسعار .
 ومن ثم استمرت الصناعة المصرية مهددة في صميم كيانها ، كما سنفصل ذلك فيما بعد .

— ٣ —

لماذا لم تنجح ثورة سنة ١٩١٩ في تحقيق أهدافها

لماذا لم تنجح ثورة سنة ١٩١٩ في القضاء على أعدائها الثلاثة : الاستعمار والإقطاع ، وكبار رجال المال المتصلين بالاحتكار الاجنبي ؟
 إن ما يحدد نجاح ثورة في تحقيق أهدافها ، هو توازن القوى بين المعسكرين : معسكر الشعب ، ومعسكر أعداء الشعب .
 وقد كان توازن القوى في غير صالح الشعب .

فقد كان النظام العالمي السائد هو النظام الرأسمالي ، تسيطر عليه حفنة من الدول الكبرى الاستعمارية ، ولم يكن النظام الاشتراكي إذ ذاك إلا نظاما وليدا محصورا في نطاق دولة واحدة ، يحيط بها الأعداء من كل جانب .
 وقد كان هناك على أرض مصر قوى الاحتلال مسلحة بالطائرات والدبابات والمدافع ، في مواجهة شعب مسلح بالعصى والأحجار وبعض البنادق القديمة !
 وقد كان على رأس الدولة المصرية ملك ، يكتب لرئيس وزارته في ١٠

١ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، أن تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية ! فهو يدين بهذا العرش للمستعمر ، وهو يحفظ لقوى الاحتلال هذا الدين في عنقه ، فيناصب الحركة الوطنية العداء ، ويرتجف أمام الثورة ، ويعين قوى الاحتلال ، ثم هو يفعل كل هذا باسم الشعب المصري !

ثم كان هناك طبقة من كبار الملاك ، لها حزبها ولها تنظيمها ، قد استعدت قوى الاحتلال ، عند ما هب الشعب نائرا بزعماء عرابي ، ثم رحبت به وهو يحتل أرضنا ، فقبلت عساكره وبزغاريد سعيدة من مشرييات قصور الارستقراطية ومن حريم الإقطاعيين المصريين ، ... ثم استمرت هذه الطبقة تسانده ... ولم تلبث أن طعنت ثورة ١٩١٩ من الخلف ، فتكرت لها ، وهرعت إلى الاستعمار تستجديه ... ومن هؤلاء جند الاستعمار والملك ، وزارات الانقلاب ، المعادية للحركة الوطنية ، المعادية لحرريات الشعب .

وهؤلاء أيضا يتكلمون باسم الشعب المصري ، فيعقدون الاتفاقات مع الاستعمار ، ويمضون المعاهدات !!

ثم برزت هنالك فئة جديدة من كبار رجال المال لها قوتها الاقتصادية والسياسية ، مرتبطة أوثق الارتباط بالاحتكارات الأجنبية ، ومنها جند الملك والاستعمار وزراء ورؤساء وزارات يطشون بطشا شديدا بكل تحرك شعبي وينفذون للاستعمار ما شاء الاستعمار ، وذلك باسم الشعب أيضا .

ثم هناك أجهزة الدولة المصرية من جيش وبوليس . وكانا تحت القبضة الاستعمارية ، تسلطهما ضد الشعب .

.. معسكر ضخم من الأعداء مزود بالمال والسلاح والخبرة وأجهزة الدعاية

ومسيطر على الناحية الفكرية ، بما لهم من أدباء وكتاب مأجورين .

ضعف الوجد

ثم هناك القوى الشعبية ، العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وصغار التجار والملاك وأصحاب المصانع الصغيرة ؛ وهذه الطبقات الثورية في حاجة إلى قيادة ، والقيادة الوحيدة الوطنية ، إذ ذاك ، كانت في يد الوجد ، في يد ممثلي الرأسمالية الوطنية في المدن وأثرياء الفلاحين الذين يقومون بإدارة أملاكهم في الريف .

ولكن هذه الطبقة التي قادت الحركة الوطنية كانت ضعيفة إذذاك اقتصاديا، ضعيفة سياسيا، غير واضحة فكريا، فهي لا تدرك قوانين التطور، وهي لا تستطيع استخدام هذه القوانين لدفع الحركة الثورية إلى الأمام، ولا تستطيع بطبيعتها، بطبيعة أن لها أملاك، وأن لها متاجر وأرض ومصانع وبيوت، ومالها من ارتباطات بكبار الملاك وبكبار رجال المال، أن تمضي بالثورة إلى الأمام، وهي لا تستطيع لاستغلالها للشعب أن تطمئن للشعب كل الاطمئنان. إنها تخشى الدولة الاشتراكية الناشئة، فإذا ما عرض لينين على سعد زغلول إمداد مصر بالسلاح، رفض، خوفا أن يتهم بالشيوعية.

إنها تخشى وهي في باريس سنة ١٩٢٠، الاتصال بالأحزاب الاشتراكية الفرنسية، لتقوم بالدعاية للقضية الوطنية، خوف الاتهام بالشيوعية وتفضل أن ترسل مبعوثا إلى أمريكا للقيام بهذه الدعاية.

إنها تهيئ الثورة المسلحة للشعب، وتؤثر عليها ما تسميه بالوسائل المشروعة، كما تؤثر الحملات الصحفية وهي في المعارضة، ثم أساليب المفاوضات والمساومات وهي في الحكم.

إنها تهيئ عندما تكون في الحكم أن تتخذ أساليب جريئة لتحويل جهاز الجيش وجهاز البوليس إلى جهاز وطني حقا بتطهيره من العناصر الاستعمارية، فيستمر هذان الجهازان أدوات في يد الاستعمار والسراي.

إنها تخشى أي تنظيم ثوري حقيقى في المصانع والقرى والحوارى، فتستمر اللجان الوفدية المختلفة، مجرد أجهزة للدعاية الانتخابية، وللتأييد أو الاحتجاج بالتلغراف!

إنها تخشى الطبقة العاملة، فلا تأخر وزارة الوفد في سنة ١٩٢٤، وهي لأول مرة في الحكم، وأن تعطل الاتحاد العام لنقابات العمال والحزب الذي تكون لهم. حقا لقد ارتكب هذا الحزب أخطاء خطيرة، بعدم فهمه طبيعة القضية الوطنية، وضرورة التعاون مع حزب الوفد، تمثل الرأسمالية الوطنية وقائد الكفاح الوطنى وقتذاك، وبقيامه باضرابات استفزازية، اشتد عنفها في الاسكندرية واسمنت طره، حين احتل العمال المصانع أكثر من ثلاثة أيام.

إلا أن ضرب هذا الحزب ، أو ضرب الاتحاد العام للنقابات ، كان فيه إضعاف للتنظيم السياسى والنقائى للطبقة العاملة ، وفى ذلك إضعاف للثورة الوطنية ذاتها وشل لتطورها إلى الأمام .

كما كانت قيادة الوفد تخشى الفلاحين ، فحتى فى تشريع النقابات الذى أجازه الوفد عام ١٩٤٢ ، نجد فيه تحريما على الفلاحين ، عمالا وفقراء ، أن ينظموا صفوفهم فى نقابات خاصة بهم ، بل ترى قيادة الوفد تخشى أشد ماتخشى أى إصلاح زراعى وأى تحديد للملكية ، أو أى تخفيض حقيقى لإيجارات الأراضى الزراعية .. ويلتفت الفلاحون حولهم ، لقد هبوا ثائرين فى ١٩١٩ ، وسقط منهم آلاف الشهداء ، ورجوا الخير على يد سعد والنحاس .

فماذا وجدوا ؟

لقد زاد تفتت الملكية ، وزاد فقراء الفلاحين عددا وفقرا . فكان أن ارتفع عدد من يملكون أقل من فدان من مليون فى ١٩١٦ ، يملكون ٢٩٠٥٣٢ فدانا ، بمعدل ٤٢٪ من الفدان لكل مالك ، إلى ١٠٠٠٠٠٦٧٧ فدان مالكا لا تزيد ملكيتهم عن ٦٠٠٠٦٦٨ فدانا ، بمعدل ٤١٪ من الفدان لكل مالك فى عام ١٩٣٦ . بل نجد من هؤلاء ١٠٠٠٠٠٠٣٠٠ فدان مالكا لا تزيد متوسط ملكية كل منهم عن ٣٠٪ من الفدان ، أى أقل من ثلث فدان .

كما زاد عدد العمال الزراعيين من ٨٨٣٠٨٨٣ عام ١٩٢٧ ، إلى ٢٦٧٠٢٦٧ عام ١٩٣٧ ، عام ١٩٣٧ ، عمال تقل أجورهم الحقيقية بشكل مطرد ، وتفتش بينهم البطالة الموسمية .

ومن ثم لم يعد يمكن أبداً الفاظ الاستقلال والموت الزوام التى هزت أفئدة الملايين فى ١٩١٩ ، ولم تعد تكنى الدعوة إلى الجهاد . إن الثورة الوطنية هى ثورة فلاحين أساسيا ، وثورة الفلاحين أصبحت مرتبطة أشد الارتباط بتوزيع الأرض ، بمصادرة الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الملايين الجائعة للأرض . وكان مستحيلا على قيادة الوفد أن تنزل ببرنامج ثورى كهذا ، وخاصة كلما ازداد بعض أفراد هذه القيادة ثراء ، وأصبحوا من أصحاب العزب والأطيان ، أو كلما ضموا بعض كبار الملاك طمعا فى امتلاء الخزينة الوفدية بالأموال .

ولهذا نرى الوفد يركل من الحكم المرة تلو المرة ، فلا يتحرك الشعب لنصرته ، ولا تجد نداءاته يستجاب لها إلا في نطاق محدود — بعض مظاهرات هنا أو هناك ، وبعض تحركات ، ولكن في المدن أساسا ، وقاصرة معظمها على الطلبة ، تحركات يسهل قمعها ، إذ لم يكن يسبقها أى تنظيم ثورى ولم يسبقها استجابة كافية لمطالب الشعب من جانب وزارات الوفد .

نهاده الوفد

ومن ثم يلجأ الوفد أحيانا إلى خصوم الوفد ، وخصوم الشعب ، كحزب كبار الملاك ، ليكون معه جبهة في سنة ١٩٢٥ من أجل إعادة النيابية . بل لا يتأخر إذا طال عليه العهد وهو خارج الحكم خمس سنوات بأسرها ، فيما بين ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، أن يكون جبهة مع الأحرار الدستوريين ومع حزبي الشعب والاتحاد ومع المستقلين أمثال محمد محمود وصدقي ، يكون أول عملها خطابا إلى مندوب السامى ، جاء فيه « منذ بدأت الأزمة .. التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة في هذا العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة فالتعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة ، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية لمصر .

... ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ... كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفين .. ، وواضح من هذه المذكرة ، مقدار تهالك الجبهة على الوصول بأى ثمن إلى اتفاق مع الاستعمار .

ومن ثم ينتهى الأمر الى معاهدة ١٩٣٦ ، التى أعطت الاحتلال الصبغة الشرعية التى كان يرجوها منذ زمن بعيد ، والتى ربطت مصر في تحالف رسمى مع إنجلترا ، تحالف التابع للسيد .

ومع هذا لم تتأخر قيادة الوفد أن تصف المعاهدة بأنها معاهدة الشرف والاستقلال .

لقد كان عقد المعاهدة تويجا لسلسلة التهديدات التى قامت بها قيادة الوفد منذ ١٩٢٥

... حقا كانت هناك ظروف دواية وداخلية تدفع إلى هذا التهادن ، كبروز الفاشية في المحيط الدولي ، وتهديدها لمصر ، وضغط انجلترا على مصر ضغطا شديدا ، واقصاء الوفد مدى خمس سنين عن الحكم ، وفقدانه الأمل أن يعود بواسطة شعبية... ثم انعزال القيادة الوفدية عن الجماهير العريضة من الشعب ، ثم بعض المكاسب التي تمت نتيجة هذه الاتفاقية ، كإلغاء الامتيازات الأجنبية . ولكن كل هذه الظروف لا يمكن أن تنزع صفة التهادن ، والتهادن السافر من جانب قيادة الوفد .

لقد بدأت قيادته تفقد كثيرا من الصفات الثورية التي كانت لها أيام ١٩٢٢ ،

١٩٢٤ ، ١٩٣٠ .

أحزاب جديدة

وقد كان هذا هو السر في انفضاض كثير من الشباب والطلبة وصغار التجار والحرفيين — وخاصة من كان منهم في المدن — عن الوفد . وتطلعهم إلى قيادة جديدة ، وتنظمات سياسية غير الوفد . ولم تكن قد برزت اذ ذاك قيادة شعبية حقة ، تستطيع أن تجذب إليها العمال والفلاحين والمثقفين الساخطين على سياسة الوفد . فنشأت هيئات وأحزاب أخرى يبدو لها صفة شعبية ولكن قيادتها كانت على جانب كبير من عدم النضج السياسي ، مما جعلها رغم وطنية جماهيرها تقع فريسة سهلة لبعض كبار ملاك الأرض وبعض كبار رجال المال ، كما لجأت كثيرا إلى استخدام الوسائل الارهابية والأساليب التهريجية واستخدام النعرة الدينية متأثرة في هذا بالفاشية والنازية التي كانت قد حققت انتصارات موقوته في أوروبا .

فلا يمكن أن نقول أن قيادة هذه الهيئات والأحزاب استطاعت أن تدفع بالحركة الوطنية إلى الأمام .

ولهذا استمر الوفد حتى عام ١٩٤٥ ، القيادة الرئيسية للحركة الوطنية .

ورغم كافة أخطاء الوفد وتهادنه وتذبذبه وضعفه السياسي ، إلا أن الشعب كان يعود به إلى الحكم في كل انتخابات حرة نسبيا ، وكان الشعب سليما في عمله هذا . إذ أدرك بخبرته الذاتية ، أنه كان يستطيع التنفس في ظل الوفد ، وتحقيق مكاسب

جزئية محدودة يستحيل عليه تحقيقها على يد السعديين والدستوريين .
 كما أنه لم تكن قد ظهرت بعد قيادة شعبية مغلصة لها من النفوذ الجماهيرى ،
 ما تستطيع معه أن تضم العمال والفلاحين والمتقنين الثوريين وصغار التجار
 والحرفيين والرأسمالية الوطنية فى جبهة وطنية موجهة ضد الاستعمار والاقطاع
 والاحتكار . فلم يكن أمام الشعب المصرى سوى حزب واحد، يستطيع أن يطمئن
 إليه بعض الاطمئنان ، ألا وهو حزب الوفد .
 ولكن حزب الوفد كان عاجزا كما رأينا أن يقود الشعب فى ثورة حقا ضد
 الاستعمار أو الاقطاع أو كبار رجال المال ...

الفصل السادس

التحركات الشعبية ما بين ١٩٢٤ - ١٩٤٥

- ١ -

الكفاح الديمقراطي

لم يعد الاستعمار البريطاني يحكم مصر حكما مباشرا كما كان يحكم قبل ١٩١٤ .
لقد أصبح يحكم خلال الملك وأحزاب كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال .
ولهذا لم يكن غريبا ، أن يصبح مركز الثقل في الحركة الوطنية هو الكفاح
الديموقراطي الموجه ضد السراى والاقطاع والاحتكار .

لقد بدأ سعد هذا الكفاح في وزارته عام ١٩١٤ ، حين أصر أن يكون
تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من خصائص الوزارة ، ثم حين أصر على ألا ينفرد
الملك بمنح الرتب والنياشين ، أو تعيين موظفي السراى بغير موافقة الوزارة ،
و ألا تحدث مخبرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة
وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين تبعية
حقيقية لوزارة الخارجية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا .

واضطر الملك إلى الموافقة على هذه الأمور جميعا ، حين هدد سعد بالاستقالة ،
إلا أنه ما إن سقطت وزارة سعد ، حتى استرجع الملك هذه الحقوق جميعا .

وقد تجلى كفاح الشعب من أجل الحياة النيابية في انتخابات ١٩٢٥ . فرغم
تسخير وزارة زيور لرجال البوليس والادارة ، لمطاردة خصومها ومناصرة
مرشحيها ، ورغم تعديل معظم الدوائر الانتخابية وفق أهواء المرشحين الحكوميين ،
ورغم إعادة نظام الانتخاب على درجتين مما يتيح تلاعبا كبيرا للحكومة المشرقة
على الانتخابات ، ورغم إرهاب صدقي وزير الداخلية إذ ذاك . رغم هذا كله ،
فقد استطاع الشعب أن يأتي برلمان وفدى مكون من ١٢٣ وفديا مقابل ٨٥ دستورى
واتحادى !

وكان أن حل البرلمان ، بعد تسع ساعات فقط من انعقاده ١
 .. كما تجل الكفاح الديموقراطي للشعب ، في حرص نوابه على الحياة الدستورية
 إذ اجتمع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه رغم ألق الحكومة في ٢١ نوفمبر
 سنة ١٩٢٥ ، واجتمع في فندق الكونتنتال ، وأخذت الجموع المحتشدة تحيي المجتمعين ،
 وزيور رئيس الوزارة نازل في نفس الفندق ، لا يدري شيئا عما يدور حوله ١١
 وأعلن البرلمان المجتمع بمجلسيه عدم الثقة في الوزارة ، ولكن الوزارة تمحلت ،
 رغبة الشعب ومثليه ، فأصدرت قانونا جديدا للانتخاب . فكان أن سرت
 في الأمة فكرة مقاطعة الانتخاب ، وقامت حركة من كثير من العمد في مختلف
 المديرية للامتناع عن تنفيذ القانون الجديد للانتخاب ، وأرسلوا بذلك تفرافات
 إلى وزارة الداخلية ، فقدم المعتصمون إلى المحاكمة ... ولكن الحركة كانت قد
 امتدت ، فاستقال كثير من العمد من وظائفهم إعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون
 الانتخاب الباطل .

وكانت حركة المقاطعة تلاقى تأييدا حاسما من جانب الشعب ،
 وانتهت بالتطويح بوزارة زيور ، وإعادة الحياة النيابية .
 وجاء محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، فعطل الحياة النيابية بأسرها
 عام ١٩٢٨ ، وألغى مائة رخصة صحفية ، وعطل وأندر عشرات من صحف
 المعارضة ...

وهب الشعب مرة أخرى يكافح من أجل الدستور ، وأخذت الوفود من
 مختلف الطبقات تكتب العرائض طالبة إعادة الحياة النيابية ، وجاءت الوفود
 إلى القصر الملكي لتقديمها ، فاصطدم البوليس بها ، بل اعتدى البوليس بالضرب
 الشديد على بعض النواب والشيوخ في ساحة عابدين .

وهب طلبة المدارس محتجين ، مضربين ، متظاهرين ، فكان أن أصدر محمد محمود
 قانون حفظ النظام في معاهد التعليم ، يعاقب دعوة طلبة المدارس أو الكليات
 إلى القيام بمظاهرات ، أو الاقتراع عن المعاهد ، أو تأليف لجان أو جماعات
 سياسية ، أو حضور أي اجتماعات سياسية ، أو الاشتراك فيها ، سواء بالتحرير
 أو التوقيع ، أو طبع ونشر محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة إلى السلطات

بشأن مسائل ذات صبغة سياسية .

أى كان هدف محمد محمود عزل الطلبة ، وهم القوة الوطنية البارزة إذ ذاك ، عن الكفاح الوطنى !

واستطاع البرلمان المنحل أن يجتمع رغم أتع الديكتاتورية القائمة ، وأن يعلن احتجاجه على تسخير الحكومة للجيش فى منع انعقاده . وأن يقرر بالإجماع عدم الثقة بالوزارة .

وحظرت الوزارة على الصحف نشر هذا القرار ، أو إذاعة أى نبأ عن اجتماع المجلس ، ولكن النشرات السرية أغرقت البلاد ، معلنة اجتماع البرلمان وقراراته وما لبث أن طوح بوزارة محمد محمود ، قبل أن تمضى السنوات الثلاث . التى حددتها لنفسها ، وقبل أن تجدد هذه السنوات .

كما قاوم الشعب وزارة صدق سنة ١٩٣١ مقاومة عنيفة ملحة متصلة . لقد أخذ الوفد يطوف بالأقاليم ، فيستقبله الشعب استقبالا حافلا رغم رصاص البوليس ، حتى ليقتل أربعة من أبناء الشعب فى المنصورة ، ويخرج ١٤٥ ويقتل ثلاثة من رجال البوليس والجيش .

كما قامت المظاهرات المعادية لصدق فى بليس وبورسعيد والاسماعيلية والسويس ، واشتدت فى الاسكندرية حتى ليبلغ عدد القتلى عشرين ، والجرحى خمسمائة . وقد قاطع الشعب الانتخابات التى فرضها صدق ، واستقال كثير من العمدة والمشايخ .

كما لعبت الطبقة العاملة دورا بارزا فى هذا الكفاح من أجل الدستور . لقد أدركت قيمة الحياة النيابية وأهمية الكفاح من أجلها ، فأضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية عن الاشتراك فى الانتخابات يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣١ ، وتظاهروا احتجاجا ، فقبولت مظاهراتهم بمتهى القسوة والعنف ، وبلغ عدد القتلى وفق الإحصائيات الرسمية المزورة ثلاثة عشر قتيلًا ، ويقرر الرافعى أن هذا العدد كان دون الحقيقة بكثير ، كما بلغ عدد الجرحى ١١٩ ، وبلغ من تعسف حكومة صدق ، أن حالت دون أهل الشهداء والحصول على جثث آبائهم ، وأصرت على دفنها فى أما كن غير معروفة فى الصحراء !

كما هب الفلاحون يدافعون عن الحياة الدستورية ، ف وقعت حوادث دامية في بعض القرى بسبب تصادم البوايس بأبناء الفلاحين . وبلغ عدد القتلى في القطر أثناء الانتخابات المزورة مائة قتيل !

حركة سنة ١٩٣٥

ولم يكن الاستعمار يكتفى باللعب وراء الستار ، وإنما كثيراً ما كان يتدخل تدخلا سافراً في شئون الحياة النيابية . فقد أصر الشعب إصراراً على إرجاع دستور ١٩٢٣ ، والتطويح بدستور صدقي المزيف ، فصرح صمويل هور وزير خارجية بريطانيا في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بأنه : « عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأن الدستور ، نصحت ألا يعاد دستور ١٩٢٣ ، ولا دستور سنة ١٩٣١ . إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل ، والثاني لا ينطبق على رغبات الأمة ، ١١ .

وليس أوقع من هذا التدخل السافر في شئون بلد معترف باستقلالها ، ولو اسماً . وليس أحقر من وزارة مصرية ، ووزارة السراي ، ووزارة نسيم التي لا تتحرك في شيء من شئون البلاد إلا باستشارة الانجليز .

واحتج الشعب ، وزاد سخطه على وزارة السراي ، وقامت المظاهرات في أنحاء القرى وبعض المدن ، احتجاجاً على تصريح هور ، وتعرض لها البوايس بالرصاص ، فكان أول من استشهد هو اسماعيل محمد الخالع ، أحد العمال ، ثم قامت مظاهرة في الجامعة استشهد فيها محمد عبد المجيد مرسى ، ومحمد عبد الحكيم الجراحى ، وعلى طه عفيفى من طلبة جامعة القاهرة ، ثم عبد الحليم عبد المقصود بالمعهد الدينى بطنطا .

وأعلن الحداد العام على الشهداء يوم ٢٨ نوفمبر ، فأغلقت المتاجر ، واحتجبت الصحف ، وعطلت المصانع ، وأقام الطلبة نصباً تذكاريًا لشهداء الجامعة ، أقيم له احتفال ضخم يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، تخلله مظاهرات كبيرة .

واستمرت المظاهرات لا تتقطع طوال شهرى نوفمبر وديسمبر ، شعارها الاستقلال والحرية والدستور .

وقام الطلبة بدور لتوحيد صفوف الأحزاب في جبهة وطنية . وكان أن تكونت الجبهة الوطنية من الوفد والأحرار الدستوريين وحزب الشعب والاتحاد والحزب الوطني وبعض المستقلين .

ولم تكون هذه الجبهة لتطالب بإعادة الدستور فحسب ، وإنما لتعقد معاهدة ١٩٣٦ !

وكانت معاهدة تحالف : « إنجاد إنجلترا مصر في حالة الحرب ، وأن تقدم مصر لانجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها جميع التسهيلات والمساعدات ، بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات وإعلان الأحكام العرفية ، وإقامة رقابة وافية على الأنباء . وأن يرخص لقوات الاحتلال أن تبقى في القتال لضمان الدفاع عنها ، وأن تبقى قوات الاحتلال في القاهرة والاسكندرية ثماني سنوات ، حتى يتم بناء ثكنات في منطقة القتال نهائياً .. وأن تستمر المعاهدة عشرين عاماً ، يدخل بعدها الطرفان في مفاوضات بقصد إعادة النظر في نصوص المعاهدة ا ،

ولكن حتى بعد عشرين عاماً ، وحتى عند إعادة النظر في المعاهدة ، يجب أن يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للبادئ المشار إليها ، أى تحالف دائم ، وتبعية دائمة ، واحتلال دائم ا

أثر معاهدة ١٩٣٦

.. ورغم عقد المعاهدة . فقد استمرت السيادة الحقيقية للمستعمر ، ولم تقطع مؤامراته بالاشتراك مع السراى وكبار الملاك وكبار رجال المال ، من أجل العبث بالحياة النيابية .

فما لبثت أن أقيمت وزارة الوفد في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ . لقد انتهت المهمة المطلوبة منها ، ألا وهي عقد المعاهدة .

والواقع أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن حلاً للقضية الوطنية ، رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال ، بل قد زادت هذه المعاهدة القضية الوطنية تعقيداً فلم يقد من هذه المعاهدة ، إثر البدء في إلغاء الامتيازات إلا بعض كبار

المالين ، وبعض كبار ملاك الأرض ، فقد زاد توظيف أموالهم في الصناعة .. وعرفت الصناعة المصرية بعض الانتعاش والتمدّد ، ولكن السيطرة الحقيقية على هذه الصناعات كانت لكبار رجال المال ، فما أن قلب أسماء مجالس الإدارة للشركات الكبيرة المصرية حتى تجد فيها أسماء : حسين سرى ، وإسماعيل صدقي . وعلى ماهر ، وقرغلي ، وعلى أمين يحيى وحافظ عفيفي وعبد الحميد سليمان .

كما أن بعض كبار الملاك للأرض أمثال : عبدالغفار ، وعبد الجليل أبو سمرة ، وعبد السلام الشاذلي ، بدأوا يوظفون بعض أموالهم في هذه الصناعات .. ووجدت الصناعة المصرية الكبيرة تحت قيادة رجال المال هؤلاء ، أن من صالحها أن تهادن الاستعمار ، وأن تهادن السراي ، في سبيل تحطيم تحركات الطبقة العاملة التي زادت قوتها ، وعنفت تحركاتها ..

ومن ثم كان انقسام جديد في صفوف الوفد ، وكان أن تكون حزب السعديين برئاسة أحمد ماهر الذي أصبح رئيساً لمصانع نسيج القاهرة . وقد استخدمت السراي ، كما استخدم الاستعمار ، هذا الحزب لتدير انقلابات جديدة ، وحكم البلاد حكماً إرهابياً ، استناداً إلى ما كان لزعمائه أمثال أحمد ماهر والنقراشي من ماضى وطني جليل .

ولم يكن عجيباً أن نجد برلماناً سعدياً دستورياً ، يتولى رئاسة الوزارة فيه من يسمون أنفسهم بالمستقلين من كبار المالين المصريين ، أمثال حسين سرى وإسماعيل صدقي ، وعلى ماهر . مع أنه ليس لهم أحزاب ، وليس لهم عضو واحد في البرلمان .

لقد كان حزب السعديين العوبة في يد كبار المالين المصريين المتصلين بالشركات الاحتكارية الأجنبية ، إذ غدا لكبار رجال المال هؤلاء السيطرة على المنشآت الصناعية المصرية نفسها ، منشآت بنك مصر وكثير من الشركات المصرية .

هذه السيطرة الاقتصادية كان لها أثرها في سيطرة كبار المالين السياسية على حزب السعديين وتوجيهه لتحقيق مصالحهم .

... كما لم يكن عجيباً أن يكون هناك ثمت تقارب ومشاركة في الحكم ما بين السعديين والدستوريين ، فقد اتجه بعض كبار الملاك — كما رأيت — إلى توظيف

أموالهم في الشركات التجارية والصناعية القائمة ، كما اتجه كبار المالكين أنفسهم الى شراء العزب والأطيان . فكان رئيس حزب الأحرار الدستوريين مثلاً — حزب كبار الملاك — وهو حسين هيكل ، رئيساً أيضاً لشركة سكك حديد الدلتا المصرية وهي شركة انجليزية ، ثم شركة «سيكو» للصناعة والتجارة ، وشركة نسج الفيوم . ومن ثم اشتدت قبضة الاستعمار والسراي على الحكم ، عن طريق هذين الحزبين : السعديين والدستوريين .

وكانت الوسيلة الرئيسية لوصول هذين الحزبين إلى الحكم هو تزوير الانتخابات . حيث تدخلت الحكومة — كما يقول الرافعي — تدخلًا إداريًا لصالح كثير من مرشحين أو أنصارها ، فلم تكن في جملتها انتخابات حرة ولا سليمة . وكانت نتيجة الانتخابات المزورة في عام ١٩٣٧ نجاح ١٩٣ من الأحرار الدستوريين والسعديين ، و ١٢ وفدياً لا غير .

وكانت وزارات السعديين والدستوريين العوبة في يد السراي ، فقد طرد محمد محمود رئيس الوزراء ، دون سابق إنذار ، ليحل محله رئيس الديوان الملكي علي ماهر في أغسطس سنة ١٩٣٩ والبرلمان هو هو ، وايس لعلي ماهر حزب ، ولا عضو واحد في البرلمان !

بل لم تحل معاهدة ١٩٣٦ دون تدخل الانجليز تدخلًا مافرا في شئون الحكم . فما أن تشكك الانجليز في ميول علي ماهر نحو الدول الفاشية إثر إعلان الحرب حتى طلبوا استقالته ، فأذن علي ماهر واستقال ، وتألقت وزارة حسن صبري التي جددت مدة امتياز البنك الأهلي أربعين عاماً جدد ، قبل أن يحل موعد انتهاء الامتياز القديم .

ثم توفي حسن صبري ، فقامت وزارة حسين سري في سنة ١٩٤٠ ، وبرزت اتجاهات السراي وبعض كبار رجال المال ، عندما جاء النصر مؤقتاً في صف جيوش المحور ، محور هتلر — موسوليني . وأخذت السراي وبعض كبار الملاك ، وبعض كبار رجال المال يتطلعون إلى السيد الجديد ، ويتنكرون لسيدهم القديم . فكان أن تدخل الانجليز في فبراير تدخلًا مسلحاً . وأحاطوا السراي بالدبابات وأجبروا طارق علي تكوين وزارة برئاسة النحاس عام ١٩٤٢ ... وما أن قاربت الحرب

العالمية على الانتهاء ، وما أن انتهت مهمة النحاس في تهدئة ثائرة الشعب ، وفي تسخير موارد مصر خدمة للحلفاء ، دون الحصول حتى على مجرد وعد بالجلالة اخلى ما بينه وبين الملك ، فكان أن طرد مرة أخرى في أواخر سنة ١٩٤٤ .
فمعاهدة ١٩٣٦ لم تغير كثيرا من جوهر السيطرة الاستعمارية السياسية منها أو الاقتصادية ، كما أن معاهدة ١٩٣٦ لم تح للوفد حكما لمصر ، فاستمر الحكم في يد كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال تحت إشراف وتوجيه السراى ، واستمر التنكر للحياة البرلمانية العادية ، واستمرت الحرب على الديمقراطية وحرىات الشعب .

ولهذا استمرت المقاومة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وفضحها وكشفها ، ولكن حركة المقاومة هذه لم تنجح في إيجاد جنود جماهيرية ، لقد استمرت على نطاق الإثارة السياسية ، دون أن توجد حولا عملية ، ودون أن ترتبط بالمطالب الحيوية الملحة للشعب ، فاستمرت حركة معارضة للثقفين أساسا ، من جانب بعض شباب الحزب الوطنى وبعض الشباب الذى لا ينتمى إلى أحزاب .

الحركة العمالية

كان للقضاء على حزب الطبقة العاملة الوليد ، وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال أثره فى ضعف الحركة العمالية ، وعدم قيامها بدور الطليعة فى الحركة الوطنية ، بل كان له أثره فى كفاحها الاقتصادى نفسه . إذ كانت الأحزاب و تسرب بعض صنائعها إلى النقابات ، كما يقول الدكتور حسين خلاف . و تناصرهم حتى يقدو لهم الكلمة العليا فى النقابة . وكثيرا ما كانت تدفع الأحزاب برئيس أو مستشار للنقابات من الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى ، أو من المحامين المتمين إلى أحزاب معينة ، وقد قدم بعض هؤلاء الرؤساء والمستشارين للنقابات خدمات لا تنكر . ولكن أغلبهم كان بعيدا عن إدراك حاجات العمال ، بعيدا عن مشاركتهم أحاسيسهم ، بل كثيرا ما كانوا يجهلون ما يتعلق بالنشاط النقابى ، فلم تكن النقابة لديهم إلا وسيلة لنصرة أحزابهم وقضاء مآربهم الشخصية ، وقد حاولت الأحزاب أن تنشئ اتحادا عاما للنقابات ، فقام أول اتحاد عام

١٩٢٤ برئاسة عبد الرحمن فهمي ، قفشل ، كما فشل سعى حزب الاتحاد إلى الهيمنة على النقابات بتعيين أحد رجاله رئيساً للنقابة العامة للعمال . لقد كانت إتحادات لاصلة لها بمجاهير العمال .

كما تكون اتحاد للنقابات عام ١٩٣٠ برئاسة داود راتب ، وكان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه لم يعمر طويلاً أيضاً ، ثم قام اتحاد في ديسمبر سنة ١٩٣٠ برئاسة عباس حلمي ، وكان على صلة ودية بالوفد إذ ذاك ، ومعارضاً لسياسة صدقي باشا في الحكم ، وقد سارعت النقابات إلى الانضمام إليه ، وفي سنة ١٩٣٣ أعلن عباس حلمي تأسيس حزب للعمال يهدف إلى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب المباشر الذي عطنها صدقي سنة ١٩٣١ ، ووجوب الاعتراف الرسمي بالنقابات والسعي لتحديد ساعات العمل ، والاخذ بنظام التأمين الاجتماعي ، ونقل الاحتكارات إلى الدولة ، وحل الاوقاف الاهلية ، ولكن سرعان ما أوقف الحزب نشاطه تحت ضغط الحكومة من جهة ، ومناوأة كافة الاحزاب الاخرى للحزب الجديد من جهة أخرى .

وأعاد عباس حلمي تنظيم الاتحاد عام ١٩٣٤ ، وأنشأ له فروعاً ، ولكن النزاع كان قد دب بينه وبين الوفد ، فكون الوفد اتحاداً آخر للعمال سنة ١٩٣٥ ، مما أحدث انقساماً في صفوف النقابات ، وكان أن انصرف كثير من العمال عن نقاباتهم ، وكان أن هبطت الاشتراكات إلى العشر ، وكان أن أصبح هناك ثلاثة اتحادات في عام ١٩٣٨ : اتحاد تحت إشراف ما يسمى بالمجلس الأعلى ، واتحاد برعاية الملك ، واتحاد بزعامة عباس حلمي (أحد أفراد الأسرة المالكة) .

وكان أن ضعفت الحركة النقابية ضعفاً شديداً . إلا أن كفاح العمال الاقتصادي لم ينقطع رغم عدم وجود الهيئات النقابية ، القادرة على تنظيم هذا الكفاح . ففي ١٩٣٦ ، وتحت تأثير نجاح الجبهة الوطنية في فرنسا أواخر عام ١٩٣٥ من جهة ، وتحت تأثير التحركات العمالية والشعبية في العالم أجمع من جهة أخرى ونظراً لوجود أزمة اقتصادية ، جرفت الاسكندرية والقاهرة والوجه القبلي موجة إضراب ، اعتصم فيها العمال بالمصانع ، وتدخل البوليس والجيش بالقوة المسلحة ، فوقعت عشرات من الضحايا ، كما تجددت موجة الاضرابات في عام ١٩٣٨ نتيجة

سوء أحوال المعيشة .

ثم بدأ العمال يدركون خطر سيطرة العناصر الرأسمالية والإقطاعية وممثليها على نقاباتهم ، وأهمية استقلال الحركة النقابية عن نفوذ العناصر المعادية للعمال ، يحكم وضعها الاقتصادي ، فاشتد اتجاه العمال إلى تأسيس نقابات حرة من سلطان السراى والأحزاب والرأسمالية وممثليها .

كما اشتد تحرك العمال من أجل الاعتراف بقانونية نقاباتهم ، وقانونية النشاط النقابي ، ومن أجل إنشاء اتحاد عام لنقاباتهم مما اضطر الوزارة القائمة إلى أن تعرض مشروعاً بقانون نقابات العمال . ١٩٤٠ ، ولو أن هذا المشروع أخذ يتعثر . وأحس العمال بضرورة تكوين اتحاد عام لنقاباتهم ، فأسرع بعض العمال إلى إعلان اتحاد لنقابات عمال المملكة المصرية بقيادة عامل منهم ، بدأ نشاطه بالتدخل في مشكلة العمال العاطلين في الأيام الأولى للحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ، ولو أن هذا الاتحاد لم يعمر طويلاً .

وجاءت الحكومة الوفدية ١٩٤٢ . واضطرت تحت ضغط العمال إلى إصدار قانون النقابات سنة ١٩٤٢ الذى اعترف ، لأول مرة ، بالكيان القانونى للنقابات . ولو أنه حرم العمال الزراعيين من حق تكوين نقابات ، كما حرم على نقابات العمال تكوين اتحاد عام لها ، أو الاشتغال بالأمور السياسية . كما أصدرت الحكومة الوفدية قانون عقد العمل الفردى عام ١٩٤٤ ، وقانون التأمين ضد الحوادث . وكان أن زاد عدد النقابات حتى بلغ ٢١ نقابة سنة ١٩٤٤ ، تضم ١٠٤ ألف عضو . وهكذا أظهر العمال المصريون وعياً نقابياً ، وأدركوا من خلال خبرتهم الذاتية ، أهمية تنظيم صفوفهم فى نقابات ، وأهمية النقابات كتنظيم لكفاحهم الاقتصادى ، وأهمية استقلال النقابات عن الأحزاب غير العمالية .

لقد كانت نشأة صناعات كبيرة مصرية ، وتجمع العمال فى مصانع كبيرة نسبياً ، بل تركزم فى مناطق عمالية بأسرها ، أثره فى زيادة وعيهم النقابى ، إلا أن حكومات الإقطاع والاحتكار استمرت تشهّر حرباً دعائية على النقابات محاولة تفكيك صفوفها ووضع العناصر الصفراء فى مجالس إدارتها ، وتحطيم كل محاولة لإيجاد اتحاد عام لها ، فكان كل ذلك عوامل إضعاف للتنظيم النقابى فى مصر .

الفصل السابع

الاتجاه الشعبي الجديد

— ١ —

الظروف الدولية

انتهت الحرب العالمية الثانية .

ومنى أبشع ألوان الاستعمار بهزيمة ساحقة . لقد هزمت ألمانيا النازية ، وإيطاليا الفاشية ، واليابان العسكرية .

وكان في هزيمة الفاشية ، هزيمة للمعسكر الاستعماري في النطاق العالمي ، إذ اختفى ، ولو إلى حين من المحيط الدولي ، ثلاث من أقوى الدول الاستعمارية . بل وأصيب الاستعماريون الانجليز والفرنسيون أنفسهم ، بضعف شديد خلال الحرب . لقد هبطت أموالهم المستثمرة في الخارج إلى الخضم . وهذه الأموال هي مصدر الأرباح الفاحشة التي يعيش عليها الاستعمار . وتراكت عليهم الديون لأمريكا ، بل للمستعمرات وشبه المستعمرات . لقد أصبحت إنجلترا مدينة لمصر وحدها بقرابة ٥٤ مليوناً من الجنيهات ، كما أصيبت صناعة إنجلترا وفرنسا بالتخلف ، سواء بالنسبة لأمريكا أو بالنسبة للاتحاد السوفيتي .

وكان لهزيمة الفاشية ، وإضعاف المعسكر الاستعماري ، أثر ضخم في هبة الشعوب في كل أنحاء العالم مطالبين بالتحرك من القبضة الاستعمارية .

... انتهت الحرب العالمية الثانية ، وخرج الاتحاد السوفيتي مظفراً ، وكانت

نتيجة هذا الظفر ، أن تجاوزت الاشتراكية نطاق دولة واحدة . فأصبحت معسكراً بأسره . وانقسم العالم إلى معسكرين .

ونظراً لضعف المعسكر الاستعماري وتأيد المعسكر الآخر لكافة الحركات

التحريرية فقد زادت الحركة التحريرية في أنحاء العالم قوة ، وخاصة في الصين وأندونيسيا وفيتنام وبورما والملايو وكوريا . وكان لهذا كله أثره القوي .

— ٢ —

تطور الاقتصاد المصري :

هذا في الوقت الذي أصاب فيه الاقتصاد المصري خلال الحرب ، نتيجة انقطاع الواردات ، تطوراً كبيراً . لقد نشأت صناعات جديدة ، وتوطدت صناعات كادت أن تفلس قبيل الحرب .

فزادت رؤوس الأموال المستخدمة في كافة الشركات المساهمة ، الصناعية منها أو التجارية ، من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٤٥ . وارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٣٣ مليون سنة ١٩٤٦ .

وكان أن زاد إنتاج النسيج من ١٠٠ مليون متر سنة ١٩٣٩ إلى ١٤٢ مليون متر سنة ١٩٤٧ .

وارتفع إنتاج الغزل من ١٧ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٤١ ألف طن سنة ١٩٤٦ . وزاد نسيج الصوف من مليون متر سنة ١٩٣٨ إلى ٢ مليون متر سنة ١٩٤٦ كما زاد إنتاج الأسمنت من ٣٧٠ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٥٩٠ ألف طن سنة ١٩٤٦ ، وزاد إنتاج زيت البترول الخام من ٢٢٦ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى قرابة ١٠٠٠ ر٣٥٠ طناً سنة ١٩٤٥ . وزاد إنتاج السكر من ١٥٩ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٢٢٢ ألف طن سنة ١٩٤٧ . وإنتاج الكحول من ٤٩ ألف لتر سنة ١٩٣٨ إلى ٩٣ ألف لتر سنة ١٩٤٦ . وزيت بذرة القطن من ٥٣ ألف سنة ١٩٣٨ إلى ٨٠ ألف طن سنة ١٩٤٦ .

وقد ارتفع صافي الإنتاج الصناعي من ١٣ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ١٨ مليون جنيهاً سنة ١٩٤٥ (بمقدرة بأسعار سنة ١٩٣٠) . . . وكان معنى هذا أن زادت الرأسمالية الوطنية المصرية قوة من الناحية الاقتصادية ، فزاد تطلعها إلى مزيد من السيطرة السياسية .

.. وكان معنى هذا أيضاً أن زادت الطبقة العاملة عدداً. إذ ارتفع عدد المستخدمين بالصناعة (عمالاً وموظفين) في الصناعات المختلفة واستثمار المناجم والمهاجر من ٢٤٧ ألف طن سنة ١٩٣٧ ، إلى ٥٧٨ ألف سنة ١٩٤٨ أى أكثر من الضعف . وبلغ مجموع أفراد الطبقة العاملة في المدن وفق إحصاء سنة ١٩٤٧ ما يزيد عن المليون (١.٠٤٢.٢٧٧) بما فيهم عمال البناء والتجارة والنقل والخدمات العامة والشخصية ، يضاف إليهم وفق نفس الإحصاء ما يزيد عن ١.٠٤١.٠٠٠ عاملاً زراعياً .

وعلى هذا أصبح مجموع الطبقة العاملة المصرية في المدن والريف قرابة مليونين ونصف مليون عاملاً .

فتجد وفق إحصاء سنة ١٩٤٧ التوزيع التالي للطبقة العاملة فيما يسمى بالصناعات الانتاجية (أى الصناعات غير الخاصة بالتصليحات) .

عدد العمال في المصنع الواحد	عدد المصانع	مجموع عدد العمال
أقل من عشرة عمال	٢٣٣٦٢٠ مصنع	٩٦٠٠٠٠ عامل
من ١٠ - ٤٩ عامل	٢٢٧٩٨	٥٨٠٠٠٠
من ٥٠ - ٩٩ عامل	٥١٩	٧٦٠٠٠٠
من ١٠٠ عامل فأكثر	٦٤	١٣٧٠٠٠٠
جمله	٢٦٧٤٣ مصنع	٣٦٧٠٠٠٠ عامل

ويتجلى من هذه الاحصائية حقيقتان: الأولى ، أن التركيب الصناعى في مصر قد تغير . إذ بعد أن كان الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعى إثر الحرب العالمية الأولى ، مبعثراً بين ورش صغيرة ، نجد الآن تركيزاً صناعياً كبيراً ، فقد أصبح الجزء الأكبر من الإنتاج محصوراً في عدد قليل من المصانع المزودة بالآلات حديثة نسبياً ، لقد أصبح ٥٨٪ من العمال الصناعيين مركزين في قرابة ٥٨٣ مصنعا ، بل إن قرابة ثلث العمال الصناعيين أصبحوا مركزين في ٦٤ مصنعا فقط . والحقيقة الثانية هي اختلاف واضح بين تركيب الطبقة العاملة إثر الحربين

العالميتين — فقد كانت الطبقة العاملة سنة ١٩١٩ ، إذا استثنيا عمال العنابر ،
والترام ، وقليل جدا من المصانع الكبيرة ، مبعثرة غالبيتها في ورش صغيرة
ومتوسطة . أما في عام ١٩٤٦ ، فقد أصبحت الطبقة العاملة مركزة في مصانع
ضخمة ، بل وفي مناطق عمالية بأسرها تضم كل منطقة منها آلاف العمال .
وقد كان لهذا التحول في تركيب الطبقة العاملة ، عددا وتجمعا ، أثره الكبير
في الحركة الوطنية ما بعد الحرب . إذ كان حتما في ظل الظروف الدولية القائمة
أن تلعب الطبقة العاملة المصرية دوراً رئيسياً ، بل دوراً قيادياً أحيانا ، بعد أن
كان تلعب دوراً ذيلياً في ثورة سنة ١٩١٩ .

— ٣ —

زيادة التمزق في المجتمع :

ورغم التوسع في الإنتاج الصناعي ، إلا أن المجتمع المصري زاد فقراً في
مجموعه . إذ لم يكن هذا التوسع كافياً لمواجهة الاضطراب في زيادة عدد السكان
فالدخل القومي بالنسبة للفرد الواحد كان في هبوط مستمر .
وإليك الإحصائية التالية من عمل الأستاذ شريف في بحثه عن اقتصاديات
المنافع العامة ، ، مقدرا فيها الدخل القومي بالأسعار الثابتة ، أى بالأسعار
الحقيقية ، مستبعدا عامل الارتفاع الملحوظ في الأسعار .

الدخل للفرد بالسعر الثابت	متوسط سنوات
٧٠٦ جنيها في العام	١٨٨٠ — ١٨٩٧
١٢٠٤ " " "	١٩١٣
١٢٠٣ " " "	١٩٢١ — ١٩٢٨
٨٠٢ " " "	١٩٣٠ — ١٩٣٣
٩٠٦ " " "	١٩٣٥ — ١٩٣٩
٩٠٤ " " "	١٩٤٠ — ١٩٤٥

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط دخل الفرد إثر الحرب العالمية الثانية

قد هبط عما كان عليه بعد الحرب العالمية الأولى من ١٢ر٣ جنيهًا إلى ٩ر٤ جنيهًا .
أى بمقدار ١٥٪ تقريباً ..!

ولا يمكن تصور مدى إنخفاض هذا الدخل للفرد ، إلا إذا قارناه بالبلاد
المتقدمة وفق الإحصائيات الدولية عام ١٩٢٩ .

البلد	متوسط الدخل	البلد	متوسط الدخل
الولايات المتحدة	١٤٥٣ دولار	الدانمارك	٦٨٩ دولار
كندا	٨٧٠	أستراليا	٦٧٩
نيوزيلندا	٨٥٦	باجيكا	٥١٢
سويسرا	٨٤٩	فرنسا	٤٨٢
السويد	٧٨٠	إسرائيل	٣٨٩
إنجلترا	٧٧٣	إيطاليا	٢٣٥

أما مصر فتقدر نفس الإحصائية متوسط دخل الفرد فيها بمائة دولار !
... أضف إلى هذا سوء التوزيع الشديد لهذا الدخل بين طبقات الأمة .
ففى الريف كان هناك ما يقل عن ١٣ ألف إقطاعى يملكون ٣٦٪ من الأراضى
ثم قرابة ٢٣ ألف من أغنياء الريف الذين يديرون أملاكهم ويستخدمون
العمل المأجور ويملكون ١٢ فى المائة من الأراضى ثم هناك مليونان من متوسطى
الفلاحين الذين لا يستغلون عمل الآخرين إلا جزئياً وفى مواسم محدودة .
ثم ١٢ مليون من العمال الزراعيين وفقراء الريف .
وفى المدن كان هناك ما لا يزيد عن ١٠ آلاف شخص ، هم كبار التجار وكبار
أصحاب الأسهم والسندات وأعضاء مجلس إدارة الشركات . هم الذين يملكون معظم
الأرصدة فى البنوك ومعظم الأسهم والسندات وأهم المبانى !! .
ثم قرابة مائة ألف من أصحاب المصانع والتاجر الكبيرة والمتوسطة
والصغيرة ممن يسمون بالرأسماليين الوطنيين .
ثم ٢٦٥ ألف من مستخدمى وموظفى الحكومة والمؤسسات غير الحكومية .
ثم قرابة مليون عامل فى المدن .

ثم مليون ونصف مليون عن تصورهم الإحصائيات الرسمية بأنهم يقومون
« بأعمال غير منتجة وغير واضحة » .

ولو راعينا توزيع الدخل القومى ، لوجدنا ٦١ فى المائة من هذا الدخل
يذهب إلى كبار الملاك وكبار الرأسماليين... فقد قدر الدخل القومى عام ١٩٤٥
بمبلغ ٥.٢ مليون جنيه ، ذهب منه ما يزيد على ٣.٨ مليون جنيه فى شكل
إيجارات وأرباح وفوائد !!

بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى فى العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيتها
وفق إحصائيات سنة ١٩٥٠ ، أى لو راعينا ارتفاع تكاليف المعيشة لكان
الأجر الحقيقى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام ، كما أن متوسط الأجر السنوى
لعمال المدن وفق إحصائيات ١٩٤٢ لا يزيد عن ٣٥ جنيتها ، أى ثمانية جنيهات
أجر حقيقى فى العام الواحد !!

.. وحتى هذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على مقدار ما كانت تعانيه
مصر . فقد قدرت مصلحة الإحصاء فى عام ١٩٤٢ أن ما يلزم لعامل وزوجته
وأربعة أولاد ، لا يقل عن ٤٣٩ قرشاً فى الشهر طعاماً وكساءً ، وذلك وفق
الأسعار الرسمية . لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى هذا الوقت .
ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى سنة ١٩٤٢ لا يتجاوز
٢٩٣ قرشاً فى الشهر .

أى أن الأغلبية الكبرى للطبقة العاملة فى المدن تعيش دون الحد الأدنى
للكفاف بمقدار النصف تقريباً .

ولا شك أن حالة العمال الزراعيين أسوأ من عمال المدن ، وأن حالة أشباه
العمال ممن لا يقومون بأعمال واضحة أكثر سوءاً .

هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر
من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه فى سنة ١٩٤٢ إلى قرابة عشرين مليون
جنيه عام ١٩٤٦ ، يذهب أغلبها إلى جيوب الاحتكاريين من أجانب ومصريين .
كما ارتفعت إيجارات الأراضى الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩
إلى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، يذهب معظمها إلى جيوب الإقطاعيين .

من هذا الواقع الاقتصادي ، نستطيع أن ندرك طبيعة المرحلة الجديدة للحركة الوطنية ، فلم تكن موجهة ضد الاستعمار فحسب ، وإنما موجهة ضد الاحتكار والاقطاع معاً ، فلم يكن الاحتكار والاقطاع سندا للاستعمار فحسب ، وإنما كانا من أبشع المستغلين للجماهير الكادحة .

— ٤ —

معسكر الشعب ومعسكر الاستعمار

انتهت الحرب وكانت الحكومة القابضة على أزمة الحكم ، إذ ذاك ، هي حكومة السعديين والدستوريين ، حكومة الاحتكار والاقطاع . وعلى رأسها السراي . وانتظر الشعب من الحكومة لعلها تصنع شيئاً ، ولكنها لم تصنع شيئاً . وبدأ الرأي العام يزداد سخطاً ، حتى لقد انعكس هذا على شركاء النقراشي في الحكم ، فخرج حسين هيكل ، رئيس الأحرار الدستوريين ، في تصريح له في «الأهرام» ، يقول :

«إن النقراشي باشا رأى أن يسلك في سبيل تحقيق هذه السياسة ، خطة من المجاملة لوزارة الخارجية البريطانية ، تقديراً لموقف إنجلترا الدقيق الحاضر ، حتى لقد آخذ بعض من يرون في المجاملة السياسية ضرراً . ولم تغير هذه المواقفة خطة رئيس الوزراء في سياسة الأخذ والرد وحسن المجاملة ، (يناير ١٩٤٦) . هذا في الوقت الذي خرج فيه وزير خارجية مصر يقول : « لقد ظلت بريطانيا ومصر شريكتين مدة تزيد على نصف قرن ، ولست أزعـم أن هذه الشراكة كانت متجانسة على الدوام ، ولكن زمن العلاقات غير الودية قد انقضى ، وخرجت الدولتان من الحرب تربطهما أواصر الصداقة برباط أقوى مما كان في أي وقت مضى . »

لا تنسى أنه وزير خارجية مصر لا بريطانيا هو الذي يصرح بهذا ! وفي الوقت الذي طالبت فيه العناصر الواعية بعرض قضية مصر على مجلس الأمن وإخراجها من نطاق العلاقة الثنائية بين إنجلترا ومصر ، نرى عبد الحميد

بدوى باشا مندوب الحكومة في هيئة الأمم يقول في تصريح له في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٦ :

« إنه لا يعتقد أن من شأن مجلس الأمن أن يتناول أية مشكلة تتعلق بمصر أو العالم العربي . إن موقف هذه الدول من مشكلاتها بما لا يحتمل أن يكون مصدر تهديد للسلام والأمن الدولي ، بما لا يجعلها بناء على ذلك من اختصاص مجلس الأمن ، .

هكذا كانت خطة ممثلي الاحتكار والإقطاع في مصر : أن تبقى معاهدة ١٩٣٦ وأن يبقى التحالف ، وأن تبقى التبعية لاجتراء ، وأن تبدأ المطالبة ببعض تسويات عندما تخرج بريطانيا من مشاكها !

موقف الوفد

وأخذ الوفد في ذلك الوقت ، وقد كان في المعارضة ، يشدد الحملات الصحفية تحت شعار الجلاء ووحدة وادي النيل ، ويعيب على الوزارة كل حركة من تحركاتها .

ولكن وقد سنة ١٩٤٥ لم يكن وقد سنة ١٩١٩ .

لقد تهادن مع الاستعمار بعقده معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وأثيرت الشكوك حول بحيثة للحكم في سنة ١٩٤٢ ، فوصف بأنه لم يأت إلا على أسنة الحراب البريطانية ، ورغم أن هذه الحملة على الوفد قد شنتها أبواق الهراي وأحزاب الإقطاعيين والاحتكاريين ، إلا أنه كان فيها جانباً من الصدق ولا شك . كما جربه الشعب في الحكم أكثر من مرة ، فوجده متخاذلاً ضعيفاً مردداً في تحقيق المصالح الشعبية ، متخاذلاً مع الاستعمار والإقطاع والاحتكار . كما تسربت إلى قيادته بعض العناصر الإقطاعية ، وخضع لنفوذ بعض كبار رجال المال . .

وكان أن انقضت عنه جماهير كثيرة ، وخاصة في المدن فلم يصبح الوفد قادراً على تنظيم الجماهير أو حشدتها أو تحريكها ، إنما أصبح عماده أساساً ، الإثارة الصحفية ، التي لا تنتهي إلى حشد أو تعبئة أو برنامج واضح محدد ، أو حلول عملية .

أنظار جديدة

وبدأ التفكير العلى للتاريخ والحركة الوطنية يسود بعض الأجزاء المتقدمة من الطلبة والعمال ، وأخذوا يهبرون عن أفكارهم هذه فى نوادر ومجلات مختلفة ، وتمخضت هذه الأفكار عن تحديد دقيق للأمانى القومية .

وفى أواخر ١٩٤٥ ، كان الاتحاد العالمى لنقابات العمال قد أعلن عن مؤتمره التأسيسى الأول ، وأهاب باتحادات العمال وتقاباتها ، أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك فى المؤتمر ، وكان أن قامت فى مصر هيئتان للعمال : اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ، ثم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

واستطاعت القروش التى جمعها العمال المصريون أن تبعث إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات ، الذى عقد فى باريس فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ بوفدين ، وقد يمثل اللجنة التحضيرية ، وقد يمثل المؤتمر . وأمكن فى باريس توحيد الوفدين ولم يكتف مندوبو العمال المصريين بمناقشة مشاكل الأجور والبطالة وساعات العمل . وإنما وضعوا على رأس الموضوعات التى قدموها المسائل الآتية :

- العمال المصريون يطالبون بطرد القوات الأجنبية من وادى النيل .
- الاستعمار البريطانى وأثره فى تأخر الصناعة المصرية .
- الاستعمار البريطانى ومحاربه للحركة النقابية فى مصر .
- الاستعمار البريطانى والمشكلة الزراعية .
- الاستعمار البريطانى عدو الحريات .

وكان أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمى للنقابات ، قرار يندد بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر .

لقد بدأ الوعى الوطنى على أسس علمية واضحة يتسرب إلى صفوف المثقفين وإلى بعض أجزاء الطبقة العاملة المصرية .

مذكرة النقراشى

واشتدت حملة الصحافة المصرية المعارضة ، كبداى الراى العام يزداد سخطاً على حكومة النقراشى ، لإغفالها المطالب المصرية الوطنية ، ولوقوفها موقف الصمت .

حتى ليقول راديو موسكو : « إن الصحافة المصرية تطالب بانسحاب القوات البريطانية من مصر ، والحكومة البريطانية مشغولة جداً في الوقت الحاضر ، فلا تستطيع درس المطالب المصرية ، مما أثار دهشة الشعب واستياءه الشديد . واضطرت الحكومة النقراشية أن تصنع شيئاً آخر الأمر ... وكان أن تقدمت — في خفية من الشعب — بمذكرة هزيلة إلى الحكومة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، تطالب بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، كي تكون متماشية مع الحالة الدولية الجديدة ، وتطالب بسحب القوات البريطانية في زمن السلم ، إذ « أنه من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين ... وأن مصر ستزيد من قواتها العسكرية حتى تكون قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها ، وأن تكون علاقات مصر مع بريطانيا مستقرة على أساس من التحالف » . وأنقذ أن حليفها بريطانيا ستشاركها هذا الرأي .

فمذكرة النقراشي تضع مبدأ التحالف مع بريطانيا كأساس محدد للعلاقات المصرية البريطانية .

وانتظر النقراشي . فجاءه رد الحكومة البريطانية بعد قرابة شهر ليقول : « إن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها ... إن سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصراحة والود ، التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية في أثناء الحرب . .

كأن مصر ومجموعة الأمم الإمبراطورية شيء واحد ! ثم استطرد الرد : « أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما .

نظرية المشاركة الحرة ، هي نفس نظرية الحلف المشترك . واشتد سخط الشعب عندما اطلع على المذكرتين : النقراشية والبريطانية ، واشتدت حملة الصحافة الوفدية . وقرر الشعب أن يتحرك بنفسه .

مذبحة كوبرى عباس

وبدأت الإضرابات ... إضراب كلية اللغة العربية عن الطعام ، ومبيتهم في
الفصول ، وبدأت الاحتجاجات : اللجنة التنفيذية العليا للطلبة تحتج ، اتحاد
خريجي الجامعة يصدر بياناً مطولاً ، متاولاً مذكرة الحكومة والرد البريطانى ،
اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الجامعة والمعاهد العليا تقرر فى ٨ فبراير دعوة الطلبة
إلى عقد مؤتمرات فى معاهدهم لمناقشة الحالة الحاضرة .

وعقد مؤتمر جامعى يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ .
وتجمع الطلبة ليخرجوا فى مظاهرة ضمت بضعة آلاف منهم ، وتحركت
المظاهرة نحو قصر عابدين ، وكان شعارها : « الجلاء ! لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .
وبلغت المظاهرة كوبرى عباس ، ووجد الطلبة مفتوحاً ، وصمم الطلبة على
اجتيازه ، وحاصرتهم قوة البوليس من الجانبين ، وكانت تحت قيادة ضابط
إنجليزى ، وانتهالت على الطلبة بالضرب بالعصى الغليظة فى قسوة متناهية ،
وأطلقت قوات البوليس أعيرة نارية ، حتى لقد اضطر بعض الطلبة إلى الإلقاء
بأنفسهم فى النيل .

وكانت مذبحة كوبرى عباس .

وهبت المظاهرات محتجة فى الإسكندرية والزقازيق والمنصورة والسنبلاوين .
وتجمع طلبة الإسكندرية ، واتجهوا إلى حي كرموز ، حيث قاموا بمظاهرة
كبيرة .

وقتل ثلاثة فى الإسكندرية ، وثلاثة فى الزقازيق ، وواحد فى المنصورة .
وتعددت المظاهرات رغم هذا ، وتعددت الجنازات الصامتة ، وقامت معركة
بين الطلبة المحتشدين فى قصر العيني ضد البوليس ، استمرت يوماً كاملاً .

واضطرت الوزارة إلى الاستقالة فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ .

ولكن السراى تحددت الشعب ، واختارت إسماعيل صدقى ، رئيس اتحاد
الصناعات ، وعضو مجلس إدارة شركة القناة ، لرئاسة الوزارة .

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

ولكن الشعب رد على تحدى السراى بتحد مقابل له ، فكان أن استمرت المظاهرات ، من جانب مختلف المدارس ومختلف الأحياء .
كما أصدرت لجنة مشتركة من الطلبة في ١٧ فبراير ميثاقاً وطنياً :
• الجلاء التام براً وبحراً وجواً عن كل شبر من أراضي وادى النيل .
• دولية القضية المصرية .
• التحرر من العبودية الاقتصادية ...
وختمت ميثاقها بيت من الشعر :

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر
وكان هذا الميثاق يمثل تقدماً سياسياً كبيراً ، فلم يعد شعار الأجزاء الواعية من الشعب : الجلاء ووحدة وادى النيل ، الوحدة التي كانت تتيح للاستعمار الفصل ما بين كفاحي الشعب ، بدعوى أن مصر لا تريد للسودان استقلالاً ، وإنما تريد أن تفرض عليه الوحدة فرضاً ، وإنما غدا الشعار : الجلاء التام عن مصر والسودان معاً . كما أن الحرب الباردة بين المعسكرين لم تكن قد أعلنت بعد ، فكان لمجلس الأمن وهيئة الأمم قوتها المعنوية . لقد تدخل مجلس الأمن تدخلاً اجحاً في استقلال سوريا ، فكان عرض القضية إذ ذاك على مجلس الأمن من نسب الأوقات .

ولكن الطلبة أحسوا أن هذا لا يكفي ، وتطلعوا حولهم ، ماذا عساهم صانعين؟ وبدأت الاتصالات بين الطلبة والعمال .
وكان أن تكونت في مدرج كلية الطب بالقاهرة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة .
وأصدرت اللجنة قراراً هاماً ، نشره بنصه ، نظراً لأهميته كوثيقة تاريخية ، تسجل مرحلة جديدة في المعركة الوطنية :

« قررت نقابات العمال بالقطر المصري وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية ، أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير

١٩٤٦ يوم الجلاء ، يوم أضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه .
يوم استئناف الحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها كل عناصر الشعب
المصرى متكئة ، حول حقها في الاستقلال التام والحرية الشاملة .
يوم إشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع ، أن الشعب المصرى
قد أعد عدته للكفاح الإيجابى ، حتى ينجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جاثماً
على صدورنا منذ ٦٤ عاماً .

يوم هو وثيقة في أيدي المفاوضين المصريين ، يقدمونها دليلاً للمستعمر
على أن الشعب المصرى مصمم على ألا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر
والسودان .

يوم يقظة عامة للشعب المصرى ، يؤكد فيها أنه لن يقبل أى انحراف أو تهاون
في حقه في الاستقلال والحرية .

يوم تعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ،
ومعاهد العلم والمصانع في جميع أنحاء القطر .
إن جلال هذا اليوم لهيب بنا جميعاً ألا نتحرف بقضيتنا المقدسة إلى شعب
أو تخريب أو إخلال بالأمن العام .

فانرفع جميعاً لواء الوطن عالياً ، ولنثبت وحدتنا التي لا تنقسم ، عمالاً وحناعاً ،
طلبة وتجاراً وموظفين ، شعباً متكئاً ، يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستعباد ،
...

... وفي هذا اليوم ، يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، سارت مظاهرة تضم ما يزيد عن
الأربعين ألفاً ، وقيل مائة ألف ، وأخذت تطوف بأهم شوارع القاهرة ، حتى
بلغت ميدان التحرير (الإسماعيلية سابقاً) .

وهنا تصدت لها أربع سيارات بريطانية مصفحة ، واقتحمت الجموع لا تبعاً
بشيء ، وكان مستحيلاً إفساح الطريق لها ، فسقط قتلى وجرحى ، وغضبت
الجموع ، واستولت على السيارات البريطانية وأشعلت فيها النيران .

وكان أن أطلقت جنود الاحتلال الرصاص على المتظاهرين من معسكرهم ،
فخلع بعض العمال والطلبة ملابسهم وغمسوها في بزين السيارات المصفحة التي

حطموها ، وزحفوا على بطونهم وأشعلوا النار في الحواجز الخشبية التي كان يحتوى وراءها جنود الاحتلال .

وحاول بعض المتظاهرين الاستيلاء على السلاح من مخزن الذخيرة ، كما اقتحم البعض الآخر العمارات التي كانت تطلق منها رصاصات غادرة على المتظاهرين . ونزلت القوات البريطانية المسلحة في الشوارع ، ولكن المظاهرات لم تنقطع طول اليوم . بل خرجت من حي باب الشعرية سيدات من لابسات الملاة والبرقع هاتفات : « أولادنا قداء مصر ! » .

وسقط من الشهداء ثلاثة وعشرين قتيلا و ١٢١ جريحاً ، تذكر منهم : أحمد سيد أحمد سالم ، حسن حامد حسن ، محمد فهمي ، محمد أبو النضر ، ومواطنون آخرون .

وفي كل مكان في أنحاء القطر ، خرج العمال والطلبة جنبا إلى جنب يحتفلون بيوم الجلاء : في الإسماعيلية ، وسمنود ، والمحلة الكبرى ، وطنطا ، ودكرنس ، والزقازيق ، وبورسعيد ، ومنيا القمح ، وزققي ، وقويسنا ، والسنبلاوين . وخرج صدق على الشعب ليقول في بيان له :

« إن المظاهرات السلبية التي قامت صباح اليوم ، قد تحولت بفعل الأيدي التي لم تعد خافية ، واندس عناصر من الدهماء في صفوف الطلبة الأبرياء ... كل هذا حولها إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر ... إن المظاهرات السلبية البريئة التي كان عمادها الطلبة الأبرياء ... انقلبت ، مع الأسف الشديد ، إلى مظاهرات اختفى منها عنصر الطلبة والمتعلمين » .

.. العمال في نظر رئيس اتحاد الصناعات هم الدهماء ، ومقاومة الاحتلال ، والرد على الاعتداء هو الشر . ثم لا كلفة واحدة عن اعتداء السيارات المصفحة البريطانية ، ولا عن رصاص البريطانيين

وجاء رد الطلبة حاسماً ، إذ اجتمعت « اللجنة التنفيذية للطلبة وقررت :

١ — إعلان الحداد العام .

٢ — الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطني يوقع عليه جميع الزعماء ، يلزمهم عدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطاني ،

يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة .

٣ — سحب الموظفين الانجليز من البوليس المصرى .

٤ — استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب ، ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء .

... واجتمعت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، وأصدرت القرارات الآتية :

• إقامة صلاة الغائب يوم الحداد العام .

• مطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فوراً عن المدن الكبرى .

• إصدار تصريح واضح ، أن يكون أساس المفاوضة هو تحديد يوم

للجلاء التام عن وادى النيل .

• تستنكر اللجنة الحظر الذى أقامت الحكومة على الصحافة بعدم نشر

أبناء الحركة الوطنية ...

.. وسرعان ما أصدرت اللجنة الوطنية ميثاقاً وطنياً جاء فيه :

« لما كان الجلاء مطلباً أساسياً ، إذ بدونه لا تتحقق سيادة الأمم ، ولا تصور

أن توجد أمة حرة ، وهى ترزح باحتلال الجنود الأجانب .

ولما كان الجلاء مطلباً لا يحتمل المساومة ولا التجزئة ، بل لا بد أن يكون

جلاء تاما .

لذا فاللجنة الوطنية تطلب من المسئولين المصريين ، أن يعلنوا أنهم لن يقبلوا

الحكم أو المفاوضة ، إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالمواقفة على الجلاء

عن وادى النيل ، فإذا رفضت هذا المطلب العادل ، فيجب عرض القضية المصرية

على مجلس الأمن الدولى فوراً ، كما تطلب من الحكومة إعلان هذا المطلب رسمياً

لدى الانجليز من الآن ... »

ولكن حكومة كبار الرأسماليين كانت تعد العدة لغير ذلك ، كانت تمهد

كل شيء ، لإجراء مفاوضات مع المستعمر ، مهما كان الثمن .

يوم عالمى

ولم يكن يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم مصر لحسب ، وإنما كان يوم الهند

أيضاً ، إذ طاف شوارع بومباي بعد ظهر نفس اليوم ، ألوف من رجال سلاح الطيران الهندي ، هاتقين : لتحي الثورة ! واعتقل ٢٨ بحاراً في الأسطول الهندي لرفضهم إطاعة الأوامر بالانصراف إلى أعمالهم ، وزاد التمرد اتساعاً وخطورة في صفوف البحارة ، وتضامن الشعب مع البحارة ، وأعلن عمال الترام في كلكتا في الهند إضراب ٢٤ ساعة ، فتضامن معهم موظفو سلاح الطيران الهندي . واصطدم الشعب الهندي بالقوات المسلحة البريطانية ، فسقط منه ٢٥ شهيداً و ٥٠٠ جريح .

ولهذا أصبح يوم ٢١ فبراير يوماً عالمياً ، يحتفل به كراه شباب العالم أجمع ، باعتباره يوماً ، هب فيه شعبان عظيمان كالشعب الهندي والمصري ضد الاستعمار وفي تحركات دامية .

٤ مارس

ورغم الاضطهادات التي تعرضت لها اللجنة الوطنية من جانب الحكومة ، ورغم حظرها على الصحف نشر أنباءها وقراراتها ، ورغم تضيق الحكومة على اجتماعاتها ، فلما زاولت نشاطها ، وقررت أن تحدد يوم الاثنين ٤ مارس ١٩٤٦ ، يوم حداد وطني عام على شهداء ٢١ فبراير . وذهب أعضاء اللجنة إلى الحكومة ، مطالبين باشتراك الجيش والبوليس والموظفين في حداد ٤ مارس .

وأسرع ضلعي إلى مقابلتهم ، وحاول أن يثنهم عن قرارهم هذا ، بدعوى أن السفارة البريطانية قد أئذنته بيزول القوات المسلحة البريطانية لضرب المظاهرين . وطلب منهم أن يتركوه يعمل في هدوء .

ورد مندوبو المال والطلبة أنه إذا لم تشترك الحكومة في يوم الحداد ، فالشعب هو الذي سيقم الحداد ، وأنه إذا كان هناك من خطر من نزول قوات الإحتلال ، فإن الشعب مستعد أن يرد الاعتداء ، وأنه إذا كانت الحكومة تريد أن تسجل لنفسها صفحة وطنية ، فلتصرح بحمل السلاح ، ولتعد الشعب بالسلاح وجاءت صبيحة ٤ مارس ... فاذا الصحف محتجة والمتاجر والمقاهي

والحال العامة مغلقة ، والمدارس مضرية ، والمصانع في جميع أنحاء القطر معطلة .
لقد استجاب الشعب المصرى بأكمله لقيادته الوطنية الجديدة .

وكاد اليوم يمر بسلام ، لولا جنود الاحتلال ، فقد سارت مظاهرة سلمية من العمال والطلبة في الاسكندرية ، ومرت بأحياء عديدة من المدينة ، وفشل البوليس في تفريقها . ولما بلغت المظاهرة فندقاً مخصصاً لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية ، شاهدت العلم البريطانى مرفوعاً على الفندق ، وكان رفعه في هذا اليوم بالذات ، تحدياً صريحاً للشعور الوطنى .

وتجّح المتظاهرون — رغم رصاص البوليس — في إنزال العلم وتمزيقه . وسارت الجموع تحمل قتلاها ، ففوجئت في شارع سعيد الأول بعيارات نارية تطلق من نوافذ البيت رقم ١٤ ، لقد كان يقطن الأدوار العلوية من هذا البيت بعض جنود الاحتلال .

فقضبت الجموع ، وصممت على اقتحام البيت ، وحال بينها البوليس بالرصاص . واندفعت الجموع ، حتى إذا ما بلغت كشك البوليس الحربى البريطانى بميدان سعد زغلول ، انتزعوا لافتته ، فأطلق عليهم الانجليز الرصاص ، فلم تعبأ الجماهير برصاصهم ، وهاجمت الكشك وأحرقته وقتلت العساكر البريطانيين القائمين فيه . وبلغ عدد القتلى من المصريين ٢٨ والجرحى ٣٤٢ .

وقام العمال والطلبة السودانيون في الخرطوم وأم درمان بمظاهرات قوية في ١٣ مارس ١٩٤٦ مشاركة لشعب مصر في كفاحه ضد الاستعمار .
لقد تحرك الشعب المصرى ، وتحرك الشعب السودانى تحت قيادة من نوع جديد .

...

كما كان للحركة الوطنية أثرها في التنظيمات الاقتصادية للعمال ، فتكون « مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى » الذى ضم مثلى عشرات من النقابات الكبيرة ، ووضع برنامجاً يحدد أهداف العمال ، ووضع على رأس هذا البرنامج : الاستقلال التام سياسياً واقتصادياً ، والجلاء التام عن وادى النيل .

- ٦ -

ارهاب

إلا أن خطة حكومة كبار المالمين كانت القضاء على القيادات الجديدة للحركة الوطنية ، وذلك بتحطيم « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » ، فدفع صدق بعض صنائعه إلى تكوين ما أسماه « اللجنة القومية » ، وفتح لها أبواب النشر المختلفة ، هذا في الوقت الذي حرم فيه على الصحف مجرد الإشارة إلى اسم « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » .

وكانت كل هذه المحاولات لتحطيم الحركة الوطنية والحركة العمالية تستهدف :

(١) التمهيد لإجراء مفاوضات مع الانجليز .

(٢) حماية مصالح كبار رجال المال على حساب العمال .

لقد خفض صدق ضريبة الأرباح الاستثنائية من ٧٥ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، في وقت انتشرت فيه البطالة بين صفوف العمال ، حتى لقد بلغت المائة ألف . واستبقى صدق الضباط الأجانب في البوليس المصرى إسترضاء للمستعمر ، وخدم صدق شركة القنال بأن أصدر مرسوماً يعفيها من شرط الدفع بالذهب . ولكن المقاومة الشعبية استمرت لا تهدأ . واستمرت معارضة الصحف الوفدية وغيرها ، وأخذت المفاوضات مع المستعمر تتعثر .

وأصدرت اللجنة الوطنية نداء في ١٩٤٦/٧/٨ نشرته « الأهرام » ، منادياً بقطع المفاوضات ، واعتبار قضية وادى النيل قضية دولية واجبة العرض على مجلس الأمن ، واعتبار يوم ١١ يوليو ، يوم ضرب الانجليز للاسكندرية ، يوم تجديد الجهاد الوطنى .

وأضئ ممثلو خمسة عشر هيئة شعبية نداء في ١٩٤٦/٧/١٠ جاء فيه :
« غداً يحل موعد الذكرى المؤلة (لضرب الاستعمار للاسكندرية) ... قال جميع طبقات الأمة وهيئاتها ، نيب باظهار الشعور الوطنى على حقيقته ، في هذا اليوم الذى يحمل مزيجاً من الألم والكفاح المرير في سبيل الحرية . »

...

ورأى صدقي عندئذ أن يضرب ضربته ... فاعتقل في ليلة ١٠ يوليو ١٩٤٦
المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين والعمال ، كما صادر عدداً من الجرائد
وأغلق عدداً من النوادي .

وبدأت المفاوضات إثر هذا الاعتقال . تقل تعثراً ، وانتهت إلى مشروع
صدقي — بينن في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ . واضح فيه مقدار الصلة الوثيقة التي
تربط كبار رجال المال في مصر بالمستعمر الأجنبي ، إذ وافق صدقي على إنشاء
لجته مشتركة للدفاع ، موافقة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين (المادة
الثالثة

« وأن يتعهد الطرفان بالألا يبرما تحالفاً ، أو يشتركا في أى حلف موجه ضد
إحدهما (المادة الرابعة) . »

وتعهدت بريطانيا أن تجلو عن مصر نهائياً في أول سبتمبر ١٩٤٩ ، مقابل
هذا . ولكن هذا التعهد منها كان في الواقع مجرد حبر على ورق ، مجرد مخدر
لقبول فكرة الحلف المشترك التي رفضها الشعب تماماً .

وقد اتضحت نيات المستعمر بالنسبة لهذا الوعد في مفاوضاته مع الوفد
طوال عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ . إذ قال فيلد مارشال سليم في مفاوضاته مع النحاس :
« سيكون من العسير جداً أن أوصي حكومتى بقبول الجلاء التام ، فإذا
انسحبت القوات البريطانية من مصر ، فسيكون لذلك أثر وخيم على الحرب
الباردة ضد روسيا ... ولست أدري كيف يستطيع الدفاع عن مصر بغير
وجود بعض القوات البريطانية . »

وعندما قال الدكتور صلاح الدين للسفير البريطاني :
« هل كان في نيتكم ، عندما وافقتم على مشروع صدقي — بينن ، أن تحتفظوا
بهذه القاعدة في مصر بعد تمام الجلاء في سبتمبر ١٩٤٩ ؟ » .

أجاب السفير البريطاني :
« أحس أنكم بسؤالكم هذا قد أخذتموني على غرة ، وعلى غير استعداد ،
على أنني يمكن أن أقول لكم إنه كان مزماً نقل القاعدة كلها ، ولكن الموقف
في ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن . »

... وكرر السفير البريطاني هذا المعنى بشكل أوضح في جلسة أخرى حين قال : « يجب على الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية ، وهي أن الجلاء الكامل الناجز لا يتفق مع الدفاع عن البلاد . »

وألقي مستر موريسون — وزير خارجية إنجلترا — في ٣٠ يوليو ١٩٥١ خطاباً جاء فيه :

« لم يعد وجود القوات البريطانية في مصر اليوم مسألة لا تعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما ، فتحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول النكوه نولث وحلفاء الغرب ، مسئوليات كبيرة في الشرق الأوسط ، ومصر هي مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه ، والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد في أي صراع دولي ، ما هو إلا سراب خادع ، !

واضح من هذا ، أن التعهد بالجلاء في مشروع صدقي — ييفن ، كان هو الآخر سرا با خادعا ، يمكن الرجوع فيه باسم تغير الظروف ، باسم الحرب الباردة ، وباسم الدفاع المشترك الذي وافق عليه صدقي .

والدفاع المشترك كان حتماً سيجرنا إلى قيادة مشتركة تضم أمريكا وتركيا وفرنسا ، الخ . بحجة دفع الخطر الشيوعي .

وهكذا كان مشروع صدقي — ييفن ، سيجرنا حتماً إلى أن نتحول إلى قاعدة عسكرية لصالح الاستعمار .

وقد أدرك الشعب — بفضل الوعي الجديد الذي اكتسبه — خطر الحلف المشترك ، وإذا كان الاحتجاج على هذا المشروع عنيفاً حاداً متواصلاً ، فقامت عديد من المظاهرات ، واشتدت حملة الصحف المعارضة ، بما كان له أثره في قس الوفد الرسمي الذي كوته الحكومة لإجراء المفاوضات ، إذ رفض المشروع سبعة من أعضائه ، فكان أن حل صدقي هذا الوفد الحكومي الذي كونه هو بنفسه !

.. واضطر صدقي أن يلقي بتصريح عن الاتفاق بالنسبة للسودان ، للتمويه على الشعب ، ولكن هذا التصريح لم يكن يتفق وأهداف الاستعمار البريطاني ، فاستنكره . وكان أن استقال صدقي . ودفع مشروع صدقي — ييفن باستقالته .

ولم يجد الاستعمار مفرأ إزاء الضغط الشعبي المتفاقم إلا أن يجلو عن القاهرة والاسكندرية ، ويكتفى باحتلال منطقة القنال .

وهكذا انتصر الشعب على مؤامرات الاستعمار وكبار رجال المال ، رغم كل كبت وإرهاب .

وذاك بفضل الوعي الجديد والدور الذى قامت به القيادة الشعبية الجديدة .

طبيعة القيادة الشعبية الجديدة

لقد كانت القيادة الشعبية هذه تمثل جبهة وطنية ، ليست تابعة لحزب من الأحزاب التقليدية . أما نوع تفكيرها ، فيكفى أن نورد هنا مقتطفات من خطاب ألقاه صدقي فى مجلس الشيوخ يوم ١٥ يوايو ١٩٤٦ ، مبروأ به حملته الإرهابية . لقد كان هذا الخطاب يضم بدوره نماذج من كتابات وتفاكير هذه القيادة الجديدة :

• « الحكومة تزيد الأغنياء غنى ، والفقراء فقراً . إن جانباً ضخماً من ثروة مصر تحتكرها أقلية من الناس لا تبغى لغالبية الشعب غير المرض والفقير والجهل . إن الباشوات الرأسماليين يشتركون فى مجالس إدارة عدة شركات ، بلغ استغلالها للشعب حداً كبيراً ، ولا هدف لها غير توفير الأرباح الفاحشة لحفنة من كبار الرأسماليين . »

• « إن جموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية . »

• « إن القوانين فى معظمها لمصلحة الرأسمالية . »

• « الناس سواسية كأسنان المشط ، وإن فى هجرة الرسول إلى المدينة

معنى الثورة على الجوع والفقير ... » .

• « يجب على الطبقات الشعبية أن تقوم اليوم ، بالدور الرئيسى فى الحركات

الوطنية ، لأن الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار . »

• « إن سوء توزيع الثروة القومية يتطلب إعادة توزيع الأرض ، ومنحها

الفلاحين فى شكل ملكيات صغيرة ، وإنشاء نظام تعاونى . »

• « إن الشرق يتحرر ، لا بالمهادنة والاستجداء ، ولكن بالعنف والثورة .. »

وفى مصر ثورة تأخذ نيرانها فى ازدياد كل يوم . بل كل ساعة . »

• هل يجدى مع الأحرار قضبان وسجسان

إذا كنا شرارات فتحن اليوم بركان ... ،
 يا أخى . تتم الكلاب لدى القوم .
 ونشقى ، فيالها من مضحكات
 أطلق الثورة التى تسكر الصدر
 وجفف دموعك الماضيات
 هى حرب الحياة ، إما حياة
 وإما ممات يكن معنى الحياة ... ،

هذه بعض المقتطفات التى أوردتها صدق من الصحف والمجلات التى تمثل
 الوعى الجديد والقيادة الجديدة .

وواضح من هذه المقتطفات أنها لم تكن موجهة ضد الاستعمار والأحلاف
 الاستعمارية والحلف المشترك لحسب. وإنما موجهة أيضاً ضد الإقطاع والإحتكار،
 ومن أجل رفع مستوى الشعب وتخفيف عبء الاستغلال البشع الواقع عليه .
 كما بلورت الأهداف الوطنية والديموقراطية فى شعارات الجلاء عن وادى
 النيل ، دون قيد أو شرط ؛ رفض الأحلاف الاستعمارية ؛ رفض حلف مشترك
 مع الاستعمار ؛ القضاء على الإقطاع والإحتكار ؛ حق تقرير المصير للشعب
 السودانى ؛ الكفاح المسلح سبيل التحرر .

أوجه قوة وأوجه ضعف

لم تعمر اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إلا بضعة شهور ، لقد وقعت فى أخطاء
 تدل على عدم نضجها النضج الكافى ، فقد استمر نشاطها قاصراً على المدن
 فى صفوف الطلبة والعمال والحرفيين ، فلم تمتد إزذاك إلى الفلاحين . والفلاحون هم
 جيش الثورة الوطنية .

كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها ، فلم تسارع إلى خلق لجان ذات جذور عميقة
 بين صفوف الشعب ، فاستمرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، لجنة علوية ،
 ليس لها لجان فى كل مصنع ، وشارع ، وحي ، وفى كل كلية ومدرسة .
 كما أن أهم ما كان يعيب هذه النواة لقيادة شعبية جديدة ، هو انقسامها ،

فكان عدم التوحيد في قياداتها من أهم مصادر الضعف في نشاطها .
ولهذا لم تستطع أن تدفع بالحركة الوطنية دفعات أكبر للإمام ، ولكنه
من الخطأ أن تصور أن انتهاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، كان معناه انتهاء
القيادة الشعبية الجديدة ، المتميزة عن الأحزاب التقليدية ، لقد استمرت باقية ،
وبرزت لها صحف أخرى .

لقد أصبحت — رغم أخطائها وانقسامها وضعفها — قوة سياسية في
مصر ، تلعب دورها في تاريخ الحركة الوطنية ... فهي لا تلبث أن تنتعش
وتزدهر من جديد ، مستفيدة من أخطائها .

الفصل الثامن

معركة القنال

— ١ —

الظروف الدولية

أصيب المعسكر الاستعماري بأكبر نكبة أصابته في تاريخه ، منذ انتصار الثورة الاشتراكية في أكتوبر سنة ١٩١٧ . لقد تحررت الصين من القبضة الاستعمارية في أواخر سنة ١٩٤٩ ، وأقامت حكومة ديموقراطية شعبية ، تقف بالمرصاد للاستعمار في كل مكان .

وكانت ثورة فيتنام الشمالية على أشدها . وكانت الحركة الثورية في إندونيسيا تسير من نجاح إلى نجاح . وكانت الهند قد اتخذت طريقا مستقلا في سياستها ، إثر جلاء القوات البريطانية من أراضيها .

كما ظهر فشل الاستعمار واضحا في كوريا ، فرغم حشده كل قواه العسكرية المزودة بأحدث الأسلحة ، ضد بلد صغير ، إلا أنه عجز آخر الأمر عن هزيمة كوريا الشمالية وإخضاعها له .

وكانت الشعوب المكبلة بالقيود الاستعمارية تتحرك في كل مكان : مراکش ، الجزائر ، جنوب أفريقيا ، كينيا ، أمريكا الجنوبية ...

لقد بلغت الحركة الثورية في المستعمرات وأشباه المستعمرات من العنف ، ما لم تبلغه قط . وحقت من النجاح ما لم تظفر بمثيله من قبل . وكانت الطبقة العاملة وحزبها في معظم هذه الثورات يلعب دوراً قيادياً على رأس الجماهير الشعبية : الفلاحين . وكان لهذا انعكاسه ولا شك في مصر . لقد شدد من عزائم الشعب .

— ٢ —

الظروف الداخلية

ورغم كافة الضربات التي أصابت القيادة الشعبية في ظل وزارة السعديين

والدستوريين ، سواء أيام النقراشي أو عبد الهادي ، إلا أن السنط على الحكم الارهابي اشتد بين صفوف الشعب .

هذا في الوقت الذي ساءت فيه أحوال التموين ، واشتد الغلاء ، ورددت الجرائد الاستعمارية نفسها ، أن مصر تغل وأنها توشك أن تنفجر ، وبدأت الهيئات السياخية تنصح السائحين ، أن يتجنبوا زيارة مصر خوفاً من الانفجار .

وإزاء هذا ، رأى الاستعمار أن يلجأ إلى أسلوبه التقليدي : السماح ببعض حريات يتنفس خلالها الشعب ، حتى تهدأ النفوس قليلا . ومن يدري ؟ فقد يرضى الوفد بعقد معاهدة على غرار سنة ١٩٣٦ ، بعد أن أقضى ست سنوات من الحكم . وجاء الوفد نتيجة انتخابات ، فاز فيها بأغلبية ٢٢٨ مقعدا .

وكان قد تبلور في قيادة الوفد جناح يميني ، يمثل بعض كبار ملاك الأرض ، وبعض كبار رجال المال .

وقد أخذ هذا الجناح يفرض على الوفد سياسة معينة : أما بالنسبة للسراى فسياسة الاستسلام والترضى ، سياسة التغطية على مخازى الملك وجاشيته ، سياسة حماية الملك من غضبة الشعب . فقد أوحى هذا الجناح لبعض عناصره أن يتقدم بتشريع يحد من سلطة الصحافة ، ويحول بينها وبين نشر الأخبار التي تصل بالقصر ، إلا إذا أجازت من السلطة التنفيذية !

وقد كادت هذه التشريعات تمر ، لولا أصوات قوية ارتفعت محتجة من صفوف الشعب ، ومن عناصر كثيرة من الهيئة الوفدية نفسها والشباب الوفدى . وأما بالنسبة للحريات ، فتردد في إطلاقها . فرغم مجيء الوفد إلى الحكم في يناير سنة ١٩٥٠ ، فلم يبلغ الأحكام العرفية إلا بعد خمسة شهور . وجاء قرار إلغاءه أخيراً ، يحى كافة التصرفات الإرهابية لحكومات السعديين والدستوريين ، فلا يجوز إعادة النظر فيها أو تعويض من أصابهم الضرر بسببها .

كما حاول الجناح اليميني في الوفد إصدار قانون أسماء قانون المشبوهين السياسيين ، سلاحاً في يد أية حكومة ضد العناصر الشعبية والقيادات الشعبية .

أما بالنسبة للاستعمار ، فقد قرر الوفد العودة إلى سياسة المفاوضات التي أجمع الشعب على نبذها .

وقضى الوفد في محاولات المفاوضات هذه عاما ونصف . ولا شك أن حكم الوفد في هذين العامين قد اتسم أيضا بقيام بعض عناصره ، وخاصة من اللاتنيين بالجناح اليميني في الوفد ، ببعض صفقات مريبة وتصرفات غير سليمة من ناحية النزاهة .

إلا أن القوى الشعبية كانت في تعاظم ، وخاصة في ظل الحريات النسبية التي فازت بها في ظل الحكومة الوفدية .

لقد تكونت حركة سلام قوية ، استطاعت أن تجذب إلى صفوفها كثير من الكتاب والمثقفين من مختلف الميول والاتجاهات ، كما تكونت لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات بالقطر المصري ، كما بدأت تحركات للفلاحين في كفور نجم وبهوت كما عادت اللجنة التنفيذية للطلبة إلى الوجود ، وبدأت مجهودات من أجل إيجاد اتحاد عام نسائي .

كان مستحيلا في ظل هذا التقدم المتفاجم للقوى الشعبية ، أن تنتهي مفاوضات الوفد مع انجلترا إلى ما انتهت إليه عام ١٩٣٦ .

لقد كان الشعب مفتتح العينين ، وقد أخذت تقوى قيادته الشعبية من عمال وطلبة ومثقفين ، التي كانت تنبه الشعب وتجمعه ضد أي تهادن .

وقد عبّر عن ذلك النحاس نفسه في مفاوضاته مع الانجليز : « أريد أن أصل إلى حل يمكن به إقناع الحكومة والشعب والمعارضة ، ولا يمكن إنكار أن المعارضة مفتحة الأعين وتربص بنا » .

وقال صلاح الدين وزير الخارجية ، خلال المفاوضات : « يجب ألا يغيب عنا أن أكبر سلاح تستغله الدعاية الشيوعية في مصر وجميع البلاد التي يحتلها الأجنبي ، هو هذا الاحتلال نفسه ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه وتجد هذه الدعاية أرضا خصبة في نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم حتى لينحش أن يختلط الأمر بالتدرج بين الوطنية والدعاية الشيوعية ... »

ثم قال صلاح الدين مرة أخرى خلال مفاوضاته مع الانجليز : « أرجو أن تعلم أن الرأي العام في مصر ، كان في السنوات الأخيرة ، قد اقتنع بأنه لا جدوى من المفاوضات ، وبأنه على مصر أن تعدل نهائيا عنها كوسيلة لإدراك حقوقها ،

وأن تبحث عن كل وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها ... ولكن الوفد بعد انتصاره في الانتخابات العامة الأخيرة ، استطاع مع ذلك أن يواجه الرأي العام بأنه سيحاول المفاوضة من جديد ، وقبل الرأي العام ذلك منه على مضض ولسبب واحد ، هو يقين المواطنين في مصر والسودان من أن الوفد إذا دخل المفاوضة . فإنما يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة ، فإذا فشلت في هذه المرة . فأخشى أن يفقد المصريون نهائيا كل رجاء في إمكان حل مشكلاتنا عن طريق المفاوضة ، وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكما ، ونصل إلى المأزق الذي لا مخرج منه ، ولا يخفى عليكم ما في ذلك من ضرر بليغ بالطرفين . وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغله في الداخل والخارج بالإضرار بنا جميعا . ١

.. كان مستحيلا إذن في ظل الضغط الشعبي والوعي القومي المتزايد ، وفي ظل الظروف العالمية التي بدأ فيها ميزان القوى يرجح في جانب كفة الشعوب ، أن يقبل الوفد العرض الانجليزي بما فيه بقاء الاحتلال ، والدفاع المشترك وقت السلم والحرب .

وكان حتما إزاء هذا الضغط الشعبي المتفاقم ، وإزاء إصرار إنجلترا على طلباتها بالنسبة للدفاع المشترك ، أن ينتهي الأمر بالحكومة الوفدية إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأحكام اتفاقية ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان . بل وكان حتما أن ترفض مقترحات الدول الأربع - إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا - التي قدمت إلى مصر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، إثر إلغاء المعاهدة ، عارضة هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط ، بإنشاء قيادة متحالفة تشترك فيها دول الشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع الدول الأربعة المذكورة ، وأن تنضم مصر نهائيا للمعسكر الغربي ، وأن تصبح قاعدة القتال ، قاعدة للحلفاء .

لقد رفضت الحكومة الوفدية هذه المقترحات فورا ودون تردد .

وكان هذا إيذانا ببدء المعركة المسلحة في القتال .

- ٣ -

تطور معركة القنال

بدأت المعركة مبكرة ، إثر إلغاء المعاهدة . بدأت بشكل يكاد يكون تلقائيا ولكن سرعان ما قامت معسكرات عديدة للفدائيين وتبلور لها خطة واضحة . . . وقد كانت خطة الفدائيين في جملتها موجهة إلى ضرب قوات الاحتلال في أربع نواحي : تدمير ونسف ما يمكن أن يصل إليه الفدائيون من مخازن ومستودعات العدو ، ثم تمزيق خطوط المواصلات التي يفيد منها العدو ، ثم المحاولة دون وصول التموين ، ثم جعل الحياة الاجتماعية مستحيلة على جنود الاحتلال لارهاقهم .

وكان تكتيك الفدائيين قائما على الضربات السريعة المفاجئة في الظلام ، ثم الانسحاب في سرعة قبل أن يتنبه العدو ويستعد . وقد نجح الفدائيون في تحقيق كثير من هذه الأهداف . رغم قلة خبرتهم ، ونقص تدريبهم ورغم كثير من الفوضى .

وكانت معارك الفدائيين تشتد عنفا بازياد خبرتهم ، بل بلغ الأمر ببعض الكتائب أن دخلت في مصادمات مسلحة مباشرة مكشوفة مع قوات الاحتلال . وكان من أبرز هذه المعارك ، المعركة التي استشهد فيها مصطفى أحمد محمود الشهير بالمردنلي ، والذي كان عاملا في المعسكرات البريطانية ، وخبيراً في بث الألغام وتفجيرها .

لقد علق العدو على هذه المعركة بقوله : « إنها أول معركة تصدر فيها من المصريين مقاومة مكشوفة للجنود البريطانيين ، كما إنها أول معركة يصمد فيها المصريون هذا الصمود الطويل المصمم . »

. . . وقد كان انسحاب ثمانين ألف من العمال المصريين في القنال الذين لم يترددوا في التضحية بأجورهم العالية نسبيا ، ضربة كبرى لقوات الاحتلال ، وإرباكا شديدا لصفوفها .

لقد ترك هذا الانسحاب المعسكرات البريطانية في حالة سيئة حقا ، إذ حررها

من أيدي عاملة فنية مدربة ، كان من العسير استبدالها بنفس الأجر وبنفس السهولة .

لقد رفع هذا الانسحاب المعركة إلى مستوى عال سياسى .

لقد قام العمال بدور بطولى حقا فى المعركة المسلحة .

كما لعب الكونستبلات الوطنيون فى المعركة دورا هاما ، فكانوا ينقلون أخبار المعسكرات البريطانية وتحركاتها إلى الفدائيين ، وقد أسر منهم الكثير ، كما سقط منهم فريد يسرى شهيدا .

... وقام جنود البلوكات — ومعظمهم من أبناء الريف — بدور رائع فى المعركة ، وسقط منهم عشرات من الضحايا ، وأبدوا مقاومة عنيفة فى الاسماعيليه ، فى معركة استمرت يومين بأكملها ، قام الأهالى فيها بدور مساعد كبير حين كانوا يموتون الجنود بالطلقات. وقد اضطر العدو إلى الاشادة ببطولتهم، رغم ضعف السلاح وقلة العتاد والتفوق العددي الضخم لقوات الاحتلال .

... كما أن بعض ضباط الجيش المصرى أعانوا، بشكل سرى، فى تدريب بعض الفدائيين وإمدادهم بالعتاد الذى استولوا عليه من مهمات الجيش المصرى .

هذه هى الجبهة المصرية .

أما فى جهة العدو ، فقد كان هناك عوامل ضعف كثيرة ، فقد تمرد جنود الموريثان فى الجيش الانجليزى أكثر من مرة ، وكان تمردهم وتمرد العمال القبرصيين ، عامل إضعاف وإرباك لقوات الاحتلال .

لقد رأى الصحفيون المصريون بأقشهم سيارات نقل مملئة بجنود الموريثان ، وقد شدوا معاً وربطت أيديهم من خلاف .

كما تار جنود قبرص على الانجليز فى بورسعيد .

فكان هذا تضامنا يثير الإعجاب ، بين شعوب البلاد المضطهدة ، فالمصريون والموريثان والقبرصيون صفا واحدا ضد قوات الاحتلال .

لقد كانت الجبهة الداخلية فى قوات الاحتلال ممزقة وضعيفة ، بل أكثر من هذا ، نجد التذمر يسود صفوف الجنود الانجليز أقشهم ، حتى لنقول «التيمس» فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ : «إن أعصاب الجنود الانجليز قد أصبحت شديدة التوتر ،

وأنهم (أى الجنود) يتساملون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة عسكرية لها ، نتيجة للشعور الوطنى المعادى ، .

ولم تكن « التيمس » صادقة تماما فى تصوير موقف الجنود على حقيقته . فقد كان بين الجنود الانجليز شيوعيون واشتراكيون وأنصار سلام ، وكانت شعاراتهم التى يثونها بين قوات الاحتلال « الجلاء عن مصر والعودة إلى بلادنا ، فنحن لا نريد أن نكون ألعوبة فى يد الرأسماليين الانجليز ، يستخدموننا لكبت شعب فى سبيل أرباحهم » .

كما أصدر الحزب الشيوعى البريطانى قرارا يطالب فيه بالجلاء عن القنال . كانت هذه كلها عوامل نجاح للمعركة المسلحة ، كانت تضمن لها الفوز ، لو قدر لها الاستمرار شهورا طويلة .

... وكلما ازدادت المعركة شدة ، التهب الشعور الوطنى ، واستطاع أن يجتذب أشد الأجزاء تخلفاً من الشعب .

لقد قامت الشرقية بأسرها تودع شهداءها ، من أهالى الزقازيق : مصطفى أحمد محمود الشهير بالمردنلى ، شهيد معركة القرين ، محمد رشاد جريش شهيد معركة التل ، سلامة إبراهيم ، سيد أبو شعيشع ، محمد عبد العال مهدد . كما قامت الاسكندرية بأسرها ، وعلى رأسها جامعة الاسكندرية فى مظاهرة صامته ، تحيى شهيدها عباس الأعرى الطالب بكلية التجارة . وقامت القاهرة كلها تحيى شهداءها : عمر شاهين ، وأحمد المنيسى ، والطيار أحمد عصمت . وقامت بورسعيد تحيى شهيدها الطفل نبيل منصور .

واستطاعت المعركة أن تجذب كثيرا من الجمعيات والهيئات النسائية ، فقام بعض أعضائها بمهمة التمريض .

لقد قدر البعض عدد الشهداء فى معركة القنال بستائة ...

عوامل ضعف

وكما كان فى معركة القنال عوامل قوة ، فقد كان هناك أيضا عناصر ضعف : فقد كان جو منطقة القنال ملغما حقا بجواسيس السراى ، وجواسيس

الأمريكان والانجليز ، وجواسيس شركة القنال ، والقلم المخصوص ، والبوايس السرى ، ممن يعملون لخدمة الانجليز والأمريكان ، أو يخدمون التيارات الحزبية المعادية للمعركة .

وقد كان لهؤلاء جميعا عناصر تحمل لحسابهم في داخل معسكرات الفدائيين ، وإطلاع العدو على تحركاتهم ، مما كان يعرض الفدائيين أحيانا لضربات قاسية . ثم لم تكن هناك قيادة موحدة للكتائب المختلفة . فكانت تحركات كل من هذه الكتائب تصدر بناء على أوامر قيادة كل كتيبة في انعزال عن الأخرى ، مما كان يضعف المعركة ، بل يعرض الفدائيين لأخطار لا مبرر لها . فكثيراً ما كان بعض الفدائيين يتسلل في الليل إلى المعسكرات البريطانية ، لينهال عليهم رصاص العدو الذي استيقظ نتيجة نشاط بعض الفدائيين التابعين لكتيبة أخرى .

ثم كانت أكثر أعمال الفدائيين منعزلة عن الشعب ، منعزلة عن الفلاحين في المنطقة ، تعاني الأمرين بالنسبة للغذاء والسلاح ، مما كان يعرض الفدائيين أنفسهم لكثير من الأخطار ، فهم جاهلون بطبيعة المنطقة ومساكنها ... وهم أغراب يسهل لخبرات العدو كشفهم .

لقد كان اقتصار المعركة على الفدائيين ، تضيق شديد للمعركة ، يعرضها للتصفية وقد انتهت لهذا النقص الخطير بعض القيادات الشعبية الواعية ، فعقدت شبه مؤتمر . واستقر رأى المجتمعين على تدارك عناصر الضعف :

١ — بتحويل المعركة من معركة قاصرة على الفدائيين إلى معركة فلاحين أساسيا .

٢ — بالاعتماد في الأسلحة على الفلاحين المسلحين بطبيعتهم .

٣ — بإنشاء تنظيمات سياسية في القرى المعرضة لضربات الانجليز ، بحيث تستطيع أن تستمر في قيادة المقاومة ، حتى ولو فكر الانجليز في احتلال الشرقية كلها .

٤ — بالسعى لخلق قيادة موحدة للمنطقة كلها .

٥ — بإصدار مجلة سياسية عسكرية تربط مختلف أوجه النشاط .

... وقد كان اتخاذ هذه القرارات ، والبدء فى تنفيذها ، بمثابة نقطة تحول فى المعركة . وجاءت معركة القرين دليلا على ذلك . فلم تكن معركة القرين معركة فدائيين فحسب ، وإنما كانت أساسا معركة فلاحين . لقد وصف مندوب « أخبار اليوم » نفسه معركة القرين بأن « الفلاحين فى القرين هم كتائب التحرير ... لقد تجمع أكثر من ألف منهم بسلاحهم ... أقاموا المتاريس وحرسوا الكبارى » . ولكن الحقيقة كانت أكبر من هذا بكثير . فقد خرجت القرية كلها عن بكرة أبيها ضد الدبابات البريطانية ، والقرين تحيطها أشجار متكاثفة من النخيل ، فنصب الفلاحون مدافعهم الرشاشة فوق النخيل ، وانهالت رصاصاتهم من كل صوب على الانجليز ودباباتهم .

واضطرت الدبابات البريطانية أن تعود ، لقد عجزت عن احتلال قرية القرين .

تطورات سياسية

وكما تطورت الجبهة فى القتال تطورا هاما ، فقد تطورت الجبهة الداخلية فى القاهرة . فقد أنشئت فى معظم الأحياء ، لجان وطنية . وكانت تعقد فى الجامعة مؤتمرات وطنية واسعة .

وأخذت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات يتسع نشاطها وتتصل بعدد كبير من النقابات وأرسلت لها مندوبين إلى الاتحاد العالمى للنقابات .

.. وهكذا كلما اشتدت معركة القتال عنفاً واتساعاً ، زاد الشعب فى أنحاء القطر نشاطا سياسيا وتنظيما لصفوفه ، وتمتع بحريات أكبر ، وأخذت التأييدات من الدول المحبة للسلام والحرية تنهال على مصر .

.. وإزاء هذا التعاضد للقوى الشعبية ، والتأييد القوي من معسكر السلام والحرية ، لم يملك الوفد فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، إثر هدم الانجليز لكفر عبده ، إلا أن يتخذ بعض القرارات الوطنية : الاستيلاء على نادى الجزيرة وإخراج أعضائه الانجليز ، بحث قطع العلاقات التجارية والاقتصادية والدبلوماسية مع انجلترا . استدعاء عبدالفتاح عمرو ، سفير مصر فى بريطانيا من لندن ، إباحة حمل السلاح لكل فرد من أبناء وادى النيل ، تعويض أهالى كفر عبده ، معاقبة كل من يتعاون

أو يتعامل مع أية قوة عسكرية أجنبية في البلاد .

. . . كما بدأت الخطوط الوطنية لسياسة مصر الخارجية ، تبرز معالمها ، في شكل دعاية وإثارة قوية ، فأصبح التفكير جدياً في عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية ، والاستغناء عن الأسواق الانجليزية والدول المتحالفة معها . وبدأ التفكير في حلف عربي خالص لبلاد الشرق الأوسط .

كما اتضح لمصر تماماً من هم أعداؤها ومن هم الأصدقاء . فبينما كان الأمريكان ينتهزون فرصة المعركة المسلحة ، لإحلال النفوذ والسيطرة الأمريكية محل البريطانية ، ويدينون في الوقت عينه معركة القنال ، إذا بالاتحاد السوفيتي ، كما يقول أنيس عاذر وزير مصر المفوض في موسكو ، ينشر أنباء الكفاح المصري كاملة ويؤيده تأييداً مطلقاً ، كما توالت احتجاجات موسكو على المقترحات الرباعية المقدمة من أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتركيا بالنسبة لإنشاء قيادة حلف مشترك . . . كما جاء من شباب الصين رسالة إلى الشباب المصري : « أن ألف يد تنضم إلى أيديكم في كفاحكم البطولي ،

. . . فالمعركة المسلحة في القنال رغم كل ما فيها من ضعف كانت معركة ناجحة . لقد أدركت إنجلترا خلالها أنه يستحيل عليها البقاء في مصر ، وأصبح الجلاء عن مصر أمراً محتماً ، إن آجلاً أو عاجلاً ...

« فالسفارة البريطانية في القاهرة أصبحت - كما جاء في « أخبار اليوم » بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٢ - ترى ضرورة إيجاد حل يقوم على أساس جلاء القوات البريطانية في مصر ، وأن العسكريين البريطانيين أنفسهم ، أصبحوا يعتقدون بضرورة هذا الحل ، لاستحالة تدعيم القاعدة العسكرية ، في الظروف القائمة ، وفي وسط المقاومة الشعبية المتزايدة . .

ولو دامت المعركة بضع شهور أخرى ، لكان لذلك شأن أي شأن في تطور الحكم الشعبي في مصر .

ولكن المعركة لم تدم ... لقد عملت كتلة الحوة في مصر على ألا تدوم ...

- ٤ -

هروب القاهرة

كان كل شيء يشير إلى فزع الاستعمار ، وفزع الأذئاب والذبول .

.. كانت الخطوات للاعتراف بالصين الشعبية موضع التفكير . وكان الاتجاه لقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية أمراً واضحاً إثر الاصطدامات الدامية بين جنود البلوكات وقوات الاحتلال في ١٧ نوفمبر ، ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ . كما أخذت المظاهرات الشعبية تتسع ويتردد فيها هتافات بسقوط الملك . بل انتهت تقارير الدبلوماسيين البريطانيين محذرة من : « أن الروس قد تقدموا باقتراحات قوامها ، أن يزودوا مصر بالخبراء من العسكريين الألمان ، إذا أرادت مصر أن تدافع بنفسها عن منطقة القنال ، وأن تظل محايدة بين معسكرى الشرق والغرب . »

وأحس الانجليز بالتطور الجديد للمعركة المسلحة ، فخرجت النشرة الانجليزية الخامسة والثلاثين التي أصدرتها قوات الاحتلال في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ تقول بالحرف الواحد : « لقد كان من أوجب واجبات الصحافة المصرية ، أن تهوى بقبضة من حديد على رؤوس متزعمي هذه الحركة الإجرامية (تقصد حركة الكتائب والكفاح المسلح) . »

وتحدى ضباط الجيش قرار السراى ورجال السراى بإلغاء اجتماع الجمعية العمومية لنادى الضباط في ١٨ ديسمبر ، واجتمعوا ليقرروا عقد انتخاب في ٣ يناير سنة ١٩٥٢ . وعقد الضباط جمعيتهم العمومية ، فتحدوا السراى مرة أخرى برفضهم تمثيل سلاح الحدود المسيطر عليه رجال السراى ، واعتباره سلاحاً منفصلاً ، ثم انتخاب مجلس إدارة النادى من أعضاء ايس فيهم العناصر التي ترغبها السراى .

كان كل شيء يندب، إذن، يافلات الشعب والجيش من قبضة الملك والإقطاعيين

وكبار رجال المال ، واحتمال تكوين جبهة شعبية واسعة تضم الشعب والجيش معا ، لا ضد الاحتلال فحسب . ولكن أيضا ضد السراى والخنوة .

وكان لابد من عمل سريع حاسم لضرب الحركة الشعبية ، قبل أن يفلت زمامها تماماً . فأخذ الإنجليز يضربون فى القنال ضربات وحشية : إبادة كفر عبده من الوجود ، التفكير فى إبادة قناة الحجر ، ثم احتلال السويس وبور سعيد .

ولكن هذه الإجراءات لم تكن تزيد الشعب إلا التهاباً ، وكانت تدفع بجموع جديدة إلى المعركة فى استبسال يثير الإعجاب . فكان لابد من إجراءات أخرى ، لابد من مؤامرة . وبدأت خيوط المؤامرة تحبك فى عابدين ولندن وشيكاغو ، إذ فوجئ الشعب بتعيين حافظ عفيفى ، الانجليزى أكثر من الانجليز أنفسهم ، رئيساً للديوان الملكى يوم ٢٥ ديسمبر ، ونائب عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى انجلترا ، وقد قضى أيضا جزءا كبيرا من حياته فى انجلترا ، مستشاراً للشئون الخارجية بالديوان الملكى .

وهلت جريدة « نيويورك تيمس » (الأمريكية) لتعيين حافظ عفيفى ، ووصفته بأنه « الشعاع الأول من النور الذى يمزق اكفرار جو مصر منذ أن قطعت العلاقات مع بريطانيا .. »

وتنبأت الدوائر الرسمية الاستعمارية ، وهى ترحب بتعيين حافظ عفيفى « بحدوث تطورات داخلية فى مصر ، لأن ذلك من شأنه أن يقسم الجبهة المصرية ويحول اهتمام الرأى العام من نضاله ضد الانجليز إلى تطورات الجبهة الداخلية .. » بل أخطر من هذا جاء بالحرف الواحد : « ولكن تخشى بعض الدوائر هنا (أى فى بريطانيا) أن تجرى الحوادث فى الطريق الخاطى .. فينتهى الحال فى مصر إلى الفوضى ووقوع حوادث لا تحمد عقباها . »

لقد قيل هذا قبل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير بقرابة شهر !

وفى الوقت الذى كان يسقط فيه عشرات من الشهداء فى القنال ، وفى الوقت الذى زاد فيه تعسف الانجليز ووحشيتهم ، وفى الوقت الذى كانت فيه الصلات الدبلوماسية بانجلترا فى حكم المقطوعة ، نجد عمرو ، مستشار الملك فى الشئون الخارجية

يجتمع بالسفير البريطاني في دار السفارة ساعة كاملة ، ثم نرى السفير البريطاني يجتمع بحافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي ساعة ونصف ، ثم يعود عمرو لزيارة السفير البريطاني ، ثم يزور السفير الأمريكي حافظ عفيفي ... ثم تحدث اجتماعات مربية بين « جلاد » ، صاحب مجلة « الزمان » ، وعلى ماهر .

ثم يسود القاهرة جو مريب مظلم وحركات مفتعلة ، ويسود القتال جو أشد غرابة . لقد احتشد بالبوليس السياسى احتشادا لا عهد به للقتال ، وأصبح كافة الفدائيين موضوعين تحت مراقبة مشددة ، وأصبح واضحا أن هناك نية مبيتة لاعتقال من يمكن اعتقاله منهم ، بل بدأت حملة اعتقالات في الاسكندرية ، قبل حريق القاهرة بأربع وعشرين ساعة .

بل قيل أن بعض ضباط البوليس السياسى قد سحبوا أموالهم من البنوك . من يدرى ؟ لعل المؤامرة لا تفلح !

... وقد أختير يوم ٢٦ يناير بالذات ! إنه اليوم الذى تعهدت فيه الوزارة الوفدية بقطع العلاقات نهائيا بإنجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى لقد نشرت « أخبار اليوم » ، في صبيحة ٢٦ يناير ، طبعا قبل حريق القاهرة : « إنه من بين المقترحات المعروضة للبحث ردا على الاعتداء البريطانى فى الاسماعيلية تسلم السفير البريطانى جواز سفره ... وإغلاق القنصليات البريطانية فى البلاد ... و قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إنجلترا » .

وقال ايوار الانجليزى مراسل « أخبار اليوم » ، فى ٢٦ يناير « أن لندن تتوقع اشتراك الجيش المصرى فى معركة القتال » .

... وقد أختير يوم ٢٦ يناير بالذات ، لأنه اليوم السابق على عقد أول مؤتمر لاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الحكومة ، وهو اليوم السابق لانهاء مدة الانذار الذى تقدم به بعض ضباط الجيش مهددين بالاستقالة الجماعية ، وأنه اليوم الذى التهب فيه الشعور الوطنى نتيجة سقوط خمسة وستين شهيدا فى المعركة التى دارت بين جنود بلوكات النظام وقوات الاحتلال . فهو يصلح لتأليب بعض الأجزاء المتخلفة واستخدامها فى المؤامرة .

... بدأ يوم ٢٦ يناير بعصيان خطير - كما جاء في التقرير الرسمي للنائب العام - وإذ تجمع كافة عمال المطار وجنوده وموظفوه المدنيون ، حول أربع طائرات بريطانية ، وحالوا دون نزول الركاب ، كما منعوا تموين الطائرات بالوقود .
 « ثم تمرد جنود بلوكات النظام في الأقاليم (أى أبناء الفلاحين) وأبوا أن يقوموا بما كلفوا به من الذهاب إلى الجهات المختصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة ، وخرجوا يحملون أسلحتهم في مظاهرة ساخطين على ما أصاب زملاءهم بالاسماعيلية ، وأخذوا طريقهم وهم يتنادون ويتصايحون بطلب السلاح ، وساروا مخرقين العباسية فالأزهر فيدان الاسماعيلية ، فالجيزة ، حيث لم يجدوا زملاء لهم كانوا يتوقعون وجودهم ، فاتجهوا إلى جامعة «قواد الأول» في التاسعة والنصف واختلفوا بالطلبة ... وسار الجميع في مظاهرة صاخبة إلى رئاسة مجلس الوزراء حوالى الساعة الحادية عشر ونصف تقريبا .»

ورغم أن هذا التمرد كان ولا شك فيه الدافع الوطنى ، إلا أن يد المؤامرة ولا شك استغلته لتوجيه ضربتها .

« ثم قامت في الحادية عشر والنصف - كما يقول التقرير الرسمى - مظاهرات عدة ، مظاهرات عمال العنابر والسكك الحديدية ، مظاهرة من كلية الأزهر ، وأخرى من كليات «إبراهيم» ... وقد تجمعت هذه المظاهرات بدار رئاسة مجلس الوزراء . حيث اختلطت بالمتظاهرين من «جامعة قواد» و«بلوك النظام» . لقد كانت مظاهرة فريدة جمعت ما بين العمال والفلاحين والطلبة والجنود (أبناء الفلاحين) في صعيد واحد .

وإزاء هذا لم ترحكومة الوفد إلا أن تعد المتظاهرين بقطع العلاقات نهائياً مع إنجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .

وبينما كان المتظاهرون متجمعين في دار رئاسة مجلس الوزراء ، يخطبون ويستمعون إلى الخطب ، اختار المتآمرون هذه اللحظة بالذات لتنفيذ مؤامرتهم . فاشتعلت أولى الحرائق في الساعة الثانية عشر والنصف في كازينو الأوبرا ، وتلتها سينما ريفولى . وكان عجيباً حقاً أن يختار الملك هذا اليوم بالذات ليدعو كبار ضباط الجيش

والبوليس . وكان عجيبا أن يحدد للبقالة الملكية الساعة الواحدة والرابع ، أى بعد اشتعال الحرائق المدبرة بثلاثة أرباع الساعة ! وأن يحتشد الضباط إزاء هذه الدعوة فى السراى منذ الحادية عشر صباحا .

ورأى المتظاهرون المتجمعون فى دار الرئاسة دخان الحريق ، وانطلقوا يرون ما الخبر ... فاذا بهم يشاهدون الحرائق تشتعل بشكل منظم وبناء على تدبير سابق محكم . وإذا باللوريات تحمل القائمين بأمر الحرائق من أدنى المدينة إلى أقصاها وفى سرعة عجيبة ، بينما يقف رجال البوليس متكاسلين ، وبينما يقف رجال المطافىء عاجزين ، وبينما يقف الحكمدار ووكيله ، ابراهيم امام ، رئيس البوليس السرى متفرجين ...

ويلح وزير الداخلية فى نزول الجيش ، فلا تنزل قوات الجيش إلا بعد الساعة الخامسة .

هذا فى الوقت الذى يعتقل فى نفس اليوم ، أكثر من مائتين وخمسين ، غالبيتهم الساحقة من الفدائيين .

وما أن تعلن الحكومة الوفدية الأحكام العرفية ، حتى يأتى أمر الاقالة ، ليمين على ماهر رئيسا للوزارة .

ويتهلل الانجليز فرحا ، ويرسل إيوار مراسل « أخبار اليوم » ، رسالة يقول فيها بالحرف الواحد : « إن هناك مجالا أوسع للتفاوض من أى وقت مضى ، وتغيير الحكومة المصرية هو الذى يتيح هذه الفرصة ، وأهم شىء هو ما قاله رفعة على ماهر ، أن يمهّد لأحسن جو يصلح للمفاوضات ..

ولكى يمهّد لهذا الجو ، يجب قبل كل شىء ، إعادة الهدوء والنظام . ووقف العدوان .. »

العدوان المصرى !

أى تصفية معركة القنال .

وقد صفت معركة القنال فعلا .

... وبدأت السراى تلهف على استئناف المفاوضات ، فأبلغ عبد الفتاح

عمرو مستر إيدن : « إن مصر تريد أن تحل المسألة المصرية على أساس جديد

وأن حكومة مصر ليس لديها الوقت الطويل ... إنها تريد أن تسير المباحثات بأسرع ما يمكن . وذلك حتى تتفرغ مصر لبحث مسائلها الداخلية الخطيرة ، ولأن الإطالة في هذه المسألة الآن يحدث أسوأ العواقب ، .

تلهف عجيب !

... وفي سبيل هذا ، أقامت السراى حكماً إرهابياً . واعتقلت الآلاف ، وحل البرلمان . وعطلت الحياة النيابية . وبدأت المحاكم العسكرية من جديد . وظنت أنها تشغل البلاد بما أسمى التطهير ، وغيّرت أربع وزارات في مدى ستة شهور !

ولكن الكفاح الوطنى الذى بلغ درجة عالية في معركة القنال ، والذى دخله عنصر جديد واعى ، نجح في بث وعيه للأجزاء المتقدمة من العمال والطلبة والمثقفين . كان أقوى من السراى والاستعمار والإقطاع وكبار رجال المال جميعاً . لقد غدا مستحيلاً على أى حكم أن يبقى في مصر إذا عرض شيئاً أقل من الجلاء التام ، أو إذا فكر في الدخول في حلف مشترك مع الاستعمار . لقد فشلت السراى ، وفشل معها أربع وزارات متتالية ، في عقد معاهدة مع الاستعمار .

لقد قررت معركة القنال — رغم تصفيتها — لا مصير الاستعمار في مصر فحسب ، ولكن مصير النظام الملكى نفسه . لقد كشفت الملك كخائن متآمر مع المستعمر ، وكشفت الدستوريين والسعديين كتآمرين مع المستعمرين .

كما أظهرت السراى ورجالها في هذه الفترة ، التى انفردت بها في الحكم ، عجزاً قاضياً وإفلاساً تاماً . لقد هبطت المبالغ المودعة في البنوك من ٢٣٢ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، إلى ١٨٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، وبلغ العجز في الميزانية ٣٦ مليون جنيه ، وسادت الرشوة والفساد في كل مكان ، وازداد تربع الشعب . لقد كان كل شيء ينذر بأن الحكم الملكى ، وحكم كبار الملاك وكبار رجال المال إلى زوال ، وزوال قريب .

لماذا صفت معركة القنال

لا شك أن المسئول الأول هو خيانة الملك ورجال السراى ، وتآمرهم مع وكلاء الاستعمار لتدبير حريق القاهرة . إن المادة التى استخدمت فى إشعال حريق القاهرة ، هى نفس المادة التى ألقها الطائرات الانجليزية والفرنسية فى بورسعيد فى نوفمبر ١٩٥٦ !

لقد كان هذا هو السبب المباشر ولا شك .

ولكن هذا السبب وحده لا يكفى .

١ — فهناك ضعف القيادة الوفدية التى كانت فى الحكم إذ ذاك . فقد كانت تتنازعها عدة تيارات ، وكان بعض هذه التيارات يتآمر بالمعركة الدائرة فى القنال ، ويريد تصفيتا بأى شكل من الأشكال . واستئناف المفاوضات للوصول إلى اتفاق يضمن بقاء الحكومة فى الحكم . كما كان هناك تيار متردد ، يتهيب المعركة ونتائجها .

فضلا عن أن الحكومة — ككل — لم تتخذ أية إجراءات جدية لتنظيم المعركة ، أو الدفع بها إلى الأمام .

وقد كان فى يدها أن تحذ من تقوذ الملك تماماً ، وأن تحيط السراى برجالها هى ، مستخدمة كراهية الشعب للملك ، وتمرد الضباط .

ولكنها لم تفعل شيئاً واحداً من هذا . لقد كان تعيين حافظ عفيف رئيساً للديوان الملكى بمثابة لطمة وإنذار يقرب نهاية الوزارة الوفدية . وكتبت « أخبار اليوم » ، صراحة فى هذا الأمر ، معبرة عن اتجاهات السراى مدافعة عنها . ولكن الوزارة قبلت اللطمة ساكتة ، بل أمنت فى تقريبها من السراى واسترضائها لها .

وكانت الوزارة تحس بعديد من المؤامرات . لقد صرح النحاس فى أكثر من خطبة له ، ما يشعر باحساسه هذا . ومع هذا لم تصنع الوزارة شيئاً واحداً لإفساد هذه المؤامرات أو الاحتياط لها .

كما أن الوفد كان يسير على سياسة خطب عشواء ، سياسة تلقائية عفوية ، لا خطة لها ، ولا هدف واضح ، ولا عدة ولا استعداد .

لقد كان الضعف الشديد للقيادات الوفدية مسئولاً عن تصفية معركة القنال .

٢- كما أن القيادة الشعبية كان ينقصها الكثير من النضج ، فتخلفت فترة من الزمن لا مبرر لها ، عن الاشتراك الإيجابي في المعركة المسلحة ، وعندما دخلت المعركة ، لم تدخلها بكامل قوتها .

كما أنها لم تظهر اليقظة اللازمة ضد المؤامرة حتى تفسدها بكامل قوتها . لقد اكتفت بتوزيع المنشورات إثر حريق القاهرة ، تحليل المؤامرة وظروفها ، ومن المسئول عن القيام بها .

٣- كما كانت بعض الهيئات الدينية منصرفة للتدريب في المعسكرات . لماذا ؟ ولأي هدف ومعركة القنال قد صفت وأودع الفدائيون في المعتقلات ؟ كان الغرض شيئاً واحداً ، ألا وهو إعداد أنفسهم للوثوب إلى الحكم بواسطة الإرهاب . ولتحرق القاهرة ! ولتصف معركة القنال ! واتبق جنود الاحتلال .

٤- كما أن موقف الأحزاب الأخرى كان سيئاً للغاية ...

فكبار الملاك يقف يمثلهم أحمد عبد الغفار في اجتماع لمجلس إدارة الحزب ، والقتال دأثر في القنال — يقترح وجوب النظر في مبدأ المفاوضة مع الانجليز ، ودراسة مشروع المقترحات الرباعية (أى مشروع الدفاع المشترك) على أساس من العقل ، لا على أساس مجازاة الرأي العام !

وحزب كبار رجال المال يقف رئيسه في ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ ، بعد مضي قرابة ثلاثة شهور على معركة القنال ، لينعى على هؤلاء ، الذين يدفعونهم (أى الشعب) ، في نشوة لا يعرفون أولها من آخرها ، يدفعونهم إلى الخراب وهم لا يعلمون ، ... !

فالكفاح المسلح — في نظره — خراب !

وأما الهيئة الدينية ، فيقف رئيسها ليقول في ١٥ ديسمبر :

« إذا ما أرادت الحكومة منا أن نرسلهم إلى القنال فسنرسلهم ، ولكن علينا أن نطمئن عليهم ، وإنا لم تأخر إلا خوفاً مما حدث في الماضي ، وهو

ما نرجو ألا يحدث وألا يتكرر ... ،
 كأنما الدفاع عن الوطن يحتاج إلى إذن وشروط !

...

لقد كانت الجهة الداخلية إذن ممزقة ، بين شعب يريد القضاء على الاستعمار ،
 مهما كلفه ذلك من تضحيات ، وبين سراى وأحزاب وهيئات ، تمثل طبقات
 بأسرها من كبار الملاك وكبار رجال المال ، يريدون أن تظل قوات الاحتلال ،
 وأن يبقى نفوذ المستعمر .

لقد كانوا يخشون الشعب أكثر مما يخشون الاستعمار .
 لقد كانت روابط المصلحة التي تربطهم بالمستعمرين أقوى من الروابط التي
 تربطهم بأرض الوطن .
 وهكذا اجتمعت هذه العوامل جميعا لتسهل على الاستعمار تصفية معركة
 القنال ، وتدمير حريق القاهرة .

الفصل التاسع

حركة الجيش سنة ١٩٥٢

- ١ -

الظروف الدولية

قوة المعسكر الاشتراكي

لن نستطيع أن نفهم تطور الأحداث المصرية في السنين الأربع الأخيرة ، إلا على ضوء الظروف الدولية .. وما جدّ فيها من تطورات . إذ أنها ارتبطت بالأحداث في مصر ارتباطاً وثيقاً .

إن أبرز هذه التطورات الدولية ، هو أن الاشتراكية لم تصبح قاصرة على بلد واحد فحسب ، أو على بعض بلاد منتشرة هنا وهناك ، وإنما قد برزت كنظام عالمي ، يمتد إلى قرابة ألف مليون من البشر . . . عالم مترابط ، متآخى متعاون ، متساند .. جبهة واحدة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية . ففي عام ١٩١٧ لم يكن هناك سوى بلد اشتراكي واحد يضم ٩٪ من سكان العالم وقرابة ١٦٪ من مساحة الكرة الأرضية ، ولا ينتج أكثر من ٧٪ من الإنتاج الصناعي العالمي ..

أما في عام ١٩٥٥ ، فقد أصبحت الدول الاشتراكية تشغل أكثر من ٢٦٪ من مساحة العالم ، وتضم ٣٦٪ من سكانه وتقوم بإنتاج ٣٠٪ من جملة الإنتاج الصناعي العالمي .

.. لقد أصبح الاقتصاد الاشتراكي قوة عالمية ضخمة ، يطرد نموها في سرعة لا هتة ، لأنه لا يعرف الأزمات ، ولا يعرف البطالة . نظراً للملكية الدولة الاشتراكية للصانع ، وإمكان توجيه الاقتصاد لصالح الشعب . واستخدام كافة الإمكانيات الموجودة داخل البلاد من موارد وأيدي عاملة ، دون انتظار رأسمالي ، لديه المال الكافي لاستغلالها !

وقد كان لهذا رد فعله في بقية أجزاء العالم ، إذ أصبح للعالم الاشتراكي من القوة الاقتصادية ، ما يتيح له أن يمد يد المعونة الأخوية لكافة ما يسمى بالبلاد المتخلفة ، فيستطيع أن يبيعها أحدث الآلات ، بل مصانع بأسرها ، بأثمان معقولة من المستحيل أن تحصل عليها بنفس السهولة ولا بنفس الأسعار من البلاد الاستعمارية .

لقد أمكن للاتحاد السوفيتي أن يساعد الديموقراطيات الشعبية في بناء ٣٩١ منشأة صناعية ، واستطاع أن يقرضها ٢١ ألف مليون روبل بشروط جد مناسبة ... إذ لم تتجاوز الفوائد عن هذه القروض عن ٢ ٪ ، ولم تزد أحيانا عن ١ ٪ بالنسبة للصين الشعبية ، بينما يتقاضى بنك التعير الدولي الخاضع لأمريكا ما بين ٣.٥ ٪ ، ٦ ٪ ، ١١ ٪ . وما استطاعه الاتحاد السوفيتي الديموقراطي الشعبية ، فلا شك أنه يستطيعه أيضاً لغيرها .

وفعلا نجد أن القروض السوفيتية للبلاد غير الشيوعية ، قد زادت عن ١٠٠٠ مليون دولار ، منها ٤٢٥ مليون دولار للهند وجوسلافيا وأفغانستان ، بينما لم تزد المعونة الأمريكية للشعوب المحاربة عن ٢٥٠ مليون دولار ، ستون في المائة منها للمساعدات الحربية ، (من تقرير لجنة فرعية لمجلس الشيوخ الأمريكي) . هذه المعونات يبذلها العالم الاشتراكي دون أي قيد أو شرط ، عسكري كان أو سياسياً أو اقتصادياً ، ودون أدنى تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي تبذل لها . ومن ثم أتاحت إمكانيات واسعة للبلاد المتخلفة التي ظفرت باستقلالها حديثاً ، أن تعزز استقلالها السياسي بنهضة اقتصادية سريعة ، ونمو مستقل لاقتصادها ، معتمدة على العون الاشتراكي ، فلا تقع فريسة مرة أخرى للعسكر الاستعماري ...

وقد كان مثل هذا التطور مستحيلاً ، عندما كان النظام الرأسمالي هو النظام العالمي الوحيد ، أو عندما كان النظام الاشتراكي قاصراً على بلد واحد يحيط به العدوان الرأسمالي من كل جهاته ... فالبلدان الصغيرة أو المتخلفة ، حتى لو فازت حينذاك باستقلالها السياسي ، فقد كان عسيراً عليها أن تحتفظ بنمو مستقل

لاقتصادها ، ولذا سرعان ما كانت تقع قريسة للاحتكارات العالمية ، لقد كانت شركات البترول الانجليزية في إيران تقيم الحكومات وتبذلها ، رغم الاستقلال الرسمي السياسي لإيران ... وقد كان ولا زال لاحتكارات الولايات المتحدة النفوذ الأول في أمريكا اللاتينية ، فهي لا تتأخر عن التدخل المسلح للتخلص من الحكومات الوطنية التي تسعى للتخلص من سيطرة هذه الاحتكارات .

أما اليوم ، فمن الممكن لمصر والهند وبنما واندونيسيا وسوريا ولبنان والأردن والسودان ، ومراكش وليبيا وتونس وغيرها ، أن تقيم لنفسها صناعة ثقيلة ، وأن تنهض بصناعتها ، دون اعتماد على المعسكر الاستعماري ، ودون أن ترقع ساجدة عند قدميه .

هذه هي الحقيقة الكبرى التي برزت خلال الأربع السنوات الماضية .

ضعف المعسكر الاستعماري

هذا في الوقت الذي ضعف فيه الاقتصاد الرأسمالي في النطاق العالمي ، فهو أولا لم يصبح النظام العالمي الوحيد ولا المسيطر .. وهو ثانياً قد اشتدت التناقضات في داخل كل بلد رأسمالي منه .. ما بين الملكية الفردية للصانع والصفة الجماعية للإنتاج ، ما بين العمال والرأسماليين الاحتكاريين ، ما بين زيادة الانتاجية بوضع القوى الشرائية للجماهير .

... وفي الوقت نفسه زادت حدة التنافس ما بين الدول الاستعمارية ، وخاصة بين إنجلترا وأمريكا . فقد أفلتت من قبضتها أسواق كثيرة ، كأوروبا الشرقية والصين الشعبية . فأخذت الأسواق أمامها تنكش يوما بعد يوم .. ثم برزت ألمانيا الغربية واليابان أخيراً تنافس في هذه الأسواق المحدودة ، فاشتعل التنافس بشكل أقوى .

فالتناقضات تزداد حدة وعنفا ، سواء في داخل كل بلد من البلدان الرأسمالية ، أو في داخل الكتلة الاستعمارية ككل ، مما يزيدا ضعفا على ضعف .

ولهذا مدلوله في سياسة العالم اليوم ، فالمعسكر الاستعماري لا يستطيع أن يدخل في تسابق مع العالم الاشتراكي بالنسبة لمعونة البلاد المتخلفة ... إذ أن

معونته لهذه البلاد مشروطة بشروط سياسية وأخرى عسكرية وثالثة اقتصادية. وإليك ما جاء في تقرير هوفر المقدم في يونيو سنة ١٩٥١ إلى الكونجرس الأمريكي :

« إنه في المنطقة الآسيوية الإفريقية باحتمال استثناء اليابان ، لن تقوم مشروعات صناعية كبيرة ، ولن تؤسس مصانع كبيرة ، إلا لإنتاج مواد استراتيجية (أى متصلة بالحرب) ، وإلا فستستمر المعونة الصناعية قاصرة على الصناعات الصغيرة . »

إن مثلى الاحتكار الأمريكي يقولون في صراحة في تقرير لهم : « إنه سيكون من الخطأ ، إذا حدث وسارت عملية التصنيع في البلاد المتخلفة في النمو ، على غرار الغرب . »

وهم يشترطون ألا تمنح المساعدة الأمريكية إلا للبلاد التي تذبذ فكرة « التصنيع الثقيل . »

أى أن معونات الدول الاستعمارية مكبلة بشروط من كل جانب ، تحول آخر الأمر دون أية نهضة اقتصادية حقيقية للبلاد التي تقبلها ، تحول دون نهضة صناعاتها الكهربائية والصناعات الثقيلة الأخرى .

ومن ثم أصبح حتما لتطور الاقتصاد في البلاد المتخلفة التي فازت باستقلالها حديثا ، أن تنصرف عن المعسكر الاستعماري ومعوناته وأحلافه العسكرية وسياسته العدوانية .

هذه هي الحقيقة الثانية الكبيرة التي برزت تماما خلال الأربع السنين الأخيرة

قوة الحركة التحريرية

لقد جاءت هزيمة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية ، ضربة للمعسكر الاستعماري في النطاق العالمي ، فبعثت الأمل في كثير من شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات ، أن تتحرر وأن تفوز باستقلالها .

فبيت أندونيسيا وبورما وفيتنام والملايو وكينيا ومراكش وتونس والجزائر

والهند ومصر نائرة تطالب بالجلاء والاستقلال الحقيقى ..
ثم جاءت ثورة الصين على يد الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين والمثقفين ،
ضربة قاسية للنظام الاستعمارى ، بعثت بالجرأة إلى الملايين المعذبة .
لقد ازدادت الطبقة العاملة فى البلاد المضطهدة قوة ، وازدادت أحزابها تجربة
وخبرة . واستطاعت أن تجتذب للمعركة التحريرية الملايين من الفلاحين والآلاف
من المثقفين الوطنيين ، فكانت هزيمة الاستعمار فى كل مكان .
فلم تصبح الحركة التحريرية مجرد تحركات ومظاهرات واحتجاجات ، تقوم
متناثرة هنا وهناك ، كما كان الشأن إثر الحرب العالمية الأولى ، وإنما أصبحت
حركة عالمية مسلحة تواجه الاستعمار بقوة الجيوش ، وحرب العصابات .

...

وليس أدل على الانهيار الذى أصاب الاستعمار من الأرقام التالية :
ففى أوائل الحرب العالمية الثانية أى حوالى سنة ١٩٣٩ ، كان هناك ١٥٠٠ مليوناً
من البشر خاضعين للاستعمار فى شكل مستعمرات أو تابعات . أى حوالى ٦٦٪
من مجموع سكان العالم .

ولكن فى العشر السنوات التالية للحرب ، استطاع أن يتحرر من القبضة
الاستعمارية ١٢٠٠ مليوناً من البشر . فلم يبق فى قبضة الاستعمار سوى ٦٪ فقط
من سكان العالم .. ستة بعد أن كانوا ستة وستين ؟؟

وليس أكبر دليلاً من هذه الأرقام على مدى الانهيار الذى أصاب النظام
الاستعمارى ..

هذه البلاد التى تحررت حديثاً ، قد أصبحت قوة دولية كبرى ، لها مكاتبا
ولها أثرها فى سياسة العالم ، بعد أن كانت مجرد احتياطي للاستعمار .
وقد أحست هذه البلاد بقوتها وأهمية تضامنها وتساعدتها الأخوى ، مهما
اختلفت نظمها السياسية والاجتماعية .

فجاء مؤتمر باندونج خير معبر عن تساند الحركة التحريرية العالمية ، حين
أعلنت هذه الدول مجتمعة ضرورة تعاونها الاقتصادى والسياسى من أجل رفاهية

شعوبها ، وضرورة وقفها صفا واحدا ضد الاستعمار ، وضرورة مساندتها كافة الحركات التحريرية ثم ضرورة كفاحها المشترك من أجل السلام العالمى .

لقد جاءت قرارات هذا المؤتمر ، معبرة عن إرادة مئات الملايين من شعوب الشرق ، كما جاءت ضربة قوية ضد المشاريع العدوانية للاستعمار .

وقد ساعد مؤتمر بانكوك على تخفيف حدة التوتر فى العالم ، فكان عاملا هاما فى نجاح مؤتمر الأربعة الكبار الذى عقد فى صيف عام ١٩٥٥ فى جنيف .

لقد برزت ، إذا ، قوة عالمية ضخمة تؤثر فى مجرى الأحداث الدولية ، وتستطيع أن تقساند فيما بينها اقتصاديا وسياسيا ضد عدوها المشترك ، ألا وهو الاستعمار ومن أجل تطور مستقل لاقتصادها .

فلم تعد تقف أية طبقة وطنية فى بلد متخلف ، منعزلة أمام الاستعمار وتهديداته ، وإنما أصبح لها من تأييد الدول والشعوب الآسيوية والأفريقية ما يشجعها على مناهضة الاستعمار والتمسك بسياسة الاستقلال والسلام .

هذه هى الحقيقة الثالثة الكبيرة فى ميدان السياسة العالمية .

التعايش السلمى

لقد أصبحت هناك قوى جبارة تعمل من أجل السلام . .

هناك المعسكر الاشتراكى بما لديه من قوة مادية وأخرى معنوية ، يستطيع بها أن يرد على العدوان ، اللطمة بلطمتين .

والنظام الاشتراكى يعمل للسلام ، فليس من مصلحته أن تشتعل حرب عالمية .

إنه لا يرج شيئا من الحرب ، إن مصانع الأسلحة هناك ليست ملكاً لفرد أو شركة ، يسرها من أجل أرباحها ، والمزيد من الأرباح أن يحترق العالم كله .

إن المصانع الحربية فى المعسكر الاشتراكى ملك لدولة العمال والفلاحين . . .

وكل إتفاق من مزاينتها فى هذا السبيل ، إنما يضر بمشروعاتها الإنتاجية لرفع مستوى شعوبها المادى والثقافى .

ولهذا كان المعسكر الاشتراكى يعمل جاهداً من أجل السلام .

ثم هناك قوى الشعوب التى تحررت من قبضة الاستعمار حديثا ، ورأت أنها

لا تستطيع أن تبنى اقتصادها ، ولا أن ترفع المستوى المنخفض لمعيشة أبنائها إلا بأن تنصرف للبناء السلى ، فن مصلحتها دولا وشعوباً أن يستمر السلام على هذه الأرض .

وكان أن ظهرت منطقة ضخمة في العالم ، في أوروبا وآسيا وإفريقيا ، تضم دولا اشتراكية ودولا غير اشتراكية . ومنطقة السلام هذه يبلغ تعدادها اليوم ما يزيد على ١٥٠٠ مليون من البشر . . . وهي كلها تجمع على محاربة الأحلاف الاستعمارية ، ووقف التجارب الذرية ، وتخفيض السلاح ، واستخدام التفاهم وسيلة لفض الخلافات في العالم . . .

.. هذا في الوقت الذي قويت فيه حركة السلام العالمية ، لقد جذبت حركة السلام ملايين البشر ، وانضم إليها ملايين من العمال والفلاحين والمثقفين والفنانين من مختلف الألوان والعقائد السياسية . وأصبحت حركة منظمة وقوة اجتماعية ضخمة لم يسبق للعالم أن رأى مثلاً قط . . .

ولقد ساعد على ازدهار مبدأ التعايش السلى ، تصحيح الاتحاد السوفيتى في جراءة لأخطاء ستالين ، سواء في السياسة الخارجية أو الداخلية ، وحرصه على مبادئ لينين في التعايش السلى ، وتصحيحه لنظريات خاطئة كانت تزعم أن الحرب أمر حتمى لا مفر منه ، مغفلة بذلك تعاظم القوى السلامية وإقراره بإمكانية التطور في الظروف العالمية الجديدة ، من النظام الرأسمالى إلى الاشتراكى تطوراً ثورياً . ولكنه تطور سلى ، بالأساليب البرلمانية دون قيام حزب أهلية وأعلن الاتحاد السوفيتى تمسكه بالمبادئ الخمس للتعايش السلى ، التى وضعها نبرو وشوان لاي ، ورددها مؤتمر باندونج كأساس للعلاقات الدولية .

• الاحترام المتبادل لسياسة البلاد المختلفة والحرص على سلامة أرضها .

• الكف عن أى عدوان .

• عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد آخر .

• تطوير العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

• مزيد من التعاون الاقتصادى بين الدول .

وطبق كل هذا فعلاً فى علاقاته بيوغوسلافيا والنمسا ومختلف البلاد الشرقية

هذا الازدهار لمبدأ التعايش السلمى وتحوله إلى حركة جماهيرية ، كان إضعافا
 للجيش والاستعمارى ومشاريعه المدوانية من جهة ، وكان تقوية للشعوب والدول
 المناهضة للاستعمار من جهة أخرى ، كما كان تقوية للفتات الوطنية المختلفة فى البلاد
 الصغيرة والمتخلفة أن تقف فى وجه الاستعمار فى صلاية أكبر ، من جهة ثالثة .
 ولكن العامل الدولى وحده لا يكفى لفهم التطورات الهامة التى حدثت فى
 مصر ، فلا بد من دراسة الموقف الداخلى ، فهو دائما العامل الحاسم .
 إن العراق مثلا موجودة فى نفس الظروف العالمية ، ولكن سياستها على
 النقيض تماما من سياسة مصر الوطنية والسلامية والاستقلالية .
 فلا بد ، إذا ، من فهم التطورات الداخلية التى أصابت مصر ، والتى ترتب
 عليها قيام حركة الجيش .

— ٢ —

تطورات مصر الداخلية

التطور الاقتصادى

أصبحت الصناعة المصرية ، فى طورها خلال الحرب العالمية الثانية وفى
 السنوات التالية للحرب قوة اقتصادية يؤبه لها ، لقد تزودت بعض المصانع
 بأحدث الآلات ، واستطاعت ٦٨ منشأة منها ، بمن تستخدم ٥٠٠ مليون عاملا
 فأكثر ، أن تنتج وحدها قرابة نصف الإنتاج الصناعى بأكمله .
 ولكن الصناعة المصرية سرعان ما اصطدمت بعقبات كأداء ، تحول دون
 اندفاعها إلى الأمام ، عقبات تهدد كيانها فى الصميم .
 لقد أصيبت صناعة النسيج مثلا بأزمة طاحنة ، اضطرت الحكومة معها ، أن
 تعينها بمالا يقل عن ٨ مليون جنيه فى عام واحد .

ويكفى أن تقلب صفحات تقرير اتحاد الصناعات عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣
 لنذكر مدى الأزمة التى تعرضت لها الصناعة المصرية . وإلينا بعض مقتطفات
 من هذا التقرير .. بالنص :
 « واجهت صناعة الحرير أزمة شديدة لزيادة إنتاجها عن الاستهلاك المحلى ..

وواجهت سوق الغزل والمنسوجات القطنية ركوداً شديداً.. وما زالت الصناعات الغذائية تعاني الكثير من الصعاب.. كذلك ما زالت الأزمة التي تواجهها صناعة حفظ الخضار والطماطم منذ انتهاء الحرب الأخيرة على ما هي عليه.. وقد اشتدت أزمة صناعة الأرز.. وارتفعت أرقام المخزون في مصانع الزيوت، واضطرت صناعة الصابون إلى تحمل الخسائر الكبيرة.. وقد قل إنتاجنا من المستحضرات الصيدائية.. وتأثرت صناعة الجلود بشدة من ضعف تصريف منتجاتها.. كما صادفت بعض الصعاب في استيراد المواد الأولية.. وقد واجهت السياحة أشد ركود عرفته في المواسم العادية سواء قبل الحرب أو بعدها.. وما زالت صناعة الحديد تعاني صعوبة في الحصول على بعض الخامات.. وتباطأ نشاط صناعة الآثاث المعدني تبعاً لحالة الركود العامة. واضطرت المصانع إلى خفض إنتاجها من ٢٠٠٠ طن من مختلف أنواع الآثاث إلى حوالي ١٢٠٠ طن.. وهبط الإنتاج في عربات النقل والتراكم خلال العام هبوطاً ملحوظاً.. وقل إنتاج مصانع الأسمنت بنسبة ٨٪ تقريباً عنه في عام ١٩٥١، وتوقف نشاط صناعة الطوب الأبيض الزملي..

« كما هبطت الودائع لدى البنك الأهلي بمقدار ١٣ مليون جنيه.. وأسفرت نتائج حساب السنة المالية (ميزانية الحكومة) لعام ١٩٥١-١٩٥٢، عن عجز فعلي يبلغ ٣٨ مليون جنيه.. »

...

فهل كانت الأزمة التي تمر بها الصناعة المصرية مجرد أزمة طارئة؟ مجرد أزمة من الأزمات الدورية التي يصطدم بها النظام الرأسمالي، مذ قام هذا النظام؟ لا.. لقد كانت أزمة الصناعة المصرية أعمق من هذا بكثير..

.. كانت الصناعة المصرية قبل الحرب العالمية الثانية لا تمد إلا جزءاً صغيراً من القوة الشرائية للسوق المحلي.. فكان كل ما يلزمها أول الأمر هو أن تضغط على الحكومات لزيادة التعريفة الجمركية، حتى تحدد من منافسة الواردات الأجنبية فيمكن لها بذلك أن يزداد نصيبها من السوق الداخلية..

ولكن الصناعة المصرية في عام ١٩٥٢ غيرها في عام ١٩٣٠.. لقد بلغت مرحلة

هامة من التطور . إذ أصبح يغطي إنتاجها ، الجزء الأكبر من الطلب الفعلي للسوق المحلية . فهي تغطي ١٠٠ ٪ من الطلب الفعلي للسكر والسجائر والملح ، وهي بالنسبة للفزل تغطي ما هو أكثر من الطلب الفعلي للسوق المحلي ، فهي مضطرة إلى البحث عن سوق خارجية أو الانكماش ، وهي تغطي ٩٥ ٪ بالنسبة للأقشة القطنية ، ٩٠ ٪ من الأحذية والاسمنت والصابون ، ٨٠ ٪ بالنسبة للأثاث والكبريت . فلم يعد يكفي زيادة التعريفة الجمركية ، لكي يتسع المجال لتصريف منتجاتها الصناعية . وإنما أصبح حتما لها أن تعدل تعديلا جوهريا من تركيبها ، و تركيب السوق الداخلية .

أصبح حتما لها أن تقلل من تكاليفها ، وأن تزيل من العقبات التي تقف في وجه التمدد للسوق المحلية ، هذا إذا ما أرادت أن تتطور وتتسع . وإلا فالانكماش والمزيد من الانكماش .. بل الإفلاس ..
فإذا كان يمنعها من تحقيق هذا ؟

أولا - الاستثمار

إن السبب الرئيسي في ارتفاع تكاليف الصناعة المصرية هو اعتمادها في الوقود والآلات والمواد الكيميائية التي هي في حاجة إليها على الواردات من الخارج ، والواردات من الدول الاستعمارية بالذات : أمريكا وإنجلترا وفرنسا أساسيا . والدول الاستعمارية تبيعنا أدواتها بأسعار احتكارية عالية ، مما يحمل الصناعة المصرية تكاليف باهظة ..

بل كثيراً ما كانت الصناعة المصرية تجذب نفسها عاجزة عن استيراد أحدث الآلات ، إما بسبب تجميد الانجليز لما لنا من أرصدة استيرالية ، وإما بسبب عدم توفر الدولار الأمريكي ..

فإذا ما أرادت الصناعة المصرية إقامة صناعة وقود (كهربية خزان أسوان ، أو السد العالي) أو صناعة حديد ، أو مواد كيميائية في داخل بلادها ، اصطدمت بعشرات العراقيل التي يقيمها الاستثمار والشركات الاحتكارية التابعة له في الداخل .. حتى تستمر الصناعة معتمدة على الواردات من الخارج .

.. بل أكثر من هذا نجد أن السيطرة الاستعمارية كانت تحول دون التوسع في تصريف قطننا خارج المعسكر الاستعماري ، هذا في الوقت الذي أصبح فيه هذا المعسكر عاجزا عن شراء كل القطن المصري ، فقد أصيبت مصانع النزل والنسيج في إنجلترا بالانكماش ، نتيجة المنافسة الحادة التي تلاقى فيها في كل مكان في العالم . بينما يتوفر لدى أمريكا من القطن ما تستطيع معه أن تفرق أسواق العالم ، وبينما تكسدها لديها المخزون منه بشكل مزعج .

ومصر تعتمد على بيع قطنها في شراء أكثر من ٧٠٪ من وارداتها ، وكان معنى السيطرة الاستعمارية هذه أولا أن يتكسدها المخزون لدينا من القطن حتى يبلغ أكثر من ١٠ ونصف مليون قنطار قطن أواخر عام ١٩٥٢ ، وقرابة ثمانية ملايين قنطار أواخر ١٩٥٣ ..

ومعنى هذا أيضا أن نستورد دون أن نصدر ، فيبلغ العجز في ميزاننا التجاري ٨٠ مليون جنيه أواخر سنة ١٩٥٢ ١١ وكان استمرار هذه السياسة معناه الإفلاس التام لبلادنا ، وعجز الصناعة عن استيراد ما تحتاج إليه من عدد وآلات .

.. لقد ارتطمت الصناعة المصرية إذا في مرحلة معينة من تطورها بالسيطرة الاستعمارية ، بحيث لم يعد أمامها إلا أحد أمرين : إما التخلص من هذه السيطرة وإما الانكماش ، بل الإفلاس . لقد كان يكفي الصناعة المصرية بالأمس بعض الضغط ، حتى في ظل السيطرة الاستعمارية ، لتفوز برفع التعريفة الجمركية على هذه أو تلك من السلع الواردة من الخارج ، فيستمر إنتاجها بل وينمو هذا الإنتاج .

ولكن لم يعد هذا كافيا .. لقد طالب تطورها أن تبيع القطن أنى شاءت بالسعر المجزى ، وأن تشتري الآلات أنى أرادت بأرخص الأسعار .. وأن تنشئ ما يلزم لها من صناعة وقود وكهرباء ومواد كيميائية وآلات ، حتى تقلل من تكاليف إنتاجها ، وأن توظف أموالها المكسدة في صناعات من نوع جديد لازال أمامها طلب فعل . وأن تقلل من تكاليفها فتستطيع أن تبيع بأسعار أرخص نسيا ، فتجد طلبا أكبر .

.. وكان مستحيلا أن يتم هذا دون التخلص من القبضة الاستعمارية على

اقتصادنا القومى . وهذا يتطلب بدوره تحقيق الاستقلال السياسى لمصر كالشرط الاساسى ، الذى لا بد منه للفوز بتحررنا الاقتصادى .

ثانياً - الاستعمار

ولم تكن سيطرة الاستعمار السياسية هى وحدها العقبة الوحيدة فى سبيل تطور الصناعة المصرية ، العقبة التى تهدد كيان هذه الصناعة . فالاحتكار القائم قد أصبح عقبة هو الآخر ، وعقبة كأداء . فشركة قناة السويس الاحتكارية ، كانت تحرم مصر من ١٦ مليوناً من اجنبيات كل عام ، هى صافى أرباحها ، التى تذهب لحملة الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة . دون أن ينتفع بها اقتصادنا القومى بلملم واحد .

لقد استطاع بنك مصر على سبيل المقارنة ، ورأسماله لا يتجاوز المليون جنيتها إنشاء أكثر من عشرين شركة صناعية وتجارية يزيد رأسمالها عن عشرة ملايين من الجنهات . وهذا ما لم تفعله كافة البنوك الأجنبية الأخرى مجتمعة بما فيها البنك المركزى ، أى البنك الأهلى . رغم أن ودائعها تبلغ ستة أضعاف ودائع بنك مصر .

وشركات البترول الأجنبية الاحتكارية تعتمد الخفض فى إنتاج البترول ، كما يقول تقرير البنك الصناعى عام ١٩٥٥ ، فأصبح هذا الخفض ظاهرة مستمرة منذ عام ١٩٥٠ ، ومعناه ضرورة الاستيراد من الخارج ، أى ضرورة الاستيراد من نفس هذه الشركات الاحتكارية بأسعار عالية .

وشركة السكر الاحتكارية كانت تبيع السكر بضعف السعر العالمى ! مما لا يضر بالمستهلكين فحسب ، وإنما يضر إضراراً بالغاً بصناعة الأغذية التى يدخل فيها السكر إلى حد كبير . كما أن هذه الشركة كانت تعتمد عدم التوسع فى الإنتاج ، بل تعتمد الانكماش . فبينما كانت تنتج ٢٣٣ ألف طن من السكر عام ١٩٣٩ ، نراها تهبط بهذا الإنتاج إلى ٢٠٦ ألف طن عام ١٩٥٣ حرصاً على الاحتفاظ بأسعار السكر عالية !

وشركات الأسمنت الاحتكارية ترفع من أسعار الأسمنت أضعافاً مضاعفة

بمجرد ما يتم الاتفاق الاحتكارى بينها .

بل تلجأ إلى نفس الحيلة بالنسبة لانكماش إنتاجها ، إذ يهبط من ١٣٠.٠٠٠ ر. ١٣٠.٠٠٠

طن عام ١٩٥١ ، الى ٩٤٧.٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ .

وإليك ما يقوله على الشمسى نفسه فى خطاب له فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧

باعتباره رئيس البنك الأهلى :

« إن حالة الاحتكار التى نشأت عن الحرب ، أغرت بالمبالغة فى رفع الأسعار ،

فلاحتكار بما يحققه من أرباح فاحشة ، وبما يقتضيه من أسعار عالية للسلع

التي ينتجها مسئول عن ضيق السوق المحلى وانكماشه ، وعدم استطاعة كثير من

الجمهور المصرية أن تشتري ما تحتاجه لارتفاع أسعار الحاجات .

والاحتكار مسئول عن عدم تجدد الصناعة وتطورها ، بما يحتجزه من

أموال لا تستخدم فى الصناعة ، وبما يحول بينه وبين نشأة صناعات منافسة له .

كما أن الطابع الرئيسى للاحتكار فى مصر هو الاحتكار الأجنبى ، فهو

يعمل بوعى حتى لا تنشأ صناعة ثقيلة فى مصر ، صناعة كيميائية وكهربائية وصناعة

صلب وحديد .

إذن ، فقد أصبح حتما لتطور الصناعة المصرية ، والاقتصاد القومى ، القضاء

على الاحتكار ، أجنبيا كان أو مصرية ، حتى يمكن أن تستخدم رؤوس الأموال

المكدسة فى البنوك لصالح المشروعات الإنتاجية بشكل عام والصناعة بشكل

خاص ، وحتى تستطيع أن تتخلص من الضغط الاقتصادى والسياسى الذى

تعرض له من جانب الاحتكارات ومثيلها فى الحكم ، وحتى تستطيع أن تحصل

على المواد المصنوعة أو الوقود أو الخامات التى تحتاجها بأسعار معتدلة .

ثالثا : الإقطاع

كما اصطدمت الصناعة المصرية فى مرحلة معينة ، من تطورها ، بالسيطرة السياسية

والاقتصادية للإقطاع .

فالإقطاع يضيع عليها مبالغ ضخمة يقتضيها فى شكل إيجار قدره الدكتور

أنيس بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه فى العام ١ يتفق معظمه إما على مواد ترف مستوردة

من الخارج ، أو فى بناء قصور لكبار الملاك ، أو فى بناء عمارات ضخمة لا يشغلها

سوى أصحاب الدخول العالية ، أو شراء أراضى صغار ومتوسطى الملاك ، فلا تستفيد الصناعة المصرية بشيء من دخل الإقطاعيين .
كما أن الإقطاع كان أحد الأسباب الرئيسية في ضيق السوق المحلي ، وخاصة في الريف .

فأيجار الفدان الذى يدفعه الفلاح المصرى فى بعض المناطق فى مصر ، يكفى لشراء فدان بأكله فى إنجلترا ١١ والإيجارات فى مصر تزيد — كما يقرر الدكتور أحمد حسين — على حقيقة صافي الدخل للزارع المصرية ... وتكون النتيجة الحتمية لهذا ، انخفاض إشع لدخل الفرد فى الريف ، وعجزه عن شراء أبسط المواد المصنوعة .

وليس أدل على هذا من إحصائية قام بها المهندس مرزوق عبد الحميد ، المدير الفنى لشركة مصر للحريز ، فقد قدر متوسط استهلاك الفرد — فى ذلك الوقت — خمسة عشر مليوناً من المصريين الساكنين فى الريف بما لا يتجاوز خمسة أمتار من القماش فى العام للفرد ، بينما معدل استهلاك الفرد فى إنجلترا وفى أمريكا يزيد كثيراً عن ذلك .

...

كما أن السيطرة السياسية للاقطاع أصبحت تضيق أيضاً بالصناعة المصرية ... فقد تقدم بعض الرأسماليين المصريين بأحصاء ، يقرر أن نسبة الضرائب المباشرة المفروضة على الصناعة تبلغ ٢٠ مليون جنيه فى العام ... بينما لا تزيد الضرائب المباشرة على الزراعة عن ٥ مليون جنيه ! رغم أن الدخل الصافى من الزراعة يبلغ أربعة أضعاف مثيله فى الصناعة .

وقد لا تكون هذه الأرقام دقيقة تماماً ... ولكن فيها تعبيراً عن مقدار الضرر الذى يلحق بالصناعة ، نتيجة لسياسة الضرائب التى تفرضها حكومات كبار الملاك .

...

كما أن الارتباط التاريخى ما بين الإقطاع ، والاستعمار ، أصبح يحول دون اتباع سياسة استقلالية جريئة ، سواء فى النواحي السياسية أو الاقتصادية ...

الشيء الذى أصبح لا مفر منه ، كما رأينا ، لتطور الصناعة المصرية ...
وكان مستحيلا أن تفوز مصر بهذا الاستقلال ، طالما استمر الاقطاع
والسراى مهيمنة على شئون الحكم فى مصر .

...

ومن ثم أصبحت سيطرة الاقطاع السياسية والاقتصادية ، عقبة كأداء فى
سبيل تطور الاقتصاد القومى بشكل عام ؛ وتطور الصناعة المصرية بشكل خاص .
لقد أصبح حتماً — لتطور الصناعة المصرية والاقتصاد القومى — أن تحطم
القيود التى تربطه بالاستعمار ، وتخضعه للاحتكار والاقطاع .

وكان حتماً من تغير سريع حاسم ، وإلا أصيب اقتصادنا القومى بالانهيار .
ولم يكن هذا التغير السريع بمستطیع أن ينتظر حتى تتوحد قيادة الطبقة
العامة ، وحتى يصبح لها من التأييد الجماهيرى الذى يمكنها من قيادة المعركة
الوطنية الديمقراطية ضد الأعداء الثلاثة : الاستعمار والاقطاع والاحتكار ..
كما حدث فى الصين مثلاً .

فاذا لم تكن الطبقة العامة على درجة من الوعى والتنظيم ، تكفل لها قيادة
المعركة الوطنية ، فيتعين ظهور قيادة جديدة غير قيادة الطبقة العامة ... قيادة
تمثل مصالح الاقتصاد الوطنى ، والأجزاء المتقدمة من الرأسمالية الوطنية ،
الأجزاء المتجهة إلى الصناعة الحديثة بشكل خاص .

وكان مستحيلاً أن تظهر هذه القيادة خلال الأحزاب التقليدية القائمة حينذاك .
فحزب الأحرار الدستوريين يمثل — كما رأينا — كبار الملاك ، أى الاقطاع
المتصل بالاستعمار والسراى .

وحزب السعديين واقع — كما رأينا ... تحت نفوذ كبار رجال المال ،
الذين يكونون كتلة مع المستعمرين .

وحزب الوفد كان يمثل الرأسمالية الوطنية فى مرحلة متخلفة من نموها ،
عند ما كانت ضعيفة اقتصادياً ، ثم ضعيفة بالتالى سياسياً .. كما أن قيادة أخذت
يتسرب إليها بعض كبار ملاك الأرض ، وأخذت تقع تحت نفوذ بعض كبار
رجال المال ... فأصبحت أعجز من أن تقود المعركة الوطنية ضد الاستعمار
والاقطاع والاحتكار ..

والاقطاع والاحتكار ..

أما الهيئات الأخرى ، الدينية منها وغير الدينية ، فلم يكن لها من الكفاءة ولا الوضوح السياسى ، ولا حتى مجرد الإلمام البسيط بقوانين التطور ، حتى تستطيع أن تقود المعركة الوطنية ، وهى — لأميتها السياسية وتخلفها الذهنية — كثيراً ما كانت تقع فريسة سهلة لكبار رجال المال وكبار ملاك الأرض ... فهى بذلك عاجزة عن قيادة المعركة الوطنية ضد الاستعمار والاقطاع والاحتكار ، وكانت اللجنة العليا للحزب الوطنى مركبة من جملة مثقفين منعزلين كثيراً عن الشعب .

لقد كان الموقف إذن يتطلب ظهور قيادة جديدة للرأسمالية الوطنية المتطورة بتطور الصناعة المصرية ... غير قيادة الأحزاب القائمة ...

— ٣ —

الوعى القومى وامتداده للجيش

وكان الوعى القومى للجماهير الشعبية قد ازداد ارتفاعاً ، بفضل الاتجاهات الشعبية الجديدة ، وبفضل تطور الأحداث العالمية ، وبفضل التجارب الثورية التى تمت فى الصين وفيتنام ..

لقد كانت مظاهرات ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، ومعركة الكفاح المسلحة فى القنال عام ١٩٥١ تعبيراً صريحاً عن هذا الوعى ، وإيذاناً بالقضاء المبرم على الاستعمار . كما أصبح شعار رفض الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك ، شعار الشعب كله ، وتعبيراً أيضاً عن مقدار النضج السياسى الذى تخلل صفوفه .

وكانت تحركات الفلاحين الدموية فى « بهوت » و « كفور نجم » ، إيذاناً بالقضاء على الاقطاع .

وكانت المقالات الرنانة العلنية فى بعض الصحف ، وفى مختلف النشرات السرية ضد باشواتا الرأسماليين ، إيذاناً بالقضاء على الاحتكار ...

وأصبحت شعارات الجلاء بالدماء ، الجلاء العاجل الناجز ، دون قيد أو شرط ، استئناف المعركة المسلحة فى القنال ، الاتجار مع المعسكر الاشتراكى .

الاعتراف بالصين الشعبية ، الكفاح المشترك مع شعب السودان ، حق تقرير المصير لهذا الشعب الشقيق ... أصبحت هذه الشعارات شعارات شعبية متغلغلة في صفوف الجماهير .

وجاءت حرب فلسطين ، وصفقة الأسلحة الفاسدة ، والكشف عن مخازى السراى إيذانا بالقضاء على الملكية ...

... وإزاء هذا الوعي القومى المرتفع ، أصبح مستحيلا على أية حكومة ، أو أى نظام للحكم فى مصر أن يبق ، إذا سار فى طريق غير هذا الذى آمن به الشعب من جهة ، والذى أصبح يعكس مقتضيات التطور للاقتصاد القومى من جهة أخرى .

لقد اتفردت السراى بالحكم مدى ستة شهور ، منذ حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .. ومع هذا لم تستطع أن توقع معاهدة مع الانجليز ، أو تدخل فى حلف عسكرى استعمارى ، أو تقضى على سخط الشعب المتزايد ... ولم يكن الجيش بمعزل عن الشعب . إنما كان يتفعل بأنفعالاته ، ويتأثر بالتيارات السائدة فيه ..

ولم يقتصر هذا الافعال على مجرد آراء منبثة هنا وهناك بين صفار ضباط الجيش .. وإنما قامت فى صفوف ضباط الجيش تنظيمات سرية تخدم هذه الآراء . وقويت هذه التنظيمات إثر كشف الضباط والجنود بأنفسهم فى حرب فلسطين ، مقدار الفساد والتعفن فى الطبقة الحاكمة .. السراى ، والأحزاب الرجعية .. الأسلحة الفاسدة ، العجز الفاضح فى قيادة المعركة ، التخطيط والمؤامرات ، الخضوع لتوجيهات السراى .

وبدأت المنشورات السرية توالى .. وكانت كل كلة فى تلك المنشورات — كما يقول أنور السادات — مستمدة من اتجاهات الرأى العام فى البلاد ... الشعب يريد القضاء على المستعمر وأذنايه ، ونحن نسجل إرادته .. الشعب يلعن الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك . ونحن نطبع مئات المنشورات ، لنؤيد وجهة نظر الشعب .

بل بلغ الأمر بهذه المنشورات أن تحتاج على فئائع الاستعمار فى الحرب الكورية ..

وزادت قوة هذه التشكيلات السرية خلال الكفاح المسلح في القتال أو آخر سنة ١٩٥١ ، فقد اشترك بعض هؤلاء الضباط فعلا في المعركة ، أمدوها بالأسلحة والذخيرة من مستودعات الجيش نفسه .. وهدد بعضهم بطلب الإحالة على الاستبداع ، إثر نشر بعض الجرائد الانجليزية أن الجيش المصري لا شأن له بالمعركة الدائرة في القتال ..

لقد كان الوعي المنتشر إذ ذاك في صفوف صغار ضباط الجيش امتداداً للوعي الشعبي ..

وكان مستحيلاً أن يبق الجيش إثر انتشار هذا الوعي وتنظيمه أداة صماء في يد السراي أو الاستعمار ، كما كان الشأن في ثورة ١٩١٩ ، بل ما بعد ثورة ١٩١٩ ...

لقد بدا التحدي واضحاً لرغبات السراي في انتخابات نادي الضباط أو آخر ١٩٥١ ..

ولم يكن عجيباً إزاء هذه الظروف مجتمعة ، أن تظهر القيادة الجديدة للحركة الوطنية بين صفوف هؤلاء الضباط .

ولم يكن عجيباً أيضاً أن تعبر هذه القيادة عن مقتضيات التطور للاقتصاد القومي ، عن الرأسمالية الوطنية المعادية للاستعمار في مرحلة متقدمة من تطورها . ولم يكن عجيباً ولا شاذاً أن ينهار النظام الملكي والحكم الاقطاعي في سرعة لا هتة ، إثر قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

حركة الجيش والحكم الدستوري

وكان من الممكن أن تسير حركة الجيش في اتجاه دستوري منذ اللحظة الأولى من قيامها .

فقد كانت التشكيلات السرية بين ضباط الجيش ترمي أول الأمر ، وقبل قيام حركتها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إلى إعادة الوفد إلى الحكم .

وإليك ما يقوله أنور السادات ، اتصلنا فعلاً بفؤاد سراج الدين ، وأوفدنا إليه البكباشي أحمد أنور ، أحد الضباط الأحرار ، وذهب يسأل سراج الدين

عن موقف حزب الوفد في حالة ما إذا فرضه الجيش على الملك .. وبعد شهر
جاءنا الرد .. وهو الرفض ..

وحتى بعد انتصار حركة الجيش ونجاحها في التخلص من الملك ، فقد قام
هناك رأيان متصارعان داخل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار .

والينا ما يقوله أنور السادات عن هذين الاتجاهين : « الرأي الأول يقول
ماذا يمنع لو استدعينا برلمان الوفد لتسيير الأمور ، ونجلس نحن نراقب الأحوال
والخطوات وتنفيذ أهداف الثورة .. الرأي الثاني يقول : لا يصح أن يحدث
هذا ، فالوفد وكل الأحزاب والهيئات بما فيهم الإخوان قد تخلفوا عن التعاون
معنا قبل الثورة .. وأن الثورة تحتم إلغاء كل تلك الأحزاب والهيئات ..
واستمرت المناقشة واحتدت تلك الاجتماعات للهيئة التأسيسية .. وكان الرأيان
المتصارعان هما محور كل المناقشات ..

بل أخطر من هذا ، نجد أنور السادات يسجل في صراحة أن الهيئة التأسيسية
للضباط الأحرار أعدت قرارا يقضى بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين
القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر .. فاعترض جمال عبد الناصر على
هذا القرار وقال :

« يا جماعة ، إتنى أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو
الديكتاتورية .. ومضى جمال يقول لنا : إن ثورتنا ديمقراطية ، ونحن لا
نستطيع أن نضع ديكتاتورية في هذه البلاد ، فانعط الأحزاب والهيئات فرصة
لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد .. ،
وهدد عبد الناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة
التأسيسية على رأى عبد الناصر وتحدد موعد أقصاه شهر فبراير ١٩٥٣ لاجراء
الانتخابات بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها .

.....

بل وتمت مقابلة ما بين عبد الناصر وفؤاد سراج الدين ، وهذا ما يقوله
أنور السادات بالحرف الواحد ، وتكلم جمال عن حزب الأغلبية (يقصد الوفد)
وعن إيمانه بأنه من الممكن جدا للحزب الكبير أن يصلح من الأوضاع السائدة

فيه وفي قيادته ، ويغير من أهدافه وبرامجه بما يتفق والوضع السياسى الجديد بعد فاروق .

« ومضى جمال يقول لسراج .. إن حزب الوفد لو فعل هذا لأصبح من السهل أن يسير دقة الأمور ، فالثورة لا تريد ديكتاتورية ، واشترط لكي يتم التعاون بين الثورة وحزب الوفد شرطا واحدا ، وهو أن يصدر الحزب بيانا يعلن فيه على الملأ موافقته على قانون تحديد الملكية .. واستمرت المناقشة أربع ساعات .. لكن فؤاد سراج الدين رفض الموافقة على تحديد الملكية .. وقال إنه سيعرض الأمر على حزب الوفد .. ورفض الحزب الموافقة ولو أنه لم يصدر بيانا بهذا الموضوع .. ، وهنا فقط آمن جمال عبد الناصر بأنه لا أمل له على الإطلاق في تعاون هؤلاء الساسة مع الثورة .

واضح إذا أن تخلف البلاد عن الحكم الدستورى مدى أربع سنوات كاملة لم تكن تقع مسئوليته على كامل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها .. ولا على العناصر التى لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبى فى مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية .

فالقيادة السعدية والدستورية كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها .. والقيادة الوفدية أصبحت متخلفة عاجزة عن قيادة الرأسمالية الوطنية فى تطويرها الجديد .. والقيادات الأخرى إما متخلفة رجعية وإما متقدمة ولكنها ضعيفة منقسمة على نفسها ، غير موحدة فى رأى ولا فى التنظيم .

الفصل العاشر

سياسة سلام واستقلال

— ١ —

كشف الاستعمار

أخذت سياسة مجلس قيادة الثورة ترسم خطوطها شيئاً فشيئاً . وأخذت تتحسس الطريق في حذر حيناً وتردد حيناً آخر . ولم تكن الظروف الدولية مواتية إذ ذاك ، فالجرب الباردة بين المعسكرين كانت على أشدها ، والتسابق على التسلح قد بلغ حد الجنون ، والتكتلات العسكرية العدوانية تقوم في كل مكان . . والاتحاد السوفيتي لم يكن قد تخلص بعد تماماً ، من الآثار الضارة التي ألحقتها به أخطاء ستالين ، سواء في الحقل الداخلي أو الخارجي .

ثم لم يكن الطريق سهلاً معبداً في الداخل ، فالتأمر بالقيادة الجديدة لم يكن يكف ولا ينقطع ، والتخوف من الشعب وتحركات الشعب كان قائماً ، كما كان هناك بعض الرجاء في أمريكا . . وقد عبر أنور السادات في أكثر من مناسبة عن هذا الاتجاه في صراحته القاسية . . لقد بد لنا ماء الوجه مع أمريكا وإنجلترا بدون جدوى . . قالها في أكثر من مناسبة في مقالاته الوطنية بجريدة الجمهورية . وكان أن أفسح المجال للنقطة الرابعة ومكاتب الاستعلامات ، وعدل من قانون الشركات ، بحيث يعطى كافة الضمانات والتسهيلات لرؤوس الأموال الأجنبية ، ومنحت شركة كونورادو الأمريكية امتيازاً سخياً للبترول .

كما تمت اتصالات منذ أواخر ١٩٥٢ بأمريكا من أجل استيراد الأسلحة التي كان الجيش المصري في حاجة ملحة لها . . وقام الاتصال بكل من إنجلترا وأمريكا من أجل تمويل السد العالي .

ثم كانت المفاوضات والمباحثات من أجل تحديد موعد للجلاء .

وماذا كانت النتيجة ؟

لقد أخذت النقطة الرابعة تعترض عن المساهمة في أى مشروع جدى بحجة أن هذا لا يدخل في منطقة اختصاصها !

ولم يقدم الخبراء الأمريكان بحثاً واحداً ذا قيمة فعلية . . . لقد كانت كلها دراسات سطحية ، موجهة وفق خطة مرسومة ، ألا تقوم في مصر صناعات ثقيلة . ولم تكتشف شركة كونورادو بترأ واحدة للبتروول .

ولم تزد الاستثمارات الأجنبية ، رغم كل ما أزيل أمامها من عقبات عن ٧٠٠ ألف جنيه ! عام ١٩٥٤ ، ثم ٩٠٠ ألف جنيه عام ١٩٥٥ ، وجهت معظمها إلى شركات البترول الأجنبية الاحتكارية ، هذا في الوقت الذى بلغت فيه الاستثمارات من جانب مصر في هذين العامين ١٠٦٠٢ مليون جنيه ؛ ١٠٦ مليون جنيه مقابل ١ ونصف مليون من الأموال الأجنبية !

...

وأخطر من هذا ، بدأنا - كما يقول - عبد الناصر - تسكلم عن تمويل الجيش المصرى بالسلاح ، مع استعدادنا لدفع ثمن السلاح ، فرفضوا إلا إذا وقعنا ميثاق الأمن المتبادل ، ومعناه أن تأتى « بعثة أمريكية » تشرف على الجيش المصرى ... ولذا رفضنا توقيع ميثاق الأمن المتبادل . ولقد قالوا فى آخر عام ١٩٥٣ ، أنهم مستعدون لتزويدنا بالسلاح ، ولكن بعثتنا عادت خالية الوفاض ... ،

هذا فى الوقت الذى كانت تنهال فيه الأسلحة على إسرائيل رغبة الاستعمار ، بما كان يفرها على العدوان والتحرش بمصر وبقية البلاد العربية .

واشترطت انجلترا الإمداد مصر بالسلاح ، أن يسكت عبد الناصر فى باندونج وأن يدعمهم ينفذون خططهم فى الأحلاف العسكرية . .

أى إما الخضوع للاستعمار والانضمام لأحلافه ، وإما لاسلاح ، لا بالثمن ولا بجانا ، كما يقول عبد الناصر .

وكلما تمسكت حكومة عبد الناصر بالسياسة السلامية الاستقلالية ، قامت إسرائيل بالتحرش بمصر . . . لقد بدا العدوان الاسرائيلي سافراً في ١٩٥٥ على قطاع غزة . . . وإسرائيل لا تتحرك حركة إلا بإذن الاستعمار ، وتحرشها هذا كان معناه ضغط استعماري غير مباشر على مصر وحكومة مصر .

...

ثم بدأت قصة تمويل السد العالي .
وبدأ الاتصال بالبنك الدولي عام ١٩٥٤ على أساس أننا مساهمون فيه بعشرة ملايين من الجنيهات .

كما بدأ الاتصال بعدة شركات في المعسكر الغربي .
وبعد طول مفاوضات كشف البنك الدولي المزعوم عن وجهه الحقيقي فإذا به يضع شروطاً معناها كما قال عبد الناصر : « أن يرسل لنا البنك من مجلس مكان وزير المالية ، وآخر مجلس مكان وزير التجارة وثالث مجلس مكاني أنا ، فالبنك يعلق تمويله على قبول معونة معينة من المعسكر الغربي ، فإذا ما حدث خلاف بيننا وبين هذا المعسكر ، سحب البنك الدولي اعتماده ! كما اشترط البنك التفاهم مع الحكومة المصرية على برنامج الاستثمار ، وعلى منع التضخم ، وألا تشغل الحكومة نفسها بمشروعات صناعية أو غيرها بجانب السد العالي ، ثم التقليل من الاهتمام بزراعة القطن ، وضبط المصروفات العامة ، وضرورة التفاهم مقدماً مع البنك قبل قيام الحكومة المصرية بعقد أي قرض أو اتفاق دفع .
أي في عبارة واحدة ، ضرورة السيطرة التامة على اقتصادنا وربطه بالعجلة الاستعمارية .

...

وكان أمام مصر تجربة حية معاصرة ، عملة في تركيا وجنوب فيتنام . فقد استسلم حكام تركيا للاستعمار الانجلو أمريكي ، وأغدق هذا الاستعمار على تركيا المساعدات والمعونات منذ عام ١٩٤٧ أي منذ سبع سنوات .
فإذا كانت النتيجة ؟

لقد كان دخل الفرد في تركيا عام ١٩٥٣ قرابة ٥٥٦ ليرة تركية ، فإذا به يهبط في عام ١٩٥٤ إلى ٤٩٠ ليرة ١١ هبوط ٦٦ ليرة تركية في عام واحد لدخل الفرد ، وهناك في تركيا ٢٣ ونصف مليوناً من الافراد .

وهذه الاحصائية ليست مستقاة من مصادر أمريكية ولا من مصادر سوفيتية وإنما من البنك الصناعي التركي نفسه !

وأوشكت تركيا على الافلاس عام ١٩٥٦ .. وعجزت تماماً عن أداء ثمن وارداتها .. بل توقفت بعض الشحنات الذاهبة إليها نتيجة هذا العجز .. وفزعت تركيا إلى أمريكا تطالب بقرض لا يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار .. لاتقاذها من الافلاس .

فماذا كان رد أمريكا ؟

لا .. نحن لا نثق باقتصاد تركيا .

إن عبد القادر حاتم صادق في تصويره حين قال : « إن مساعدات الغرب لتركيا كانت سبباً في افلاس تركيا ، لأن جميع هذه المساعدات كانت سلفاً استهلاكية وليست إنتاجية فترتب على ذلك أن تعطلت المصانع التركية وشلت الحركة الاقتصادية في جميع أنحاء تركيا ،

ثم إلينا بلد آخر ، فيتنام الجنوبية . لقد استطاعت أمريكا بكافة المناورات واللاعيب ، أن تحمل محل السيطرة الفرنسية هناك . وبدأت المساعدات الأمريكية والحرية تنال على فيتنام الجنوبية .

فماذا كانت النتيجة ؟

.. هبطت المساحة المخصصة لزراعة الارز في فيتنام من ٢٠٠٠.٠٠٠ ٦٠٢٠٠٠ فدان عام ١٩٣٩ ، إلى ١٠٠.٢٦٠ ٤٠٠ عام ١٩٥٥ ! وهبط إنتاجها الصناعي في عام ١٩٥٥ بمقدار ٥٠٪ عما كان عليه قبل الحرب ، وزاد سعر الارز ، وهو الغذاء الرئيسي للجماهير ، من ثلاثة قروش للكيلو جرام إلى ١٨ قرشاً في بحر عشرة شهور !

لقد صدق عبد الناصر حين قال في خطابه التاريخي في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ : « إنني لم أر أبدا معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع ، لأن اتجاهها إلى التصنيع

سيترتب عليه منافستا لهم . ولكن المعونة الامريكية تتجه إلى الاستغلال . .
لقد كشف الاستعمار إذا عن نواياه كشفا تاما . ولم يعد وطنى واحد شعبا
وحكومة يطمئن لحظة واحدة إلى المعونات والمساعدات الاستعمارية .

هذا فى الوقت الذى أخذ فيه الواقع الاقتصادى للبلاد ، يفرض نفسه فرضا
على سياستها . . فقد تكس القطن لا يجد منصرفا . . وأوشكت المشروعات
الجديدة الانتاجية أن تعرض للتوقف .

وفى الوقت نفسه برزت سياسة الاتحاد السوفييتى ، برزت واضحة لا تترك
بحالا للشك ولا للتردد — بعد تخلصها من الآثار السيئة لسياسة ستالين — برزت
واضحة تمد يد العون صادقة ، دون أن تعلقها بشرط واحد سياسى كان أو
اقتصادى ، ودون أن تقوم بأى تدخل فى شئون البلاد الداخلية ولا فى نظم حكمها
إزاء هذه الظروف مجتمعة ، بدأت سياسة القيادة الجديدة للحركة تبلور
واضحة ، فكانت سياسة سلام واستقلال وطنى .

وكان لهذه السياسة شقان : سياسة داخلية مرتبطة بضرب الاقطاع والاحتكار
وسياسة خارجية مرتبطة بمقاومة الاحلاف العسكرية الاستعمارية وتدعيم
الجهة العربية والكفاح من أجل السلام العالمى .

— ٢ —

السياسة الداخلية

أما بالنسبة للسياسة الداخلية لحكومة عبدالناصر فهى لاشك سياسة موجهة
ضد الاقطاع والاحتكار ، سياسة قائمة على إنهاض الاقتصاد القومى ، ومركز
الثقل فى هذه النهضة هى الصناعة الثقيلة .

١ — فالاصلاح الزراعى الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ كان ضربة موجهة
ضد الاقطاع .

حقا أنه لم يجتث جذور الاقطاع نهائيا ، فقانون الاصلاح الزراعى لم يمس
سوى ٦٠ ٪ من الاراضى ، بينما يملك الاقطاعيون ٣٦ ٪ من الاراضى ،
وحقا أن المالك الجديد للارض لا زال عليه أن يدفع سنويا وفق الاحصاءات

الرسمية ١٤ جنيهاً ثمناً لأرضه مدى ثلاثين عاماً ، كما أن جزءاً كبيراً من الأراضي المصادرة لم يوزع بعد على صغار الفلاحين .

إلا أنه رغم هذا كله فقد كان هذا الإصلاح الزراعي ضربة موجهة للجزء العلوي من الإقطاع ، وتقويضاً لنفوذ الإقتصادى . كما أن القضاء على الأسرة المالكة والنظام الملكى رأس الإقطاع ، كان ضربة للنفوذ السياسى للإقطاع كما تمت سلسلة من التشريعات موجهة ضد الإحتكار إذ تم تمصير البنك الأهلى وألغى فرعه فى لندن .

• كما صدر قانون يحرم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ست شركات فيما عدا أحوال استثنائية ، ثم قانون آخر يحرم على عضو مجلس الإدارة المنتدب أن يكون عضواً فى مجلس إدارة فى شركة أخرى ثم قانون ثالث يحرم على مدير بنك ما أن تكون له وظيفة أخرى فى بنك آخر .. وألا يعين مدير لشركة فوق سن الستين دون موافقة مجلس الوزراء ، وأن يكون تعيين المديرين للشركات التى تقوم بخدمة عامة خاضعاً لموافقة وزارة المالية .

وكان أن تخلصت مصر بهذه التشريعات من أكثر من ٤٠٠ من كبار السن المصريين ، من الباشوات الذين استمروا يحتلون مقاعد مجلس معظم الشركات المساهمة فى العشر السنين الأخيرة .

• ثم وضعت شركة السكر الإحتكارية تحت إدارة حكومية ، ثم وضعت شركة الملح والصودا ، وهى شركة احتكارية هى الأخرى تحت نوع من الرقابة الحكومية وأنشئت شركة أسمنت جديدة رفضت أن تدخل فى اتفاق مع الشركة الإحتكارية القائمة ، وهدف الشركة الجديدة هو إنتاج الأسمنت بسعر أرخص . كما شجعت الحكومة الشركة التعاونية للبترول بكافة الوسائل ، لتستطيع أن تقف على قدميها إزاء منافسة شركات البترول الإحتكارية الأجنبية .

• كما شجعت البنك الصناعى ، فرفض الحد الأقصى للقرض المخصص له من ٢ مليون جنيه إلى خمسة مليون جنيه .

• كما شجعت على إنشاء شركة مصر للتجارة الخارجية التى تستطيع أن تنافس احتكار المستوردين للتجارة الخارجية .

• كما وضعت أخيراً تحت الحراسة كافة الشركات الاحتكارية الانجلو فرنسية هذه كلها كانت ولا شك ضربات موجهة للاحتكار .

إنهاض الاقتصاد القومى

ولا شك أن الحكومة قد لعبت دوراً هاماً فى إنهاض الاقتصاد القومى .
• فقد بلغت جملة الاعتمادات الحكومة المخصصة لمشروعات تنمية الانتاج القومى ١٤٣ مليون جنيه فى السنوات الثلاث الأخيرة كما أخذت الحكومة تضع خططاً لتوجيه النشاط الاقتصادى .

وكانت نتيجة هذه السياسة أن زاد الدخل القومى فى عام ١٩٥٥ بمقدار ١٦ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٤ . وزاد إنتاج الخامات المعدنية زيادة تقدر بمقدار ٣ ر ١٧ ٪ كما سجل إنتاج الصلب زيادة قدرها ١٦ ٪ والحديد الخام ٧ ر ٩٣ ٪ . والنحاس ١٦ ٪ .

• كما بدىء بالفعل فى إقامة عدد من الصناعات الهامة ، منها أول مصنع حديث للحديد والصلب ، سيبلغ إنتاجه ٢٢٠.٠٠٠ طن من الصلب فى العام الواحد ، كما تم فعلاً تشغيل مصنع للإطارات وآخر للأسمدة الكيماوية ، ويجرى بناء معامل تكرير للبتروöl ، ومصنع للخزف .

• ولا شك أن الحكومة محقة فى جعل بناء السد العالى محور النهضة الاقتصادية للسد العالى فسياسة الحكومة واضحة فى الاسراع بتصنيع البلاد .
• كما نجحت الحكومة فى تحرير قسم كبير من تجارتنا الخارجية من الارتباط بالمعسكر الغربى ، فانسعت المبادلات مع المعسكر الاشتراكى ، كما اتسعت العلاقات التجارية مع دول باندونج ، مما حرر تجارتنا الخارجية من كثير من القيود الاستعمارية التى كانت تربطنا بها ، إذ هبطت تجارتنا الخارجية مع المعسكر الاستعمارى إلى الثلث .

وقد تجلت فائدة هذا واضحة إثر تأميم القناة وتجميد المعسكر الغربى لأرصدتنا من الاسترليني وشنه حصاراً اقتصادياً على بلادنا ، فلم يقدر لهذا الحصار النجاح واستطاعت مصر أن تقاوم هذا الحصار فى سهولة ويسر .
هذا بالنسبة للسياسة الداخلية .

- ٣ -

السياسة الخارجية

رفض مالف بفرد

أما السياسة الخارجية فقد بدت حازمة ، حين قال عبد الناصر : لا . لن تنضم مصر لحلف بغداد .

« لقد تبين للعرب جميعاً — كما وضع الرئيس — إن ذلك الحلف ليس إلا مجناً كبيراً صنعه الاستعمار بما يوافق الأشكال التي يتشكل بها طبقا لمقتضيات الزمن . كانت سجون الاستعمار في أول الأمر ، مناطق تفوذ تحكمها قوات احتلال ثم تطورت سجون الاستعمار إلى معاهدات تحالف .

وكان الشكل الأخير لسجون الاستعمار ، هو تلك الموائيق التي يعقدها أعوانه ويتفانون في حبك سلاسلها وأغلالها ، حول أعناق شعوبهم .

تبين للعرب إذن كما قلت أن ذلك الميثاق الجديد ليس إلا سجنًا كبيراً ، ورفضوا بطبيعة الحال أن يدخلوا برضاهم . ولم يستطع الوعد ، وكذلك لم يستطع الوعيد أن يدفعهم إلى داخل أسوار السجن الكبير ، ...

فإذا وراء حلف بغداد هذا ، وما السر في حماسة انجلترا لهذا الحلف وإصرارها على ضم البلاد العربية إليه ؟

« يجب أن نعود كي نفهم هذا السر إلى الوراء قليلاً ، فبعد استقلال الهند وبورما ، وبعد قيام الصين الشعبية مظفرة تهاوت أعمدة الاستعمار البريطاني في الشرق الأقصى ، وأخذت تركز همها في الشرق الأوسط . فقررت لندن أن المنطقة الممتدة من أعالي النيل إلى شواطئ بحر قزوين والتي يسكنها ٨٠ مليوناً من العرب واليرانيين ، يجب أن تكون منطقة تفوذ بريطانية لتعوض بعض الشيء من خسارتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في الهند .

حقاً إن سوق الشرق الأوسط لا يمكن أن يعوض خسارتها للسوق الهندي الهندي الضخم ، ولكن هناك البترول .

فمنطقة الشرق الأوسط تنتج اليوم ربع بترول العالم الرأسمالي ، ويحتوى جوفها

على ثلثي الاحتياطي المخزون في هذا العالم ، وتمتد ٨٠ ٪ من حاجات بريطانيا وبلاد أوروبا الغربية من البترول الخام .

فبترول الشرق الأوسط كما وصفته جريدة الديلي ميل البريطانية هو القوة المحركة للقوات المسلحة البريطانية والصناعات البريطانية الرئيسية .

ولا شك أن بريطانيا تستطيع أن تحصل على هذا البترول في سهولة ، في شكل صفقات تجارية .

• ولكن الاحتكارات البريطانية التي تسيطر على السياسة هناك ، كانت تستهدف شيئاً أكثر من مجرد الحصول على بترول الشرق الأوسط ، كانت تريد أن تحقق أكبر ربح ممكن ، فتكاليف بترول الشرق الأوسط بسبب رخص الأيدي العاملة لا يزيد عن عشرين المبيع ، فالاستيلاء على هذا البترول والتحكم فيه يضمن لهذه الشركات أرباحاً فاحشة .

• ولم يكن هذا هو كل شيء ، فانجلترا كانت دائماً تحارب مستخدمة رجال مستعمراتها ، وكانت الهند أهم مورد للرجال الذين تلقىهم وقوداً في حروبها الاستعمارية ، وقد استغلت الهند فلا بد من البحث عن مورد آخر لوقود المدافع فإذا سيطرت انجلترا على منطقة الشرق الأوسط أمكنها أن تجند منها مئات الألوف من الجنود تستخدمهم في مشاريعها العدوانية .

• ثم إن الاستيلاء والسيطرة على الشرق الأوسط كان يتيح لبريطانيا تحقيق هدف أهم ، ولو أنها كانت تحرص على إبقائه سراً مكتوماً .. فإنه إذا تمكن لها الأمر في هذه المنطقة ، فهي تستطيع أن تعيد جزءاً من سيطرتها على الهند وباكستان وبورما وأفغانستان ..

• كما أن السيطرة على الشرق الأوسط سيطرة عسكرية يمكنها من المحافظة بالقوة المسلحة على بقايا مستعمراتها في أفريقيا ، الثائرة على الاستعمار ، وبحول دون الانهيار السريع للنظام الاستعماري المتفكك .

...

فماذا كانت خطة الاستعمار البريطاني لتحقيق هذه السيطرة ؟

١ - أقيم اتصال مباشر بين الدوائر العسكرية البريطانية وشركات البترول البريطانية ، فعين الفيلد مارشال الأنبروك ، الرئيس السابق لهيئة أركان الحرب

الامبراطوري ، مديراً لشركة الانجلو إيرانية للبتروول . وعين الأميرال كاتنجهام القائد السابق لأسطول البحر الأبيض المتوسط عضواً في مجلس إدارة الشركة الإيرانية للبتروول ، وعين في مجلس إدارة الشركة المنحلة لقناة السويس ، وهي الممر الرئيسي للبتروول البريطاني ، كل من لورد هانكي الذي استمر فترة طويلة سكرتيراً دائماً للجنة الدفاع الامبراطوري ، ثم سير الكسندر كادوجان ، الوكيل السابق الدائم لوزارة الشؤون الخارجية البريطانية ، وسير فرانسيس ويلي أحد المسؤولين الرئيسيين في قلم المخابرات الانجلو هندية ...

٢ - ثم كانت الخطوة الثانية وهي محاولة إقامة ما أسمى بسوريا الكبرى ، مستعمرة جديدة تضم العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين تحكها الأسرة الهاشمية تحت السيطرة البريطانية .

وكان منظوراً في عرف بريطانيا أن نجاح هذا المشروع سينتهي إلى إخضاع العربية السعودية ، واليمن ثم تركيا وإيران واليونان إلى النفوذ البريطاني ، كما يدعم قبضة بريطانيا على مصر ...

ولكن شيئاً واحداً أغفله الساسة البريطانيون الاستعماريون ، ألا وهو نهضة الشرق العربي ، ألا وهو اشتعال الحركة التحريرية في هذه المنطقة ، وبدء تضامنها واتحادها .

وكان ان رفضت الشعوب العربية مشروع سوريا الكبرى .

٣ - ورأت بريطانيا مرة أخرى في سنة ١٩٥٥ أن تبدأ المشروع كله من جديد تحت اسم آخر ، تحت اسم حلف بغداد ، في شكل كتلة عسكرية لدول الشرق الأوسط ، تكون فرعاً لحلف الأطلسي وتحت سيطرة انجلترا ... أي نفس الأهداف ... أي امبراطورية زيت بريطانية ، وقواعد عسكرية بريطانية ، وسجن استعماري حديدي لعشرات الملايين من العرب والإيرانيين .

١ ولم يستطع إيدن أن يخفي أغراض هذا الحلف ، ففي خطاب له في مجلس العموم البريطاني نراه يقول : « إن الهدف الذي نتوخاه من الانضمام لميثاق (بغداد) هو تعزيز نفوذنا ورفعنا صوتنا في شؤون الشرق الأوسط .. وقيام تعاون وثيق متواصل بين القوات المسلحة لكلا القطرين (انجلترا والعراق)

كما سيظل العسكريون البريطانيون لخدمة الطائرات العسكرية البريطانية وسيكونون تحت إمرة الضباط البريطانيين .

أما بالنسبة لموقف الحلف من إسرائيل فقد قال إيدن بالحرف الواحد .
« إن الغرض من هذا الميثاق هو صرف نظر العراقيين إلى اتجاه آخر ! ولما كان الاسرائيليون أناساً أذكاء جداً ، فقد تصورت أن هذا الميثاق سيجعلهم في أمن ودعة » .

...

وقد جاء رفض جمال عبد الناصر لحلف بغداد ، منبعثاً من ضمير الشعب المصري وأعماقه ، فقد قاوم الشعب المصري - كما يقول الدكتور محمد أنيس - مشروعات الأحلاف الاستعمارية ، التي حاولت حكومات الرجعية والاقطاع ، أن تفرضها عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ألم يسحق الشعب المصري مؤامرة الدفاع المشترك بين صدقي وبيغن في سنة ١٩٤٩ ؟

ألم يرفض الشعب المصري منظمة دفاع الشرق الأوسط ، الذي قدمته أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتركيا في ١٩٥١ ؟

ألم تقدم بريطانيا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ، بمشروع أسمته تعاون القوات العسكرية في الشرق ، وكان أن أخفق هذا المشروع ؟

ألم تقدم الولايات المتحدة في صيف ١٩٥٣ ، بمشروع قيادة موحدة ، وطار مستر دالاس (وزير خارجية أمريكا) ليقنع الحكومات العربية وحكومات الشرق الأوسط بهذا المشروع ، وكان نصيبه الآخر هو الاخفاق ؟

لقد كان عبد الناصر معبراً إذاً عن كفاح الشعب المصري العريق ، حين رفض حلف بغداد .

ولو قبلت مصر الانضمام لحلف بغداد ، لكان ذلك معناه :

• فرض صلح مع إسرائيل ، يكون في مصلحة إسرائيل وليس في مصلحة الشعوب العربية .

• أن يخرج الانجليز من القنال ، ليعود الانجليز مرة أخرى ، ومعهم الأمريكان والفرنسيون والاستراليون والأتراك ، لا ، لاحتلال منطقة القنال

وحدها وإنما لاحتلال مصر كلها باسم الحلف المشترك والدفاع ضد خطر موهوم،
خطر الغزو الشيوعي !

• أن تتحول ميزانية مصر ، كما تحولت ميزانية تركيا ، وكما تتحول ميزانية العراق اليوم ، إلى ميزانية حرب ، ينفق منها أكثر من ٦٠ ٪ لشراء أسلحة من المعسكر الاستعماري ، ولتجنيد جيش مصرى خاضع للاستعمار .

• أن تهدم كل سياسة لتصنيع البلاد ، وأن تقلس كثير من الصناعات الناشئة ، وأن تنتهى إلى الإفلاس الذى انتهت إليه تركيا .

• أن يهدر كل استقلال سياسى لبلادنا . فتدار سياستنا الخارجية من واشنطن ولندن وغيرها من عواصم المعسكر الغربى ، لا من القاهرة .

• أن يفرض حكم إرهابى بشع فى مصر ، كما هو الشأن فى تركيا والعراق لكبت كل تحرك وطنى .

• أن تقوض ثقافتنا الوطنية ، فتصبح ثقافة استعمارية .

لقد كانت هذه الأحلاف كما صورها عبد الناصر « أحلاف الذئب والخنزير ، ولا بد أن يأكل الذئب الحمل » .

فلم تكن معارضة حلف بغداد ومقاومته فى إصرار ، مجرد مساهمة من مصر فى قضية السلام العالمى فحسب ، وإنما كانت دفاعاً عن استقلالها السياسى وكيانها الاقتصادى ضد الاستعمار الذى اتخذ ثوباً جديداً لمضمون قديم ، ثوب الأحلاف بل كان دفاعاً عن الكيان العربى كله واستقلاله السياسى والاقتصادى .

وقد جاء العدوان الاستعماري على مصر ، مثبتاً صحة نظر الشعب المصرى ، وحكومة عبد الناصر بالنسبة لطبيعة هذا الحلف .

فقد قرر السيد على صبرى مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر : « أن حلف بغداد قد ارتبط بالعدوان الذى وقع على مصر .. فقد كانت تركيا تقوم بالدعاية ضد مصر ، كما استخدمت القواعد التركية لاختفاء بعض سفن الغزو بينما كانت مصر تركز رقابتها على قبرص .. »

كما استخدمت إحدى القواعد الجوية فى العراق لامداد الطائرات المعتدية بالوقود ونقل الجرحى ، كما استخدم الأعداء المستشفيات العراقية ، ..

لهذا كان موقف مصر وحكومة مصر سلبيا في رفضها التناضع خلف بغداد ، بل رفضها القاطع لأي حلف استعماري .

ولم تكتف مصر بالرفض . وإنما شنت حملة سياسية من الدرجة الأولى على حلف بغداد . وأصبح للحكومة المصرية الوطنية استراتيجية سياسية حاذقة منذ أن تكون حلف بغداد محورها ، كما يقول الدكتور محمد أنيس :

أولا : عزل العراق عن الدول العربية ، حتى يتأتى له من ظروفه الداخلية ما يمكنه من رفض حلف بغداد والعودة إلى شقيقاته العربية الأخرى .

ثانيا : مقاومة كل المحاولات من جانب الدول الغربية ، للضغط على الدول العربية لدخول حلف بغداد . ولجأت مصر لتحقيق الشرط الأول من استراتيجيتها إلى سياسة التحالفات الثنائية التي أدت في النهاية إلى تكوين محور دمشق - عمان - الرياض - القاهرة .

« وكان الضغط الاستعماري المنبعث من حلف بغداد أقوى ما يكون في لبنان والأردن . ولبنان بلد عربي أصيل . ولكنه يعاني من تيارات «العزالية» ، قوية تهدف إلى عزله عن الشعوب العربية ، والتمويه بأن للبنان من الوجهة الجغرافية والثقافية ومن ظروفه الخاصة ، ما يمل عليه موقفا مختلفا عن بقية الدول العربية . ويروج لهذه التيارات الرجعية والاقطاع في لبنان . ورغم ذلك فالقاعدة الشعبية اللبنانية لا تزال سليمة . »

« أما الأردن . فهو مكان عام للؤامرات الاستعمارية ، لأهميته الاستراتيجية في المحل الأول ، ولأنه يربط جغرافيا بين سوريا ومصر ، مركزى المقاومة العربية في الشرق الأوسط ضد الاستعمار ، ولأنه مرتبط بمعاهدة غير متكافئة مع بريطانيا منذ ١٩٤٨ ، تقوم على أن يكون لبريطانيا قواعد عسكرية داخل الأردن في نظير مساعدة مالية سنوية تقدمها للحكومة الأردنية ، وقيادة الجيش الأردني كانت إلى عهد قريب في يد بريطانية ، والاسرة الحاكمة في الأردن مربوطة بأواصر القرابة الوثيقة بالاسرة الحاكمة في العراق . ولكن وقفة الأردن أمام مؤامرات حلف بغداد ، إن دلت على شيء ، فعلى أن الشعوب في ظروف القرن العشرين تستطيع مهما ضعفت إمكانياتها ، أن تقصد على الاستعمار مؤامراته

وأن تسير في طريق التحرر . فالشعب الاردني الذي ذاق مرارة تأمر الاستعمار والصهيونية على فلسطين . وتأمر الاستعمار مع الرجعية الاردنية على الشعب الاردني نفسه . وقف وقفته المجيدة لمشروع تبليد الذي كان يهدف إلى ربط الاردن بحلف بغداد . وأطاح بوزارة هزاع المجالي ، الذي حاول أن يقوم في الاردن بدور مشابه لدور نوري السعيد في العراق . وسار الشعب الاردني قدما في المعركة ، فطرد جلوب (الانجليزى الذي كان مسيطراً على الجيش الاردني) وطهر الجيش الاردني من جواسيس الانجليز ، ووقف بالمرصاد لكل المحاولات لتعطيل الانتخابات الاردنية ، حتى خرجت هذه معبرة عن إرادة شعب الاردن .

ومعركة الانتخابات الاردنية ، قد حددت بشكل قاطع الطريق الذي سيسير فيه شعب الاردن ، وهو الوقوف بجانب الشعوب العربية المتحررة ضد حلف بغداد .

ولا شك أن مقاومة مصر لحلف بغداد ، وقيادتها هذه المعارضة كان له ، أثره في تحركات شعب الاردن ، وهكذا نجحت مصر بقيادة عبد الناصر ، في طعن المشاريع الاستعمارية في الشرق الاوسط طعنة نجلاء ، ونجحت مع الدول العربية الصديقة في تجميد حلف بغداد ، كخطوة لتصفيته تماما .

أعجيب بعد هذا أن يشتد حنق الاستعمار على مصر ، وعلى حكومة مصر وعلى شخص جمال عبد الناصر ؟

جبهة عربية

وجزه آخر لا يتجزأ من السياسة المصرية اليوم ، سياسة السلام والاستقلال الوطني ، هو سياسة الجبهة العربية .

إن الروابط التي تربط مصر بالدول العربية ، هي روابط قديمة حقاً ، ترجع إلى ما قبل الفراعنة ، ثم تمتد إلى أيام الحكم التركي والاستعمار الغربي .

ولم يكن هناك حركة كفاح شعبي واحد في مصر إلا وكان لها صداها في السودان وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق .

ثم كانت الجامعة العربية والكفاح المشترك ضد الصهيونية سنة ١٩٤٨ .

ولكن جمال عبد الناصر حدد في وضوح الاسس التي يقوم عليها الكفاح العربي المشترك .

فقد جاء في كتابه فلسفة الثورة :

«إن المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ، ومستقبلها واحد والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهة من أقنعة مختلفة ، فلماذا تشدت جهودنا ؟ وأعترف أنني كذلك أرى العقبات الكبرى التي تسد الطريق إلى الكفاح الواحد ، ولكنني بدأت أؤمن أن هذه العقبات نفسها ينبغي أن تزول لأنها من صنع ذلك العدو الواحد نفسه .. فنحن مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادي معنوي ... وأرضنا لها الموقع الاستراتيجي الهام والمنطقة أهم مورد عالمي للبترول .. والبترول يعتبر عصب الحضارة .. فإنتاج البترول في الشرق الاوسط عام ١٩٥٥ بلغ ٢٠.٠٦ /٠ من مجموع الانتاج العالمي كما أن احتياطي البترول في الشرق الاوسط يبلغ ثلثي الاحتياطي المعروف من البترول في العالم الرأسمالي .

وقد نجح عبد الناصر في وضع برنامج العربي موضع التنفيذ ، فقد أزال كثيرا من الشكوك ، كما حطم كثيرا من العقبات التي كانت تحول دون تنسيق وترايط الكفاح العربي المشترك .. ونجح في إقامة أحلاف ثنائية عربية خالصة وتجلى هذا الكفاح المشترك في الاجماع على معارضة حلف بغداد — وذلك باستثناء العراق — كما تجلى بشكل أروع في مناصرة مصر لدى تأميمها لشركة القنال .. حتى دولة العراق نفسها ، الداخلة في حلف بغداد قد اضطرت إلى تأييد مصر ولو ظاهريا .. كما تجلى في الاضراب الجماعي يوم ٢٨ أكتوبر احتجاجا على الغدر الفرنسي بزعماء الجزائر .. كما تجلى أخيرا وبشكل بارز في المعركة المسلحة ضد العدوان الاستعماري على أرضنا .

وكانت سياسة الجبهة العربية هذا ضربة حاسمة لكافة المشاريع العدوانية والمشاريع الاستعمارية في الشرق الاوسط .

باندونج

ثم جاء مؤتمر باندونج ، فكان اشتراك مصر في هذا المؤتمر والدور الإيجابي الذي قام به عبد الناصر ، تأكيداً لسياسة مصر الخارجية ، سياسة السلام والاستقلال الوطني .

لقد حدد عبد الناصر في دقة الأسس التي قام عليها هذا المؤتمر فقال في خطابه هناك : إن تمت تشابه في هذا المؤتمر يسترعى النظر بين الظروف القائمة في بلاد القارتين ، هو تشابه من شأنه أن يوحد بينهما فقد تخلصنا من عهد طال أمده ، كنا فيه تحت تأثير نفوذ أجنبي في شئوننا الاقتصادية والسياسية ، وتواجهنا اليوم مشاكل النهوض الاقتصادي والتطور الاجتماعي والسياسي .. فليس عجيب إذا أن تقرب هذه الأمور بعضنا من بعض ، فنشعر بشعور واحد ، وهو ما يبدو جلياً في وجهات نظرنا نحو السلم العالمي والعدالة الدولية ، كما حدد عبد الناصر سياسة مصر الخارجية في نفس الخطاب في صراحة وبساطة ...

- « وقوفها موقف المدافع عن الحرية ورفاهية الشعوب وتأييد مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب ، ومبدأ أن لكل دولة الحق في أن تختار ما تراه صالحاً لها من النظم السياسية والاقتصادية . »
- « إيماننا الراسخ وتأييدنا الدائم لهيئة الأمم المتحدة كنظمة عالمية فعالة ، تعمل على صيانة الأمن والسلام العالمي ، وتوفير الرفاهية لشعوب العالم . »
- « توسيع نطاق التعاون بين دول الكتلة الآسيوية والإفريقية . »
- « تصفية الاستعمار الذي طالما كان سبباً في الاحتكاك بين الدول . »
- « إن التعاون بين الشعوب الآسيوية والإفريقية ليس عاملاً على تخفيف حدة التوتر الدولي القائم فحسب ، بل هو معوان لتلك الدول على تحقيق مستوى معيشة أرفع . »

• يجب أن يوقف فوراً الأعباء الضغط السياسي التي بها تعمل الدول الكبيرة على استخدام الدول الصغيرة كأداة لتحقيق أغراض الأولى ، فيجب على كل دولة أن تحترم الاستقلال السياسي لكل دولة أخرى وألا تتدخل في شئونها ،

...

إنها سياسة سلام واستقلال وطني .. ولم تكن مجرد خطب تلقى أو كلام للاستهلاك المحلي أو الاستهلاك الخارجي — وإنما كانت السياسة التي اتبعتها مصر حقاً منذ باندونج ، فلم تقم حركة تحريرية إلا وساندها مصر : ثورة الأردن ، ثورة الجزائر ، ثورة قبرص .

— ثم جاء التوسع التجاري وعلاقات الود والثقة مع المعسكر الاشتراكي ثم مع الدول الآسيوية .

— ثم 'توَّج' هذا كله بالاعتراف بالصين الشعبية . وقد جاء هذا الاعتراف دليلاً على سياسة مصر الاستقلالية من جهة ، وتدعماً للسلام العالمي من جهة أخرى ، واعترافاً بواقع فعلي ، واقع التبادل التجاري الذي تم في عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ من جهة ثالثة .

— كما توثقت عرى الصداقة بين مصر والهند ويوجوسلافيا .. وتمخضت عن مؤتمر بريوني .. ولم يكن مؤتمر بريوني مجرد تطبيق لمبادئ باندونج وتأكيدها .. وإنما جاء تطويراً لها .. حين أكد رؤساء الدول الثلاث :

« إن البحث عن السلام لا يتأتى عن طريق الانقسامات ، وإنما يكون بالسعى نحو الأمن الجماعي على أساس عالمي .. وأن التقدم المطرد في نزع السلاح يعد شرطاً جوهرياً لتقليل مخاوف المنازعات ، . وحين نادوا بضرورة وقف التفجير لأسلحة الدمار الشامل ، ولو كان ذلك لأغراض تجريبية نظراً لما تنطوي عليه من خطر يهدد الإنسان .

« إن إنماء المناطق المختلفة في العالم ليعد إحدى المهام الأساسية في تحقيق السلام الدائم والاستقرار بين الأمم ، ، وحين أكدوا الأهمية البالغة لإزالة

العقبات وقيود الحظر التي تعترض السير الطبيعي للتجارة الدولية . . . وحين
أبدوا حل مشكلة ألمانيا بما يتفق ورغبات الشعب الألماني بواسطة تسويات
سلبية عن طريق المفاوضات ، وضرورة قبول الصين الشعبية عضواً في هيئة
الأمم ، وضرورة وقف إطلاق النار في الجزائر والمفاوضات بين الأطراف
التي تمنحها الأمر من أجل تسوية سلبية .

وهكذا أصبحت سياسة مصر ، سياسة الاستقلال الوطني والسلام العالمي ،
وكان لهذا أثره في رفع مكانة مصر السياسية في الحقل الدولي ، فلم يعد ممكناً
حل أية مشكلة من مشاكل الشرق الأدنى ، والبلاد العربية دون اعتبار رأي
مصر ، بل لم تعد هناك مسألة دولية إلا ولمصر كلمتها المحترمة فيها .
ولم يكن عجيباً أن تثير هذه السياسة منحنى الاستعمار على مصر وعلى جمال
عبد الناصر قائد نهضتها الوطنية .

صفقة الأسلحة السوفيتية التشيكية

ثم جاءت صفقة الأسلحة التشيكية ضربة جديدة للقيود التي تربطنا بعجلة
الاستعمار . . .

وكان لعقد هذه الصفقة مغزى عميق :

فقد جاءت دليلاً عملياً على صدق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ،
فهي لا تأخر عن عقد صفقة خطيرة كهذه دون أي قيود سياسية أو عسكرية
أو اقتصادية ، ودون أدنى تدخل في شؤون مصر ، وبأثمان معقولة جداً ،
لا تهبط اقتصادنا القومي .

— كما جاءت تأكيداً لأن مصر معززة أن تتمسك باستقلالها ، وأن تحرر
تجاريتها ومعاملتها الخارجية من أي قيد يضر بمصلحتها ومصلحة شعبها .

— وكان في هذه الصفقة تدعيم لاستقلال مصر ، فلم يصبح من السهل أن
يدفع الاستعمار بريته لإسرائيل إلى الهجوم العدواني على مصر ، كلما أراد أن
يضغط على بلادنا . . . بل لم يصبح من السهل أن تشن القوى الاستعمارية ذاتها

هجوماً عدوانياً مباشراً على مصر . إن غزو مصر لم يصبح ، كما أثبت التاريخ نفسه ، مجرد نزهة عسكرية .. إنه سيصطدم بجيش مزود بطائرات ميج ودبابات ستالين وأحدث الأسلحة .. كما أنه سيصطدم بشعب مصمم على الدفاع عن حريته واستقلاله .

... ومن ثم كانت عملية لطم الحدود والعويل الذي قام به المعسكر الاستعماري إثر صفقة الأسلحة . لقد أدرك مدى خطورة هذه الصفقة : لقد كانت بمثابة إنذار أن مصر قد أفلتت من قبضته ... وإلى الأبد ... ومن ثم كان تصميم الاستعمار الانجلو فرنسي على القضاء على القوات المسلحة المصرية المزودة بهذه الأسلحة حتى ولو أدى ذلك إلى مغامرة جنونية فاشلة .

— ٨ —

تأميم شركة قناة السويس

لم يسترح الاستعمار لسياسة مصر الحيادية الإيجابية ، سياسة الاستقلال الوطني والحرص على هذا الاستقلال .. سياسة السلام .. كما لم يرتح لسياستها في الجبهة العربية .

كما لم يرتح الاستعمار لدور مصر في باندونج وبريوني ، وتأيدها للحركات التحريرية في مراکش وتونس والجزائر والأردن وقبرض . ولم يرتح لصفقة الأسلحة التشكية ، وإصرار مصر على رفض أى شروط تقيد استقلالنا السياسى أو الاقتصادى نظير أسلحة أو معونات اقتصادية أو نظير تمويل السد العالى .

ومن ثم أصبح حتماً أن يرفض تمويل السد العالى ، وأعلنت أمريكا هذا الرفض في مذكرة حاولت أن تشكك فيها في سلامة الاقتصاد المصرى وسرعان ما تبعها إنجلترا ثم البنك الدولى المزعوم .

وجاء رد عبد الناصر سريعاً حاسماً : تأميم شركة القناة .. لقد كان تأميم شركة القناة ضربة كبرى للرأسمالى الاحتكارى الأجنبى ، إذ حرمه من أرباح

صافية لا تقل عن ١٦ مليوناً من الجنيهات ، كل عام .
 ... ولم يكن تأمين شركة القناة مجرد ضربة لشركة احتكارية أجنبية فحسب ،
 وإنما كان تقويضاً لقلعة استعمارية ومركز استراتيجي هام للاستعمار العالمي .
 يستخدمه وقت الحرب ... ويستخدمه وقت السلم ... ففي وقت الحرب كانت
 السيطرة على القناة سلاحاً في يد الانجليز وحلفائهم ضد أعدائهم . وفي وقت
 السلم كانت الأموال التي تبرز من القناة تستخدم في ضرب الحركات التحريرية .
 بل كان لشركة القناة جواسيس وعيون تضرب الحركة الوطنية المصرية . وقد تجلّى
 هذا واضحاً أيام المعركة المسلحة في القنال أواخر ١٩٥١ ... بل كانت شركة
 قناة السويس مصدر رشوة لحكام مصر السابقين ، حتى يمضوا في خيانتهم
 للقضية الوطنية وإسلام مصر للمستعمر ...

فتأمين شركة القناة نصر من الدرجة الأولى لمصر في معركتها ضد الاستعمار ،
 وتدعيم لاستقلالنا الوطني ، واسترداد لأرضنا وكرامتنا وعزتنا القومية ،
 وتدعيم لاستقلالنا الاقتصادي .

كما أن تأمين شركة القناة كان أعنف ضربة أنزلت بسياسة حلف بغداد ،
 والقضاء على الخطط الاستعمارية للسيطرة على الشرق الأوسط ، إذ أن إفلات
 قناة السويس من القبضة الاستعمارية ، تشجيع قوى لكافة الشعوب على التخلص
 من القبضة الاحتكارية على البترول العربي ، أي زوال السيطرة الاستعمارية على
 الشرق الأوسط التي جعلتها إنجلترا محور سياستها بعد الحرب العالمية الثانية ،
 كما أن تأمين شركة القناة كان جزءاً من معركة السلام العالمي ، فالقناة في يد
 شركة استعمارية ، إنما هي أداة للحرب لا للسلام ، والقناة في يد مصر المستقلة ،
 إنما تسير لصالح شعبها ، وإصلاح الشعوب جميعاً ، وإصلاح السلام العالمي .

لقد كان تأمين القناة تنويعاً من مصر لسياسة الاستقلال الوطني وسياسة
 الجبهة العربية ، تؤذن بالانهيار التام لحلف بغداد ، لا مجرد تجميده ، وبالتخلص
 النهائي للنفوذ الاستعماري السياسي والاقتصادي في الشرق الأدنى والأوسط
 في منطقة الشرق الأوسط .

لهذا لم يكتف الاستعمار هذه المرة بالعويل ، إنما أخذ يعد العدة قوياً لغزو مصر

الفصل الحادى عشر

العدوان الاستعمارى

- ١ -

خطة الاستعمار

كانت نية الإستعمار مبيتة للعدوان على مصر ، فقد بدأت الإستعدادات العسكرية فور تأميم مصر للقتال ، من جانب بريطانيا وفرنسا . لقد صرحت الديلى ميل فى ٣٠ يوليو أن تمثلى الغرب يتناقشون « فى الخطط العسكرية لمواجهة الموقف ، .. بل بدأ التفكير مبكراً فى استخدام إسرائيل ، إذ جاءت التقارير فى صحف أغسطس أن الدول الغربية كانت تبيع بأسلحة جديدة لاسرائيل ، وأن هذه كانت تسرع فى إنتاج الأسلحة ، وقد قالت الديلى سكتش التى تصدر فى لندن بتاريخ ١٢ سبتمبر « لو ضمنا سلامة إسرائيل ، وبذاتنا لها وسائل الدفاع عن نفسها ، فإن هذه الخطوة كافية لوضع ناصر ، ومن يتبعونه فى مكانهم ولفرة طويلة جداً ، ١

بل حددت النشرة البريطانية الخارجية فى ١٣ سبتمبر نقطة بدء العدوان فى شبه جزيرة سيناء ، أى نفس النقطة التى بدأ فيها الهجوم الاسرائيلى بالفعل فى ٢٩ أكتوبر ..

كما أكدت جريدة ليوند الفرنسية أن وحدات بحرية فرنسية ، قد تحركت إلى جهة غير معلومة ، منها البارجة الحربية « جان بارت » .

كما تجمعت قوات بحرية كبيرة وأرضية وجوية فى البحر الأبيض بالقرب من قبرص ومالطا ، وحوالى جزاء من القوات الفرنسية فى الجزائر إلى قبرص . وفى نهاية سبتمبر تجمع جيش يأكله فى الجزء الشرقى من البحر الأبيض ، مزوداً بكافة المراكب الحربية لكل من إنجلترا وفرنسا ، وقد بلغ عدد القوات المشتركة

الانجلو - فرنسية ، الموجهة ضد مصر ما بين ١٠٠ - ١٥٠ ألف . وكان الاحتياطي لهذا الجيش قرابة نصف مليون رجل من الاحتياطي .

جيش بأكمله يزعم الاستعماريون أنها مجرد قوة بوليسية ! وقد ثبت أن القوات التي استولت على رفح ، إنما هي قوات بريطانية تؤيدها الدبابات البريطانية ، وأن هذه القوات قد نزلت في إسرائيل ، قبل أن تعلن هذه التعبئة العامة هناك بزمان طويل ، وقد قامت هذه القوات بعمليات حربية في شبه جزيرة سيناء .

وقال المتحدث بلسان وزارة الخارجية السورية في ٢٠ نوفمبر ، أنه ثبت أن القوات البريطانية الفرنسية ، اشتركت اشتراكاً فعلياً في العمليات الحربية ، التي قامت بها القوات الإسرائيلية في سيناء ورفح وغزة ، وأن هذا الاشتراك قد شمل العمليات الحربية ، البرية منها والجوية والبحرية .

بل اعترفت الوزارة الفرنسية بأن بعض المدربين على استخدام الطائرات النفاثة ، كانوا في إسرائيل أثناء الحملة التي شنتها ضد مصر .

بل أنه إثر النقاش الذي دار في مجلس الأمن ، بخصوص التسوية السلمية لمشكلة القنال ، سمع البعض بينو وزير خارجية فرنسا يقول : « أن اللعبة لم تنته بعد ، ! »

وقد كشفت مجلة تايم الأمريكية ، أمر الاتفاق السري بين فرنسا وبريطانيا وإسرائيل ، وأمر شحن فرنسا سراً لإثني عشر من طائرات « مستير » لإسرائيل ، وإطلاع إسرائيل لفرنسا على خططها ، وذهاب بينو إلى إنجلترا في ١٣ أكتوبر ليبلغ إيدن أن إسرائيل مستعدة لشن الحرب على مصر ، وتمخضت الاجتماعات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، عن إنشاء قيادة لعملية حربية مشتركة ، أطلق عليها اسم اميكار .

.....

وكانت خطة العدوان مينة كالاتي :

١ - أن تأخذ إنجلترا وفرنسا في عقد مؤتمرات دولية (كؤتمر لندن الأول والثاني إلخ) لاثارة الرأي العام العالمي ضد مصر ، ولحشد أكبر ما تستطيع

أن تحشده من دول ضد مصر .

٢ — هذا في الوقت الذي تكون قد تمت فيه التعبئة العسكرية اللازمة لغزو مصر ، من قوات برية وجنود مظلات ومراكب حربية وطائرات .

٣ — أنه إذا لم تخضع مصر لهذه التهديدات ، فتقبل تدويل القناة ، أى السيطرة الاستعمارية الجماعية على هذا الشريان الحيوى ، رفعت إنجلترا وفرنسا الأمر إلى مجلس الأمن ، لعلها تكسب مكسبا سياسيا هنالك ، وعلها فى نفس الوقت توهم مصر ، بأنها قد نبذت سياسة القوة ، فتفاجأ مصر بالعدوان ، فيصيرها الانهيار .

٤ — أن يقوم المعسكر الاستعماري بحصار إقتصادى على مصر ، بدأ بتجميد الأرصدة ، ومقاطعة مصر إقتصاديا ، لعل هذا يساعد على انهيار الاقتصاد المصرى ، فتعجز عن مقاومة العدوان الاستعماري .

٥ — وكانت الخطة العسكرية قائمة على أن تهاجم إسرائيل ، صحراء سيناء ، بقوات يعززها السلاح الجوى الإنجليزى فرنسى ، وقوات إنجليز فرنسية مدربة ، تكدعة عسكرية ، حتى تظن مصر أن الأمر قاصر على مجرد مغامرة إسرائيلية حمقاء .

٦ — ومن لندن جاء على لسان متحدث رسمى لوزارة الخارجية البريطانية ، أن الحكومة البريطانية لا تنوى استغلال القتال ، الذى نشب فجأة فى سيناء لصالحها فى الفور ، حتى تطمئن الحكومة المصرية ، فتوجه قواتها الأساسية الضاربة إلى صحراء سيناء لمواجهة الغزو الإسرائيلى .

٧ — أن تواجه مصر بإنذار إنجليز فرنسى ، إثر تورط القوات المصرية فى سيناء ، بوقف القتال ، والانسحاب إلى عشرة كيلو من القتال .

فاما أن تقبل مصر هذا الإنذار ، فتتيح بذلك احتلالا لإنجليز فرنسي للقتال ، دون طلقة واحدة . وإما ترفضه . وقد أعلن إيدن فى مجلس العموم أن قوات رمزية فرنسية بريطانية ستدخل بمنطقة القتال ، حتى إذا قبلت مصر وإسرائيل الإنذار البريطانى الفرنسى بوقف القتال !

٨ — فإذا ما رفضت مصر الإنذار ، حوصرت القوات المصرية فى شبه

جزيرة سيناء، بين نارين، نار الهجوم الإسرائيلي، ونار القوات الانجلو فرنسية التي كان مقدرا لها أن تهبط في سهولة في منطقة القتال وتحتل بورسعيد والاسماعيلية والسويس، وتسارع إلى الاستيلاء على القاعدة البريطانية الموجودة في التل الكبير، بموجب اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ والتي كانت تمتلئة بصنوف المعدات العسكرية الصالحة للاستعمال فوراً.

٩ — أن تشن القوات المعتدية، غارات مركزة على المطارات المصرية، بهدف القضاء المبرم على سلاح الطيران المصري.

١٠ — أنه بمقدار ما يتم نجاح هذه الخطوة، تقوم في كل من سوريا والأردن، انقلابات بواسطة عصابات مسلحة في داخل هاته البلاد، مزودة بمعونة عسكرية ومالية من حكومة نوري السعيد. وقد كانت الأسلحة المزودة بها هذه القوات، كما جاء في بيان لحكومة الأردن، من تصميم ألماني من النوع الذي يصنع في القسم المحلي من فلسطين، والذي تتجهز به العصابات الصهيونية! وهذا بهدف قلب نظام الحكم في تلك البلاد، وتنصيب حكومات موالية للعسكر الغربي، خادمة له.

١١ — أن يتم انقلاب في مصر في نفس الوقت ضد الرئيس عبد الناصر، وتقوم وزارة خاضعة للاستعمار، تعقد صلحاً مع الدول المعتدية، وتفسد بذلك أي تدخل من جانب هيئة الأمم المتحدة، أو أية دولة راغبة في مساعدة مصر.

١٢ — وأن يتم هذا كله في سرعة لاهثة، في ظرف أسبوع على الأكثر، والاتحاد السوفيتي قد شغلته المؤامرات الاستعمارية والرجعية في المجر، وأمريكا مشغولة بأمر الانتخابات لرئاسة الجمهورية، فيواجه العالم بالامر الواقع، ويستسلم له خاضعاً.

هذه هي خطة العدوان الاستعمارية.

...

ولم يكن الهدف من هذه المغامرة الاستعمارية الحمقاء، مجرد إيجاد حل لمشكلة القتال، ولكن كان الهدف — كما يقول الرئيس عبد الناصر — هو تدمير

مصر تدميراً كاملاً شاملاً .

وكما قالت حكومة أذربيجان أن «العدوان المسلح على مصر الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، إنما هو موجه ضد الشعوب العربية كافة ، وضد كافة شعوب الشرق التي تكافح ضد السياسة الاستعمارية ، من أجل سيادتها واستقلالها الوطني» .

كان الهدف هو أن تتخلى مصر تماماً عن سياستها السلامية الاستقلالية ، وأن تبحر راحة على أقدام المستعمر ٦ وأن تسقط معها سوريا والأردن ، ويتحقق حلم الأباطورية العجوز ، حلم تكوين مستعمرة كبرى تمتد من أعالي النيل إلى شواطئ بحر قزوين .

وكان الهدف أن يقضى على الحركة التحريرية المسلحة في الجزائر ، نتيجة لفت عضدها بعد سقوط مصر ، قائمة الكفاح العربي التحريري .

وكان الهدف ألا تقوم ، لعشرات السنين ، حركات تحريرية في بقية إفريقيا التي تغلي وتوشك على الانفجار .

وأن تحول هذه المنطقة بأسرها إلى مستعمرة بتروولية ، تدر أرباحاً فاحشة على الشركات الاحتكارية الانجلو فرنسية ، وأن تصبح سوقاً للسلع البريطانية الفرنسية التي تباع بأسعار احتكارية عالية ، وألا تقوم هناك نهضة صناعية في الشرق العربي ، من شأنها تطوير اقتصاد هذه البلاد تطويراً مستقلاً ، يفضيها عن الاعتماد على المستعمر ... وأن تستمر مصر وبقية الشرق العربي ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا مورداً للخامات والمنتجات الزراعية الرخيصة .

وأن تستخدم موارد الشرقين الأدنى والأوسط من ثروات ورجال وقودا لحرب عالمية يشنها الاستعمار ضد المعسكر الاشتراكية .

فإذا ما استطاعت بريطانيا وفرنسا أن تحققاً كل هذا ، اتخذتا من منطقة الشرق الأوسط ، نقطة وثوب لإعادة سيطرتهم على الهند وبورما وإندونيسيا ، في المستقبل القريب أو البعيد .

وأخيراً وليس آخراً ، أن يحول هذا الأمر دون الانهيار السريع للاستعمار عامة ، وللإستعمار الانجلو فرنسي خاصة .

وأن تسترضي إسرائيل ، صنيعة الاستعمار ، مقابل قيامها بدور مخلص

القط ، بشبه جزيرة سيناء ، والضفة الغربية من شرق الأردن ، وأن تفتح أبواب الشرق لصناعتها البائرة .

هذه كانت أهداف الاستعمار من عدوانه على مصر .

— ٢ —

المقاومة المصرية الرائعة

ولكن الشيء الوحيد الذي لم يتوقعه الاستعمار والصهيونية هو المقاومة الباسلة لمصر ، شعباً وجيشاً وحكومة .

المقاومة العسكرية

• فقد تفوق السلاح المصري من طائرات ، الميج ١٧ ، على السلاح الاسرائيلي من طراز المستير الفرنسية تفوقاً باهراً ، وسببت له خسائر فادحة .

• كما قاومت قواتنا المسلحة ببطولة نادرة في «أبو عجيلة» و «درفح» و «شرم الشيخ» . كما قام سلاح البحرية المصرية بأعمال انتحارية رائعة .

• وأدرك الرئيس عبد الناصر الفخ الذي نصبه الاستعمار لقوات مصر المسلحة ، باستدراجه لصحراء سيناء ، فصدر الأمر في مساء ٣١ أكتوبر بضرورة الانسحاب المريع من سيناء ، وتوحيد النشاط العسكري كله غرب القناة .

وكان انسحاب الجيش ، مهما تكبد من خسائر ، أمراً ضرورياً ، إذ كان فيه إحباط لخطة العدو ، خطة القضاء التام على القوات المسلحة المصرية الضاربة .

«ولو أن قرار الانسحاب — كما يقول الرئيس عبد الناصر — كان قد تأخر ٢٤ ساعة فقط ، لكان الأمر كله الآن قد انتهى .»

استراتيجية ثورية جديدة

ولأول مرة أصبح لمصر استراتيجية عسكرية ثورية ، استراتيجية تابعة من المعركة ذاتها . وقد بدأت هذه الاستراتيجية باعلان الرئيس عبد الناصر لانضمام الجيش إلى الشعب في المعركة المسلحة . وتسليح الشعب وتدريبه تدريباً

كاملا على حرب العصابات والمقاومة السرية .

وما هي الخطوط البارزة للاستراتيجية الحربية لمصر كما تجلت في المعركة :
— أن الاستمرار لن يسكت عن السياسة الاستقلالية السلامية لمصر وبقية
البلاد العربية ، ولن يقف مكتوف الذراعين إزاء انهيار نفوذه في هذه المنطقة ،
وأنه لن يتأخر عن القيام بمجازقات أخرى حمقاء ، هذا إذا لم يستطع تدير
مؤامرات داخلية القضاء على الحكومات الوطنية .

فلاستعداد السياسى والعسكرى لمصر شعبا وجيشا أصبح من أولى المهمات
الواقعة على عاتق مصر .

٢ — إن أى عدوان إسرائيلى على مصر ، لا يمكن أن يكون عدانا حقيقيا
إلا بتأييد عسكرى من جانب المعسكر الاستعمارى . ويستتبع من هذا أن
الدفاع الرئيسى عن مصر لا يمكن أن يكون فى غزة أو رفح أو العريش
وأبو عجيلة . فهذه نقط تعطيل ومناوشة لقوات العدو العدوانية . وخاصة
إذا صحبتها قوة طيران ضاربة لازعاج جيوش العدو .

٣ — إن عماد الدفاع عن مصر هو القوات المسلحة المصرية جنبا إلى جنب
مع الشعب المسلح تسليحا تاما ، والمدرّب تدريبا عنيفا على حرب العصابات
والمقاومة السرية .

٤ — إن قوات الطيران والقوات المسلحة يجب أن تكون مبعثرة بعثرة
تامة ، بحيث لا يستطيع العدو أن يضرب أى تجمعات لها ، هذا فى الوقت الذى
يجب أن توزع فيه هذه القوات توزيعا يسمح لها بالتجمع السريع ، لضرب
العدو فى أية نقطة تختارها مصر .

٥ — إن تسليح الموانئ المصرية الأساسية بأحدث المدافع المضادة
للطائرات ، ومدفعية السواحل ، والمدفعية المضادة للدبابات ، وأن ينظم الشعب
فى هذه الموانئ تنظيما كاملا لمقاومة أية جنود مظلات هابطة ، وأن يرحل منها
النساء والأطفال فى الوقت المناسب .

٦ — أن يكون الدفاع عن أرض مصر ، شبرا شبرا ، ومدينة مدينة ،
وشارعا شارعا ، وحارة حارة ، وبيتا بيتا ، وقرية قرية .

٧ - أن تقوم هناك مقاومة سرية ، مزودة بأسلحة مخبأة ، وبجهاز دعاية
وبعناصر واعية سياسيا ، لإزعاج قوات العدو في حالة اختلاله لأية مدينة
أو قرية .

٨ - أن يجمع ما بين العمل العسكري والعمل السياسي بين صفوف
الشعب والقوات المسلحة ، بشرح الأهداف الوطنية ، ويكشف المؤامرات
الاستعمارية ، وضرورة وحدة الشعب وتكثله مع الحكومة الوطنية ، صفا
واحدا ضد أى عدوان استعماري من الخارج ، أو أى مؤامرات من الداخل .

...

هذه الاستراتيجية الثورية قد طبقت فعلا في كثير من النواحي ، وخاصة
في منطقة القنال والقرى المحيطة بها ، بحيث أدرك العدو استحالة مواصلة
عدوانه في هذه المنطقة ، وإلا كلفه هذا ثمنا باهظا حقا .

معركة بورسعيد

وقد سجلت بورسعيد مقاومة رائعة للعدوان الاستعماري ، جعلت منها
ستالنجراد الثانية . لقد سجلت هذه المدينة الصغيرة صفحة خالدة في تاريخ
الحركات التحريرية .

لقد شهدت بورسعيد ، كما قال الدكتور محمد أنيس بحق وبداية دخول
الاستعمار في بلادنا عام ١٨٥٨ ممثلا في شركة قناة السويس ، وشاهدت نهايته
عام ١٩٥٦ ... من بورسعيد دخل الاستعمار ، ومنها يخرج إلى غير رجعة ،
وإلى الخطوط البارزة من مقاومة بورسعيد الباسلة ، كما استقيناها من
عدة مصادر :

* بدأت طائرات المستعمر الانجليزية الفرنسية وريبتها إسرائيل ،
الضرب بشكل مركز في يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، على عدة نقط في المدن ، هي :
مطار الجليل ، كوبرى الجليل ، ومحطة الرادار ، والمدفعية المضادة هنالك ،
والمدفعية الساحلية بيورقواد ، وخطوط السكك الحديدية ، وطريق بورسعيد
الاسماعيلية .

• وقد ركزت طائرات العدو نيرانها على مدفعية السواحل ، وقد أظهرت هذه المدفعية بطولة رائعة ، فقد كان أحد المدافع يقف تحت الكابن ، ويقذف الأسطول بقذيفة أو اثنتين ، ثم يتراجع إلى الخلف ، ويضرب الكابينة التي تستره ، ليوم الطائرات أنه قد أصيب ، وبسرعة فائقة ينتقل المدفع إلى كابينته أخرى ويكرر العملية بنجاح .

• اضطر العدو إلى استخدام عدد ضخم من طائرات حلف الأطلنطي ، قبل أن ينجح في إسكات المدفعية المصرية .

• في الساعة الخامسة من مساء الإثنين ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، أخذت مئات الطائرات تحلق في سماء بورسعيد ، بعضها من قاذفات القنابل ، والبعض الآخر من حاملات جنود المظلات ، وكانت الطائرات تلقي بقنابل محدثة دخاناً كثيفاً كي تتمكن من إزال قوات البارشوت في ستار هذا الدخان .

فهرعت القوات المسلحة ، مع القوات الشعبية التي كانت تحمل السلاح ، وقد كان عددها قليلاً في ذاك الوقت ، واستطاعت أن تقضي على القوات المعادية التي نزلت في منطقة الجبانات ، وعلى معظم القوات التي نزلت في مطار الجليل .

• بدأ توزيع الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع للشعب . ولو أن هذا التوزيع تم في عجلة ، فكان أن استولى صغار الشباب على الأسلحة ، وكان أن وقع السلاح في أيدي أناس غير مدربين .

• بدأت لجنة المقاومة الشعبية كفاحها لإعادة توزيع السلاح على القادرين على حمله ، وامتلات جدران بورسعيد بشعاراتها : « كل منكم يدرب الآخر في سبيل وطنه .. لا تبخل على زميلك المدرب بالسلاح .. أنكر ذاتك في المعركة . منتهى الوطنية أن تعطى زميلك إلا أكثر تدريباً على سلاحك .. لا تطلق رصاصاتك في الهواء . اقتصد في استعمال الذخيرة .. »

وأمكن بعد جهد كبير ، إعادة توزيع الجزء الأكبر من السلاح على المدربين من رجال المقاومة الشعبية .

• اشتبك الشعب المسلح مدى أربع ساعات متتالية مع قوات العدو التي

هبطت في منطقة الرسوة ، وهي تبعد بثلاث كيلو مترات عن المدينة .
 • كانت طائرات العدو في ذاك الوقت ومعها مدفعية أسطول الأعداء ،
 تضرب الشعب ضرباً مركزاً ، لإحداث الرعب في صفوف الشعب من جهة ،
 ولحماية قوات الباراشوت الهابطة من جهة أخرى ، وإمدادها بالسلاح
 والذخيرة من جهة ثالثة .

وكما لقيت قوات العدو ، مقاومة شعبية بأسلة ، استبد بالأعداء الجنون ،
 فأخذت طائراته تضرب المواطنين بمدافعها الرشاشة ، وتطلق صواريخ مشتعلة
 على المنازل الخشبية الواقعة في منطقة المناخ ، وكميات كبيرة من البودرة المساعدة
 على الاحتراق ، وتضرب تانكات البزير ومخازن شل للبترول ، وطريق السكة
 الحديدية والمعاهدة ، بل أطلق العدو النيران على الأهالي الذين كانوا يهاجرون ،
 فكان أن غرق بهم اللش الذي كان ينقلهم إلى المطرية والمنزلة .

كما كان لوجود الأطفال والنساء أثره المزعج ، وخاصة وقد اشتعلت المدينة
 بالنيران .

• بلغت أنباء في مساء يوم ٦ نوفمبر ، عن أن القيادة المحلية قد اتفقت على
 هدنة محلية ، ابتداء من الساعة السابعة مساءً ، وتبليت الأفكار ، فانهز العدو
 الفرصة وأنزل قوات كبيرة بالباراشوت في مدينة بورقواد ، بل أنزل بعض
 الدبابات ..

ولكن جاءت الأوامر صريحة من القاهرة ، بوجوب الدفاع عن المدينة
 حتى آخر رجل . ونزلت عربة الاستعلامات في ساعة متأخرة من الليل ، تنبه
 رجال المقاومة الشعبية والقوات المسلحة إلى استمرار المعركة ، كما أعلنت هذه
 العربات أمر الإنذار السوفيتي لكل من إنجلترا وفرنسا ، عما ساعد على رفع
 الروح المعنوية .

وكان أن زحف رجال المقاومة الشعبية والقوات المسلحة في اندماج بديع
 إلى الساحل ، لسهق أية قوة تحاول الدخول إلى المدينة ، فجَن جنون العدو
 وانطلق يضرب المواطنين في الشوارع ، ويلقي القنابل الحارقة ، حتى تصاعد
 منها الدخان الكثيف .

• لجأ العدو إلى حيلة غادرة ، فاتجهت بعض دباباته من الساحل ، وهي ترفع العلين السوفيتي والمصري ، وخدع البعض ولكن سرعان ما نهته لجنة المقاومة الشعبية للخدعة ، وقد استطاع الشعب مع القوات المسلحة ، الاستيلاء على خمس دبابات من العدو ، رغم ما كلفه هذا من شهداء لا يقلون عن الأربعمئة عدأ ، وقد استخدم الشعب والجيش هذه الدبابات في مقاومة العدو .

• كشف الطابور الخامس من الرعايا الفرنسيين والصهيونيين عن نفسه ، وأخذ يطلق الرصاص على قواتنا في شوارع الحى الأفرنجي ، بل احتمت قوات العدو ببعض منازل الطابور الخامس .

وقد نجح بعض رجال المقاومة الشعبية في نسف المنازل بمن فيها . قامت دبابات العدو بضرب المنازل والشعب بنيران المدافع الثقيلة ، وكانت طائرات الأعداء تمر فوق المنازل على ارتفاع منخفض وتطلق نيرانها . وأصبحت المعركة غير متكافئة ، مما اضطر بعض رجال القوات المسلحة إلى تغيير ملابسهم العسكرية واتخاذ الملابس المدنية والاندماج التام في صفوف الشعب ، لاستمرار المعركة .

• قامت بعض السيدات والأطفال بدور رائع في المعركة ، فقد استخدمن غطاء الخلل والسكاكين ، وكل ما استطاعت أن تمتد إليه أيديهن لضرب قوات العدو .

• قضى المواضنون في بورسعيد ثلاثة أيام بلا طعام وبلا ماء ، إثر احتلال قوات العدو ، كما بقيت أسر كثيرة مشردة في الشوارع ، بسبب الخرائق التي شبت في الأحياء العربية كالمناخ .

هذه صورة سريعة رائعة لمقاومة شعب بورسعيد الباسل ، التي أفسدت خطة الاستعمار في الاستيلاء السريع على منطقة القنال ، وأفسدت مؤامراته في التحكم في هذه المنطقة والقيام بنفسه بتطهير القنال قبل الجلاء ، واتخاذها نقطة مساومة لفرض شروط باهظة مقابل الانسحاب .

الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية

ولكن المقاومة لم تكف رغم احتلال العدو لبور سعيد ، إذ رأى كثير من العناصر الواعية أن الوقت يحتم — كما جاء في جريدة المساء — إعادة تنظيم القوى الوطنية المتناثرة ، وإعادة الثقة للشعب ، وربط كفاح الشعب بالجيش . وخلق الاستعداد لتأييد المقاومة المسلحة ، والوقوف موقفاً إيجابياً من الأعمال البشعة التي يقوم بها المعتدون .

وفي هذه الظروف القاسية ، تكونت الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية ببور سعيد ، وهي تضم أعضاء اللجنة العليا للمقاومة الشعبية وكافة الوطنيين الشرقيين من أفراد الشعب والجيش ، وكافة النقابات العمالية ، وكافة الطوائف والفتات ، وكان هدفها الرئيسى هو التمهيد والتحضير للعمليات العسكرية المنظمة ، التي قام بها رجال فرقة الصاعقة ، ثم تعبئة الشعب تعبئة سياسية ضد المؤامرات الاستعمارية .

لقد كانت الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية ، جبهة وطنية حقاً تضم ممثلى الشعب بكافة فئاته والحكومة معاً .

وابتدأت عملها فى كتابة المنشورات بخط اليد ، وإلصاقها على الجدران وتوزيع بعضها على الأهالى .

وقد اشترك الأطفال فى عمليات توزيع المنشورات وإلصاق صور الرئيس جمال عبد الناصر على عربات قوات الاحتلال ، والكتابة على أرض الشوارع باللغات العربية والانجليزية والفرنسية .

وكان بعض هذه المنشورات لا يزيد على عبارة واحدة : عودوا إلى بلادكم إن الشركات الاحتكارية هى التى دفعت بكم إلى أرضنا . تذكروا بيوتكم وأمهاتكم وأزواجكم وأولادكم .

وكان الهدف من هذه الأعمال ، كما جاء فى جريدة المساء :

• تأكيد قيادة الرئيس جمال للشعب المصرى .

• ربط الجماهير بالسياسة التحررية للمعركة .

• رفع وعى الجماهير .

• كراهية قوات الاحتلال ، والقيام بأعمال إيجابية ضدهم .

• متاطعة قوات الاحتلال وعدم التعامل معهم .

• تفنيد إذاعات العدو ومنشوراتهم .

وقد أزعج العدو عمل الجبهة المتحدة ، وكانوا ينزلون بدوريات ، مهمتها نزع اللافتات ومسح الكتابة ، فيفاجئون في اليوم التالي بغيرها ، قد وضع في مكانها أو في مكان قريب .

وقد بعث هذا بالثقة في صفوف الشعب ، فبدأوا ينضمون للجبهة ويساعدونها في أعمالها .

كما قامت الجبهة بإلصاق صور الرئيس جمال عبد الناصر واللواء عبد الحكيم عامر على الجدران وعلى عربات قوات الاحتلال .. بل اتبعت أساليب ماهرة في الدعاية للسخرية من المعتدين ، فأقام الشعب تماثيل رمزية لكل من إيدن وموليه تمثلهما مشنوقين ، وعلق التمثالان على أحد الأسلاك ، كما كتب اسم إيدن وموليه على كلبين ، وتركا يجران بين الجنود المعتدين .

وقد نظمت الجبهة يوم وصول البوليس الدولي لمدينة بور سعيد ، مظاهرة رائعة تحمل صور الرئيس عبد الناصر ، وقد اشترك اليونانيون في هذه المظاهرة وكانت الهتافات العدائية ضد المعتدين تتصاعد بالإنجليزية والفرنسية ، مما أثار القوات الفرنسية ، فأطلقت نيرانها على المتظاهرين ، فسقط شهيدان لا يتجاوز عمر كل منهما عن الخامسة عشر ! ! هما حسن حموده ورمضان رضوان ، وكانا يحملان صور الرئيس عبد الناصر .

كما قامت الجبهة بإخفاء الفدائيين ورجال الجيش بالمدينة ، ومساعدتهم أثناء القيام بأعمالهم ضد القوات المحتلة .. وكان أن دمرت أربع دبابات للعدو وقتل الكثير من أفرادها .. كما ألقيت قنبلة على الكولونيل وليامز مدير المخابرات في بور سعيد .

وقامت الجبهة بتنظيم مظاهرات صامتة ، قوامها قرابة ستة آلاف مظاهر ، يحملون صور الرئيس عبد الناصر ولافتات فيها نداء بسقوط الإستعمار ووحدة

الشعب والجيش والحكومة .. وسارت المظاهرة في موكب رائع يتقدمه المئات من شباب بور سعيد على دراجاتهم ، ومئات الأطفال .. كما اشترك في المظاهرة مئات النساء .. كما أقيمت خطب وطنية في الجبانه ، وتفرقت المظاهرة بعدها في هدوء دون أن تجرؤ قوات الاحتلال على التعرض لها .

ثم قامت الجهة بإصدار جريدة غير دورية إسمها « الإلتصار » ، تشرح للوطنين طبيعة المعركة ، وتطلعهم على الحقائق ، ولاقت هذه النشرة إقبالا كبيرا من جانب الشعب .

كما ساعدت الجهة على حفظ الأمن ومساعدة السلطات المحلية في ذلك الأمر أثناء وجود قوات الاحتلال ، مما أدى إلى انعدام حوادث السرقة ، اللهم إلا الحوادث التي ارتكبتها جنود الاحتلال .

ثم نظمت الجهة مظاهرة ضخمة لاستقبال رجال البوليس ، الذين وصلوا بور سعيد أثناء وجود قوات الاحتلال ، باعتبارهم رمزا للحكومة عبد الناصر . ثم قامت بتنظيم المظاهرة الكبرى يوم ٢٣ ديسمبر احتفالا بالنصر إثر انسحاب القوات المعتدية من بور سعيد ، وساهمت في الاستقبال الرائع لقوات الجيش المصري التي دخلت بور سعيد في الساعة الرابعة .

وما أن أعلن الرئيس عبد الناصر إلغاء اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وإنجلترا ، حتى هب الشعب البورسعيدى بقيادة الجهة ، يحتفل بهذه المناسبة حتى ساعة مبكرة من الصباح .

.....

إن في الجهة المتحدة في بور سعيد ، والأعمال التي استطاعت تحقيقها لدليل عملي على أنها الشكل الرئيسى الناجح لجمع صفوف الشعب في الوقت الراهن ، بكافة فئاته ، جنبا إلى جنب مع الحكومة الوطنية .. إنها قيادة نابعة من الشعب متعاونة تعاونا وثيقا مع الحكومة ، تتمتع بثقة كل من الشعب والحكومة ، ويستجيب الشعب لنداءاتها ، وتستطيع أن تنظم صفوف الشعب ، وأن ترفع وعيه السياسى ، ومن ثم تستطيع أن تحقق تنظيم المقاومة ضد الاستعمار من جانب ، وضد المؤامرات الداخلية من جانب آخر .

لجان المقاومة الشعبية

كما هبت في كل أنحاء مصر ، لجان للمقاومة الشعبية ، تنظم الدفاع المدني وحرب العصابات والتدريب العسكري تحت إشراف جيش التحرير ، في أكثر أحياء المدن الكبيرة ، ومدن الأقاليم .

وكانت هذه اللجان تضم العمال والطلبة والحرفيين وصغار التجار والصناع والفلاحين والموظفين ، متعاونة تعاوناً مباشراً مع ضباط جيش التحرير .

ولم تقتصر هذه اللجان على تنظيم الدفاع عن أرض الوطن من الناحية العسكرية فحسب ولكنها اشغلت أيضاً بالدعاية الوطنية ، فقامت بمؤتمرات وإلقاء محاضرات ومعارض شعبية للفنانين ، وأفلام سينمائية ، بهدف شرح القضية الوطنية ، وضرورة تدعيم الجبهة المتحدة ، جبهة الشعب وحكومة عبد الناصر .

كما قامت النساء بدور باهر في المعركة الوطنية فقد حملن السلاح ، ونظمن لجاناً للمقاومة الشعبية النسائية في كثير من الأحياء ، واستطاعت هذه اللجان أن تجتذب جماهير غفيرة من نساء الشعب ، وقامت بدور في تشجيع الفتيات على الإقبال على التدريب العسكري ، والتدريب على التمريض وبذل المعونة للمهاجرات من بور سعيد ، بل قامت بعض عضوات لجان المقاومة الشعبية النسائية بعمالية التدريب العسكري لزملائهن في الريف ، وذلك في منطقة القنال لقد أثبتت المرأة المصرية بحق أنها في الصفوف الأولى من المعركة الوطنية المقدمة .

إن لجان المقاومة الشعبية هذه ، قد قامت بدور هام في تعبئة الشعب ضد العدوان ، وفي جمع الشعب حول حكومة عبد الناصر الوطنية ، وفي القضاء على مفتريات العدو وإشاعته الكاذبة ، وفي تقوية الروح المعنوية .

وقد كانت ولا شك نواة للاتحاد القومي ، والجبهة الوطنية التي نادى بها

الرئيس عبد الناصر .

لقد نبعت هذه اللجان من صفوف الشعب ، من المعركة ذاتها ، وكانت شكلاً من أرقى أشكال التنظيم الجماهيري التي عرفتها مصر ، للدفاع عن أرض الوطن

المقدس، وتوحيد صفوف الشعب، والحماية البلاد من أية مؤامرات داخلية. والإستعمار الذى لا زال يهدد بلادنا بالعدوان المباشر من الخارج، أو من المؤامرات من الداخل، يتطلب ولا شك استمرار هذا الشكل من التنظيم الجماهيرى، بل وتدعيمه وتوسيع صفوفه، بحيث يشمل كافة الجماهير الشعبية ويقوم بدوره السياسى الوطنى، دور التعبئة الجماهيرية المستمرة، كما يقوم أيضاً تحت إشراف جيش التحرير بدوره فى التدريب العسكرى، ومختلف الخدمات الأخرى التى تتطلبها واجبات الدفاع الوطنى. وواجب الالتفاف حول الحكومة الوطنية وواجب الوحدة مع الشعوب العربية، هذا بجانب قيامه بالمساهمة فى حل كثير من المشاكل اليومية التى تصادف الشعب، وشرح طبيعة هذه المشاكل وإيجاد الصلات السليمة بين جماهير الشعب والسلطات المختلفة.

دور العمال المصريين

وقد قام العمال المصريون بدور بطولى رائع فى المعركة الوطنية ضد الإستعمار شأنهم فى ثورة ١٩١٩، وهبة ١٩٣١، ومظاهرات ٢١ فبراير، ومعركة القنال أواخر عام ١٩٥١.

لقد انضم إلى كتائب المقاومة الشعبية والحرس الوطنى قرابة ٥٠٠٠ عامل من عمال كفر الدوار وحدهم، كما انضم آلاف أخرى من عمال شبرا الخيمة ونسيج وغزل القاهرة وآلاف من مختلف فئات العمال، وقد استشهد منهم الكثير فى معركة بورسعيد الخالدة.

ولم يقتصر دور العمال المصريين على التطوع فحسب وبذل دمايتهم، وإنما كانت معركتهم معركة إنتاج أيضاً، فقد قررت كافة نقابة العمال واتحاداتها على دفع مشاكلهم اليومية إلى الوراء وعلى التركيز على زيادة الإنتاج. لقد ناشد اتحاد عام النسيج مثلاً، العمال على التركيز على المعركة المقدسة ضد الإستعمار، ومن أجل زيادة الإنتاج..

كما أصدرت نقابة شبرا الخيمة، بياناً تعاهد فيه الوطن: «إننا سنكون فى مقدمة الصفوف، وفى كافة الميادين، ميدان القنال، وميدان الإنتاج وميدان

البناء ، حتى تضمن لبلادنا النصر وإنزال الهزيمة بالمستعمرين الغزاة — إننا سنبدل ما في طاقتنا لزيادة الانتاج عما كان عليه ، قبل ذهاب زملائنا إلى ميدان المعركة . .

وقد وجهت نقابات شركة الغزل الأهلية نداء إلى العمال ، بأن يكونوا في الصفوف الأمامية للمعركة ، كطالباتهم وتطالبهم بضريبة الدم ، لأن أى تهادن المعركة سيترتب عليه القضاء على استقلالنا وسيادتنا . .

وقال رئيس نقابة الغزل الرفيع في كفر الدوار : « كنا نحدد لكل فرد منا مكانه ، إما في طاوور المقاتلين ، أو طاوور الذين يسهرون على المصنع . ولم تمض أيام قلائل حتى كان هناك ٥٠٠ عامل منا قد تحولوا إلى جنود مكافحين من الطراز الأول . وكانت نسبة الانتاج في المصنع ٩٩ ٪ ، أما بعد الاعتداء ، ورغم أن ثلث العمال قد ذهبوا إلى الميدان ، فإن نسبة الانتاج وصلت إلى ١٢٥ ٪ عما كان عليه قبل المعركة . .

ولم يقتصر كفاح العمال المصريين على ميدان المعركة ، ولا على ميدان الانتاج وحدهما ، إنما امتد إلى التبرع من أجورهم . . لقد تبرع العمال بمئات الألوف من الجنيهات ، من أجل مهاجري بورسعيد وإعادة بناء بورسعيد .
لقد أصدرت النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج إلخ بالقاهرة وضواحيها نداء تقول فيه :

« إننا لن نبك من استشهد منهم ، بل سنخلد ذكراهم ، لقد قرر مجلس إدارة النقابة التبرع بأجر يوم من جميع العمال ، والنقابة تأمل ألا يكون تبرعكم تنفيذاً للقرار فحسب ، بل نرجو أن يكون التبرع نابعا من اقتناعكم ووطنيتكم ، نابعا من إيمانكم وتقديركم لشهداء وطننا في أشرف معركة ،

وبلغ ما جمعه عمال النقابة أكثر من ألف جنيه . وبلغ ما تبرع به عمال كفر الدوار ١١٢٠٠ جنيه ، وشركة الغزل بالإسكندرية ٢٥٠٠ جنيه ، وعمال المنسوجات المصرية ٢٥٠٠ جنيه ، وعمال شركة سيامي ١٥٠٠ جنيه ، والمحلات الصناعية بشبرا ٦٠٠ جنيه ، وعمال الترام في القاهرة ١٨٠٠ جنيه ، واتحاد النقل المشترك قد تبرع بأجر يوم .

ونحن نذكر هذا على سبيل المثال لا الحصر ، فقد تبرعت عشرات أخرى من النقابات والمصانع ومختلف عمال الجمهورية المصرية بآلاف أخرى واضين مسرورين .

لقد سجل العمال المصريون بطولتهم الرائعة في الدفاع عن أرض الوطن ، يبذل دمايتهم في المعركة ، وتحمل المشاق في سبيل زيادة الانتاج ، ودفع مشاكلهم اليومية إلى الخلف ثم التبرع بنصيب من أجورهم لشهداء بورسعيد ولبناء بورسعيد

.....

هذه المقاومة الشعبية الضخمة من شعب مصر ، نساءها ورجالها وعمالها وفلاحها وطلبتها .. كانت عاملا حاسما في ضرب العدوان الاستعماري ضربة ساحقة .

لقد ارتفع الكفاح الشعبي التحريري الوطني المسلح ضد الاستعمار ، أقصى ما بلغه في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، سواء من ناحية البطولة أو التنظيم الشعبي الواسع ، أو المساهمة الجدية من جانب فئات الشعب .

أعجيب بعد هذا ألا يستطيع المستعمر أن يحتل أكثر من مدينة مصرية واحدة ، رغم حشده جنده وأساطيله البحرية والجوية ، المزودة بأحدث الأسلحة ؟ أعجيب بعد هذا ، ألا يستطيع المستعمر أن يبقى في أرض الوطن المقدس أكثر من أربعين يوما !!

لقد كان أحقر عدوان عرفه التاريخ ، كما كان أسرع انسحاب للاستعمار عرفه التاريخ أيضاً وأكثره خزيا وهوانا ..

لقد حققت مصر استقلالها وسيادتها ، وخاصة بعد أن أعلن الرئيس عبد الناصر إلغاء اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ التي كانت تخول لبريطانيا اتخاذ قاعدة في القنال إثر أي هجوم على أي بلد عربي من بلاد الجامعة العربية ، بمن وقعوا اتفاقية الدفاع المشترك ، أو إثر أي هجوم على تركيا .

وقد سجل الشعب المصري هذه السيادة وذلك الاستقلال بدمائه ، بدماء

الآلاف التي سقطت في سينا ورفح والعريش وأبو عجيلة وشرم الشيخ ،
والآلاف التي استشهدت في بور سعيد ، والمئات التي قتلها طائرات العدو في
مختلف أنحاء القطر ..

- ٣ -

التضامن الدولي

منذ أربعة وسبعين عاماً ، قامت إنجلترا بغزو مصر ، ولكن هذا الغزو
لم يثر أى رد فعل يؤبه له في العالم ؛ حقاً ، تحرك بعض الساسة والقادة العسكريين
وخاصة في فرنسا . إذ رأوا في هذا الغزو ، حركة معادية للأطماع الفرنسية في
مصر والشرق العربي ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تعبأ باعتراضات فرنسا ،
واستمرت في غزوها لمصر ، ولم يعن العالم الرسمي إذ ذاك بمأساة مصر ، لقد
تركت وحيدة في الميدان ، تكافح وحدها كفاح الأبطال .

وبعد أربعة وسبعين عاماً ، هاجمت إنجلترا وفرنسا ، مصر ، مع ذيلهما
إسرائيل .. لقد كان في جانبيهما القوة ، والقوة في ظن الاستعماريين ، هي الحق .
ولكن عام ١٩٥٦ ، لم يكن كعام ١٨٨٢ !

لقد أثار هذا العدوان الغادر ، ضمائر الملايين من الناس البسطاء في كل أنحاء
العالم ، ولم تكف هذه الملايين بالاحتجاج أو الأسى ، ولكن هذا العدوان
قد دفعها للتحرك ، وقد بلغ هذا التحرك حد إعداد متطوعين مزودين بالسلاح
من أكثر من شعب ودولة من الدول والشعوب المحبة للسلام ، وذلك مناصرة
لمصر ضد العدوان الغادر .

لقد أجبر الرأي العام العالمي ، والدول والشعوب المحبة للسلام ، امبراطوريتين
كانتا إلى حين قريب مسيطرتين على جزء كبير من العالم ، على وقف القتال ، ثم
الانسحاب نهائياً من أرض مصر ، دون أن يحققا هدفاً واحداً من أهداف هذا
العدوان ، وذلك قبل أن يمضي على هذا العدوان . يوماً .

إن كان هذا يدل على شيء ، فهو يدل على تغيير جوهرى في علاقات القوى

العالمية وقد أشرنا إليه ببعض التفصيل في الفصل التاسع ، ولا يسعنا إلا أن نلخصه في الآتي : -

• ظهور العالم الاشتراكي كقوة دولية ، مادية ومعنوية مؤيدة للسلام وحركات التحرر القوي ، ومعادية للعدوان في كل أنحاء العالم .

• بروز كتلة الدول الآسيوية والإفريقية ، التي ظفرت باستقلالها حديثاً إثر الحرب العالمية الثانية كعامل قوي في المحيط الدولي ، وتساندها مع الدول المكافئة من أجل تحرير أراضيها وتطور مستقل لكيانها السياسي والاقتصادي .

• بروز الجبهة العربية ، كما وصفها الرئيس عبد الناصر ، كحقيقة واقعة ، كان لها أثرها الفعال في مساندة مصر في كفاحها ضد العدوان .

• ارتفاع الوعي السياسي لدى الجماهير في كل مكان ، ولدى الطبقة العاملة والفئات الشعبية ، حتى في الدول الاستعمارية نفسها ، وضغطها على حكوماتها العدوانية ذاتها .

• ضعف المعسكر الاستعماري ، وازدياد حدة التناقضات في داخله مما أدى إلى وقوف الولايات المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، موقفاً غير مؤيد للعدوان الانجلو فرنسي .

• الضعف الشديد للامبراطوريتين البريطانية والفرنسية ، سواء عسكرياً أو اقتصادياً ، مما جعلهما أعجز من مواصلة العدوان إزاء المقاومة البطولية لشعب مصر ، والضغط الهائل للقوى المحبة للسلام .

• ارتفاع الوعي الشعبي ، والوعي القوي التحريري لدى شعوب الشرق عامة ، والشرقين الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا ومصر خاصة .

ألم يهب الشعب الأردني الذي لا يتجاوز المليون عدداً ، متحدياً مشاريع الامبراطورية البريطانية الاستعمارية ، ونجح في طرد جلوب ، والتخلص من وزارة خائنة ورفض الانضمام إلى حلف بغداد ، واتباع سياسة عربية خالصة بفضل ارتفاع وعيه السياسي ، وتنظيم صفوفه ؟

ألا يناضل الشعب الجزائري في بسالة نادرة ضد أكثر من نصف مليون

جندى فرنسى مزودين بأحدث الأسلحة ؟

فلم يكن عجيباً إذاً ، وقد استطاع الشعب المصرى بقيادة عبدالناصر ، القضاء على السيطرة السياسية للاقطاع والاحتكار ، أن يصمد فى بسالة نادرة ضد العدوان الاستعمارى .

هذه هى التحذيرات الجوهرية فى الموقف الدولى ، التى جعلت ميزان القوى فى صالح الشعوب . حتى الصغيرة منها ، وهى التى تجعلنا لا نتهيب أى عدوان استعمارى آخر ، حتى ولو جاء من أقوى الدول الاستعمارية ، أو حتى لو جاء من هذه الدول الاستعمارية مجتمعة !

ولنتناول الآن بشئ من التفصيل ، بعض الوقائع المتصلة بهذا التضامن الدولى لقوى السلام فى الأرض ضد العدوان على مصر .

الانذار السوفيتى

كان للانذار السوفيتى أثر كبير فى إجبار العدوان الاستعمارى على التوقف ويجب أن نفهم الظروف التى صدر فيها الانذار السوفيتى الذى وصفه أحد الدبلوماسيين الأمريكين بأنه قد صيغ فى لهجة قوية ، قوية جداً .

لقد أصدر اجتماع الطوارىء الذى عقده جمعية الأمم المتحدة قراراً يحتم على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إيقاف إطلاق النيران فوراً ، ويلزمها بسحب قواتها من الأراضى المصرية ، ولكن هذا القرار فى بادئ الأمر لم يأت بالنتيجة المطلوبة .

ونشأ عن ذلك حالة مفاجئة حقاً ، كما قال د . ت . شيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى خطابه أمام الجمعية العامة لحيث الأمم المتحدة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ : « فالتقابل البريطانى والفرنسية تنال كالمطر على شعب مصر الوديع الآمن ، والدماء تنزف منها بغزارة ، وقد استغاثت تطلب النجدة ، وكان أى تسويق أو تماطله من شأنه أن يهدد مصر بكارثة ، ويحمل معه خطر امتداد الحرب ، وقد رأى الاتحاد السوفيتى — والحالة هذه — أنه لا مفر من اتخاذ إجراء حازم حاسم . » فى ٥ نوفمبر استحدث الاتحاد السوفيتى مجلس الأمن

على أن يخطر كلام من بريطانيا وإسرائيل وفرنسا بإيقاف كافة الأعمال العدوانية ضد مصر فوراً ، وبسحب قواتها التي غزت الأراضي المصرية في ظرف ثلاثة أيام . وقد أوصى الاتحاد السوفيتي بضرورة قيام الحكومات أعضاء هيئة الأمم المتحدة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصفتها أعضاء دائمين في مجلس الأمن بتقديم المعونة العسكرية وغيرها من المساعدات لضحايا العدوان بالجمهورية المصرية ، وإمدادها بقوات جوية وبحرية ووحدات عسكرية وغير ذلك من المتطوعين والمدربين مع المساعدات المادية ، وذلك في حالة عدم رضوخ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرار مجلس الأمن خلال المدة المحددة .

وفي نفس الوقت ، قدمت الحكومة السوفيتية اقتراحاً لحكومة الولايات يقضى بالمساهمة مع باقي الحكومات الأخرى في مجهودات الاتحاد السوفيتي داخل نطاق هيئة الأمم المتحدة ، لوقف العدوان ، ومنع استمرار سفك الدماء ولكن مع الأسف لم تقم حكومة الولايات المتحدة بتعريض هذه الخطوة من جانب الاتحاد السوفيتي ، .

ولم يعد مفراً من أن يتخذ الاتحاد السوفيتي قراراً حاسماً أمته عليه مبادؤه في سياسته الخارجية ، أن يؤيد كافة الشعوب المكافحة ضد الاستعمار من أجل استقلالها وسيادتها ، مستلهما في الوقت نفسه مبادئ الأمم المتحدة ، وقرار جمعيتها العامة بوقف العدوان فوراً .

ومن ثم كان الإنذار السوفيتي .

وقد جاء الإنذار في صورة أربع مذكرات ، واحدة منها موجهة لرئيس مجلس الأمن ، وأخرى موجهة لأنطوني إيدن رئيس وزراء إنجلترا إذ ذاك ، وثالثة إلى جى موليه رئيس مجلس وزراء فرنسا ، ورابعة إلى بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل وقد جاء فيه :

« لم تكن قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الانجلو فرنسي الذي له أغراض حربية أخرى . والحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها هي أن حرباً عدوانية ، تشن ضد الدول العربية ، بهدف القضاء على الاستقلال الوطني لدول الشرق الأدنى

والأوسط ، ويهدف إعادة نظام العبودية الاستعمارية الذى لفظته الشعوب العربية ...

وماذا يكون موقف المملكة المتحدة (أى إنجلترا) إذا هاجمتها دول أقوى لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة المدرة ؟ ودول كهذه تستطيع فى الوقت الحاضر ، أن ترسل قوات بحرية أو جوية إلى شواطئ بريطانيا ، وأن تستخدم وسائل أخرى ؛ كالأسلحة الصاروخية ، وإذا حدث هذا واستعملت الأسلحة الصاروخية ضد المملكة المتحدة أو فرنسا ، فانكم بلا شك ستصفون هذا بأنه أعمال وحشية . ولكن فم يختلف هذا عن الهجوم الوحشى الذى تشنه القوات المسلحة للمملكة المتحدة وفرنسا على مصر التى تكاد تكون بلا دفاع ؟

... نعتقد أن حكومة المملكة المتحدة يجب أن تصغى لصوت العقل وتقف الحرب فى مصر .. ونحن مصممون تصميماً تاماً على سحق المعتدين بالقوة وأن نعيد السلام إلى الشرق ،

.....

وجاء فى نفس الإنذار السوفييتى لإسرائيل ما يلى : « إن الحكومة الإسرائيلية بتنفيذها لإرادة غيرها ؛ تلعب بأجرام وبغير شعور بالمسئولية بمصير السلام ومصير شعبها .. إنها تبذر بين شعوب الشرق من الحقد لدولة إسرائيل . ما سيكون له بكل تأكيد أثره على مستقبل إسرائيل ، وما يعرض للهلاك وجود إسرائيل نفسها كدولة .. ونحن نأمل أن تفهم حكومة إسرائيل هذا الإنذار فهماً سليماً وأن تعيه .. »

واضح جداً من كل هذا ، أن الاتحاد السوفييتى لم يلجأ إلى هذا الإنذار ، إلا بعد أن استنفد كافة الوسائل القانونية سواء فى مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة لاتخاذ إجراء مشترك لوقف العدوان بالقوة المسلحة ، وإلا بعد أن رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح ، وإلا بعد أن استنجدت مصر بكافة شعوب العالم ودولها لمساعدتها .

ولم يكتف الاتحاد السوفييتى بإصداره ، بل اتخذ العدة لتنفيذ هذا الإنذار فعلاً ، إذا تقاطر ألوف المتطوعين السوفييت يسجلون أسماءهم فى سفارة مصر بموسكو ويطلبون السفر لمصر .

وقام الشعب السوفييتي بمظاهرات ، ضخمة موجهة ضد انجلترا وفرنسا وإسرائيل ، ومطالبة بوقف العدوان بالقوة المسلحة .
 وقرر العمال السوفييت العمل ساعتين إضافيتين تخصص أجورهما لمساعدة مصر .. وفي وقت قصير أمكن جمع ٥٠ مليون روبل هدية للشعب المصري .
 فضلا عن أطنان من القمح والأدوية والأغذية المحفوظة إلخ ،
 لقد أثبتت المعركة عملياً أن قوة ضخمة ، من أكبر دول العالم ، تقف معنا شعباً وحكومة ، في كفاحنا ضد الاستعمار ، ومن أجل المحافظة على استقلالنا وسيادتنا القومية .

دول باندونج

وهبت معظم دول باندونج شعوباً ، وحكومات ، تؤيد مصر لا بالاحتجاج فحسب ، وإنما بالمظاهرات والمتطوعين . فقد تجمع مئات الآلاف من الصينيين في مظاهرات صاخبة وتوجهوا إلى سفارة بريطانيا في بكين ، يعلنون سخطهم على العدوان وتأيدهم التام للشعب المصري وحكومته الوطنية .
 وفي ٣ نوفمبر ، أعلن ماوتسي تنج ، رئيس جمهورية الصين الشعبية ، أن بلاده مستعدة لإرسال جيش من المتطوعين إلى مصر وقال : « إذا انتصر المستعمرون في مصر ، فإن عدوانهم سيمتد إلى الشرق الأوسط ومناطق أخرى ، ولذلك فلن نتردد الصين في إرسال جيش من المتطوعين إلى مصر ؛ إذا طلب الرئيس جمال عبد الناصر ذلك . »

ثم أرسلت حكومة الصين تحذيراً لبريطانيا وفرنسا بوقف العدوان . وفي ٧ نوفمبر أعلن السفير المصري في الصين الشعبية ، أن ٢٥٠ ألف متطوع صيني أبلغوا السفارة عن رغبتهم في السفر إلى مصر والمشاركة في الدفاع عنها .
 وفي ١٣ نوفمبر أعلنت حكومة الصين ، أنها قدمت لمصر هدية نقدية قيمتها ٢٠ مليون فرنك سويسري ، للمساهمة في كفاحها الباسل ضد العدوان الأجنبي وأن الصين تشحن على وجه السرعة ، كميات كبيرة من الصلب والشاي وزيت بذرة القطن مساعدة لمصر .

• وأعلن وزير خارجية إندونيسيا أن حكومته ستتخذ إجراءات مشددة ضد بريطانيا وفرنسا ، بسبب عدوانها على مصر ، ثم قال إن الموانئ الإندونيسية قد قاطعت السفن البريطانية والفرنسية .

وفي ٨ نوفمبر أحرقت الجماهير الثائرة في جاكرتا ، دار السفارة البريطانية وحاصرت سفارة فرنسا ورجمتها بالحجارة .

وقاطعت مدينة جاكرتا جميع البضائع الإنجليزية والفرنسية ، وتقدم ألوف من الشباب الإندونيسي للتطوع ، لمشاركة مصر في الدفاع ضد العدوان .

• وقامت في أفغانستان مظاهرات كبيرة تأييداً لمصر . وأعلن المتظاهرون استعدادهم للسفر إلى مصر دفاعاً عنها ، وصرح رئيس وزراء أفغانستان سردار محمد داود ، إن العدوان الوحشي ضد مصر الصديقة العزيزة لأفغانستان قد أحدث ألماً عميقاً ، وهزة عنيفة في نفوس جميع أفراد الشعب الأفغاني ، وقد وعدت الحكومة بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى هذا الشعب الباسل المجاهد وقد تلقت طلبات لاحتصر لها من جميع أنحاء البلاد ، يعلن فيها مرسلوها أفراداً وجماعات تطوعهم لمساعدة مصر .

• وفي الهند أصدرت حكومتها بياناً رسمياً في أول نوفمبر ١٩٥٥ قالت فيه : إن العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر ، يعد انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ باندونج .

وقال نهرو : « إنني لا أذكر أي حادث عدوان صارخ ، أفضع مما هو حادث اليوم ضد مصر » .

• وثار الشعب الباكستاني على العدوان ، وطالب الحزب الديمقراطي وعلماء الباكستان بإلغاء حلف بغداد وجميع التكتلات العسكرية ، كما تظاهر الطلبة الباكستانيون في دكا ديشار وكويتا وغيرها من المدن الهامة ، وأعلنوا مشاركتهم لمصر في نضالها ضد المستعمرين .

• ونددت جميع الصحف في سيلان بالعدوان ، وطالبت المعارضة البرلمانية ، بعدم تقديم أية تسهيلات في القواعد البريطانية بسيلان للطائرات والسفن البريطانية ، التي تحمل الجنود أو العتاد للشرق الأوسط .

وفي ٣ نوفمبر ، قامت مظاهرات ضخمة احتجاجاً على الهجوم الإستعماري ،
وأندرس رئيس وزراء سيلان بانسحاب بلاده من الكومنولث ، إذا استدعت
التطورات المقبلة ذلك .

الشعوب العربية

• وكان موقف سوريا حكومة وشعباً ، راتعاً حقاً . فقد أعلنت التعبئة العامة
ووضعت قواتها العسكرية تحت تصرف مصر ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية
والثقافية مع بريطانيا وفرنسا .

• ووقفت الأردن الباسلة بجانب مصر ، فأرسلت حكومتها الوطنية في
أول نوفمبر إنذاراً إلى مجلس الأمن ، بأنها ستنفذ الاتفاق الثلاثي العسكري بينها
وبين مصر وسوريا .

وفي ٣ نوفمبر أبلغت الأردن حكومة بريطانيا ، بأنها لن تسمح لها باستخدام
المطارات والقواعد العسكرية ضد مصر ، ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع
فرنسا .

وفي ١٢ نوفمبر أعلنت الحكومة الأردنية التعبئة العامة ، وقرر أكثر من
ألف طالب أردني الالتحاق بجيش التحرير ، وطالب النواب الأردنيون بقطع
العلاقات مع بريطانيا وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية .

وبالفعل قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأردني ، إلغاء
المعاهدة ، وقبول المعونة العربية بدلاً من المعونة البريطانية .

• وأعلن الشعب السوداني بخطه على العدوان ، وسارت المظاهرات في الشوارع
تهتف بكفاح الشعب المصري وسقوط الاستعمار . وقامت اللجنة المعادية للاستعمار
بتسجيل أسماء المتطوعين ، وطالبت الحكومة السودانية بقطع علاقاتها مع
بريطانيا وفرنسا وإعلان التعبئة العامة ، وأضرب طلبة جامعة الخرطوم والمدارس
الثانوية وتطوع الطلبة السودانيون في مصر في جيش التحرير . كما أصدرت الحكومة
السودانية أمراً بمنع جميع الطائرات الحربية البريطانية والفرنسية من الهبوط
بمطارات السودان .

• وأعلنت حكومة ليبيا غداة وقوع العدوان على مصر ، أن القواعد العسكرية فيها ، لن تستخدم ضد مصر .

وفي ٢ نوفمبر قامت مظاهرات عنيفة في بنغازي احتجاجاً على العدوان .

• وفي الكويت ، أعلن ٣٠٠٠ وطني التطوع في جيش التحرير المصري ، ورفض الضباط الكويتيون تفريق المظاهرات الوطنية ، التي قامت احتجاجاً على العدوان على مصر ، وسحب أهالي الكويت أموالهم من بنوك بريطانيا ، وقاطعوا شركاتها ، وبلغت التبرعات لمصر أكثر من مليون وربع مليون جنيه .

• وفي العراق ، عندما اتضح للشعب ، أن حكومة نوري السعيد ، يسهل استخدام الطائرات البريطانية لمطاراتها وقواعدها ، أثناء الغارات على مصر ، هب الشعب العراقي ثائراً ضد نوري السعيد ، مطالباً بسقوطه والانسحاب من حلف بغداد ، وقامت مظاهرات صاخبة ، استشهد فيها المئات من الوطنيين العراقيين .

في البور الاستعمارية

وقد دلت الطبقة العاملة في البلاد الاستعمارية نفسها ، وكثير من الجماهير الشعبية فيها على مقدار تمسكها بمبدأ التعايش السلمي ، واستنكارها للأساليب العدوانية للدوائر الحاكمة في بلادها .

• ففي ٤ نوفمبر ، اجتمع في ميدان ترافلجار بلندن ، أكثر من ٤٠ ألف بريطاني ، تلبية لدعوة لجنة السلام ، وحزب العمال ، والحزب الشيوعي الانجليزي للاحتجاج على العدوان على مصر ، وطالبوا حكومة إيدن بوقف العدوان ، وأصدر عمال المناجم بحنوب ويلز بياناً استنكروا فيه العدوان ، وهددوا بالإضراب قائلين: « إن كثيراً من العمال يطالبون بالإضراب كأداة فعالة لوقف الحرب الرجعية التي شنتها حكومة إيدن على مصر » .

بل استنكر جيتسكل ، رئيس حزب العمال البريطاني ، ومثل الجناح اليميني فيه ، تحت ضغط جماهير الحزب ، هذا العدوان قائلاً بتاريخ أول نوفمبر: « إن ملايين الشعب البريطاني ، قد هزتها في عمق ، وقد أحست بالخجل لإلقاء

سلاح الطيران البريطاني قنابله على مصر ، لا دفاعاً عن النفس . . وإنما متحدياً
ميثاق الأمم المتحدة . .

وقالت جريدة « المانشستر جارديان » ، الناطقة بلسان حزب الأحرار
بتاريخ ٣١ أكتوبر :

« إن هجوم الحكومة البريطانية على مصر ، كارثة من الدرجة الأولى ، فهو
عمل خاطيء من ناحية — أديا وعسكرياً وسياسياً — إنه ضربة قاسية لسمعة
بريطانيا ولحلف الأطلسي والأمم المتحدة ؛ ولن يحقق أى شيء لازدهار
بريطانيا المادي . .

بل أحست الجرائد الانجليزية المحافظة نفسها ، بمقدار عزلة بريطانيا ، فقالت
الديلي ميور بتاريخ أول نوفمبر : « إن بريطانيا وفرنسا تقف منعزلتين » ، وقالت
فيناشيال نيوز : « إنه لاشك أبداً في أن الرأي العالمى يعارض بشكل عام الفعلة
الانجلو — فرنسية ،

• وفى فرنسا ، أضرب العمال الفرنسيون فى مصانع الطائرات ومحطات
القوى وأحواض السفن والمناجم ومصانع السيارات .

كما عقد الاتحاد العام للنقابات واتحاد العمال الكاثوليك اتهاقاً للإضراب
احتجاجاً على العدوان الاستعماري ، وسارت مظاهرات عمالية فى معظم المدن
الفرنسية ، وقام الحزب الشيوعى الفرنسى بأكبر جهد لتعبئة العمال الفرنسيين
والجماهير الشعبية الفرنسية ضد العدوان ، وكان النواب الشيوعيون هم الوحيدين
الذين عارضوا العدوان على مصر ونددوا به .

• وصرح وزير خارجية اليابان بأن بريطانيا وفرنسا لجأتا إلى استخدام
القوة ، وفى ذلك انتهاك صريح لمبادئ الأمم المتحدة وغاياتها .

• وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ المكسيكى ، بأن
الاعتداء البريطانى الفرنسى على مصر سبب قلقاً بالغاً فى المكسيك . إن
الشعوب الحرة والعالم كله يدين العمل الذى قامت به هاتان الدولتين . .
• وفى الأرجنتين أصدرت شركة كاستالدس البحرية أمراً بوقف الباخرة
الأجنبية التى تنقل عدداً من المتطوعين الإسرائيليين .

• وقال وزير خارجية الترويج : « إن نياً العدوان الإسرائيلي ، وكذلك التدخل البريطاني الفرنسي ، قد أصاب الرأي العام الترويجي بصدمة عنيفة » .

...

.. كان واضحاً ، إذن ، أن المعسكر الاشتراكي ، والدول المستقلة في آسيا وإفريقيا التي فازت باستقلالها حديثاً ، ومعظم الدول العربية ، والطبقة العاملة في معظم البلاد الاستعمارية ، قد أجمعت كلها على استنكار هذا العدوان ، وقد تحركت كلها بدرجات متفاوتة من الحماسة والقوة ، حركات فعلية من أجل وقف هذا العدوان .

لقد بلغ التضامن العالمي مع مصر من جانب القوى المحبة للسلام ، من القوة والعنف ، ما جعله عاملاً حاسماً في وقف إطلاق النار ، وفي انسحاب القوات الانجلو فرنسية آخر الأمر من بورسعيد .

التضامن العمالي الدولي

وقد قام العمال في كافة أنحاء العالم ، بدور رائع في مساندة مصر وتأييد كفاحها البطولي ضد العدوان .

• فقد رسم الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب (الذي تكون في ه مارس ١٩٥٥) خطة كاملة لمقاومة الاستعمار والاشتراك الفعال في حالة العدوان على مصر أو أي قطر من الأقطار العربية ، وقد أصدر القرارات الآتية في أغسطس سنة ١٩٥٦ .

أولاً : أن يمنع عمال العرب البترول ، في كافة البلدان العربية ، من تسرب أية نقطة منه أو مستخرجاته أو مشتقاته ، خارج حدود الوطن العربي ، بكافة الوسائل ، ولو أدى الأمر إلى نفس وتدمير كافة الآلات والمنشآت في حالة الاعتداء على مصر .

ثانياً : مقاطعة شحن وتفريغ وتموين جميع السفن وطائرات الدول التي تعتدي على مصر ، أو تؤيد العدوان عليها .

ثالثا : تدمير كافة المطارات والمنشآت الحربية الأجنبية في الوطن العربي ،
للحيلولة دون استخدامها ضد مصر .

رابعا : دعوة جميع عمال العرب للتطوع في جيش التحرير الوطني ، لرد أى
عدوان يقع على مصر .

خامسا : مطالبة الحكومات العربية بتجميد أموال وممتلكات الدول التى
جمدت أو قد تجمد أموال وممتلكات مصر ، وكذلك سحب جميع أموالها
وأرصدها من تلك الدول .

سادسا : توجيه نداءات إلى الاتحادات النقابية الوطنية والمهنية والدولية
لموازة مصر في موقفها .

وبعد ساعة واحدة من العدوان الغادر على مصر، وجه الاتحاد نداء يطالب
فيه عمال الدول العربية بتنفيذ قرارات الاتحاد .

• فقام العمال السوريون بنسف أنابيب شركة البترول العراقية الانجليزية
التي تمر بسوريا في ثلاثة مواضع ، كما نسفوا خطين آخرين على الحدود بين
لبنان وسوريا .

• وقام عمال طرابلس بتخريب أنابيب البترول ، ورفضوا شحن سفينة
من سفن البترول .

• وأحرق العمال في البحرين جميع المنشآت البريطانية ونسفوا بعض
أنابيب البترول .

• ورفض عمال المطارات بالسودان، إرشاد الطائرات الفرنسية والبريطانية،
واستقال سبعون موظفا يعملون بشركة الطيران بالخرطوم ، احتجاجا على قرار
وقف الموظفين والعمال الذين رفضوا إرشاد الطائرات الإنجليزية والفرنسية

...

ولم يقتصر الأمر على العمال العرب ، وإنما امتد التأيد لمصر إلى جميع
عمال العالم ، فأرسل الاتحاد العالمى للنقابات في ٢ نوفمبر برقية يحتج فيها بشدة
على العدوان المشين الذى شنته حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد

مصر ، إن البشرية بأسرها تستنكر هذا التدخل العسكرى وتعدّه عملاً وحشياً .
وفى ١٧ نوفمبر ، اجتمع المكتب التنفيذى للاتحاد العالمى للنقابات ، وأصدر
القرارات الآتية :

- حث العمال على جمع التبرعات والأغذية والأدوية لصالح الشعب العربى .
- إرغام الحكومات المعتدية على تعويض مصر من خسائر الحرب .
- التبرع بما يعادل ٥٠٠٠ جنيه استرلينى لشعب مصر .
- كما قرر عمال الصين الشعبية زيادة ساعات عمل إضافية من أجل مصر ،
وكونوا اللجنة الصينية لمساعدة مصر .
- وأرسل اتحاد عمال النسيج للصين الشعبية برقية لرئيس اتحاد النسيج
والغزل بمصر ، جاء فيها : « نحن تؤيد بقوة الشعب المصرى ، الذى يقاتل
فى سبيل سيادته القومية وحرية وفى سبيل تحقيق السلام العالمى .
- وتبرع عمال تشكسloفا كيا وجمهورية منغوليا الشعبية بمبالغ محترمة لاتحاد
عمال العرب .
- لقد هب العمال فى كل مكان لنصرة مصر أدبياً ومادياً ، وأثبتوا بذلك أنهم
القوة الرئيسية فى الكفاح ضد الاستعمار ، وفى مناصرة الشعوب المناضلة
عن حريتها واستقلالها ؛ ومن ثم كان للعمال فى كافة أنحاء العالم دور حاسم
فى وقف العدوان .

...

كان مستحيلاً ، إذن ، إزاء الكفاح البطولى للشعب المصرى ، وإزاء
التأييد العملى للملايين الشعوب فى آسيا وأوروبا وإفريقيا ، وإزاء الموقف الصلب
الحازم للاتحاد السوفيتى ، وللصين الشعبية ولبقية المعسكر الاشتراكى ، وإزاء
مساندة الشعوب العربية ومعظم دولها ، إلا أن يصاب الاستعمار الإنجليزى فرنسى
بهزيمة ساحقة ، آذنت بانهيائه تماماً .

— ٤ —

موقف الولايات المتحدة

لاشك أن الولايات المتحدة قد انضمت إلى صفوف الدول المعارضة للعدوان .

لقد صرح إيزنهاور : إن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد أخطأت التقدير في عدوانها على مصر ، فإسرائيل كانت تعلم أن بريطانيا وفرنسا ستشتركان في المعركة ، وأن المعركة لن تستمر طويلاً ، وستنتهي بنصرها ، بما يرغب مصر على عقد صلح معها ، كذلك كانت تظن بريطانيا وفرنسا أن انتصارها على مصر سوف يرغمها على تدويل قناة السويس ، وكانت هذه الدول الثلاث تعتقد أيضاً أن الولايات المتحدة ستؤيدها وستخذل قرارات الأمم المتحدة .

وقال هنري كابوت لودج مندوب أمريكا في الأمم المتحدة : « إن أمريكا تشعر أن بريطانيا وفرنسا قد أقدمتا على خطأ كبير بانتهاكها ميثاق الأمم المتحدة ، كما أيدت أمريكا سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العمومية لهيئة الأمم . قرار وقف النار ، وقرار الانسحاب للقوات العدوانية من الأراضي المصرية . ولا شك أن هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة كان له أثره في وقف العدوان والانسحاب .

ولكن المسألة القائمة والتي لا تزال موضع بحث تاريخي هي : هل كانت أمريكا تعلم مقدماً بأمر هذا العدوان ؟ وهل كانت موافقة عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من الناحية الفعلية ؟

لا شك أن الإجابة على هذه المسألة تتطلب الاطلاع على أخص الوثائق السرية والمحادثات الخاصة بين رؤساء الدول ورؤساء الوزارات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل .

ولكن هناك جانب من الحقائق يسترعى النظر ويدل على أن أمريكا كانت على علم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بهذا العدوان ، وإنما لم تتخذ أية خطوات إيجابية على الأقل لوقف هذا العدوان .

أنه قد جاء في خطاب دالاس في مؤتمر لندن الثاني الخاص ببحث مشكلة القنال والذي تمخض عن جمعية المتفعين عبارات تدل على عدم استنكاره استخدام القوة ، وذلك قبل العدوان .

فقد قال دالاس : « إننا جميعاً نرغب في عدم استعمال القوة . ولكن هذا هو وجه واحد من وجهي العملة ، إنني لا أهتم بصددها جاء في ميثاق الأمم

المتحدة من كلمات عن عدم استخدام القوة ، طالما كانت هناك مسائل لا يمكن أن تحل إلا بالقوة ، ١

كانت هذه هي الفلسفة كما يقول فتحي خليل ، التي قدمها دالاس للجمهور في مؤتمر لندن الثاني، فلسفة الحرب

• انه ثبت أن الولايات المتحدة شجعت بشكل غير مباشر على إرسال أسلحة لإسرائيل في فترة ما بعد تأميم القناة ، وإسرائيل ، كما هو معلوم ، متوقعة حياتها وصادراتها وتمويلها على الولايات المتحدة ، وهي بذلك لا يمكن أن تتحرك حركة واحدة ، تعلم حقا أنها تغضب سيدتها الحقيقية أمريكا .

• إن أمريكا أخذت تسحب رعاياها من مصر وسوريا والأردن ابتداء من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، أي يوم العدوان الإسرائيلي على مصر . ولو كانت المسألة مجرد عدوان لإسرائيل ، لما كان هناك أي خطر ذو قيمة يمكن أن يهدد الرعايا الأمريكان في مصر أو بقية الشرق العربي .

• وقد قال الجنرال الأمريكي « راندولف بيت » في تصريح له ، أن قوات الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض كانت مستعدة لشق طريقها إلى القاهرة ، « إذا دعت الضرورة لإتخاذ الرعايا الأمريكيين ، وأن فرقتين من فرق البحرية الأمريكية الأولى تحركتا لتقوية الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض ، وفي الخليج الفارسي .. وأن أوامر صدرت لتعزيز القوات الأمريكية ، خوفا من استيلاء « المتطرفين » في مراكش على القاعدة الأمريكية هناك ، لتعطيل تحركات القوات الأمريكية !! وأن الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض كان مزوداً بالأسلحة الذرية ١

هذه الإستعدادات كلها ، أكانت لمجرد إتخاذ الرعايا الأمريكيين ؟ أم توحى بأن الولايات المتحدة كانت تعد العدة للوثوب هي الأخرى في اللحظة المناسبة ؟

• إنه ثابت أن القوات العدوانية على مصر قد استخدمت أسلحة حلف الأطلنطي . وقد احتجت الولايات المتحدة رسمياً على ذلك ، ولكن أكان مستحيلاً على قائد قوات الحلف الأطلنطي وهو أمريكي أن يحول دون هذا الاستخدام لأسلحة الحلف ؟

• ثم أى إجراءات عملية اتخذتها الولايات المتحدة لوقف العدوان ؟ لقد اكتفت بأن تؤيد قرارات الجمعية العمومية في وقف العدوان والانسحاب فورا من مصر . إن اسطولها السادس كان موجودا في البحر الأبيض . وكان يمكن أبسط اعتراض منه لوقف العدوان فورا ، بل أكثر من هذا رفضت الولايات المتحدة بشكل حاسم عرض الاتحاد السوفيتي في استخدام قوات مشتركة من البلدين ، لوقف العدوان بالقوة المسلحة ، إذا أصرت القوات العدوانية على المضي في عدوانها رغم قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة . وما جدوى الموافقة الرسمية على قرارات بوقف العدوان ، إذا لم تصحبها الإجراءات العملية لتنفيذها ؟

• ثم ماذا كان موقف الولايات المتحدة حينما أعلن الاتحاد السوفيتي عزمه على سحق العدوان . وحين وجه إنذاره للدول الثلاث المعتدية ؟ لقد أعلنت الحكومة الأمريكية تحذيرها للاتحاد السوفيتي ، وقالت إن تلك المحاولة ستقابل بمعارضة من الحكومة الأمريكية .

وقال نيكسون نائب رئيس الولايات المتحدة : « يجب أن يعلموا أننا لن تأخر عن نجدة « حلفائنا » ، إذا جاء المتطوعون الروس ، « وحلفائنا » ، هنا من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل !

وقال إيزنهاور : « إن روسيا تؤيد أحد الطرفين في معركة الشرق الأوسط (أى تؤيد العرب) بينما تتجاهل مصالح الطرف الآخر (أى إسرائيل وبريطانيا وفرنسا) ولكن الولايات المتحدة تستهدف العدالة التامة للطرفين فهي ترغب في صداقة كل من الدول العربية وإسرائيل لأنها تشعر أن كلا منهما يحتاج إلى الآخر . وأنه عقب تسوية تلك المسألة ، ستعود الصداقة الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا أقوى مما كانت في أى وقت مضى ، !

واضح إذاً أن سياسة الولايات المتحدة كانت مزدوجة الوجه : وجه رسمي ظاهرى في مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة ، يستنكر العدوان لفظا وظاهريا ، ولكن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة لم تكن راغبة قط في اتخاذ أية إجراءات عملية لوقف العدوان الانجلو فرنسي الاسرائيلي على مصر .. بل على العكس كانت تعد العدة سياسيا وعسكريا للضرب في الوقت المناسب !

وما السر في هذا الوجه المزدوج ؟

إن الولايات المتحدة كانت مقبلة على انتخابات الرئاسة ، وكان صعبا ألا تراعى الدوائر الرجعية ذاتها ، ورغبة الشعب الأمريكي في السلام وعدم الدخول في مغامرات حرية شأن مغامرة كوريا .

لقد كان زعماء الحزب الجمهوري أنفسهم بما فيهم دالاس ، يروجون أثناء الانتخابات لفكرة أن العالم مقبل على سلام وازدهار . بل أشار دالاس في خطبه الانتخابية إلى أن الولايات المتحدة تريد أن تعتمد أساسا على القوة الأدبية للأمم المتحدة .

كما أن العدوان على مصر أثار — كما رأينا — من السخط العالمى والتحرك الفعلى للشعوب ، مما جعل الدوائر الرجعية في الولايات المتحدة تردد في تأييده تأييدا رسميا .

ولكن هناك أسباب لا تقل أهمية عن هذه الأسباب ، ألا وهي سياسة الاحتكارات الأمريكية ، التى تهيمن فى الواقع على السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة .

لقد كانت هذه الاحتكارات تتطلع منذ أمد بعيد لثروات الشرق الأدنى والأوسط : بترولها ، وسوقها والاقتصاد بهذه الثروات .

إن تطلعها هذا يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى ! فقد طالب الكولونل هاوس ، وهو يعلق على نقط الرئيس ولسن الأربع عشر ، بضرورة وجود سياسة « الباب المفتوح » ، فى تجارة الشرق الأوسط ، وضرورة وضع القسطنطينية تحت إشراف دولى وتكوين « أرمينيا المستقلة » .

وكان معنى هذا بلغة بسيطة أن تفتح أبواب هذه المنطقة للنفوذ الأمريكى فلا تبقى منطقة احتكار انجلو فرنسية .

ثم فى الفترة ما بين الحربين ، بدأ نفوذ الاحتكارات الأمريكية يتسرب إلى الشرق الأدنى فى الكويت والبحرين والعربية السعودية .

ولكن إثر الحرب العالمية الثانية ، لم يعد يكنى الاحتكارات الأمريكية مجرد سياسة « الباب المفتوح » ، مجرد التسرب التجارى فى هذه الأسواق والاستيلاء

على امتيازات البترول هناك .

لقد أصبحت الاحتكارات الأمريكية ترغب في السيطرة الكاملة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتضمن سوق هذه المنطقة لها من جانب، ولتكون نقطة ونوب على الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى من جانب آخر، ولتستخدم رجال هذه المنطقة وثرواتها في حرب عدوانية ضد المعسكر الاشتراكي من جانب ثالث، وليكون لها وحدها الأرباح الفاحشة من البترول من جانب رابع. وكانت سياسة الولايات المتحدة تنتهز باستمرار فرصة ضعف أو عجز الاستعمار البريطاني . لتفوز بنصيب الأسد في هذه المنطقة .

ومن ثم كان مبدأ ترومان ، في سنة ١٩٤٧ منتهزاً فرصة ارتباك القوات البريطانية في اليونان، وعجزها عن السيطرة على هذه البلاد، ليثبت أقدام الولايات المتحدة في كل من تركيا واليونان ، كخطوة للقفز على الشرق الأدنى . وكان مبدأ ترومان ، يتضمن المساعدة العسكرية والمساعدة الاقتصادية في نفس الوقت ، وتمخض آخر الأمر عن إنشاء نقط عسكرية أمريكية في هذين البلدين .

وكانت الحجة التي قدمت وقتذاك ، هي نفس الحجة التي يقدمها اليوم مشروع إيزنهاور ألا وهي الخطر الشيوعي والحرص على استقلال هذه البلاد ضد الغزو الشيوعي من الخارج والنشاط الهدام في الداخل .

وكانت الاحتكارات الأمريكية تنتهز فرصة أي ارتباك من جانب إنجلترا في منطقة الشرق الأدنى والأوسط ، لتزيد من قبضتها سواء البترولية منها أو العسكرية أو السياسية وكان واضحاً هذا في بترول إيران، والأرقام التالية تدل على مدى هذه السياسة . ففي سنة ١٩٣٧ لم تكن الولايات المتحدة تملك من بترول الشرق الأوسط أكثر من ١٢.٨ ٪ بينما كان لإنجلترا السيطرة على ٨٠.٩ ٪ من هذا البترول فما أن يأتي عام ١٩٥٠ حتى تبلغ حصة الاحتكارات الأمريكية من البترول في هذه المنطقة ١٤.٤ ٪ بينما تهبط حصة بريطانيا إلى ٥٠.٩ ٪ وما أن يحل عام ١٩٥٦ حتى ترتفع حصة الاحتكارات الأمريكية إلى ٦٥ ٪ من بترول الشرق الأوسط ، وتهبط حصة بريطانيا إلى ٣٠ ٪ ١

أى أن أكثر من نصف البترول الذى كانت تملكه بريطانيا تسرب إلى الاحتكارات الأمريكية فى أقل من عشرين عاماً !

والأسطول السادس الأمريكى فى البحر الأبيض قد بلغ من الضخامة حتى أصبح ثلاثة أضعاف حجم الأسطول البريطانى فى هذه المنطقة . كما تملك أمريكا أضخم قواعد طيران فى منطقة الشرق الأوسط .

ولهذا لم يكن للاحتكارات الأمريكية مغنم من الاشتراك مع القوات الانجلو فرنسية الاسرائيلية فى العدوان على مصر . إن اشتراكها إذ ذاك معناه أن تقاسم مع الامبراطوريتين النفوذ فى هذه المنطقة ، وهى تريد الانفراد بالنفوذ وحدها ، ولهذا فضلت الاحتكارات أن تدين العدوان ، وأن تؤيد قرارات الأمم المتحدة بالنسبة لوقف القتال وانسحاب القوات المعتدية ، لتكسب نفوذاً أدبياً فى هذه المنطقة ، هذا فى الوقت الذى كانت تعد فيه العدة لضربتها فى الوقت المناسب .

ولكن الاحتكارات الأمريكية لم تكن مستعدة فى نفس الوقت أن تمضى فى إدايتها لهذا العدوان إلى حد اتخاذ خطوات عملية عسكرية لوقف هذا العدوان . إذ معناه أن تقضى قضاء نهائياً على التحالف الغربى . والاحتكارات الأمريكية رغم حرصها على ابتلاع كافة مناطق نفوذ الامبراطوريتين المنهارتين ، انجلترا وفرنسا إلا أنها لا تنسى أن عدوها الألد هو الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى ثم الحركات التحريرية فى المستعمرات ، التى لا بد لها آخر الأمر أن تقضى على كل مطامع الاحتكارات والاستعمار بما فيها الاحتكار والاستعمار الأمريكى ولهذا تحرص الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة على الإبقاء على الحلف الغربى نفسه وعلى صداقة انجلترا وفرنسا وقد عبر دلاس عن هذا الأمر فى صراحة حين قال فى الجلسة الأخيرة لمجلس حلف الأطلسى : « أنه لا بد من استبعاد سوء التفاهم القائم بين أمريكا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، وأنهم سيعملون على إيجاد تفاهم أقرب وأوثق ، . . . ضد من ؟ بالطبع ضد شعوب آسيا وإفريقيا ، وضد الشعوب المحبة للسلام فى كل أنحاء العالم .

.. من هذا نستطيع أن ندرك تماماً ، سر الازدواج فى موقف الولايات المتحدة بالنسبة للعدوان على مصر .

مبدأ دالاس - إيزنهاور

ومن هذا نستطيع أن نفهم أيضا ما وراء مشروع إيزنهاور الذي قدمه للكونجرس الأمريكي ، والذي عرف بـ "مبدأ إيزنهاور - دالاس" ،
ففي الوقت الذي لاقى فيه العدوان الانجلو فرنسي على مصر ، هزيمة ساحقة ،
وفي الوقت الذي صفيت فيه مراكز الاستعمار الانجلو فرنسي في الشرق العربي ،
وفي الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة رفضا باتا أن تستخدم قواتها المسلحة
لوقف هذا العدوان بالاشتراك مع القوات السوفيتية ، وفي الوقت الذي كانت
تطلع فيه دول الشرق العربي إلى مزيد من الاستقرار ، وتطوير استقلالها السياسي
والاقتصادي ، نرى إيزنهاور يخرج بما يسميه سياسته بالنسبة لشرق الأوسط
والنظرة السريعة لهذا المشروع ، كما تقدم به إيزنهاور للكونجرس ، تدل على
حقيقة النوايا الأمريكية في هذه المنطقة .

فاللحجة الرئيسية التي يتذرع بها المشروع للتدخل المسلح دون إذن من الأمم
المتحدة في الشرق الأوسط ، هي العدوان الشيوعي المزعوم . ومع هذا يعترف
الرئيس إيزنهاور في مشروعه هذا اعترافا صريحا وبالنص الواحد على أن "رغبة
روسيا في السيطرة على الشرق الأوسط لا تنبع من مصالحها الاقتصادية في هذه
المنطقة فروسيا لا تستخدم قناة السويس رئيسيا ، ولا تعتمد عليها . فقدار حركة
مرور السفن السوفيتية في القنال عام ١٩٥٥ لم تكن تتجاوز ثلاثة أرباع المائة
من جملة حركة السفن هنالك . والسوفييت لا يحتاج إلى موارد البترول التي تكون
الثروة الرئيسية الطبيعية في تلك المنطقة هم لا يمكن أن يكونوا سوقا لبترول هذه
المنطقة ، إذ أن الاتحاد السوفيتي هو في الواقع مصدر كبير لمنتجات البترول .
ولكن سبب اهتمام روسيا في منطقة الشرق الأوسط هو سياسة القوة فقط ،
فقطراً لأن هدفها الذي تعلنه هو تحويل العالم إلى الشيوعية ، فمن السهل أن نفهم
أملها في السيطرة السريعة على الشرق الأوسط .

هذا هو كلام إيزنهاور بالحرف ، ونحن نعلم من تتبع تاريخ العالم كله ، أن

الرغبة في السيطرة كان مبعثها دائماً هو المصالح الاقتصادية ، مهما اتخنت من أثواب وأعداء مختلفة .. فإذا ما انتفى المصالح الاقتصادية ، انتفت قطعاً الرغبة في السيطرة وقد صرح زعماء الاتحاد السوفيتي بشكل قاطع أن الشيوعية ليست للتصدير ، ولا يمكن أن تصور أن مبدأ معيناً يمكن أن يفرض بالقوة على أى بلد ما . إن محاولة فرضه بالقوة ، يحمل هذا المبدأ كريها غير محبوب ، ويأتى بنتائج عكسية تماماً .. ولم يحدث فى أى بلد فى العالم فى تاريخ الإنسانية الطويل ، أن سعت بلد للسيطرة على الأخرى واحتلالها لمجرد نشر مبادئ معينة .. إنما كانت السيطرة دائماً لتحقيق أرباح فاحشة أو إيجاد أسواق لتجارة بائرة أو الاستيلاء على مغانم .

وخبرة الشرق العربى خاصة فى علاقاته مع الاتحاد السوفيتي تدل بشكل قاطع على أن الاتحاد السوفيتي لا يسعى بأى شكل لفرض أى نوع من السيطرة على أى بلد عربى ، فليس هو الذى قام بالعدوان على مصر ، وليس هو الذى يشترط أى شرط اقتصادى أو سياسى أو عسكرى عندما يمد يد المعونة للشرق العربى .

بل لا يشترط الاتحاد السوفيتي قطع علاقاتنا بالغرب بل ولا يسعى بأى شكل لتسوى علاقاتنا بالغرب عندما يتاجر معنا أو يمدنا بالسلاح . وقد أعلن الاتحاد السوفيتي فى أكثر من مناسبة عن سياسته الخارجية ، سياسة التعايش السلمى ، سياسة الصداقة والتعاون مع كافة البلاد بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وذلك على أساس المساواة التامة ، وعلى أساس احترام سلامتها وأرضها ، وعلى أساس عدم التدخل أبداً فى شئوننا الداخلية .

ولكن من هى الدول التى لها مصالح اقتصادية فى الشرق الأوسط ؟ ... لقد وضع هذا إيزنهاور فى رسالته للكونجرس فقال ان : الشرق الأوسط هو مفتاح الطريق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا . وإن هذه المنطقة تحوى قرابة ثلثى الاحتياطى من بترول العالم . وإنها هى التى تمتد كثيراً من شعوب أوروبا بحاجتها من البترول . وأن شعوب أوروبا تعتمد اعتماداً خاصاً على هذا المورد وهذا

الاعتماد لا يقتصر على البترول نفسه وإنما على وسائل نقل البترول أيضاً وقد اتضح هذا بوضوح أثناء إغلاق القنال وتخريب بعض أنابيب البترول ... وهذه الأشياء كلها تؤكد الأهمية القصوى للشرق الأوسط .

وقد أكد ترومان الرئيس السابق للولايات المتحدة هذا المعنى حين قال في رسالة له تعليقا على مبدأ إيزنهاور : « لا نستطيع أن نتردد ، ولا نجرؤ على النكوص فيما ينبغي عمله في الشرق الأوسط ، فإن سلام واقتصاد العالم كله يتوقف على الموارد المركزة في هذه المنطقة . »

وأنتم تشتم من هذه الأقوال ، مصالح احتكارات البترول الأمريكية الواضحة ، فهي المهيمنة على بترول الشرق الأوسط وهي التي تربح من ورائها أرباحاً فاحشة قدرت في عام ١٩٥٥ وحده بما لا يقل عن ألف مليون دولار !! وطبعاً أن تهرب هذه الاحتكارات حركة الاستقلال السياسي والاقتصادي التي بدأت تشتد في هذه المنطقة .

إن تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس ، إنما هو حافز للبلاد العربية أن تؤمم بترولها ، لتفوز لنفسها بالمكاسب الفاحشة التي تذهب إلى جيوب هذه الاحتكارات . وما هو ما تقوله مجلة « لايف » الأمريكية في عددها الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ : « إن قوة ناصر تتجلى في سلاحين ؛ زيادة الرسوم في القنال وإلا أغلق ناصر القنال . ثم إنه قد يدفع بفضل تفوذه في العالم العربي ، بلاد الشرق الأوسط ، لتزيق الامتيازات التي منحتها وتأميم البترول ، وأنابيب البترول ، ومعامل التكرير التي شيدها الاستثمارات والكشوف الغربية في مدى نصف قرن ، ١١

وتستطرد المجلة قائلة « إن مخزون البترول الخام في الشرق الأوسط يقدر بما تيزو ثلاثين بليون برميل ... كما أن انتاجية البترول في الشرق الأوسط مرتفعة كل الارتفاع ، فكل قدم من الآبار المفحورة ، ينتج الشرق الأوسط ما متوسطه ١٣٠٠٠ برميل من البترول ، بينما أن القدم من الآبار المفحورة في الولايات المتحدة تنتج أقل من ٣٠ برميلاً ! ... »

فالبتترول الخام للشرق الأوسط هو أرخص بترول في العالم ، .. فهل يبرر

شعار التأميم السياسي ، تمزيق عقود البترول والإستيلاء على ملكية الشركات ؟ هذا هو ماقاله مجلة كبرى تعبر أصدق تعبير عن مصالح الإحتكارات الأمريكية ، وهذا هو حجر الزاوية في مبدأ ايزنهاور الجديد ، ولكن كيف تضمن شركات البترول احتكاراتها وأرباحها الضخمة ؟ وكيف تأمن تأميمها ؟ إنه لا بد من السيطرة السياسية الكاملة على بلاد الشرق الأوسط .

وكيف تحقق هذه السيطرة ؟ — بالإحتلال المسلح !

ومن ثم جاء مشروع إيزنهاور ، يطالب الكونجرس أن يخول له : « استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لضمان وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لهذه الشعوب... ضد أي عدوان مسلح من أي شعب واقع تحت سيطرة الشيوعية الدولية... » ولكن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تدرك جيداً أنه لن يحدث أي عدوان مسلح من الدول « الشيوعية » . ومن ثم يتدارك مشروع ايزنهاور هذه المسألة بقوله :

« إن التشريع المقترح يستهدف في المحل الأول أن يتناول إمكانية أي عدوان شيوعي مباشر أو غير مباشر ! »

وهنا يتسع المجال لاستخدام القوات المسلحة الأمريكية للسيطرة التامة على الشرق الأوسط بحجة حمايتها من عدوان شيوعي غير مباشر !

ولكن الرئيس ايزنهاور لم يملك في رسالته أن تغفل منه بعض عبارات تدل على الطبيعة الحقيقية لهذا التدخل العسكري !

فهو يقول بالنص الواحد : « ينبغي أن أضيف أن الوطنية ، في هذه المنطقة عاطفة قوية .. ولكن الخوف أحياناً يشوه الوطنية الحققة ويحولها إلى تعصب وإلى قبول مغريات خطيرة من الخارج » .

وهذه نعمة قديمة ! فالحركة الوطنية دائماً كانت في نظر الدوائر الاستعمارية تعصباً ! ولكن النعمة الجديدة ، هي قبول « مغريات من الخارج » ، وقد أفصح ترومان عن هذا في تعليقه على مشروع ايزنهاور ، فهو يراه غير كاف ، وهو يقترح أولاً « أن يفرض الحظر على أي شحن للأسلحة والذخيرة من جانب روسيا للشرق الأوسط... » إنني أسمع بأن الروس ماضون في إرسال أسلحة

لسوريا ، وإنى أتوقع أنهم سيستأقنون إرسال أسلحة لمصر . ويجب أن يحذر الروس بأن يقفوا هذه الأمور .

وعقد صفقات تجارية مع المعسكر الاشتراكي يدخل أيضا في باب المغريات الخطيرة من الخارج . وهكذا يريد مشروع أيزنهاور أن يفرض علينا قيودا في تسليحنا وفي تجارتنا الخارجية بدعوى الخطر الشيوعي المباشر وغير المباشر !

...

ثم فلة أخرى جاءت على لسان أيزنهاور . فهو يقول : « في الموقف القائم الآن ، يمكن الخطر الأكبر ، كما هو الحال غالبا ، في إساءة تقدير بعض المستبدين الطامحين ! »

وقد علقت جريدة « نيويورك تيمس » : « أن الرئيس قد رد بذلك على هؤلاء الذين كانوا يخشون ، بعد معارضة واشنجطن للغزو الإنجليزى لمصر ، أن هذه البلاد (أى الولايات المتحدة) كانت ستتخذ موقفا محدودا أو سلبيا بالنسبة للتطورات في هذه المنطقة ! »

وكلمة « مستبد » ، و « مستبدين » ، قد استخدمها العدوانيون الإنجليز والفرنسيون والإسرائيليون لتبرير عدوانهم على مصر ، فقد نعتوا الرئيس عبد الناصر بكافة النعوت التي يمكن أن يتصورها أو لا يتصورها العقل !! وما هي الإشارة مرة أخرى تبدو في ثنايا مشروع أيزنهاور لتبرير استخدام القوات المسلحة !

ثم ما الذى تقدمه الولايات المتحدة مقابل السيطرة العسكرية والسياسية على مصر ؟

معونة اقتصادية لا تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٥٨ و ٢٠٠ مليون دولار أخرى في السنة المالية ١٩٥٩ . وذلك للشرق الأوسط كله ، بما فيه إيران وإسرائيل ، معونة لا توازى خمس ما تحققه الشركات الاحتكارية الأمريكية من أرباح صافية من بترول الشرق الأوسط ! معونة يخول للرئيس استخدامها وفق تصرفه هو كسلاح اقتصادى ، فقد قال الرئيس أيزنهاور : « إنه من الضرورى أيضا أن نساهم اقتصاديا لتقوية هذه البلاد التي لها

حكومات قد وهبت نفسها بوضوح للمحافظة على الاستقلال ومقاومة النشاط الهدام ، !

وأي بلاد تنطبق عليها هذه الشروط في عرف الدوائر الحاكمة الأمريكية؟ إنها عراق نوري السعيد ، وتركيا ، مندريس ، أما مصر وسوريا والأردن ، فهي في نظر الاحتكارات الأمريكية ، وفي نظر دالاس ، المعبر عن هذه المصالح ، دول شيوعية ، أو خاضعة للشيوعية ! طالما أنها تصر على المحافظة على استقلالها السياسي واستقلالها الاقتصادي .

...

ثم إن لمشروع أيزنهاور جانب آخر لا يقل خطورة ، هو استخدام أراضينا ميدانا لحرب ذرية ، تهلك الحرث والنسل . فقد روت الصحافة الأمريكية أن الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة تبحث الآن مشكلة إنشاء وحدات أمريكية عسكرية ذرية ، مسلحة بالأسلحة الذرية ، في أراضى البلاد الأخرى ، ويتردد أسماء أوروبا الغربية وتركيا وإيران واليابان وجزيرة أوكيناوا ، كناطق يحتمل أن تعسكر فيها هذه الوحدات الذرية .

ومعنى هذا ببساطة أن تعرض هذه البلاد لهجوم مضاد ذرى من جانب الاتحاد السوفيتي ، في حالة إشعال الاستعمار لحرب ذرية . وأن تتلقى هذه البلاد الضربات الذرية الأولى . . . ولا شك أن مشروع أيزنهاور ودلاس ، يرمى إلى استخدام الشرق العربي كله كنقطة هجوم ذرية على المعسكر الاشتراكي . . ومعنى هذا بلغة أبسط ، أنه مقابل معونة لمصر قد لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار في العام ، تتحول مصر إلى قاعدة ذرية أمريكية ، تعرض مصر للخراب التام .

...

ثم إن لمشروع أيزنهاور صلة كبرى بموقف إسرائيل العدواني الآخر ، فقد خرجت وزيرة خارجية إسرائيل ورئيس وزرائها ، يتحديان قرارات هيئة الأمم المتحدة بالانسحاب فوراً دون قيد أو شرط ، ويعلقان هذا على ضمانات معينة : حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وفي قناة السويس ، ودولية منطقة غزة .

وواضح أن إسرائيل ما كانت لتجرو على هذا التحدى الوقع لهيئة الأمم المتحدة ، لولا إدراكها تماماً أن من ورائها الولايات المتحدة ، وفعلًا نرى سبعين من أعضاء الكونجرس الأمريكي يتقدمون باقتراحات مشابهة ، كما يردد وزير خارجية إنجلترا نفس الاقتراحات .

فإسرائيل هذه قد خلقها الاستعمار خلقاً ، كشوكة في جانب الحركة الوطنية العربية ، ومنذ قيام إسرائيل كدولة ، رأيناها تلعب أقدر اللعبات الاستعمارية ، فكانت تستخدم باستمرار في يد الاستعمار الإنجليزي منه أو الأمريكي للقيام بحركات استفزازية ، بل وبعنوان مكشوف كوسيلة من وسائل الضغط على حكومات وشعوب الشرق العربي ، حتى لا تمضي في سياستها الاستقلالية الوطنية .

وفي الوقت الذي تحمى فيه حكومة الولايات المتحدة واحتكاراتها، إسرائيل وتمولها وتشجعها على سياستها العدوانية التعسفية ، نرى الرئيس أيزنهاور يتحدث في رسالته إلى الكونجرس عن : « إنه هناك عوامل أخرى ترتفع عن الماديات ، فالشرق الأوسط هو مولد ديانات ثلاثة عظيمة (الإسلام والمسيحية واليهودية) ، ولا يطاق أن تخضع الأماكن المقدسة لحكم المادية الإلحادية . » وتذكرنا كلمات أيزنهاور بالحقائق المريرة . إن الإسلام والدول الإسلامية لم تتعرض للهانة والذلة والتخلف مثلما تعرضت له أيام سيطرة الاستعمار ، وإن الإسلام والدول الإسلامية في الشرق المصري ليست في حاجة إلى حماية أمريكا ، فقد كانت موجودة قائمة ومزدهرة قبل أن تكتشف أمريكا نفسها .

وإن المسلمين والمسيحيين في الشرق العربي اليوم لا يطلبون أكثر من أن يتركهم أيزنهاور والولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا ، دون تدخل مسلح ، بل دون معونة اقتصادية ، وهم الكفيلون بتطوير اقتصادهم في ظل حكومات وطنية مستقلة ..

والمسلمون والمسيحيون في الشرق العربي لا يستفهم اليوم ، مثلما تستفهم إسرائيل ودوائرها الحاكمة الخاضعة تماماً لتوجيه أمريكا وإنجلترا وفرنسا . إن الطائرات والدبابات والمدافع التي قتلت آلاف المسلمين والمسيحيين

في بورسعيد والقاهرة والاسكندرية ، إنما كانت أسلحة إسرائيلية انجلو فرنسية ،
يل أسلحة أمريكية ، من هاته التي تزود بها الولايات المتحدة حلف الأطلنطي !!

...

إن مشروع أيزنهاور ليس بالشئ الجديد على منطقة الشرق الأوسط
ولا الشرق العربي ، إنه متابعة صريحة للسياسة الاستعمارية ، التي درجت عليها
كل من بريطانيا وفرنسا ، الاستعماريين العجوزين ، وهي تستخدم نفس الأسلحة
الفكرية ، ونفس التهديد بالقوة المسلحة ، ونفس الأساليب العدوانية ،
ونفس الضغط الاقتصادي .. مسترة تحت ستار المحافظة على استقلالنا وسيادتنا
ضد الغول الشيوعي المزعوم ! أو تحت ستار المحافظة على ديننا ! وإذا كانت
الدول العربية قد نجحت في التخلص من الاستعمار الانجلو فرنسي والقضاء عليه ،
فهي لا شك ناجحة في الوقوف أمام التهديد الاستعماري الأمريكي

كما يلاحظ أن السياسة الأمريكية اليوم تقوم اليوم على أساس « البلطجة ،
السياسية ، سياسة التخويف والتهديد ، في الوقت الذي لازال فيه مشروع
ايزنهاور موضع بحث من الكونجرس ، نرى الرئيس ايزنهاور يصدر أوامره
للاسطول السادس أن يقوم بتحركات ارهابية ، وتشاع الشائعات عن تسليحه
بأسلحة ذرية ، حتى تدفع بعض الدول العربية فتويد المشروع وتعلن موافقتها
عليه ، ومن ثم تكون هذه بمثابة حجة لدى ايزنهاور ودالاس لحل الكونجرس
على الموافقة عليه . إن ثبات الدول العربية واصرارها على عدم قبول هذا المشروع
واستنكاره لها ، من شأنه أن يشجع الانقسام في الدوائر الحاكمة في الولايات
المتحدة ، فلا يمضي مشروع ايزنهاور في سهولة .

إن الشعوب العربية في ظروف مواتية حقا اليوم ، فهناك ارتفاع للوعي
والإحساس بالكرامة والقوة لم يسبق له مثيل ، وهناك حكومات وطنية
عربية في سوريا والأردن ومصر ، تقف في جراءة إزاء المطامع الاستعمارية ،
وهناك الوحدة العربية التي تزداد قوة على مر الأيام ...

...

وهناك قوى عالمية ضخمة تؤيدها . فلم تمض أيام على مبدأ ايزنهاور ، حتى

خرجت الحكومتان السوفيتية والصينية. وهما أقوى دولتين اشتراكيتين في العالم،
تضمان ٨٠٠ مليون من البشر، ومجهزتين بأحدث الأسلحة، بما فيها الأسلحة
النوية والهيدروجينية، تقولان في بيان مشترك، هذا نصر إحدى فترات:
— إن كلا الجانبين يلاحظان أنه أثر هزيمة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل
في عدوانها على مصر، يسعى الاستعمار الأمريكي في استغلال الموقف ليحل محل
الدول الاستعمارية — بريطانيا وفرنسا — في الشرق الأدنى والوسط، كما
يسعى للقضاء على حركة الاستقلال القوي واستعباد شعوب هذه البلاد، ويحاول
أيضا أن يسارع من سياسة العدوان والاستعدادات الحربية في تلك المنطقة.
وهذا هو بالدقة جوهر ما يسمى «بمبدأ أيزنهاور». إن السياسة الاستعمارية
للولايات المتحدة في منطقة الشرقين الأدنى والوسط، لمن شأنها أن تخلق توترا
جديدا في هذه المنطقة التي كانت أخيرا ميدان معارك بينها العدوان على مصر.
وتدين حكومتا الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، في عزم سياسة
الولايات المتحدة هذه، وهما مستعدتان لأن يستمرا في بذل التأييد اللازم لشعوب
الشرقين الأدنى والوسط، حتى يحولا دون أي عدوان أو تدخل في شئون بلاد
هذه المنطقة.

وتتمسك الحكومتان، بهدف التصفية التامة لتأثير العدوان الاستعماري على
مصر، بوجوب إجابة الحكومة المصرية لمطالبها المشروعة بالنسبة لتفويض كامل
من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عن الخسائر التي سببتها الأعمال العدوانية
وتقف الحكومتان في عزم ضد أي مؤامرات استعمارية تستهدف إعادة
وضع قناة السويس تحت «إشراف دولي»، وهما يؤيدان تسوية المسألة الخاصة
بحرية الملاحة في قناة السويس، عن طريق مفاوضات بين الدول المختصة في
الامر، مع الاحترام الكامل للسيادة المصرية.

...

ثم هناك الدول الآسيوية والأفريقية المحبة للسلام،
إن الظروف مواتية حقا، تجعلنا قادرين فعلا على هزيمة الاستعمار الأمريكي.
كما هزمنا الاستعماريين الإنجليزي والفرنسي.

الفصل الثاني عشر

الغد

لقد قطعت مصر كما رأينا ، شوطا من تطورها الإقتصادي والسياسي ،
ولكن عجلة التطور ذاتها لا يمكن أن تقف ... فإذا في الغد ؟

وقبل أن نبحث هذا ، يجب أن نحدد في دقة عالية حالة مصر اليوم .
فلا يمكن أن نصف مصر بأنها مستعمرة ، أو شبه مستعمرة ، أو منطقة نفوذ
لدولة استعمارية .. فمصر اليوم مستقلة سياسيا ، وقد تأكد هذا الاستقلال بإلغاء
الرئيس عبد الناصر لاتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ ، التي كانت تخول لبريطانيا
استخدام مصر كقاعدة عسكرية في حالة العدوان على تركيا أو أى بلد عربي
مشارك في ميثاق الدفاع المشترك للجامعة العربية .

ومصر اليوم تعمل جاهدة لتدعيم هذا الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي .
كما لا يمكن أن نصف مصر اليوم بأنها إقطاعية ، فمصر اليوم بلد رأسمالي ،
رغم وجود بقايا إقطاعية .

إلا أن مصر بلد رأسمالي متخلف ، فنصيب الصناعة من الدخل القومي فيه ،
لا يتجاوز — على أحسن تقدير ١٢ ٪ من هذا الدخل ، وعدد العمال المشغلين
بالصناعة لا يتجاوز ١٣ ٪ من مجموع الأيدي العاملة من الذكور ، بمن تراوح
أعمارهم ما بين ١٥ ، ٦٠ عاما .

والصناعة في مصر لا زالت متخلفة . فهي لا زالت حرفية في كثير من
أوجه نشاطها . وإلينا الجدول الآتي المستخلص من تقرير لجنة الصناعات
(القاهرة — ١٩٤٨) .

النسبة المئوية للإنتاج الحرفي وإنتاج المصانع

الصناعة	الإنتاج الحرفي	إنتاج المصانع
نسيج القطن	٥٥٠٦	٤٤٠٦
غزل ونسيج الحرير	٤٣٠٢	٦٦٠٧
الأسماك	٥٠	٥٠
الأغذية	٦٤	٣٦

كما أن الصناعة المصرية لا زالت صناعة استهلاكية في الغالب ، تنقصها صناعة الوقود والآلات والصناعات الكيماوية ، فهي أساساً صناعة غزل ونسيج وأغذية .

هذا إذا استثنينا الاتجاهات ، التي أخذت بها منذ ١٩٥٤ ، بالبدء في إقامة صناعة للحديد والصلب وآخر للمعادن ، ومعامل لتكرير البترول ذي طاقة إنتاجية كبيرة .

وضعف الصناعة في بلد ما ، يترتب عليه حتما تخلف الزراعة . فالقوة الإنتاجية للفلاح المصري ، وفق تقدير الفريد بونيه ، لا تتجاوز ٩٠ وحدة دولية ، بينما هي تبلغ في نيوزيلندا ٢٤٤٤ وحدة ، أي أن الفلاح الواحد في نيوزيلندا ، بسبب تقدم الآلات التي يستخدمها ، والوسائل الفنية الحديثة في الزراعة ، ينتج قرابة ٢٥٠٠ ضعف ما ينتجه الفلاح المصري ، كما أن فدان القمح في أمريكا وفق تقدير بعض مصادر أمريكية ، لا يحتاج إلى أكثر من يومين وربع يوم من عمل الرجال ، أما فدان القمح في مصر فهو يحتاج إلى ٤٠ يوم عمل لنفس العدد من الرجال .

وقد يكون في هذه التقديرات مبالغة من جانب كتاب استعماريين ، ولكن الحقيقة هي أن الزراعة في مصر متخلفة لا استخداما ووسائل بدائية نسبيا .

ومستوى المعيشة للملايين الكادحة في مصر منخفض انخفاضاً واضحاً . ومن بين هذه الملايين من لا يتجاوز دخله الحقيقي ثلاثة أو أربعة جنيهات في العام .

فأى طريق تسلكه مصر لتابعة نهضتها وتطورها؟ — ليس أمام مصر سوى طريقين : طريق التطور الرأسمالى ، أى بقاء الملكية الفردية للصانع والمتاجر والأرض ووسائل النقل سواء كانت ملكية فرد معين أو ملكية مساهمين أو أصحاب سندات فى شركات مساهمة .

أو طريق التطور الإشتراكى ، أى الملكية الجماعية للصانع والأرض والمتاجر ووسائل الإنتاج المختلفة ، سواء كانت ملكية لدولة العمال والفلاحين أم ملكية تعاونية ، أى ملكية المزارعين فى قرية بأسرها .
وليس هناك فى نظم العالم اليوم ، ولا يمكن أن يكون هناك غير هذين النظامين .

طريق التطور الرأسمالى

ولو تابعت مصر طريق التطور الرأسمالى ، فسيتهى الأمر إلى تركيز الملكية لوسائل الإنتاج ، فى يد حفنة من الشركات والبنوك الكبرى . وهذا التركيز قائم اليوم إلى حد كبير . فوفق الإحصاء الصناعى فى عام ١٩٥٤ نجد هناك ٦٩ مصنفاً تنتج ما يزيد على ٥٠ ٪ من جملة الإنتاج الصناعى للصانع التى توظف عشرة عمال فأكثر ، كما أنها توظف ما يزيد على ٤٤ ٪ من عمال هذه المصانع مجتمعة .

ومن دراسة ميزانيات ١٠٣ شركة مساهمة ، تمثل ٢٢ ٪ من مجموع عدد الشركات ، وجد أنها تمثل ٥٠ ٪ من مجموع رأس المال المدفوع فى نهاية ١٩٥٣ . وهذا التركيز ، لو اتبعنا طريق التطور الرأسمالى ، سيتطور إلى تركيز أكبر ، وإلى دخول البنوك والشركات الكبرى فى اتفاقات احتكارية ، أى سيتهى إلى الرأسمالية الاحتكارية ، حيث تسيطر حفنة من كبار أصحاب الأسهم والسندات فى الشركات والبنوك على الاقتصاد المصرى ، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن ، عن طريق الامعان فى استغلال العمال ، وعن طريق تحديد الكمية المنتجة فى بعض النواحي ، وعن طريق الضغط على الحكومة والسيطرة عليها لفتح أسواق خارجية لتصريف ما يزيد على القوة الشرائية للسوق المحلية . وذلك فى النواحي التى يكون فى مصلحتهم زيادة الإنتاج فيها .

ولكن مصر بلد صغير محدود موارده ، فهي لا تستطيع أن تمضى في الطريق الذى مضت فيه الدول الرأسمالية الكبرى ، كأجلترا وفرنسا والولايات المتحدة . وحتى يمكن للاحتكار المصرى ، أن يفوز بأى نصيب فى السوق العالمية ، فمن الضرورى له أن يدخل فى اتفاقات مع الاحتكارات الاستعمارية الكبرى — وبما أن هذه الأخيرة أقوى عشرات الأضعاف ، فالاحتكار المصرى لن يفوز فى النهاية إلا بنصيب ضئيل .

ومن ثم سينتهى الأمر بالاقتصاد المصرى إلى فقدان تطوره المستقل ، وفقدان استقلاله ، وما يتبعه من فقدان الاستقلال السياسى .

إن إنجلترا وفرنسا ذاتهما ، وهما دولتان كبيرتان ذات اقتصاد متقدم ، مضطرتان اليوم ، لو مضيتا فى الطريق الاحتكارى لاقتصادها ، أن يكونا مجرد ولايتين أمريكيتين لا أكثر ولا أقل . فما بالك بمصر !

أى أن مصر لو تابعت سبيل التطور الرأسمالى لاقتصادها ، فسينتهى بها الأمر إلى أن تصبح منطقة نفوذ لدولة استعمارية كبرى ، وسينتهى بها الأمر إلى أن تفقد عطف ومودة الشعوب العربية جاراتها ، وإلى إبقاء جماهيرها العاملة فى مستوى من المعيشة ، يزداد سوءا يوما بعد يوم .

التطور الاشتراكى

فليس أمام مصر ، إذا أرادت رفع مستوى شعبها المادى والثقافى ، وإذا أرادت أن تكون جهة عربية حقا ، إلا أن تسلك طريق التطور الاشتراكى ، فى اقتصادها .

وليس هناك من طريق واحد لتحقيق الاشتراكية . فهناك عدة طرق ، كل طريق منها يتفق وظروف البلد وطبيعة اقتصاده ومدى تقدم أو تخلف هذا الاقتصاد وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية فى داخله .

ولكن مهما تعددت طرق التطور إلى الاشتراكية ، إلا أن جوهرها الاقتصادى يستمر واحدا ، هى أن تصبح المصانع والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية ملكا لدولة العمال والفلاحين ، وأن تصبح الأرض بالتدريج ملكية

جماعية للزارعين الذين يفلحون الأرض بأنفسهم .

ولكن هل معنى هذا أنه من الممكن اليوم، التحول فوراً إلى الاشتراكية في مصر؟ إن مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه... فاقصادنا متخلف، ولا زال من الممكن أن يلعب النظام الرأسمالي والملكية الفردية لبعض وسائل الإنتاج دوراً في نهضة البلاد الاقتصادية .

ولكن فرقا هنالك بين الرأسمالية الطليقة من كل قيد، التي تتطور حتماً إلى نظام احتكاري، وبين الرأسمالية المقيدة التي تحاط بألوان من التوجيه والتشريع والقيود، مما يجعلها تعمل لما فيه صالح الإقتصاد القومي بشكل عام، رغم أساليبها الاستغلالية لعمالها وموظفيها .

فماذا ينبغي لمصر أن تصنعه حالياً لتمضي في طريق النمو، غير الطريق الرأسمالي؟

أولاً - المحافظة على استقلالنا

إن المسألة الرئيسية لتطور اقتصادنا السياسي الذي فزنا به .. فمن غير الممكن حدوث نهضة اقتصادية سليمة، إذا عادت السيطرة الاستعمارية إلى بلادنا . ونحن لا نظن أن الاستعمار سيسكت أبداً عن الهزيمة الساحقة التي لحقت في مصر، وعن الاستقلال السياسي الذي فزنا به، فما هو مبدأ ايزنهاور، يهدد باستخدام القوات المسلحة الأمريكية، للسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على بلادنا والبلاد العربية الأخرى .. وهما إسرائيل ومن ورائها الدول الاستعمارية، تصر على عدم الجلاء التام عن غزة وعن جزء من أراضي بلادنا، وهما هي مشاريع تقدم لتحويل صفة القوات الدولية لتكون أداة لتنفيذ المآرب الاستعمارية الصهيونية، وهما هي مناوراته سواء في الداخل والخارج لا تنقطع . فعلياً أن نمضي إذن، في إعداد جيش مصري وطني، مزود بأحدث الأسلحة، مدرب أقصى تدريب، متوفر له العلم الحربي والفنون الحديثة في القتال، مكون من أكثر العناصر صلابة وقوة .

ولا يقل أهمية عن هذا، أن يدرب جيشنا تدريباً سياسياً، أي برفع الوعي السياسي الوطني للقوات المسلحة، وأن يكون في كل وحدة مسئول سياسي،

يشرح للجنود والضباط الدور الخطير الملقى على عاتق الجيش المصرى الباسل ، وطبيعة المعركة ، ومن هم أعداؤنا وأصدقاؤنا وأن يدرس تاريخ كفاحنا الوطنى المجيد ، والدروس المستخلصة من هذا الكفاح .

وبجانب الجيش ، يجب أن يدرّب الشعب المصرى ، شبابه وشيوخه ، نساءه وغلماؤه ، على حمل السلاح وحرب العصابات والمقاومة السرية .
لقد أثبتت معركة العشرة الأيام ضد العدوان الانجلو - فرنسى الاسرائيلى أن الشعب المسلح والمدرّب جنبا إلى جنب مع الجيش الوطنى هو قوة لا يمكن قهرها فى الظروف الدولية الراهنة .

كما أن معركة بور سعيد الخالدة ، والبطولة التى أبدّاها الشعب لدرس عظيم ولو كان لشعب بور سعيد تدريب أكبر على السلاح ، وتدريب أتم على حرب العصابات ، وقيادة محلية واعية ، لآتى بمعجزات أكبر من المعجزة التى قام بها .
• كما يتعين علينا أن نتابع السياسة الجريئة ، التى جرى عليها ، الرئيس عبدالناصر تعبيراً عن مصالح الشعب وأمانيه ، فن دعم روابطنا الاقتصادية والسياسية والثقافية بالمعسكر الاشتراكى وبالذول الآسيوية والافريقية ، ففى هذا تدعم لاستقلالنا السياسى ولاشك ، ومعاونة لنا فى تطوير اقتصادنا تطوراً مستقلاً .
وهذه السياسة الجريئة التى اتبعها الرئيس عبد الناصر ، قد برهنت فى أزمة القنال على نجاحها تماماً ، فلو استمر ارتباطنا التجارى والاقتصادى وقفاً على المعسكر الاستعمارى وحده ، ثم جمد هذا المعسكر أرصدتنا ، كما فعل لإثر تأمين القناة ، لانهار اقتصادنا ، ولكن تحطم هذه الروابط ، مكنتنا من أن نقاوم الضغط الاستعمارى ، بل أن نحطم هذا الضغط دون ثمت عنا .

• كما علينا أن ندعم الجبهة العربية ، لقد أصبحت الجبهة العربية خلال المعركة البطولية التى خضناها أخيراً ضد الاستعمار جبهة قائمة فعلاً ، كما قال الرئيس جمال عبد الناصر ، فنسف أنابيب البترول فى سوريا والبحرين ، بل فى العراق ، وقطع سوريا العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وانجلترا ، هذه كلها حقائق تدل دلالة ساطعة على قوة هذه الجبهة .

كما أن ميثاق التضامن العربى الذى وقع أخيراً ، فيه تدعيم للجبهة ، ومساعدة

للأردن على التخلص التام من النفوذ البريطاني
كما أن تكوين الاتحاد الفيدرالي فوراً مع سوريا ، وفتح باب هذا الاتحاد
للدول العربية المستقلة ، يعتبر خطوة خطيرة من أجل تدعيم الجبهة العربية
في كفاحها ضد العدو المشترك ، ألا وهو الاستعمار .

إن تخاذل بعض الدوائر الحاكمة العربية عن الجبهة ، ليس من شأنه أن يجعلنا
نتشكك في ضرورة هذه الجبهة وإمكانية قيامها فعلاً ، لأنها تعبر فعلاً عن مصالح
مشتركة اقتصادية وسياسية ووطنية للشعوب العربية .

ولكن يتعين علينا أن ندعم الجبهة العربية ، بحيث لا تصبح جبهة دول
فحسب ، وإنما جبهة شعوب أيضاً ، لها تنظيماتها الشعبية ، فاتحاد عمال العرب ،
يجب أن يتسع ليشمل كافة تنظيمات العمال النقابية ، كما يجب أن يعقبه اتحاد الطلبة
العرب والشباب العرب ، والفنانين والمحامين والمعلمين والعلماء ، واتحاد
الفلاحين العرب .

فالجبهة العربية ، جبهة الدول والشعوب من شأنها أن تدعم استقلال الشعوب
العربية ، بما فيها مصر .

إن الشعوب العربية قوميات ، لكل منها خصائصها واقتصادها ونظمها
الاجتماعية والسياسية ، ولكن لهذه القوميات مصالح مشتركة وعدو واحد
يهدد كياناتها ، ألا وهو الاستعمار .

ولهذا يتعين عليها أن تتلاصق أشد التلاصق ، حكومات وشعوبا لمواجهة هذا
العدو ، ولتدعيم روابطها الاقتصادية والثقافية والسياسية على أساس المساواة
التامة والمنفعة المتبادلة .

كما علينا مناصرة الشعب العربي الفلسطيني المستमित من أجل رد الجزء
المغتصب من أراضيه ، فنناصريتنا له وفوزه هو بمطلبه الحيوى ، فيه إضعاف
للصهيونية ، وخطم لمطامع دولة إسرائيل ، ومن ثم تدعيم لاستقلالنا نفسه .

...

* ثم علينا تدعيم الروابط بالقطر الشقيق : السودان .. فالروابط التاريخية
والاقتصادية والسياسية والثقافية بين مصر والسودان ، تجعل للسودان منا وضمنا

خاصاً بما نازاً.. على أن تكون علاقات مصر بالسودان قائمة على أساس المساواة التامة بين البلدين، وتخدم مصالح الشعبين، وتساعد على تطور اقتصادهما تطوراً مستقلاً.. إن نداء الجبهة السودانية المعارضة للاستعمار بالنسبة لإقامة تحالف مع مصر، عسكري واقتصادي وسياسي، هو خير معبر عن مصالح الشعبين حقاً. فالسودان الحر القوي الديموقراطي، إنما هو دعامة وطيدة لاستقلالنا وحريتنا، والسودان الضعيف، الواقع تحت نفوذ أية دولة استعمارية، فهو مهدد لمصالح الشعب المصري واستقلاله. السياسي منه والاقتصادي. والتحالف الوثيق بين مصر والسودان هو خير ضمان لاستقلالهما، وللقضاء على أية مؤامرات استعمارية تهدد هذا الاستقلال.

...

كما أن استقلالنا وحريتنا وتطورنا الاقتصادي مرتبط أشد الارتباط، بقضية السلام العالمي، فلا نظن أن حرباً عالمية ثالثة ستحترم استقلال أحد. ولن يتأخر الاستعمار في حالة حرب عالمية ثالثة عن استخدام أرضنا بكافة الوسائل وبكل ما لديه من قوة في حربه العدوانية، مما يعرض أرضنا وديارنا وشعبنا لخراب شامل وإبادة بالجملة في حرب ذرية هيدروجينية. فمن مصلحة شعبنا وحريتنا واستقلالنا السياسي وتطورنا الاقتصادي المستقل بل من أجل حياتنا وعمراننا، يجب أن تؤيد مبدأ التعايش السلي بين الدول.. ولهذا يتعين علينا أن نساهم بنصيبنا في الكفاح من أجل هذا السلام. وفي كفاحنا من أجل السلام العالمي، نقط التقاء مع كافة القوى السلامية في العالم، كالمناداة بتحريم التجارب الذرية وتدمير الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتحريم استخدام الأسلحة الذرية. وتخفيض الجيوش والأسلحة للدول الكبرى، كخطوة من أجل نزع السلاح، واستنكار وسائل الضغط والتهديد وأساليب القوة في حل المشاكل الدولية، وتأييد الحركات التحريرية. والتمسك بقرارات باندونج. ولكن في كفاحنا من أجل السلام بعض نقط اختلاف بالنسبة لحركات السلام في الدول الكبرى. وخاصة الدول الاستعمارية. فبينما تعمل حركات السلام في الدول الاستعمارية من أجل تخفيض ميزانية الحرب في بلادهم، وإنقاص

القوات المسلحة ، نجدنا نحن أنصار السلام في مصر والشرق العربي والدول الصغيرة بشكل عام مضطرون إزاء التهديد الاستعماري المستمر، إلى المناداة بمزيد من اليقظة والاستعداد المسلح للدفاع عن أرضنا فكفاحنا الوطني التحريري ضد الاستعمار جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلام .

كما أن كفاحنا من أجل السلام العالمي ، هو كفاح من أجل استقلالنا القومي ، وخلق الظروف الدولية المناسبة التي تساعد على النهضة السريعة لاقتصاد بلدنا

ثانياً - تحطيم العوائق في سبيل تطوير اقتصادنا

والاستقلال السياسي وحده ، لا يمكن ضمانه إلا بالاستقلال الاقتصادي .

وحجر الزاوية في تطوير اقتصادنا ، في تطوير زراعتنا نفسها ، إنما يكون بتصنيع البلاد والاهتمام بشكل خاص بالصناعة الثقيلة ، كصناعة الصلب والحديد وصناعة الآلات والصناعات الكيماوية ، وزيادة القوى الكهربائية في البلاد أضعاف مضاعفة .

والمتبع للإستثمار في العاملين الآخرين ، يجد أن الإستثمارات الفردية في مصر ، بالرغم من المبالغة الكبيرة في تقديرها ، لم تتجاوز ٤٦ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٥٤ ، ٦٢ مليوناً عام ١٩٥٥ . أي بنسبة ١٢ ٪ من الدخل القومي .. بينما نجد أن هذه النسبة في بعض البلاد المتقدمة نسياً تصل إلى ٢٥ ٪ أي ضعف النسبة الحالية عندنا .

وقد قدرت بعض المصادر الأمريكية ، أنه يلزم لمصر ٤٧ مليوناً من الجنيهات كل عام في إستثمارات جديدة ، كي يزيد دخل الفرد بنسبة ٢ ٪ . أي أن الإستثمارات السابقة بالرغم من التجاوز في ارتفاعها لا تزيد الدخل القومي إلا بنسبة ضئيلة . وهذه الزيادة الضئيلة لا تكافئ مع مستوى معيشتنا من جهة ، ولا مع سوء توزيع الدخل القومي من جهة أخرى .

كما أن الإستثمارات في العاملين الآخرين (١٩٥٤ - ١٩٥٥) لم تكن موجهة توجيهها سليماً . فقد بلغت الإستثمارات في المباني ، حسب تقرير اتحاد الصناعات قرابة ٨٢٥ مليون جنيه في عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ . بينما لم تزد الإستثمارات

هذين العامين عن ١٦٠٦ مليون جنيه في الصناعة ثم ٧٠٢ مليون جنيه في التجارة.. ويدخل في هذا الاستثمار الزيادة في الاتفاق على السياحة ١ وقد بلغت مليونين من الجنيهات عام ١٩٥٥ وحده .

أى أن نسبة الاستثمارات في المباني بلغت ما يزيد على ٧٧ ٪ من جملة الاستثمارات الفردية الخاصة ! في عامى ١٩٥٤ ١٩٥٥ .. وأكثر من هذا ، فإن النسبة الكبرى من المباني ، التى أقيمت كانت من النوع الذى يسكنه المترفون وأصحاب الدخول العالية نسبيا ، وهى تكلفنا كثيراً فى باب الإستيراد من الخارج ، سواء من أخشاب أو حديد أو مصاعد أو أدوات كهربية ، وكان من الممكن أن توجه هذه الاستثمارات ، حتى تخدم أغراضاً أهم ، لتعزيز القوى الانتاجية وتحسين وسائل الانتاج الزراعى .

ولو استمر الاستثمار فى مصر على هذا النمط ، وبنفس النسبة الضئيلة ، فسيكون تقدمنا الاقتصادى شديد البطء ، محدود النطاق ، لا يتفق مع الزيادة المضطربة فى حاجات سكاننا ، وفى حجم هؤلاء السكان ، كما لا يتفق مع ضرورة تخصيص قسط متزايد للاتفاق على مشروعات الدفاع عن كياننا ضد الاستعمار ، ومن ثم يخشى أن يزداد مستوى المعيشة للجماهير سوءا .

فهمزة اقتصادنا القومى ، ورفع مستوى المعيشة للشعب ، يتطلب العمل على تحظيم كافة العقبات التى تقف فى سبيل زيادة الاستثمار ، زيادة تنفق والحاجات الملحة للبلاد كما يتطلب توجيه الاستثمار وفق مصالح جماهير الشعب ، لا مصالح أقلية مترفة .
فما هى هذه العقبات ؟

١ - نصبة بقايا القطاع

إن قانون الإصلاح الزراعى ، ومصادرة أملاك الأسرة المالكة ، كان ضربة ولا شك للقطاع ، ضربة لتفوزة الاقتصادى والسياسى . ولكن لا زال هناك بقايا أقطاعية ، تتجلى أساسا فى نظام إيجار الأرض ، نظام الاستغلال عن طريق الإيجار .

هذه البقايا الأقطاعية تقف عقبة فى سبيل تطور اقتصادنا القومى . فقد قدرت مصلحة الاقتصاد والتشريع بوزارة الزراعة ، أن قرابة خمسين مليونا من

الجنهات من الدخل الزراعى فى عام ١٩٥٤ ، كانت من نصيب الملاك غير المشتغلين بالزراعة ! أى أن هذا المبلغ الضخم قد ذهب إلى جيوب قوم لم يقوموا بأى مجهود ، ولا بأى تحسين لوسائل الزراعة ، بل ولا حتى بمجرد الإشراف عليها ! وهذا المبلغ الضخم الذى استولوا عليه ، يزيد على ١٦ ٪ من الدخل المستمد من الزراعة ، ويزيد على نصف الدخل المستمد من كافة الصناعات التحويلية . وهو مبلغ إما ينفق على مواد ترف ، مستورد معظمها من الخارج ، وإما فى إقامة مباني للترفين ، أو شراء أراضى جديدة لتكبير المزارع الكبيرة . فكأن هذا المبلغ الضخم لا ينفق فيما يطور إقتصادنا القومى ، أو يزيد من قوتنا الانتاجية . سواء فى الصناعة أو الزراعة .

كما أن هذه البقايا الإقطاعية ، مسئولة جزئيا على الأقل ، عن تفشى البطالة فى الريف . فقد قدر المجلس الدائم للخدمات العامة ، أن الفائض من العمال الزراعيين ، كان بنسبة ٤٢ ٪ عام ١٩٤٧ . وارتفع إلى ٤٧ ٪ عام ١٩٥٤ ، أى أن الزراعة فى مصر ، تستطيع أن تستغنى عن نصف العمال الزراعيين الموجودين حالياً ، دون أن تصاب بسوء .

كما أن بقايا الإقطاع مسئولة أيضا عن الانخفاض الكبير لمستوى المعيشة لصغار الفلاحين وفقرائهم ، بما تستقطعه من دخلهم فى شكل إيجار مرتفع للأرض ، ولو ذهب هذا الإيجار إلى الذين يفلحون الأرض ، لترتب عليه زيادة القوة الشرائية فى الريف ، وتوسع فى السوق لمنتجاتنا الصناعية . إن بقاء القوة الشرائية لجاهل الفلاحين على حالها ، معناه تعرض صناعتنا لأزمات تزداد عنفا بتطور إنتاجنا . إذ لا يتاح لها الطلب الفعلى المحلى ، القادر على امتصاص ما تنتجه مصانعنا .

فالقضاء على بقايا الإقطاع أمر ضرورى ، إذا أردنا السرعة لنهضة الاقتصادية ، ورفع مستوى شعبنا . وقد يتم ذلك على خطوات ، وقد يتخذ أشكالا مختلفة ، ولكنه أمر ضرورى لنهضة صناعتنا وتوسيع السوق المحلى أمامها ، ورفع مستوى المعيشة للشعب .

والى أن يتم التخلص التام من بقايا الإقطاع ، تقترح خطوات مباشرة

تتلخص في الآتي :

- التمسك تماماً بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي نصاً وروحاً بالنسبة للإيجارات .
- إعطاء الأولوية في توزيع الأراضي المصادرة، لفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .
- توزيع كافة الأراضي الحكومية والأراضي البور على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .
- التمسك بتطبيق قانون الثمانية عشر قرشا كحد أدنى للأجور الزراعية .
- توزيع الأقساط على الملاك الجدد على مائة عام بدلا من ثلاثين عاماً .
- إلغاء حق التجنيد لملاك الأرض ، حتى لا يستخدم كوسيلة للضغط على المستأجرين وزيادة الإيجار عن الحد القانوني بشئ الحيل .
- إيجاد شبكة واسعة للتسليف الزراعي للمستأجرين ولصغار المزارعين على أساس المحصولات ، لا ملكية الأرض ...
- تشجيع الصناعات الزراعية الريفية حتى تستغرق بعض الأيدي العاملة المعطلة ، إلى أن تستوعبها نهضة صناعية شاملة .

٢ - نصية الاعتذار

عانت مصر من قبضة الاحتكار الأجنبي طويلا . فاحتكارات البترول الأجنبية مثلا - لم تكبت بأن تعوق إنتاج البترول المصري على نطاق واسع وبأسعار أقل ، بل عملت على تخفيض إنتاج البترول ، إذ هبط هذا الإنتاج من ٢٣٥١٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ ، إلى ١٠٩٧٠٠٠ طن عام ١٩٥٤ ثم إلى ١٠٨٠٨٠٠٠ طن عام ١٩٥٥ ، وقد قدر الدكتور عبد الرازق حسن مقدار الأموال التي تحتفظ بها إحدى شركات البترول (شركة آبار الزيوت البريطانية المصرية) بحوالى ٦٠١ مليون جنيه ، في شكل نقد أو استثمارات ليس لها اتصال بالبترول ! إنها تكاد تكون أموال مجمدة في خزائن الشركة ، لا ينفق منها شيء على استكشاف آبار جديدة أو تحسين لوسائل الإنتاج القائمة !

وقد قال الدكتور القيسوني وزير المالية ، إن الحراسة التي فرضت خلال العدوان المسلح ، قد كشفت عن توجيه هذه المؤسسات لمصلحة الاقتصاد الأجنبي ، ضد رأس المال المصري ، ورجال الأعمال الوطنيين ، لقد كانت تتوسع في إقراض الأجانب ، حتى ترفع من شأنهم وتزيد من قوتهم وسيطرتهم على الاقتصاد المصري . بينما ترك المصريين دون التمويل المناسب للقيام بالأعمال الإنتاجية المختلفة !

وكانت معظم تجارة الجملة تقع بأكملها في أيدي رعايا الأعداء من الإنجليز والفرنسيين .

وطبعاً كانت هذه الرعايا ، توجه تجارة الجملة لصالح إنجلترا وفرنسا لا لصالح مصر .

وإذا تصورنا أن الودائع في البنوك عام ١٩٥٥ ، بلغت قرابة ٢٥٠ مليون جنيه ، ذلك بخلاف ما في صناديق التوفير والادخار وحساب شركات التأمين ، التي بلغت قرابة ٩٠ مليون جنيه ، أدركنا خطر القبضة الاحتكارية على الاقتصاد القومي ، واستطاعتها إفساد وعرقلة أي تخطيط ، أو أي توجيه لهضة الاقتصاد القومي ...

وبهذا نرى أن الخطوة التي خطاها الرئيس جمال عبد الناصر بتمصيره البنوك وشركات التأمين والتوكيلات التجارية ، خطوة هامة جداً نحو تحرير اقتصادنا القومي من القبضة الاحتكارية الأجنبية .

فجعل الأسهم لهذه الشركات « إسمية تكون مملوكة لمصريين » ، يمنع تلاعب الاحتكار الأجنبي ويسد عليه الطريق . واشترط أن يكون أعضاء مجالس إدارتها والمسؤولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين المولد ، يسد الباب أمام سيطرة العناصر الاحتكارية الأجنبية ، وذيولها من المتمصرين اسماً ، والأجانب فعلاً .

إن تمصير الاقتصاد القومي ، تمصير اتحاد الصناعات والغرف التجارية والبورصة وسوق الأوراق المالية ، واختيار العناصر الوطنية الجريئة ، التي

لا روابط لها بالشركات الاحتكارية ، في مراكز قيادتها ، هي خطوة هامة ولا شك للقضاء على الاحتكار الأجنبي .

...

إن التقديرات مختلفة بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية الإنجليزية والفرنسية الموضوعة تحت الحراسة ، إن نشرة البنك الصناعي تقدرها بمبلغ ٧٠ إلى ٨٠ مليون جنيه ، ومجلة « تايم » الأمريكية تقدرها بـ ١٧٠ مليون جنيه ، كما تقدر مجموع رؤوس الأموال الانجلو فرنسية في مصر بمبلغ ٥٢٠ مليون جنيه . ورؤوس الأموال الأمريكية بمبلغ ٢١ مليون جنيه .

إن هذه الأموال كلها ، إن كان حقاً هذا التقدير ، تستحق لمصر كجزء من التعويض عن الخسائر الفادحة التي ألحقها العدوان الانجلو فرنسي الإسرائيلي على مصر ، ومقابل لتجميد أرصدتنا لدى كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، وكتحرير لاقتصادنا المصري من قبضة رؤوس الأموال الاحتكارية الأجنبية .

ثالثاً - زيادة القطاع الحكومي

لقد خصصت الحكومة منذ حركة الجيش في يوليو سنة ١٩٥٢ ، جزءاً متزايداً من ميزانيتها للشاريع الإنتاجية . وهذا معناه زيادة دور الحكومة في الاقتصاد الوطني . وهو أمر ضروري لنهضتنا الاقتصادية .

فالرأسماليون الوطنيون ، مهما توفر لديهم من أرباح واحتياطي ، لا يملكون في مصر من التسهيلات الفنية ولا المقدرة المالية لبناء صناعة ثقيلة ، ومصر في أشد الحاجة إلى هذه الصناعة .

لقد كان يكفي بالأمس مليون جنيه مثلاً . لإنشاء مصنع ضخمة للنسيج ، أما أقل مصنع للصلب ، فلا يحتاج لأقل من عشرة أو عشرين مليوناً من الجنيهات وليس من السهل أن نتظر من الأفراد القيام بمشروع كهذا . إما لقلة ما في أيديهم من مال يتفق وضخامة هذه المشروعات ، وإما لأنه لا يغفل ربما

عاجلاً... فلا بد من تحمل الحكومة العبء الأكبر في بناء مثل هذه المشروعات
لقد اتخذت الهند هذا السبيل ، فبلغ مجموع الاستثمارات في قطاع الدولة
الهندية ٨٤ ألف مليون روبية في مشروع السنوات الخمس ، مقابل ٢٤ ألف
مليون روبية في القسم الخاص .

وهذه الزيادة للقطاع الحكومي في الصناعة ، في ظروف مصر الحالية ، أي
في ظروف بلد متخلف كبلدنا ، لا يمكن تصورها بأنها احتكاراً حكومياً ، رغم
بقاء النظام الرأسمالي . فلا يمكن أن نسمي القطاع الحكومي احتكاراً ، إلا إذا
كانت الرأسمالية الوطنية في مصر قد بلغت مرحلة الاحتكار ، وخطأ بالغ أن
يصور بعض الاقتصاديين المصريين ، بنك مصر وشركاته ، على أنه رأسمال مالي
أو رأس مال احتكاري . إذ يشترط أولاً حتى نصل إلى درجة الرأسمال المالي ،
بلوغ الصناعة الوطنية مرحلة الاحتكار . وهذا الشيء لم تبلغه مصر ، فالاحتكار
في مصر كان أساساً احتكاراً أجنبياً يسيطر على الاقتصاد المصري .

وكما يقول الدكتور مودست روبنستين إنه : « في البلاد المتخلفة التي شقت
طريقها حديثاً إلى تطور مستقل ، نجد أن رأسمالية الدولة تتخذ سمة خاصة ، فمن
الخطأ أن نسميها رأسمالية دولة احتكارية ، كما هو الشأن في الولايات المتحدة
أو أوروبا الغربية ، فالرأسمالية الاحتكارية للدولة ، إنما هي نمو تابع لتطور
الاحتكارات الخاصة ، المتطلعة لا إلى استغلال شعبها لحسب . وإنما إلى
استغلال البلاد الأخرى أيضاً ... ولهذا نرى الرأسمالية الاحتكارية للدولة
في تلك الحالة ، خادماً لسياسة توسعية استعمارية ، فدورها في هذه الحالة رجعي
تماماً . . . ومن ناحية أخرى ، نجد أن رأسمالية الدولة في بلد كالهند ، إنما
مهمتها هي تسهيل التصنيع والتنمية الاقتصادية العامة ، فهي تساعد في تدعيم
استقلال الهند . وإضعاف مركز الاستعمار . فالمؤسسات الرأسمالية ، ملك
الدولة في الهند في الظروف الحالية ، إنما تلعب دوراً تقديمياً . ولو أن رأسمالية
الدولة في الهند تختلف عن مثيلتها في الصين ، التي تستخدمها حكومة الشعب هنالك
من أجل الإسراع في بناء الاشتراكية ... »

زيادة نصيب القطاع الحكومى اليوم فى مصر ، وزيادة عدد المؤسسات الصناعية وغيرها ، التى تملكها الدولة أو تسام فيها ، أمر ضرورى ، من أجل تطوير اقتصادنا وإضعاف مركز الاستعمار ..

كما أنه فى ظروف خاصة ، ظروف ازدياد النشاط السياسى للشعب بشكل عام والطبقة العاملة بشكل خاص ، وفى ظروف التوظيف الكامل لموارد البلاد ، وزيادة الدخل القومى ، ورفع مستوى المعيشة ، يمكن أن يكون خطوة فى سبيل التطور غير الرأسمالى لاقتصادنا القومى .

رابعاً - تخطيط الاقتصاد القومى

إن اتجاه حكومة عبد الناصر الوطنية نحو تخطيط الاقتصاد القومى ، وتعبئة جميع الجهود للنهوض الاقتصادى والاجتماعى للبلاد ، وفق خطة شاملة طويلة الأجل ، يعتبر ولا شك خطوة تقدمية .

وعلم التخطيط للاقتصاد القومى لازال علماً ناشئاً ، والخبرة فيه تكاد تكون قاصرة على البلاد الاشتراكية : الاتحاد السوفيتى بشكل خاص ، ثم الصين الشعبية وبقية الديمقراطيات الشعبية .

والشئ الذى يمكن أن يستنبط من الخبرة الاشتراكية أنه :
أولاً : يستحيل التخطيط دون الإشراف على التجارة الخارجية والهيمنة بشكل أو آخر على التجارة الداخلية والبنوك وشركات التأمين ووسائل التمويل المختلفة وتوجيهها فى خدمة التخطيط ، كما أنه يستحيل هذا التخطيط دون الإشراف أيضاً على سياسة الإنشاء والمروعات الجديدة لزيادة القوى الإنتاجية للبلاد وإخضاعها بدورها للخطة الاقتصادية العامة ..

إن عدم الإشراف على هذه النواحي من شأنه أن يفتح ثغرات خطيرة ، تهدم كافة الخطط الاقتصادية ..

ثانياً : إن الشئ الأساسى فى أى تخطيط اقتصادى ، هو تعبئة وتنظيم القوى البشرية للبلاد ..

فيقول س.ج. ستروميلين ، ملخصاً خبرة الاتحاد السوفيتي : « إن الاقتصاد الموجه ممكن فقط في ديموقراطية عمالية ثابتة ، تتضمن الوحدة الكاملة ومصالح الشعب كله ، كما تضمن في الوقت نفسه الثقة التامة من جانب الشعب في حكومتهم المختارة ، وفي التوجيهات الاقتصادية التي تقررها هذه الحكومة . إنه حين وجود هذا الشرط ، وحين تستقبل الخطة الاقتصادية بالاعتراف العام والتأييد الكامل للجماهير العاملة ... إنه عندئذ فقط ، يصبح التخطيط أداة قوية للتقدم الاقتصادي . »

لقد قال لينين في عام ١٩٢٠ : « إنني أقولها مرة ثانية ، أنه من الضروري إثارة حماسة جماهير العمال والفلاحين الواعين ، لتحقيق البرنامج العظيم ، ... وعاد لينين مرة أخرى إلى القول : « إن أهم شيء ، هو أن نكون قادرين على إثارة التنافس بين الجماهير ، وأن نستطيع الجماهير أن تعبر عن نفسها ، كي يمكن أن تقوم بالعمل فوراً . »

ثم يستطرد ستروميلين قائلاً : « إن أهم الأدوات في تنفيذ الخطة هم العمال الذين يقومون بتنفيذها ... وهؤلاء العمال يجب أن يوفر لهم وسائل العيش وأدوات العمل بكميات متزايدة . ومن ثم يجب على التخطيط الاقتصادي أن يراعى بجانب خطة الإنتاج ، برنامجاً خاصاً للتعمير يضمن إمداد المنشآت بأدوات فنية أكثر تقدماً ، وبقوى كهربائية متزايدة . »

...

حقاً أن ظروف الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بشكل عام مغايرة للظروف المصرية ، من حيث الأساس الاقتصادي ، فلكية وسائل الإنتاج هناك هي ملكية جماعية ، فهي إما ملكية دولة العمال والفلاحين أو ملكية المزارع الجماعية ، بينما لا زال أساس الملكية هنا ، هو الملكية الفردية الخاصة ، ومن ثم تختلف أساليب التخطيط للاقتصاد القومي في مصر اختلافاً جذرياً عنها في المعسكر الاشتراكي ، إلا أن التجربة المصرية ، شأنها شأن التجربة الهندية ، تجربة جديدة ولا شك ، وتعتبر خطوة تقدمية ، ولا شك أنه يمكنها أن تستفيد بعض الشيء من تجارب الأمم الاشتراكية التي سبقتنا في ميدان التخطيط الاقتصادي.

فصل ١ - تدعيم النظام التعاوني

ولا شك أن نهضتنا الاقتصادية في أمس الحاجة إلى نظام تعارفي : جمعيات تعاونية في الريف وأخرى في المدن ، جمعيات تعاونية للإقراض ، وأخرى للاستهلاك ، وثالثة للتسويق ورابعة للإنتاج .

ولا زال يشوب النظام التعاوني لدينا ، سواء منه ما كان في الريف أو ما كان في المدن أوجه نقص ضخمة :

• فلا زال هذا النظام قاصراً ، إذ أن عدد الجمعيات التعاونية وفق إحصاء سنة ١٩٥٢ لم يتجاوز ٢١٠٣ جمعية ، لا يزيد عدد أعضائها عن ٧٤٧ ألفاً ، وتقل رؤوس أموالها عن واحد ونصف مليون جنيه . ولا يتجاوز احتياطها عن مليون جنيه .

ولا يكفي قط هذا العدد من الجمعيات ولا ذلك العدد من الأعضاء ، إنما نريد نظاماً تعاونياً شاملاً في الريف والمدن ، يضم الملايين من الفلاحين وأبناء المدن .

• كما أن الجمعيات القائمة ينقصها الإشراف الشعبي والإشراك الحقيقي لأعضائها في مجالس إدارتها ، فإداراتها إما محصورة في يد بعض موظفين في حالة الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ، وإما في يد فئة توجه الجمعية لمصلحتها الخاصة ، لمصلحة الأثرياء وكبار الملاك والمحظوظين . لا لمصلحة الكثرة الغالبة من أعضائها ، ومن ثم عدم حماسة الفلاحين وأبناء المدن لهذه الجمعيات .

بينما لو أشرك الشعب في إدارتها والإشراف عليها إشرافاً حقيقياً ، لاستطاعت أن تكون موضع حماسة بين الجماهير وموضع إقبال شديد .

كما أن نظمها المالية ونظام الإقراض فيها لا زان يراعى أصحاب الأملاك وحدهم ، ويكاد يهمل المستأجرين وفقراء الفلاحين ، وهم الكثرة الغالبة من المزارعين ، فيجب أن يوجد نظام للقروض بضمان المحصول ، لا بضمان الملكية وأن تكون الفوائد قليلة حقاً ، وأن يوضع نظام واضح لتحصيل هذه القروض بشكل لا يضر المقرضين .

• كما أن الجمعيات التعاونية لو أمدت بالقروض من البنوك والدولة ، لاستطاعت أن تلعب دوراً في إقامة صناعات ريفية ، وريقنا اليوم في أشد الحاجة إليها .

• كما أن الجمعيات التعاونية تستطيع أن تضع نظاماً لتسويق المحصولات الزراعية للقري حتى تباع في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وبالثمن المجزى ، هذا في الوقت الذي يمكن فيه أن تحصل للفلاحين على ما يحتاجون إليه من سلع استهلاكية بالثمن المعقول ..

• كما أن الجمعيات التعاونية بانتشارها ، يمكن أن تنظم التجارة الداخلية ، وأن تكون وسيلة فعالة لمحاربة الزيادة المصطنعة في تكاليف المعيشة ومحاربة السوق السوداء في مواد التموين أو في التقاوى والسماد ..

حقاً إن الجمعيات التعاونية في ظل العلاقات الرأسمالية ، لن تستطيع أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في ظل العلاقات الاشتراكية للإنتاج ، ولكنها تستطيع أن تكون عاملاً إيجابياً له قيمته في التطور الاقتصادي لمصر .

سادساً - المساعدات الأجنبية

ولا شك أننا بمواردنا الخاصة نستطيع أن تقدم تقدماً اقتصادياً على ضوء الأسس التي أشرنا إليها سابقاً ، ولكن ضعف مواردنا الخاصة سيجعل هذا التقدم بطيئاً ، ونظرية التهمل في مسألة التطور الصناعي ، تهدد ببقائنا في مستنقع التأخر والعوز؛ ففي إمكاننا أن نسرع من تصنيع بلادنا ورفع تقدمها الاقتصادي رفعا جوهرياً ، استناداً إلى مساعدات خارجية .

ولكن أي مساعدات ؟ ومن الذي يستطيع أن يمدنا بهذه المساعدات ؟ هل هي مساعدات فرنسية أو انجليزية مثلاً ؟ لا شك أننا نستبعد هذه المساعدات ، وخاصة بعد العدوان السافر على أرض بلادنا ، بل حتى قبل هذا العدوان ؛ فإن إنجلترا وفرنسا في حاجة هي نفسها إلى مساعدات خارجية .
تبقى أمامنا المساعدات الأمريكية .

ولكن المساعدات الأمريكية تتطلب أولاً خلق ما تسميه بالجوالسياسى الملائم، أى كما يقول ليمين « إقامة نظام سياسى يناسب أهدافهم النهائية ، ويعنى تشريعاً خاصاً يقدم ضمانات وامتيازات للمستعمرين الأجانب ، ويعنى فى جوهره الإشراف الكامل على الحياة الإقتصادية والمالية لبلادنا ، كما يعنى حقوقاً سياسية خاصة . أى أن الإستثمارات والمساعدات الأمريكية ليست سوى شكل آخر للاستعمار الحديث . »

وقد اتضح هذا بجلاء فى الشروط التى أرادتها أمريكا عند عرضها تمويل السد العالى . فتمويل السد العالى كان يشترط شروطاً تحقق للاستعمار سيطرة تامة على اقتصادنا/القومى من شأنه أن يحولنا مرة أخرى إلى شبه مستعمرة .

كما يتضح هذا مرة أخرى من المساعدات الإقتصادية المقدمة بموجب مشروع أيزنهاور ، فهى تشترط شروطاً سياسية ، تجعل مصر شبه مستعمرة أمريكية . ولو درسنا الإستثمارات الأمريكية فى الخارج للاحظنا عليها الآتى :

• أن المبالغ التى تحصل عليها الإحتكارات الأمريكية من البلاد الأجنبية فى شكل دخل لاستثمارات هذه المبالغ ، أضخم بدرجة كبيرة من رأس المال الجديد الذى يستثمر ، فقد بلغت الإستثمارات الأمريكية الجديدة ١٣٠٠ مليون دولار سنوياً فيما بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ بينما بلغ متوسط الدخل الذى تحصل عليه الولايات المتحدة ٢٣٠٠ مليون دولار كل عام أى قرابة ضعف الأموال التى تستثمرها !

• والمساعدات الأمريكية توجه بشكل متزايد للمساعدات العسكرية . فالمساعدات العسكرية تبلغ ٦٧ ٪ من مجموع المساعدات فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥ !

والمساعدة التى تستخدم للأغراض العسكرية لها أثر اقتصادى سلبى . فهى لا تشجع التقدم الإقتصادى ، وإنما تحمل البلاد المتخلفة بحمل عسكرى جديد يعوق تقدمها الإقتصادى ويثبت تأخرها وتبعيتها للبلاد الأجنبية .

• فنحن إذن فى حاجة إلى المساعدة الفنية والآلية ، والمالية بشرط ألا ترتبط بأى اشتراطات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ، وبشرط أن تمنح على أساس المساواة الكاملة فى الحقوق والمنفعة المتبادلة ، وعدم تدخل أى بلد فى شئوننا الداخلية .

هذا النوع من المساعدة الذى يمكن أن يتخذ شكل اتفاقات تجارية طويلة الأمد ، من السهل الحصول عليه من الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية ودول باندونج المستقلة .

سابعاً - سياسة الضرائب

لا زالت سياسة الضرائب فى مصر تحمل آثار الماضى الاستعمارى والاقطاعى والاحتكارى ، فالضرائب غير المباشرة كالرسوم الجركية والدمغة ونقل الملكية والرسوم القضائية لا زالت تمثل ٤٥ ٪ من إيرادات الدولة ، كما هو واضح فى ميزانية ١٩٥٥ .

فإيراد الدولة من هذه الضرائب قد بلغ فى تلك السنة ١١٦٠٧ مليون جنيه . والضرائب غير المباشرة يقع عبؤها أساساً على الجماهير الكادحة ، لأنها تفرض بغض النظر عن وضع المستهلك ودرجة فقره . . . ونظراً لأن الأسر الفقيرة تمثل الأغلبية الساحقة من المصريين ، وهى التى تقوم بمعظم الاستهلاك ، نجد نصيب الفقراء من الضرائب غير المباشرة يبلغ أضعاف أضعاف ما يبلغه نصيب الأغنياء .

ولا شك أن نظام الضرائب فى حاجة قصوى إلى تعديل جوهري ليتحمل القادرون عبئاً أكبر ، وليخفف بعض العبء على غير القادرين .
حقاً إن هناك ضرائب على فروع الدخل ولكنها لا تزيد أعلى نسبة لها عن ١٧ ٪ ، وحقاً أن هناك ضرائب تصاعدية ، ولكنها لا تفرض إلا بعد أن يصل صافى الدخل ١٠٠٠ جنيه فأكثر .

فتحن فى حاجة ملحة إلى زيادة النسبة التصاعدية على الإيراد ، وزيادة معدل الضريبة بالنسبة للدخول العالية ، وأما بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، فيجب أن تعفى منها المواد الأساسية التى تستهلكها جمهرة الشعب ، وأن تزداد الضرائب زيادة أكبر على سلع الترف .

إن مثل هذه السياسة من شأنها أن تزيد إيرادات الحكومة من جهة ، وأن

تخفف من العبء الواقع على الجماهير الكادحة من جهة أخرى ؛ فزيد بذلك — ولو إلى حد — من قوتها الشرائية فينفسح مجال السوق المحلية للصناعة المصرية .

ثامنا — الأرباح والأجور

كما يجب أن تكون لنا سياسة واضحة بالنسبة للأرباح والأجور ، إذا ما أردنا نهضة اقتصادية حاسمة وارتفاعاً لمستوى المعيشة لشعبنا .
وأول ما يلفت النظر أن نسبة الأرباح ، وخاصة في الصناعات الكبيرة ، مرتفعة ارتفاعاً لا مبرر له ، فقد جاء في تقرير للبنك الصناعي عام ١٩٥٥ أن قيمة الأرباح والفوائد الموزعة عام ١٩٥٥ ، بلغت ١٣٣٩ مليون جنيه ، أى بنسبة ١٣٣٢٪ من رؤوس الأموال المستخدمة .

وقد قدرت الأرباح التي وزعتها الشركات خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦ بمبلغ عشرة ملايين وربع مليون جنيه خالصة الضريبة .
وليس بمستبعد أن تبلغ الأرباح الموزعة هذا العام ما ينيف على عشرين مليون من الجنيهات . قد يفوز بالنصيب الأكبر منها ما لا يتجاوز ١٠ آلاف شخص من كبار أصحاب الأسهم والسندات .

هذا في الوقت الذي قدر فيه الإحصاء الصناعي لعام ١٩٥٢ ، قيمة الأجور للعمال الذين يعملون في المصانع التي تستخدم عشرة عمال فأكثر بما يقل عن عشرين مليون جنيه موزعة على ٢٣٤ ألف عامل !

هذه السياسة غير المتكافئة بين الأرباح والأجور تؤدي إلى انكماش السوق الداخلية ، فانخفاض مستوى الأجور معناه انخفاض القوة الشرائية للعمال ، والطبقة العاملة المصرية تكون جزءاً هاماً من القوة الشرائية اليوم ، وبقاء الأجور على حالها معناه اصطدام صناعتنا بأزمات تزداد حدة على مر الأيام بزيادة القوى الإنتاجية لمصانعنا ، إذ لا تجد السوق الداخلية الكافية لتصريف منتجاتها .

فمن مصلحة الإقتصاد القومى نفسه ، بل من مصلحة الرأسمالية الوطنية المصرية

نفسها ، في الأمد الطويل أن تزداد القوى الشرائية للعمال ، أى أن تزداد الأجور .
ومن العبث القول بأن زيادة الأجور يترتب عليها زيادة التكاليف الصناعية
عما يستتبع ارتفاع أسعار المواد المصنوعة ، وارتفاع تكاليف المعيشة .
إنه لا تعارض هناك بين زيادة الأجور وبقاء تكاليف المعيشة على حالها
إذا ما أمكن تخفيض نسبة الأرباح الموزعة إلى ٥ ٪ من الرأسمال الموظف في
مصر مثلاً بدلاً من ١٣ ٪ ، وقد يقال أن هذه النسبة قد لا تغرى أصحاب
رؤوس الأموال على استخدام أموالهم في الصناعة أو التجارة ..
والواقع أن السياسة التي تسير عليها الصناعة المصرية سياسة جامدة ضيقة
الآفاق ومحدودة النظرة ، فهي تسعى إلى تحقيق ربح عال عن السلعة الواحدة ،
بغض النظر عن جملة الربح !
وإليك ما يقرره الدكتوران شريفتي وشريف في بحث لها نشر في مجلة مصر
المعاصرة :

« إن سياسة الأسعار قائمة في أغلب الأحيان على الرغبة في الحصول على
أكبر ربح ممكن عن كل صفقة في حد ذاتها ، وقد يؤدي هذا إلى أقصى ربح
ممكن في المدى القصير ، ولكنها لا تؤدي إلى أقصى ربح ممكن في المدى الطويل ،
فالسياسة بالنسبة للأسعار ، سياسة انكماشية ، لا تسعى إلى زيادة المبيعات
على نطاق واسع ، بخفض أسعار الوحدة ،
بينما لو اتبعت سياسة تمدد ، وخفضت الصناعة المصرية نسبة الربح عن السلعة
الواحدة ، ورفعت أجور عمالها ، لاستطاعت أن تبيع أضعاف أضعاف ما تبيعه
اليوم ، ولتحقق لها آخر الأمر ربحاً أكبر في جملة من الربح الذي تحققه اليوم .
... كما أنه من العبث القول بأن العامل المصري لا يستحق أجراً أكبر لنقص
كفاءته .. إذ أن مدى الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة يبلغ نسبة ٢٠٠ ٪
على الأقل ، إذ أن صافي القيمة المضافة في الصناعات الهامة وفق الإحصاء الصناعي
لسنة ١٩٥٢ لا يقل عن ٣٧ مليون جنيه ، مقابل ١٩ مليون جنيه للأجور ..
أى إذا قدرنا أن متوسط ساعات العمل في اليوم يبلغ تسع ساعات ، فإن العامل
المصري ينتج ما يوازي قيمة أجره فيما لا يزيد عن ثلاث ساعات في اليوم ،

وتذهب باقى الساعات التى يعملها فى شكل فائض قيمته يناله صاحب العمل .
... وإذا كان هناك ثمت نقص فى كفاءة العامل المصرى ، فرجعه طول
ساعات العمل وانخفاض الأجور ، وسوء الأدوات التى يترك ليعمل بها ،
أو سوء التنظيم نفسه .

فساعات العمل فى المتوسط تتراوح ، حسب الإحصائيات الرسمية ، ما بين
٥٠ و ٥١ ساعة عمل فى الأسبوع . وتخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور ،
يكفل للعامل وقتاً أكبر للراحة ، وفراغاً يستطيع فيه استكمال تدريبه المهني ،
وتحسينا لمستوى معيشته مما يجعل العامل المصرى أقوى جسماً وأرفع ثقافة ،
فيجود عمله لو يتقنه .

لقد أصبحت الحاجة ملحة ، لنهضة اقتصادنا القومى ، أن يزيد الحد الأدنى
لأجر العامل المصرى ، مع هبوط معدل الربح إلى ٥ ٪ مثلاً مع التمسك بنظام
ثمانى ساعات للعمل فى اليوم ، مع عدم زيادة تكاليف المعيشة .

ولن ننظر من الصناعة المصرية القائمة أن تقوم بهذا من تلقاء نفسها .
فطبيق سياسة كهذه يحتاج فعلاً إلى زيادة نصيب القطاع الحكومى من
الاقتصاد القومى ، ومراعاته لهذه السياسة بالنسبة للأرباح والأجور ، كما يحتاج
إلى مزيد من التوجيه والتشريع فى مصلحة الطبقة العاملة ، ودون إجحاف بمصلحة
الرأسماليين الوطنيين ..

...

هذه هى الخطوط العريضة للسياسة الواجب اتباعها ، إذا ما أردنا نهضة
سريعة لاقتصادنا القومى ، وارتفاعاً للمستوى المادى والثقافى للجماهير الكادحة
وتعاوننا مخلصاً مع جاراتنا العربية على قدم المساواة ..

ثامناً - الجبهة الوطنية المتحدة

ولكن السياسة الاقتصادية وحدها لا تكفى ، إذ أن أية نهضة اقتصادية
حققة للبلاد ، لا يكفيا قط ، خطط توضع وتشيعات تصدر وأوامر من أعلى ،
وإنما لابد لها من إشراك حقيقى للجماهير ، فيما نحن مقبلون عليه من بناء لاقتصادنا
ومستنا القومية ..

فكيف يتم هذا ؟

إننا نعتقد أن مفتاح نهضتنا السياسية التي هي شرط لازم لنهضتنا الاقتصادية هو ما قاله عبد الناصر .. الجبهة الوطنية المتحدة ، التي كرر النداء بها أكثر من مرة في خطبه ..

فماذا نقصد بالجبهة الوطنية المتحدة ؟

إن أول ما يطرأ على الذهن ، أن نكون جبهة أحزاب ، الأحزاب التقليدية التي عرقها مصر ..

ولتسكلم في صراحة :

إنه ليس من مصلحة الحركة الوطنية ، أن تعود الأحزاب القديمة بكيانها وقيادتها التقليدية .. إن هذه الأحزاب إنما تمثل مرحلة متخلفة من تطورنا الاقتصادي والسياسي ، فأصبحت لا تتفق مع التقدم الاقتصادي والسياسي التي أحرزته الحركة الوطنية ..

وقد تجلى هذا بشكل واضح وخاصة في المعركة الأخيرة ضد العدوان الاستعماري .

ونحن لا ننكر في الوقت عينه ، أن من بين هذه الأحزاب التقليدية ، عناصر مخلصه لبلادها ، ولكن على هذه العناصر أن تخرج من عزلتها وسلبيتها ، لتقوم بدور إيجابي في بناء الجبهة الوطنية المتحدة .

فماذا نقصد إذاً بالجبهة الوطنية المتحدة ؟

نقصد بها جبهة طبقات ، جبهة تضم الطبقات والفئات والعناصر المعادية للاستعمار والصهيونية في الخارج ، والمعادية للاقطاع والإحتكار في الداخل ، جبهة تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين ، والطلبة . وصغار أصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة والرأسماليين الوطنيين بكافة أقسامهم . سواء كانوا أصحاب مصانع متوسطة أو كبيرة . وأثرياء الريف الذين يشرفون على إدارة أملاكهم ويستخدمون العمل المأجور ... ثم أي عناصر أخرى وطنية ، طالما هي مستعدة للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية ، وطالما هي معادية للاقطاع والإحتكار .

هذه الجبهة يجب أن تضم كافة المنظمات الجماهيرية القائمة من نقابات عمالية واتحادات عام لها ، ومن نقابات مهنية ونقابات عمال زراعيين واتحادات فلاحين ، كما يجب أن تعمل الجبهة على تدعيم هذه المنظمات ، باجتذاب عدد أكبر من الجماهير إليها ، وبأن تكون قيادة هذه المنظمات منتخبة انتخاباً حراً — ومنبعثة من الجماهير ، ومكونة من العناصر التي يثق بها الشعب ، والتي تحرص على خدمته . كما يجب أن تسعى الجبهة إلى تنظيم صفوف الجماهير المصرية غير المنظمة ، بأن تتوسع في تكوين النقابات الزراعية واتحادات الفلاحين . والجمعيات التعاونية ، بحيث تشمل الريف كله — وأن تساعد الشاب والطلبة والعاملات والنساء على تكوين اتحاداتهم وروابطهم — كما يجب أن تنظم صفوف صغار التجار وصغار أصحاب المصانع .

هذه الجبهة يجب أن يكون لها تنظيماتها الجماهيرية كجبهة في المصانع والقرى والأحياء وفي كل بقعة من بقاع مصر .

ولجان المقاومة الشعبية والجبهة الوطنية المتحدة للمقاومة الشعبية في بورسعيد أمثلة حية تابعة من الحركة تقسمها للشكل الذي يمكن أن تتخذه الجبهة الوطنية المتحدة — هذه الجبهة ، ونقولها في صراحة تامة ، هي اليوم جبهة الشعب مع حكومة عبد الناصر بالذات ، لأن عبد الناصر ليس مجرد رئيس جمهورية ، وإنما هو اليوم قائد الكفاح الوطني ضد الاستعمار والصهيونية .

هذه الجبهة لا بد أن ينبثق منها ما أسماه عبد الناصر في خطابه في مؤتمر التعاون أول يونيو ١٩٥٦ : القيادات الجديدة ، قيادات تحس بإحساس الشعب . والجبهة الوطنية جبهة سياسية بكل معاني الكلمة ، فهي ليست مجرد جبهة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، فالقيادات التي ستبرز لا يمكن أن تكون شيئاً آخر سوى قيادات سياسية ، قيادات سياسية لها برامجها وأهدافها وأساليب كفاحها . وهذه القيادات السياسية تجمعها جميعاً أهداف واحدة في المرحلة الحالية من كفاحنا الوطني : المحافظة على استقلالنا وتدعيم هذا الاستقلال بتطوير اقتصادنا ورفع مستوى الملايين من أبناء هذا الشعب ، والكفاح من أجل السلام العالمي .

إلا أنه رغم الوحدة بينها . لا بد أن تقوم بينها تناقضات وصراع طبقى . ولكن ليس حتماً أن ينقلب هذا الصراع إلى خصومة تتمخض عن حرب أهلية ، وخاصة إذا ما ساد البلاد حكم ديموقراطى سليم ، واتسعت الحريات الشعبية ، فالصراع فى هذه الحالة يكون فى حدود سلمية ، صراع أقرب ما يكون إلى التنافس بين القيادات السياسية المختلفة ، أيها أكثر خدمة للشعب وأحرص على مصالح الملايين ، دون مصالح فئة محدودة أو أقلية صغيرة .. ثم أيها أبعد نظراً وأسلم تقديراً للأمور ..

إن قيام جبهة كهذه وتمثيلها فى الحكم ، يستطيع أن يحقق للبلاد مزيداً من الديمقراطية ومزيداً من الحريات .. ويستطيع أن يشعل حماسة الشعب ويجمع صفوفه حول الأهداف التى وضعتها ، كما يستطيع أن يقطع دابر أية مؤامرات استعمارية ، وأن يكشف الأعياب أى عناصر معادية أو متخلفة .. هذه الجبهة فى ظل ديموقراطية سليمة تستطيع فعلاً أن تدعم استقلالنا السياسى والاقتصادى . بل تستطيع أكثر من هذا أن تمهد الطريق نحو تطور غير رأسمالى لاقتصادنا ، فكما يقول بير ديون : « إن خطط التطور الاقتصادى ، تتطلب كى تحقق ، تأييد الجماهير العريضة ، والتعاون الفعال لكافة القوى الحية فى البلاد ، فالشئ كل الذى تواجه مصر اليوم لا يمكن حلها إلا باتحاد وثيق لكافة الفئات الاجتماعية المختلفة المصممة على المحافظة على الاستقلال السياسى لبلادها وعلى بناء أسس الاستقلال الاقتصادى .. »

مراجع تاريخية

- الثورة المصرية والاحتلال الإنجليزي — عبد الرحمن الرافعي
- مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال — عبد الرحمن الرافعي
- مصطفى كامل —
- محمد فريد —
- ثورة سنة ١٩١٩ (جزئين) —
- في أعقاب الثورة (ثلاثة أجزاء) —
- المسألة المصرية في دورها الأخير — تقرير مائر ، مارس سنة ١٩٢١
- القضية المصرية : سلسلة وثائق المفاوضات ، مطبوعات الحكومة المصرية سنة ١٩٥٦
- تراجم مصرية وغربية — محمد حسين هيكل
- تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده — تأليف تيودور رودستين ، وترجمة علي أحمد شكري سنة ١٩٢٧
- تطور الصحافة المصرية (١٧٩٨ — ١٩٥١) — الدكتور ابراهيم عبده ، الطبعة الثالثة
- سعد زغلول . محمد ابراهيم الجزيري — طبعة دار أخبار اليوم
- أدب المقالة — الجزء الخامس — مصطفى كامل — الدكتور عبد اللطيف حمزة
- نقابات العمال في مصر — الدكتور حسين خلاف ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦
- أيام لها تاريخ — أحمد بهاء الدين — الجزء الأول ، مطبوعات روزا اليوسف
- في أصول المسألة المصرية — صبحي وحيدة سنة ١٩٥٠
- قصة الثورة كاملة — أنور السادات — مطبوعات دار الهلال
- كفاح الشعب والجلاء — عدة مؤلفين (سلسلة اخترنا لك)
- مصر بين نورين — محمد مصطفى عطا ()
- العدوان الثلاثي على مصر — عدة كتاب ()
- الاستعمار اليوم — ا. م . ليمين ، مطبوعات دار الفكر
- هذه الأخطاف — عبد القادر حاتم وآخرين (سلسلة اخترنا لك) سنة ١٩٥٦
- معركة القتال — سعد زغلول فؤاد سنة ١٩٥٦

- قضية قناة السويس — الدكتور مصطفى الحفاوى سنة ١٩٥٦
- تأميم القناة — ابراهيم عامر ، سنة ١٩٥٦
- خطاب الرئيس عبد الناصر — الجزء الثانى والثالث (سلسلة اختراعات)
- فلسفة الثورة — جمال عبد الناصر ، وزارة التربية والتعليم
- خطاب الرئيس عبد الناصر — أول يونيو سنة ١٩٥٦
- المؤتمر الآسيوى الأفريقى الأول — تقرير محمد عبد الحامى حيوته ، أغسطس سنة ١٩٥٥
- نحن النساء المصريات المصريات — أمجى أعلامون

مراجع أجنبية

- Modern Egypt - The Earl of Cromer - 2Vol .
(New York 1916)
- Egypt since Cromer - (2 Vol London 1933-34)
Lord Milner
- Anglo - Egyptian Relations (1800 - 1953) - John Marlowe
London 1954
- Great Britain and Egypt (1914 - 1951) - Information Papers No 19
Royal Inst. of Inter. Affairs.
- The Middle East
2nd Edition
Royal Inst . of Inter. Affairs.
- Seven Fallen Pillars
Jon Kimche
- The Middle East
W. B. Fisher
London 1956
- The Fellahoon
Ayroul
Alex. 1953

دوريات

- جريدة الوفد المصرى : أعداد ما بين سبتمبر سنة ١٩٤٥ - ١٠ يوليو ١٩٤٦
- جريدة صوت الأمة : أعداد ما بين أكتوبر سنة ١٩٥١ - مارس سنة ١٩٥٣
- أخبار اليوم : أعداد ما بين أكتوبر سنة ١٩٥١ - مارس سنة ١٩٥٣
- جريدة المساء : أعداد ما بين أول نوفمبر - أول يناير ١٩٥٦

٤٠ مراجع اقتصادية

- مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل علاجها - الدكتور محمد على رفعت سنة ١٩٥١ الجزء الأول .
- مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل علاجها - الدكتور محمد على رفعت سنة ١٩٥١ الجزء الثانى .
- حلقة الدراسات الاجتماعية لدول العربية - الدورة الثانية ، سنة ١٩٥٠
- تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، سنة ١٩٥٢
- أزمتنا الاقتصادية - الدكتور عبد الرازق حسن
- بناء الاقتصاد المصرى - دكتور جاد لبيب .
- التطور الاقتصادى فى العصر الحديث - دكتور راشد براوى وحزوه عايش
- الطبعة الخامسة سنة ١٩٥٤
- اقتصاديات مصر - جمال الدين محمد سعيد ، القاهرة سنة ١٩٥١
- ترجمة التقرير الرسمى لمؤتمر القطن البولى ١٩٢٩ ، طبعة وزارة الزراعة
- البنك الأهلى المصرى (١٨٩٨ - ١٩٤٨)
- بيان وزير المالية والاقتصاد عن مشروع ميزانية ١٩٥٤ - ١٩٥٥
- سياسة النقد - مريت غالى القاهرة سنة ١٩٣٨

مراجع أجنبية اقتصادية

- Egypt at Mid - Century
Charles Essawi 1954
- The Economic Development of Modern Egypt
Crouchley, A.E.
London 1938
- L'Egypte - Memento Economique
Inst. Nat. de la Statistique et des Etudes Eco.
1950
- Economic Developments in 1955
American Embassy despatch, No. 780, 1956
- Eco. Develop. in the Middle East
1945 - 1954
Supplement to world Eco. Report,
United Nations
- The Structure of Modern Industry in Egypt
El Gretly
1948
- The Eco. Development of the Middle - East
Alfred Bonné
- Planning in the U.S.S.R. by S.G. Strumelin, 1956.
- Statistical Year Book 1954
United Nations
- Marketing Problems in an Underdeveloped Country, Egypt
Prepared by Abdel Aziz al Sherbini
& Ahmed Fouad Sherif

دوريات

- مصر المعاصرة ، عدد يوليو ١٩٥٦ .
- الإحصاء السنوى للجيب ، سنوات ١٩٤٨ ، ٥٨ ، ٥٣ ، ١٩٥٤ .

- إحصاء الإنتاج الصناعى سنة ١٩٥٠ ، ٥٢ ، ١٩٥٤
- مصلحة الإحصاء والتعداد .
- الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية
- سنوات ١٩٥٢ ، ٥٣ ، ١٩٥٤
- النشرة النصف شهرية لبنك الصناعى - أعداد مختلفة .
- النشرة الاقتصادية لبنك الأهل ، الأربعة أعداد لعام ١٩٥٥ وعشرين ١٩٥٦
- التعداد العام للسكان سنة ١٩٤٧ ، الجزء الثانى ، جداول عامة
- مصلحة الإحصاء والتعداد
- تحليل للواردات المصرية من ١٩٤٥-١٩٥١ ، للدكتور نزيه أحمد ضيف .
- تقارير البنك الأهل ، البنك الصناعى ، بنك مصر سنة ١٩٥٥
- الإحصاء السنوى العام ١٩٥٢ ، مصلحة الإحصاء والتعداد .
- الإحصاء السنوى العام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، مصلحة الإحصاء والتعداد .
- إحصاء الشركات الماهمة ، يونيو سنة ١٩٤٧ ، ٤٨ ، يونيو ٥١ ، ١٩٥٢
- تقرير لجنة الصناعات ، وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٤٨
- تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٩ ، مطبوعات الحكومة المصرية
- المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، تقرير سنة ١٩٥٥

دوريات أجنبية

- The Egyptian Economic and Political Review Vol-I
Sep. 1954 - August 1955
- L' Egypte Contemporaine 1953 - 54 - 55
- Recueil de Statistiques
Banque Belge en Egypte
(1929 - 1954)
- Economie et Politique (Août - Sept. 1956)
- New Times No 19 - 52 (1956)
- International Affairs No 4 - 8-6-10 (1956) , Moscow

ملف خاص

- تحقيق النيابة في مقتل شهدي عطية الشافعي
- حيثيات الحكم الذي أصدرته المحكمة وفضحت فيه التعذيب
- دفاع شهدي عطية الشافعي أمام محكمة أمن الدولة العليا
- ووثائق أخرى

شهدى عطية الشافعى : رائد من رواد حركة التحرر الوطنى المصرية ، بإفاقها الاشتراكية منذ الاربعينات . فبعد عودته أثناء الحرب العالمية الثانية من انجلترا ، وبعد أن حصل على درجة الماجستير فى الأدب الانجليزى ، شارك فى تأسيس دار الأبحاث العلمية ، وهى الدار التى قدمت لمصر عددا كبيرا من المثقفين والعلماء الوطنيين والمناضلين من أجل تحرير وطنهم وشعبهم من الاستعمار والاستغلال الاقطاعى والرأسمالى .

وفى عام ١٩٤٥ صاغ شهدى ومعه زملاء له آخرون برنامجا للحركة الوطنية ، صدر فى كتيب بعنوان : « أهدافنا الوطنية » . وفى هذه الفترة قام شهدى بترجمات للعديد من كتب الفكر الاشتراكى العلمى ، منها الاشتراكية العلمية والخيالية - لانجلز - وقام بدور بارز وطليعى فى نشر الفكر الاشتراكى والمساهمة فى قيادة الشباب الثورى للمساهمة فى الحركة الوطنية الجماهيرية التى أخذت فى التصاعد عقب الحرب العالمية الثانية ضد الاحتلال البريطانى ، فقاد مجموعة من الشباب الاشتراكى ، كان لها دور بارز فى تأسيس اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة فى صيف عام ١٩٤٥ .

وكان من بين هذه المجموعة جمال نحاس ، وسعيد زهران ، وجمال شلبى ، وعبد المنعم القزالى ، ومحمد الجنيدى ، وفاطمة زكى ، ولطيفة الزيات . . ثم كان له دوره القيادى فى التحضير لقيام

اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، والتي قادت يوم ٢١ فبراير عام ١٩٤٦ ، يوم النضال الكبير ضد الاحتلال البريطاني .

وعندما شن « اسماعيل صدقي باشا » ، صاحب مشروع صدقي - بيفن حملته الصليبية ضد الحركة الوطنية ، كان شهدي ممن صدر الأمر باعتقاله ، ولكنه تمكن من الاختفاء لمدة ثلاثة شهور .

وعندما عاد الى الحياة العلنية ، قاد العمل من أجل بناء جريدة جماهيرية للاشتراكية ، تكون منبرا للعمال والفلاحين ، فصدرت جريدة الجماهير عام ١٩٤٧ والتي كان يرأس تحريرها محمود النبوي ، وكان المسئول الفعلي عنها هو شهدي . وعرفت الجماهير حينئذ مقالات الشهيد العنيفة ضد الاستعمار وعملائه (وثائق ٧ ، ٨ ، ٩) .

واعتقل شهدي في آخر عام ١٩٤٨ وقدم الى المحاكمة ، فصدر الحكم ضده بالأشغال الشاقة سبع سنوات . لقد كان شهدي واحدا من الذين ناضلوا بصلافة ضد الملكية ، ونظامها الاقطاعي العميل والتابع للاستعمار ، وعندما طالبه والده بأن يقدم التماسا الى الملك ، قال له السجن أحب الى من حياة الجبناء . وخرج من السجن في عام ١٩٥٥ ، وكانت ثورة ٢٣ يوليو تخوض معركة عنيفة ضد الاحلاف العسكرية ، وضد حلف بغداد ، فصدر له كتابه « أمريكا والشرق الأوسط » .

وتبين شهدي ، خط التطور الرئيسي لثورة ٢٣ يوليو ، باعتبارها وطنية معادية للاستعمار ، تستهدف قيادتها المتمثلة في جمال عبد الناصر ، تحرير الوطن من كل سيطرة استعمارية ، فحدد موقفه - الذي ظل ثابتا عليه حتى لحظة استشهاده - من ثورة ٢٣ يوليو . وهكذا ركز نضاله على جبهتين . .

الأولى : ضرورة وحدة كل القوى الوطنية والتقدمية

والثانية : وحدة كل فصائل الاشتراكية العلمية ، حيث كان الانقسام يمزق صفوف الماركسيين .

وفي عام ١٩٥٦ ، وبعد تأميم قناة السويس ، شارك شهدي في الكتابة في جريدة المساء بمقالات وأبحاث ودراسات . وخلال العدوان الثلاثي ، انخرط في المقاومة الشعبية . وفي هذه الفترة افتتح مكتب مصر للترجمة والنشر ، ونشر كتابه « تاريخ الحركة الوطنية » ، ونشر روايته « حارة أم الحسيني » على حلقات في جريدة المساء .

وفي عام ١٩٥٨ - وبعد شهور من قيام الوحدة المصرية - السورية ، وقيام الثورة العراقية ، وسقوط حلف بغداد - تمكنت القوى الاستعمارية والرجعية من أن تحدث الفرقة في الصف الوطني الديمقراطي وابتداء من عام ١٩٥٩ ، شهدت المنطقة صراعا داخليا عنيفا داخل صفوف القوى الوطنية ، وشنت أعنف حملة ضد الشيوعيين المصريين ، وكانوا قد انقسموا في يوليو عام ١٩٥٨ ، بعد اتحادهم في فبراير عام ١٩٥٨ .

ودخل شهدي السجن مع المئات من المثقفين والعمال والفلاحين في أول يناير عام ١٩٥٩ . ولم يفقد شهدي الرؤية الموضوعية لواقع الحركة الوطنية المصرية والعربية ، وان ثورة ٢٣ يوليو بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، ثورة وطنية معادية للاستعمار ، تتطور نحو آفاق الثورة الوطنية الديمقراطية ، وخاصة بعد تبصيرها للاقتضاد المصري ، أثر المواجهة مع الامبريالية العالمية عقب تأميم قناة السويس ، واقامة الوحدة المصرية - السورية . وفي اللحظة التي تسلم فيها شهدي وزملاؤه قرار الاتهام ، والذي بمقتضاه يقدمون الى محكمة أمن دولة عليا ، لم يفقد - باعتباره -

المتهم الاول - الرؤية الموضوعية ، وضرورة الاستمرار في المطالبة بإعادة الوحدة الى الصف الوطنى والعربى ، فكتب من داخل السجون رسالة وجهها الى الرئيس جمال عبد الناصر ، أكد فيها شهادى ان حملة العداء للشيوعية لم تكن الا من تدبير القوى الاستعمارية والرجعية ، لاضعاف جبهة التحرر الوطنى العربى (الوثيقة رقم ٢) .

وعندما مثل أمام محكمة أمن الدولة العليا فى الاسكندرية .
لقى شهادى كلمة افتتاحية فى جلسة الثلاثاء ٨ مارس عام ١٩٦٠ ،
جاء فيها :

« واجب كل وطنى ان يؤيد هذا الحكم . هذا واجب كل وطنى مخلص . والتأييد صادر لا عن مطمع ولا عن خوف . ولم اطلب أبدا ثمنا لهذا التأييد وقمت بأواجب من كل أعماقى كمواطن مخلص شريف . ولا عن رهبة ولا عن خوف ، وسبق اعتقالى والحكم على بالأشغال الشاقة . وجاء لى والدى وقال ممكن السعى الى تخفيف الحكم ، فقلت له السجن أحب الى من أعمال الجبناء . فتأييدى للحكم صادر من قلب خالص وساستمر فى تأييده حتى ولو قدر الحكم على ، وكل نظام فيه عيوب ونواقص ، والكمال من صفة الله وحده » .

وقال فى نفس الكلمة :

« هل أحاكم لجرد اعتناق المبادئ الشيوعية كوصف الادعاء ، وحتى لو ثبت للمحكمة بانى أؤيد النظام وانى لا أسعى لقلبه . . هل أحاكم اليوم لجرد هذا المبدأ ؟ . . مستحيل لأن مفيش دولة تحاكم من أجل المبدأ ، والرئيس جمال عبد الناصر قال لا يمكن أن تكون محاكمة لجرد اعتناق مبدأ » .

وقال للمحكمة : « وبثنيابة مثلا كانت تسألنى : صحيح انت

بتأييد الحكومة اليوم انما بكره حتعمل ايه ؟ .. وحكاية بكره شاغلة
 الأذهان . وقالوا ان كل الثورات الشيوعية قامت على القوة ..
 أقول : لم تقم ثورة ضد حكم وطنى ، وكل ثورة قامت ضد حكم
 رجعى خائن ، وعمر الثورة ماكانت ضد حكم وطنى « .. وقال :
 » والمهم الا يلجأ الحزب الشيوعى الى القوة فى ظل حكم وطنى .
 والخلاف لا يمكن أن يخرج عن الوحدة الوطنية « .. ثم قال : » أن
 المسئول عن هذه الأزمة هو الاستعمار والصهيونية .. والخلافات
 البسيطة استغلها الاستعمار والقوى الرجعية لتكيل للجمهورية
 العربية المتحدة لاثارة الشكوك والمهاجمات ، والجمهورية العربية
 مستتصر برغم الشكوك وسيصفو الجو ضد الاستعمار والصهيونية
 والعدو الداخلى والسحب القائمة لابد أن تنقشع ، وتشرق الشمس
 من جديد « .

(ص ٢٣٤ وما بعدها من محاضر جلسات المحاكمة) .

ورغم هذه الرؤية الوطنية الواضحة وهى رؤية اتسمت
 بموضرعية تحلى بها المناضلون الذين كانوا يعانون تعذيبا وحشيا
 فى سجون عديدة : أوردى ليमान أبو زعبل معتقل العزب بالفيوم ،
 سجن الواحات ، سجن القلعة ، حيث سالت دماؤهم واصابتهم
 عاهات وأمراض ، واستشهد عدد من خيرة المناضلين مثل د . فريد
 حداد ورشدى خليل : ومتولى الديب وسيد أمين .. كما اختفى
 المناضل محمد عثمان بعد القبض عليه وتعذيبه .

لقد كانت رؤيتهم الموضوعية - ورغم كل خلاف داخلى بين
 صفوفهم - أن ثورة وطنية معادية للاستعمار وعملائه يقودها جمال
 عبد الناصر ، وان حماية هذه الثورة والاستمرار بها ، والتحشؤ
 بها الى البعد الديمقراطى ولصالح الجماهير الشعبية الكادحة ، انما
 تتحقق بالوحدة الوطنية ، وحدة كل فصائل الثورة المصرية ،

وبتحقيق المزيد من الحرية لجمهور الشعب ، هذا في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه قوى الرجعية ضد أي تطور وطني ديمقراطي للثورة يحقق وحدة كل فصائلها بما يعنى الاضرار بمصالحها ووجودها . وانه لتعطيل مثل هذا التطور لابد من اثارة الانقسام والخلافات بين قوى الثورة الوطنية الديمقراطية ، سواء على نطاق حركة التحرر المصرية أو حركة التحرر العربية ، وتغذية هذه الانقسامات والخلافات تحت مظلة الشعار الرجعي التتاري : «مكافحة الشيوعية» .

وانتهت محاكمة شهدى وزملاؤه ، ومن قبل كانت قد انتهت محاكمة قضية أخرى ، كان على رأسها د . فؤاد مرسى وزملاؤه ، وقد رحلوا الى اوردى ليمنان أبو زعبل ، حيث يلقي مئات من الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين المعتقلين دون محاكمة ، تعذيباً متواصلاً منذ أكثر من سبعة شهور .

وليلة الخامس عشر من يونيو عام ١٩٦٠ ، نقل شهدى وزملاؤه الى اوردى ليمنان أبو زعبل ، واعد لهم « استقبال خاص » بدأ مع فجر يوم ١٥ يونيو عام ١٩٦٠ ، تحت اشراف اللواء اسماعيل همت والعقيد الحلوانى والعقيد عشوب ، والرائد صلاح طه والرائد حسن منير والضباط عبد اللطيف رشدى ، ويونس مرعى ، ومرجان اسحاق وعبد الفتاح هندى ، وكمال زشاد والصول أحمد مطاوع . كما أشرف على التعذيب الطبيين د . أحمد كمال أبو العلا ، و د . البير فهمى ، وعدد كبير من قوة الاوردى وحراسه .

وكانت كل أدوات التعذيب معدة . . العصي والكرابيج والحبال وقناة مبلوعة بالمياه لاغراق المعتقلين فيها ، و « عروسة » الجلد . . وبدلت عملية ضرب مركزة ومخططة . . ومن بين صفوف المعتقلين أخذ شهدى وحده ليركز الضرب عليه . . وخلال عملية من عمليات

الجلد استشهد شهدي داخل الاوردي • وعندما سقط شهدي كان شهيد الجميع ، لقد افتدى بحياته كل زملائه الذين عاشوا شهورا طريفة خلف جدران هذا السجن الرهيب ، يتلقون الوانا عديدة من التعذيب •

ولم تكن دماء شهدي قد جفت بعد • • وعلمت زوجته بالخبر بعد ساعات من استشهاده ، فكتبت لتوها برقية الى الرئيس عبد الناصر ، وكان في زيارة ليوغوسلافيا ، ووجه الصحفيون سؤالا الى الرئيس عبد الناصر في مؤتمر صحفي عقد خلال زيارته عن استشهاده شهدي عطية الشافعي نتيجة التعذيب الذي لقيه ويلقاء المئات من الشيوعيين المصريين داخل السجن • ومن بريوني ، أصدر الرئيس عبد الناصر أمره بالتحقيق ، وبدأت النيابة تحقيقها • وكشفت النيابة المحاولة الزائفة للمسئولين عن المعتقل لاختفاء الحقيقة ، وسجلت النيابة الحقيقة كاملة • • الحقيقة التي كشفت عن وحشية التعذيب الذي لقيه شهدي وزملاؤه وكل معتقل كان خلف جدران هذا المعتقل • • (الوصف التفصيل لعملية التعذيب ،

من الفقرة ٧ الى الفقرة ٢٠ من مذكرة الدفاع الى المحكمة) •

وفي يوليو عام ١٩٦٠ ، كتبت زوجة الشهيد رسالة الى رئيس محكمة أمن الدولة العليا التي حوكم امامها شهدي وزملاؤه ، تطلب منه التحقيق مع المسئولين عن جريمة قتل زوجها (الوثيقة رقم (١) •

وبعد الحادث جاء الرائد حسن منير ومعه زوجته وابنته الى زوجة شهدي - وقال لها الموت مكتوب على كل انسان ، والأستاذ شهدي مات كما يموت كل الناس وانه معرض للايذاء بسبب التحقيق في هذه القضية - وأن الداخلية تريد أن تدفع لابنة شهدي أربعة آلاف جنيه ولها الفان من الجنيئات • فقالت له زوجة شهدي -

أن دم زوجي لا يمكن أن تأتي أنت أو غيرك لتدفع ثمنه . أنه ضحي
من أجل الوطن والشعب ، وإن الجرم الذي اقترفتموه يجب أن
تعاقبوا عليه .

وفي فبراير عام ١٩٦٨ ، أقامت زوجة الشهيد ، وبصفتها
وصية على ابنتها **حنان** ، دعوى تطلب فيها التعويض عما لحقتها
وابنتها من ضرر . وتولى إقامة الدعوى والدفاع أمام القضاء المحامي
أحمد الخواجه ، ونقيب المحامين حينذاك (الوثيقة رقم ٣) .

وطلب الدفاع - ضم تحقيقات النيابة منذ أول جلسة نظرت
فيها القضية بتاريخ ٢٩-٢-١٩٦٨ ، واستمر تأجيل نظر القضية
حتى قدمت صورة خطية غير كاملة لتحقيقات النيابة بجلسته
١٠-١-١٩٧٤ ، إزاء اصرار المحكمة على ضرورة ضم التحقيقات التي
أجرتها النيابة العامة . وقد اتضح للمحكمة بعد ضم التحقيقات من
كتاب مدير منطقة أبي زعبل إلى مدير مصلحة السجون « رقم ٢٥٠
سرى » ، أن الصورة المقدمة كانت لدى مصلحة السجون من
١٢-١٠-١٩٦٠ ، ومع ذلك لم تقدمها إلا بعد ست سنوات من رفع
الدعوى ، محاولة منها في إخفاء معالم تلك الجريمة .

(الفقرات ١ ، ٢ من مذكرة الدفاع - الوثيقة رقم (٣)) .

ولا شك أن توفر ظروف جديدة للقضاء في ظل سيادة القانون .
ساعدت على ظهور تحقيقات النيابة ، والتي كشفت عن الجريمة
البشعة ..

(الفقرة ٢٢ والفقرة ٢٤ من مذكرة الدفاع - الوثيقة

رقم (٣)) .

وفي ٢٨ فبراير عام ١٩٧٤ ، أصدرت المحكمة حكمها

التمهيدى ، والذي فيه حددت جلسة للتحقيق فى ١٦-٥-١٩٧٤ ،
وفى جلسة ٦ يونيو ١٩٧٤ ، استمعت المحكمة الى شهود حضروا
الواقعة وعذبوا مع الشهيد وهم : عبد المنعم الغزالى الجبيلى وعبد
العزيز محمود الصباغ ، وعادل محمود حسين ، و د . سعد الدين
أحمد بهجت ..

وفى ٢٨ نوفمبر الماضى ، وبعد أن استمعت المحكمة الى مرافعة
الدفاع عن زوجة الشهيد وابنتها حنان ، ومرافعة الخصوم ، أصدرت
حكمها ، الذى جاء فيه :

« وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الدعوى ، فقد ثبت فى يقين
المحكمة أن رجال الشرطة ، وحرس ليمان أبو زعبل تابعى المدعى
عليه الثانى بصفته ، قد تجردوا من القيم الانسانية والأخلاقية
حسبما ذكر شهود المدعية ، الذين تطمئن الى أقوالهم المحكمة ، نظرا
لمركزهم الثقافى ، مما لا يتطرق معه الشك فى صدق أقوالهم ،
وأعتدوا بالضرب المبرح على مورت المدعية عن نفسها وبصفتها ،
واتخذوا معه صنوف العذاب التى لا يقرها شرع أو قانون ، ولا
يحكمها دين أو خلق ، وتجردوا من آدميتهم فى الانتقام من هذا
المخلوق الضعيف الذى ساقه القدر الى قلوب غلاظ تجردت من معانى
الخلق وقيم الانسانية وانقلبوا وحوشا آدمية انتهزت فرصة وقوع
فريستها الضعيفة بين أيديهم مجردا من الحول والقوة ، وارتكبوا
معه من صنوف العذاب وألوان التعذيب ما تقشعر منه النفس ويشيب
من هوله البدن ، حتى سقط ذلك المخلوق الضعيف صريع هذا
الظلم والقسوة بين هذه الايدى الالئمة ، لا لذنوب جناة الا جريمة
رأى لم يفصل فى ارتكابه لها بعد » .. (الوثيقة رقم ٤) .

وهكذا ، كتب القضاء المصرى بحكمه فى هذه القضية صفحة
من صفحات سيادة القانون ، وانتصر لنضال الانسان المصرى من
أجل حريته ، حرية فكره وحرية جسده من أى اضطهاد أو ارهاب

أو قسر ، وأدان العناصر والاجهزة التي فى ظل ظروف غيـباب الديمقراطية تنتهك كل حرمة وقـدسية ، مستهينة بكل قيم العدالة والانسانية ، ظانة انها فى ظل غيبة الحركة الجماهيرية والديمقراطية يمكنها ان ترتكب البشع من الجرائم دون أن يكشف الغطاء عن جرمها .

ومن المهم ان نسجل هنا أن نشر وثائق قضية الشهيد شـهدى عطية الشافعى اليوم - وهى قضية حركت مبكرا منذ فبراير عام ١٩٦٨ ، ليس هدفه التشهير بالنظام الوطنى لثورة ٢٣ يوليو المعادى للامبريالية والصهيونية ، انما الهدف منه هو التنبيه الى أن قوى الرجعية والظلام والمعششة فى مراكز هامة فى السلطة ، لا يمكن أن تكون هى التى تتولى مسئولية الدفاع عن الثورة وحمايتها - فهى بجبرها على حرية الانسان وعدوانها على حرية فكره وحقه الطبيعى فى التعبير عن رأيه - انما تخلى الميدان من كل القوى الثورية والتى تشكل الحماية الحقيقية للثورة ، وحرية حركتها هى الضمان الرئيسى لأن تكون الثورة معبرة عن الشعب الكادح ، ومستمرة .. أن وجود مثل هذه القوى والعناصر الارهابية والكارهة لأى حرية للانسان ، يمثل دائما الوجود المضاد للثورة ، وهى رصيد رئيسى لأى انتكاسة بالمكتسبات والمنجزات التقدمية التى تحققت خلال الأعوام الماضية التى بدأت بـليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وهى الحماية لكل فساد وانتهازية ونمو طفيلى .

هذا .. وان تقديمنا لأوراق قضية شـهدى عطية الشافعى . لا يشكل ، ولا يجب ألا يشكل رؤية لقيادة الرئيس عبد الناصر لحركة الثورة المصرية ، من خلال حوادث التعذيب والارهاب ... فرؤيتنا الموضوعية والثورية لهذه القيادة تجعلنا نسجل المعارك التى خاضها وقادها فى مجال الإصلاح الزراعى ، ومجاربة الاستعمار القديم والحديث ، هزيمة حلف بغداد ، والعنوان الثلاثى الاميرالى

الضهيوني ، وتمصير الاقتصاد المصري ، واجراءات الثورة الاجتماعية في عام ١٩٦١ واقامة التحالف والوحدة بين حركة التحرر الوطني العربية وحركة الثورة العالمية ضد الاستعمار والرأسمالية ، واقامة أسس ودعائم الصداقة المبدئية مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي .

ان ادانة تعذيب الانسان المناضل من أجل فكره ، ومن أجل حقه في التعبير عن نفسه ، هي رفض بشري في القرن العشرين لحيوانية سادة المجتمع العبودي ، ولقهر ملوك وأمراء واقطاعيو العصور الوسطى ، المظلمة ، ودموية غزوات النهب والسلب والاستغلال الاستعماري للرأسمالية ، والتي فاقت كل تصور في ظل النازية والفاشية ،

وانه - رغم هذه النقطة السوداء في مسار ثورة ٢٣ يوليو - فإنها لا يمكن ان تطمس البناء الوطني والتقدمي الذي شادته هذه الثورة ، وانما هي تحفز كل القوى الوطنية على ادانة العناصر التي مارسنت التعذيب باعتبارها عناصر مضادة لثورة ٢٣ يوليو نفسها ، وأصحاب المصالح الاستغلالية القديمة من اقطاعيين ورأسماليين واستعماريين ، وكذلك أصحاب المصالح الجدد من انتهازيين وبيروقراطيين ورأسماليين واستعماريين ، وكذلك أصحاب المصالح الجدد من انتهازيين وبيروقراطيين ورأسماليين طفيليين ، الذين يريدون الانقضاض على ثورة ٢٣ يوليو ، بتصويرهم ان هذه النقطة السوداء هي ثورة ٢٣ يوليو والاثنين وعشرين عاما الماضية ، وهم في ذلك ليسوا مخطئين فقط ، ولكنهم يقصدون الارتداد بمصر الى الوراء ، حيث كانت كل القدرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نقط سوداء . ان هذه النقطة السوداء يجب أن تزول لأنها قيد على حرية حركة جماهير شعبنا الكادح ، بعمالة وفلاحيه ، وعلى استمرار الثورة المصرية التي قادها عبد الناصر الى آفاق أرحب وأكثر

تقدما ، من أجل دعم حرية الوطن اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ،
ومن أجل تعميق الثورة الاجتماعية ، لتأخذ الثورة مسارها الوطنى
الديمقراطى ولتستشرف الاشتراكية .

ان العناصر المسئولة عن تعذيب وارهاب العناصر التقدمية
والديمقراطية والوطنية قد تأكد من خلال كل أحداث قضية شهيدى،
انها هى التى كانت تفجر دائما الصراعات وتفتعلها داخل قسوى
الثورة المصرية ، وتنفث روح العدا والصدام بينها وتسعى دائما
بها تدبر وتدبج من تقارير سرية الى تضليل رؤية القيادة لفكر
وحركة ونشاط العناصر الاشتراكية والوطنية والديمقراطية . وهذه
العناصر والقوى ما زالت تحتفظ بمراكزها ، وهى مراكز تساعد
على استمرارها فى القيام بهذا الدور الذى يخرّب وحدة الصف الوطنى
الديمقراطى والتقدمى .

وأكثر من ذلك ، فان العناصر التى مارست الارهاب بكل
صوره مازالت تتولى مسئوليات داخل الدولة ، بل من بينها على
سبيل المثال من تولى مسئولية تربية أجيال من رجال الأمن ،
فالرائد (فى ذلك الحين) حسن منير ، تولى عملا هاما فى معهد
أمناء الشرطة ، وتحقيق النيابة العامة قد كشف دوره فى التعذيب
والارهاب ، وفى محاولته التى بذلها لتزييف الوقائع . والرائد
صلاح طه مازال يتولى الاشراف على الشئون العامة بمصلحة
السجون . ومازال غيرهم فى مواقعهم . وان نقابة الأطباء يجب وان
تحاسب الأطباء من اعضائها الذين ارتضوا الاشراف على التعذيب
أمثال الطبيين أحمد كمال أبو العلا والبير فهمى .

ان هذه العناصر يجب أن تنحى عن مراكزها ، حماية لمسار
ثورة ٢٣ يوليو التقدمى ، ولبدأ سيادة القانون ، ولأى بناء ديمقراطى
يقام للتعبير عن مصالح الشعب الكادح ، العمال والفلاحون .

وفى نفس الوقت فانه يجب ونحن نطالب بمحاسبة العناصر
المسئولة عن التعذيب ان نسجل مواقف العديد من المواطنين الذين
ساعدوا على كشف الجريمة فى وقتها الجندى الذى نقل خبر الوفاة
الى رفاق شهيد داخل السجن والى عائلته خارج السجن ، وجندى
الحراسة الذى قال لشقيقة زوجة الشهيد لا تصدقوهم انهم
قتلوه ، والطبيب الشرعى الذى رفض الخضوع للتهديد ورفض
التصريح بالدفن لان هناك جريمة •

لقد استشهد شهيد عطية الشافعى - وكل الشهداء د • فريد
حداد ، ورشدى خليل ، ومتولى الديب وسيد امين ، ومحمد عثمان -
لأنهم كانوا يرون أن الدعم الحقيقى لمسار ثورة ٢٣ يوليو ، انما
يكون ويتحقق بمزيد من الديمقراطية لجماهير الشعب الكادح ،
العمال والفلاحين والمتقنين الديمقراطيين والثوريين ، ومزيد من
الحرية والوجود الحقيقى للحركة المنظمة الواعية لهذه الجماهير •

عبد المنعم الغزالي



رسالة حرم شهلى عطية الى رئيس محكمة أمن الدولة العليا

القاهرة فى ١/٧/١٩٦٠

السيد الرئيس

بقلب مفعم باليأس والخوف أتقدم اليك ، أيها السيد الرئيس ،
لأنى أنشد العدالة • العدالة عندك وليست عند أحد غيرك ، وهذا
هو اعتقادى فانت أفضل من غيرك فى فهم ما أنوى قوله •

قتل زوجى بطريقة وحشية ودينئة وخالية من أية قيمة
انسانية • وأنت أعلم منى بتفاصيل هذا القتل • وعلى الرغم من
مأساة قتله فانها أقوى دليل على صحة ما كان ينادى به أثناء
محاكمته • فزوجى لم يقتل لأنه عنصر خطير ، أو مهدد لوطنه ، أو
عدو للنظام وأهدافه • انه قتل وهو يدافع عن النظام وعن قائد
هذا النظام ، بكل ما أوتى من قوة عقلية وأخلاقية وروحية ، فى
الست سنوات الاخيرة • وليس فى امكان أحد أن يرتكب هذا الجرم
سوى أعداء النظام بهدف التلويت والتشويه •

فقد قبض على زوجى منذ عام ونصف وسبب له هذا القبض
صدمة عظمى • ومع ذلك فقد تحمل هذا الظلم فى صبر وثقة ، لأنه

كان على يقين ، فى ظل هذا النظام الثورى الذى كان يناضل من أجله ، من اثبات براءته ، وتأكيد وطنيته ، وإقرار مساهمته فى تدعيم الوطن والثورة .

كان زوجى مناضلا فى أحلك أوقات الملكية والاقطاع والاحتلال اذ أدى دوره فى شجاعة وبلا تقدير . وفى عهد الثورة ، كان مشاركاً فى النضال من أجل تدعيم مكاسب الأمة ومنجزاتها . كان زوجى على إيمان عميق ، وكان صاحب مبادئ راسخة . كان قلبه مفعماً بالمحبة وبغاطفة جياشة . عاش من أجل بلده ومن أجل بنى وطنه ليس على مستوى المشاهدة وإنما على مستوى النضال الفعال .

ولست فى حاجة الى التذليل على عمق إيمانه بثورة ٢٣ يوليو . وعلى مساندته لقائه هذه الثورة . وأنا لا أسطر هذه الكلمات للدفاع عنه ، وإنما للتعبير عن حقيقة أفكاره . فهو لم يتردد لحظة واحدة أو يتخلف عن المؤازرة والحمية . فقد كان مستعداً لأية تضحية مطلوبة ، بل كان مستعداً لبذل حياته ذاتها فى غبطة وإبتهاج .

لقد عاملنى البعض على أنى أجنبية ، منزوعة من حق الدفاع عن مبادئ زوجى الوطنية . ولكنى ولدت وتربيت فى مصر ، وكذلك كان أمر أبى وأمى . تربينا جميعاً ، منذ طفولتنا ، على حب مصر وشعب مصر ، وعلى حب النضال العظيم لهذا الشعب من أجل الحرية . وقد كنت دائماً معجبة بزوجى بسبب إيمانه بهذه المبادئ وما كنت أفكر فى الزواج منه أو انجاب طعلة منه لو كان على خلاف ذلك .

وذات يوم دق جرس الهاتف وإذا بصوت يدعونى الى الذهاب لاستلام جثة زوجى . ولم تستغرق هذه المكالمة سوى بضع ثوان حتى أعلم أن هذا الزوج الجبار والمثقف والمملوء إيماناً وأملًا قد فارق الدنيا بلا رجعة . وفى لمح البصر انتهت حياتنا ، وتلاشت أحلامنا ، وتبخرت آمالنا .

كان فى امكانى أن أتحمل موت زوجى لو أنه مات ميتة طبيعية.
 فكلنا ، فى نهاية الأمر ، الى فناء . وكان فى امكانى ان أتحمل لو
 أنه سقط فى المعركة من أجل مبادئه لأنه كان يعد نفسه لمثل هذا
 السقوط . بل انه ما كان يأسف لو أنه مات ميتة الإبطال وهو
 يدافع عن وطنه وعن شعبه . أما ان يقتل فهذا ما لا يمكن أن أقبله
 أو أتحملة . لقد عذبوه عن عمد حتى فارق الحياة بأسلوب وحشى :
 فارقها وهو يعانى أقسى أنواع الآلام التى يمكن أن يتحملها انسان :
 أقصد انه فارق الحياة بأيدي نظام كان يؤمن به ويدافع عنه :
 وأقصد كذلك أنه فارق الحياة فى الوقت الذى كان يرغب فيه فى
 تحقيق الغاية من وجوده ، وانجاز ما كان يقصد من نضاله الطويل
 والمرير .

قتل زوجى بلا رحمة فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى
 الذى يقف فى صف العدالة والحرية . قتل ، ليس فى عهد الملك
 أو فى ظل الاحتلال البريطانى ، ولكن فى عهد الثورة .

وأنا لا أتهم الثورة ، ولا أحملها مسئولية هذا الجرم . فأنا
 الآن أرملة وابنتى أصبحت يتيمة لا حول لها ولا قوة ، ومع ذلك
 فثقتى فى النظام لا تسمح لى بالاستسلام . وأنا على يقين أن زوجى
 لم يتخل عن ايمانه الحى والعميق وهو يلفظ النفس الأخير .

وأيا كان الأمر ، فأنا أعتقد أن هذا الجرم هو بقعة سوداء فى
 تاريخ الثورة ، وانه ضد مبادئها التى تناضل من أجلها . وأعتقد
 كذلك أن دم زوجى سيظل ملطخا أيدي الثورة حتى يقبض على
 القتلة ويتم محاكمتهم .

لست فى شك من أن زوجى قد قتل عن عمد ، وليس
 بالصدفة . والمجرمون الذين خططوا لقتله كانوا يهدفون الى سحق

مواطن مخلص • وأغلب الظن أنهم فى طريقهم الى سحق باقى العناصر الأخرى المخلصة التى ستنزع القناع عن الأعداء الحقيقين والخونة •

كان زوجى رائدا لتيار تقدمى يدعم النظام ويقويه • والأيدي التى قتلتها هى الأيدي السوداء التى تكره أى تقدم للنظام • ولكن ما يفوق تصورى أن يكون فى مستطاع هذه العناصر المخربة ارتكاب مثل هذه الجرائم ولآثام فى ظل نظام ثورى • وما يفوق تصورى كذلك أن يكون فى امكان هذه العناصر تزيف التقارير الطبية وتخريف الأطباء حتى يتم دفن زوجى بأقصى سرعة ، ويعلن بعد ذلك انه قد مات ميتة طبيعية • ان هذه العناصر على دراية بأن أحدا لن يعترض طريقها • وتأسيسا على هذه الدراية فليس ثمة حد أزاء تعطشهم لسفك دماء الوطنيين •

وما حدث هز كيانى كله ، ولكنه ما هز ايمانى فى بلدى وفى قائدى • بل وانى سأواصل المشاركة فى العمل البطولى الهادف الى حرية الشعوب العربية • وسأعتبر دم زوجى والآلام المبرحة التى كان يعانيتها حتى الموت هو الثمن الذى ينبغى دفعه من أجل نزع القناع عن أعداء الثورة ومن أجل سحقهم • وسأشعر بتعويض روحى عن مأساتى فى اللحظة التى أستطيع فيها أن أخبر ابنتى أن دم والدها لم يذهب سدى ، وان استشهاده قد طهر الأمة من أعدى أعدائها •

روكسانى بتريلس

حرم شهدى عطية الشافعى

مذكرة من شهادى عطية الى الرئيس جمال عبد الناصر من داخل السجن

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

انى أشعر يا سيادة الرئيس بقوة قاهرة تدفعنى دفعا الى الكتابة اليكم ، مهما تعرضت فى سبيل ذلك للمخاطر - نعم .. انى أعرف انى مقدم لمحكمة أمن الدولة كالمتهم الأول فى قضية شيوعية (ولو أن جلستها لم تحدد بعد) .. ونعم انى أدرك أن الفصل فى أمرى انما يجب أن يترك لهذه المحكمة . ولكنى أشعر أن قضية الوطن أكبر من كل شىء ، وان محاكمتى ليست مجرد محاكمة لفرد بتهمة يعاقب عليها قانون العقوبات .. انما هى أخطر من ذلك بكثير .. انها قضية مبدأ وقضية جزء من أبناء هذا الوطن ، هم من أخلص المؤيدين لزعامتكم الوطنية ولسياستكم التحررية ، وللأسس الاجتماعية والاقتصادية التى شيدتموها بموجب هذه السياسة ، ومع هذا فهم يوضعون اليوم موضع المحاكمة والاثام ! ويا له من اتهام ! اتهام بقلب نظام حكم وطنى هم من أشد الناس حرصا عليه ، ومن أكثر الناس استعدادا لبذل دمهم دفاعا عنه .

والواقع ، أن القضية ليست قضية الشيوعية ، ولا المبادئ

الشيوعية ولا حتى التنظيمات الشيوعية ، فقد كانت هذه موجودة كلها . . أو مفروض وجودها على الأقل في السنوات الثلاث ما بين ١٩٥٦-١٩٥٩ ، وهي مع هذا لم تكن تتعرض لمثل هذا الهجوم على نطاق واسع ، ومثل هذه المحاكمات . وقد قرأت قرار الاتهام بامعان فلم أجد إشارة واحدة ، ولو من بعيد ، تدل على أنه نمي الى علم المباحث أن تغيرا مفاجئا قد تم في خط الشيوعيين المصريين ، كأز قرروا مثلا التحول من التأييد الى الهجوم ، أو دعوا بشكل مباشر أو غير مباشر ، خفي أو ظاهري الى قلب نظام الحكم القائم ! مجرد الدعوة الى مظاهرة أو لأي تحرك من التحركات ، أو حتى مجرد إثارة الخواطر .

وقد كان هذا تعبيرا ولا شك عن خلاف في أوجه النظر بالنسبة للقضايا التي تشغل بال القومية العربية . قضية الوحدة السياسية وما يتصل بها .

وكان طبيعيا أن يحدث هذا الخلاف ، فأجزاء الوطن العربي مختلفة في درجة تطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري . ومن ثم لم يكن شاذا قط أن تتعدد أوجه النظر وأن ينشأ الخلاف ، كما ينشأ بين أفراد الأسرة الواحدة . ولكن الأمر الذي كان شاذا حقا هو أن يتحول هذا الخلاف الى خصومة وعداء بين حكومتين عربيتين حديثتين مستقلتين وأن تنقسم القوى العربية الوطنية انقساماً مشبعاً بالعداوة والخصومة وروح الانتقام .

وما كان هذا ليحدث قط لو أن قوى رجعية لم تنتهز فرصة الخلافات ، لتضرم فيها النار ولتضخم فيها ولتهول من أمرها ، حتى يتحقق الانقسام في الصف العربي والصف الوطني . . وقد كان الاستعمار واتباع الاستعمار وذيوله في بلاد العرب على رأس هذه القوى الرجعية . فان من كان يتبع وكالات الأنباء الغربية والصحف الغربية الاستعمارية ، والصحف التركية والاسرائيلية وغيرها ، كان

يهوله الكذب والتهويل والتحريف .. الشيوعيون قد أصبحوا هم
 حكام العراق .. الشيوعيون العراقيون والسوريون قد اجتمعوا على
 فصل سوريا عن مصر وضمها للعراق .. المفاضلة بين نظامي الحكم في
 العراق والجمهورية العربية المتحدة ، أيهما أكثر ديموقراطية
 والمفاضلة الرجلين جمال وقاسم وأيهما أكثر معقولية بالنسبة
 للاستعمار .

دعايات مسمومة كانت تنصب كلها على شيء واحد هو توسيع
 هوة الخلاف بين الجمهوريتين ، تحطيم كل مسعى لحل مشاكلهما
 سلميا ، تحطيم كل خطوة لتحقيق التضامن والاتحاد بينهما ، لأن
 الاستعمار والصهيونية ، كانا يدركان جيدا - أن تمام التضامن
 والاتحاد بين الجمهوريتين انما هو انذار بالتصفية النهائية الكاملة
 للنفوذ الاستعماري في الوطن العربي وانما هو ايدان بالقضاء التام
 على كل اتباع الاستعمار وأفكاره في الشرق العربي .

ولكن الاستعمار والصهيونية وأذنا بهما ، لم يكن ليكتفوا
 بالتفرقة والانقسام بين الجمهوريتين ، انما أرادوا أن يشعلوها
 ضراما في الشرق العربي كله ، بأن تنقسم الصفوف الوطنية بين
 شيوعيين وقوميين ، يتطاحنون معا - ويضرب بعضهم بعضا ، حتى
 تتاح الثغرة للاستعمار والصهيونية فيضربا ضربتهما ، وحتى يشتد
 ساعد اتباع الاستعمار في داخل الشرق العربي وتزداد سطوتهم
 تحت ستار مكافحة الشيوعية ، وحتى لو ارتفعت أصوات هؤلاء
 الاذئاب تزعم أن الخطر الاستعماري قد زال أو أوشك أن يزول
 وأن القضية الرئيسية هي لمن تكون السلطة ، ثم وعلى أي غرار يكون
 شكل الحكومة ، أ تكون ديمقراطية شيوعية أم ديمقراطية وطنية ،
 لا شرقية ولا غربية !

وقد كان الاستعمار وعملاء الاستعمار على المام كامل بالحقائق

كانوا يعرفون جيدا أن الشيوعيين العراقيين لم يكونوا بالقوة التي يستطيعون بها الاستيلاء على الحكم حتى لو فرض وأرادوا ذلك ، وكانوا يعرفون جيدا أن الشيوعيين في الاقليم المصرى من أشد أنصار الحكم الوطنى اخلاصا ، وأكثرهم دعوة للشعب للالتفاف حول زعامة عبد الناصر ، لا للجمهورية وحدها ، وانما للشرق العربى بأسره . وكانوا يعرفون أن الشيوعيين حملة لواء الجبهة الوطنية المتحدة التى تضم العمال والفلاحين والمثقفين والرأسماليين الوطنيين وصغار الملاك من أجل دفع الوطن الى الامام ، ومن أجل معركة البناء وهذا الأمر كان يغيظهم أشد الغيظ ، ويؤلمهم أشد الأيلام ، وعلى هذا كان الاستعمار وعملاؤه يدركون أن الشيوعيين المصريين أبعد ما يكونوا عن التفكير حتى مجرد التفكير - فى قلب نظام الحكم أو الاستيلاء على السلطة .

ولكن الاستعمار وعملاؤه كانوا يريدون باشعار نار الخلافات باثارة البغضاء والتشكك ، أن تتسع الحملة على الشيوعية ، فتخرج من نطاق العرب الى الشيوعية فى كل مكان ، فتعزل الجمهورية العربية المتحدة عن المعسكر الاشتراكى وعن عونه الأدبى والمادى والسياسى والاقتصادى . فلا يبقى لها الا أحد أمرين - أما ان يشتد بأس هؤلاء الاتباع فيقوضون الحكم الوطنى ، حين يتم انعزاله داخليا ودوليا ..

تلك كانت خطة الاستعمار وعملائه ولكن لم تكن هذه هى القوة الرجعية الوحيدة .. كان هناك الاقطاع على النطاق العربى ، وبقايا الاقطاع فى النطاق الداخلى ، كان هناك بقايا الباشوات الذين أنزلت بهم الضربات تلو الضربات . وكانت هناك الارستقراطية الجديدة التى ارتفع دخلها من ٧٠ الى ٧٠٠ جنيه فى الشهر الواحد والتى أخذتم تهددون - فى خطابكم الرائع بالمؤتمر التعاونى فى نوفمبر ١٩٥٨ - ان لم يرتدع أفرادها ويفكروا فى مصلحة الوطن !

هذه القوى الرجعية كلها كان من مصلحتها يا سيادة الرئيس -
 أن تشعل نار الخلافات ، وان تنفخ في الحزازات لتحولها لهيبا .
 نعم . فقد كانت هذه القوى الرجعية تدرك أن سياسة الجمهوريتين
 العربيتين المتحررتين ، لم تكن موجهة ضد الاستعمار فحسب ، انما
 هي أيضا موجهة ضد الاقطاع ، وضد الاحتكار وضد سيطرة رأس
 المال على الحكم ، وان اتحاد هاتين الجمهوريتين ايدان بتحقيق هذه
 السياسة كاملة ، أى ايدان بضرب الاقطاع سند الاستعمار على النطاق
 العربى . وانذار بتصفية بقايا الاقطاع فى الجمهوريتين ، وناقوس
 الخطر بالنسبة للاحتكار وكل اتجاه احتكارى ، مما يهدد مصالحهم
 ونفوذهم فى الصميم ، ومن ثم وزعوا انفسهم على النطاق العربى ،
 ما بين متظاهر بتفضيل قاسم ، ومتظاهر بايثار جمال ! وكل يعمل
 على أشعال نار الخلاف ، وازافة الجديد من الوقود . كل يوغر
 صدر هذه القوى الوطنية على تلك ، ويعمل على الامعان فى تقسيم
 الصفوف . وكان ان اصطلحت هذه القوى الرجعية كلها ، ان توجه
 ضربتها الرئيسية للشيوعية والشيوعيين وخاصة فى الاقليم الجنوبى ،
 أولا حتى تتخلص من قوة من أشد القوى حرصا على تنفيذ سياسة
 عبد الناصر التحررية نصا وروحا - وهى السياسة التى تعادى
 مصالحهم - وثانيا حتى تحول أنظار الحكم الوطنى والزعيم عبد
 الناصر عن الضربات التى كان يكيلها لها أو التى كان يعتزم كيلها
 لها ، من حد للارباح ، وتخفيض لتكاليف المعيشة ، ومزيد من
 اخضاع القطاع الخاص للقطاع العام ، وتطهير الشركات والقطاع
 الحكومى من الجشعين والمبذرين والمرتشين ، ومن المضى فى التوسع
 فى تطبيق الاصلاح الزراعى ، وثالثا حتى يتاح لها فى غمرة الحملة
 ضد الشيوعية ، أن تقوى نفوذها الاقتصادى والسياسى ، وأن
 تضعف وتخرب التشريعات والتدبيرات التى اتخذت ضدها فى
 السنين الأخيرة ، وأن يشتد بأسها حتى تستطيع يوما ان تقول لا !
 لأى تشريعات جديدة موجهة ضدها ، أو ان تحيلها حبرا على ورق
 بمجرد صدورها ، بل ان يبلغ بها اشتداد البأس الى درجة ان

تسيطر تماما على الحكم الوطني أو تهدمه من أساسه لتكون لها السيطرة من جديد ، حتى ولو على حساب استقلال هذه الأمة ، وكرامتها وحريتها ، حتى ولو أسلمت البلاد للسيطرة الاستعمارية والصهيونية .

هكذا كانت خطة الرجعية على النطاق العربي وفي النطاق الداخلي ، وقد تلاقت هذه الخطة تماما مع خطة الاستعمار والصهيونية .

ياسيادة الرئيس :

انى عندما أتوجه الى سيادتكم بهذا الخطاب ، فانما أخاطبكم من الأعماق وبكل اخلاص وأمانة . ها هي ٩ شهور قد مضت على بدء هذه الحملة ضد الشيوعية . فلنر حصيلتها على النطاق العربي . هل أزالنا الجفوة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق ؟ هل قضت على أوجه الخلاف بينهما ؟ هل مهدت السبيل لتحقيق الوحدة أو الاتحاد أو حتى التضامن بينهما ؟ والتضامن والاتحاد بين هاتين الجمهوريتين المتحررتين المستقلتين بالذات ، هو اليوم فعلا عماد التضامن العربي بأسره ، وركنه الركين وحصنه الحصين ؟

ثم ، ألا ترى النظام الملكى فى الاردن هو الذى توطدت أركانه، والنظام الملكى فى السعودية - الذى سبق أن تأمر على حياتكم الغالية - هو الذى ثبتت أوصاله ، وأن أبا رقية لا زال ماضيا فى غيه ؟

ثم لنر حصيلة هذه الحملة فى نطاق الجمهورية العربية المتحدة ! ألم يفز رجال حزب الشعب فى انتخابات الاتحاد القومى فى الاقليم الشمالى ، وكلنا نعلم من هو حزب الشعب . ألم يكن أقوى عميل فى سوريا لحلف بغداد ولنورى السعيد وللوحدة مع العراق الملكية ؟

ألم تفر هنا فلول الاحزاب المنحلة ومن رجال العائلات الاقطاعية في انتخابات الاتحاد القومى فى الاقليم الجنوبى ، وكلنا يعلم أنهم فى جوهرهم معادون للحكم الوطنى لأنه قد حرّمهم من كثير ممن نفوذهم السياسى والاقتصادى .

ثم . . ألا نجد المعارضة تشتد لقراركم الرائع الذى صدر بتحديد أرباح الشركات أوائل عام ١٩٥٩ ، وقانون التأمين الاجتماعى . . بل ألا نرى التخريب من كل مكان بالنسبة لقراراتكم الموفقة الأخيرة بتخفيض تكاليف المعيشة ؟

ولنسأل يا سيادة الرئيس حتى بالنسبة للصحافة . من أكثر الجرائد اليوم توزيعاً ؟ أليست أخبار اليوم التى تجتذب اليوم كثيراً من الصحفيين ، والتى كانت أيام الملك أشد الصحف ملكية ، وأيام مشروع صدقى - بيفن أشد الناس مناداة بتوقيعه ، وأيام المعركة المسلحة فى القتال أواخر ١٩٥١ أشد الصحف تشكيكاً فى فائدة المعركة ، ألا ترى ياسيادة الرئيس موقفها المائع الباهت من أمريكا وتصريحاتها الأخيرة بالنسبة لمشروع الجزائر ، وبالنسبة للملاحه فى القنال .

يا سيادة الرئيس :

ثم ماذا كان موقفنا نحن رغم اعتقالنا ، رغم كل ملاقيناه من عنف وارهاق ؟ ألم تكن هذه محنة ما أقساها محنة ؟ ومع هذا لم تزعزحنا قيد أنملة عن الثقة بوطنيتك ، وعن الثقة فيك كزعيم هذا الشعب حولك وحول حكمك الوطنى ، تحالف كافة الطبقات الوطنية من أجل تنفيذ برنامجك البنائى تكاتف هذه القوى كلها فى داخل الاتحاد القومى وتحويله فعلا الى تنظيم فعال للشعب كله .

تأكيد وحدة مصر وسوريا التى هى الحصن الحصين للعرب

كافة ، وإدانة كل حركة انفصالية أو إضعاف لهذه الوحدة بأي شكل من الأشكال وحل مشاكلها على أسس من شأنها تدعيم الوحدة لا إضعافها .

إزالة الشقاق والجفوة بين الجمهوريتين ، وتناسي الإحقاد في سرعة وحسم ، وتمهيد الجو للتضامن بين الشقيقتين ، كخطوة لتحقيق الاتحاد بينهما مما يمهّد بدوره للوحدة الشاملة العربية ، ونحن ننتظر من الدولة الأكبر وهي الجمهورية العربية المتحدة ، ومن الزعيم الأكبر وهو جمال عبد الناصر ، أن يكونا هما الأرحب صدرا وهما الساعيان لإزالة هذه الجفوة ، فالشقيقة الكبرى هي التي ينتظر منها الصبر والحكمة وإزالة مخاوف الشقيقة الصغرى ، وليس في هذا ما يفض من كرامتنا ولا عزتنا ، وإنما في هذا ما يؤكد زعامتكم وقيادة الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها الأقوى مالا وجيشيا وموارد وفيرة .

تأكيد العلاقات الودية مع المعسكر الاشتراكي ، فكما أنه ثبت أنه الصديق في المحنة الماضية ، فقد استمر في صداقته في هذه المحنة القاسية ، فلم يتأخر عن الوقوف بصلافة ضد مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، بتجميع الصف العربي كله ، والصف الوطني جميعه ، وإعداد ما نستطيع من قوة اقتصادية وقوة عسكرية لمواجهة أي عدوان أو ضغط .

هذه هي سياستنا ، وهذا هو تطبيق مبادئنا وهي تنطبق تماما مع سياستكم الوطنية التحررية ، لأننا لسنا اليوم ولا في السنين العشر القادمة بصدد تطبيق الاشتراكية ، وإنما نحن اليوم بصدد استكمال ما بدأت ثورة ٢٣ يوليو ، تحرير الوطن العربي من الاستعمار ، وتحرير اقتصادنا من مخلفات الاستعمار وإرساء قواعد اقتصادنا من مخلفات الاستعمار وإرساء قواعد الديمقراطية في إطار التحالف الوطني لكافة القوات الوطنية .

يا سيادة الرئيس :

ألم نحن الوقت والاستعمار يتلزم مرة أخرى لنا ولقتالنا بحجة كفالة حرية المرور للسفن الصهيونية والاستعمار ماض في غيبه بالنسبة لشقيقتنا الجزائر ، والاستعمار ماض في استخدام ضغطه الاقتصادي إن يلتزم الصيف الوطني والصنف العربي في سرعة وحجم وإن تزال الجفوة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في قوة وشجاعة ، وانكم تستطيعون هذا ، بل أنتم وجدكم تستطيعون هذا ، بوقف محاكمتنا ، ووقف هذه الحملة بالافراج عنا ، حتى تشعر كافة القوى الديمقراطية وجميع القوى التقدمية (حتى غير الشيوعية) بشروق الشمس وتبدد السحب القاتمة التي حجبت نورها طوال هذه الشهور التسع .

وهل لي ياسيادة الرئيس أن أطمع في أن تبعث بمندوب نظمئن اليه من قبلكم أستطيع أن أفضي اليه بمكنون قلبي . بالشكر الذي لا أستطيع أن أسطره هنا في خطاب لا أدري في أي يد قد يقع .

وتفضلوا سيادتكم بقبول أخلص تحياتي وأصدق تمنياتي .

سبتمبر ١٩٥٩

شهادي عطية الشافعي

مذكرة الدفاع

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعة المدنية

مذكرة

بدفاع :

السيدة / راوية شهلى بتكريلس عن نفسها وبصفتها مدعية

ضد :

السيد / مدير مصلحة السجون والسيد / وزير الداخلية
مدعى عليهما

فى القضية رقم ٤١٦٥ لسنة ١٩٧١
المحجوزة للحكم بجلسة ١٤-٢-١٩٧٤ .

١ - منذ أن نظرت هذه القضية فى أول جلسة فى ٢٩-٢-١٩٦٨ وهى تؤجل لضم التحقيقات التى كان يمتنع المدعى عليهما عن تقديمها الى أن تم تقديم صورة خطية غير كاملة منها بجلسة ١٠-١-١٩٧٤. وأن أصرار المحكمة الموقرة على ذلك اتضح من المرفق

رقم ١٤٩ منها وهو كتاب مدير منطقة أبى زعبل الى مدير مصلحة السجون رقم ٢٥٠ سرى أن تلك الصورة المقدمة كانت لدى المدعى عليها الأولى من ١٢-١٠-١٩٦٠ ومع ذلك لم تقدمها الا بعد ست سنوات من رفع الدعوى محاولة منها فى اخفاء معالم تلك الجريمة المسئولة عنها .

٢ - وبالرغم من النقص الواضح فى تلك الصورة المقدمة وتقديمها على ذلك النحو غير المرتب الذى اختلطت فيه محاضر التحقيقات ببعضها ، فان ذلك لم يمنع من استخلاص حقيقة تلك الجريمة البشعة التى ارتكبت فى حق الشهيد شهدى عطية الشافعى ، زوج المدعية ووالد ابنتها المشمولة بوصايتها وهى جريمة الضرب الذى أفضى الى الموت ، من زبانية المدعى عليهما من ضباط وجنود معتقل الاوردي بحضور كبار المسئولين بالمصلحة . فى صباح يوم الاربعاء الموافق ١٥-٦-١٩٦٠ .

٣ - وسنحاول الاشارة الى تلك الوقائع من خلال هذه الاوراق حسب أرقامها المسلسلة المدونة باللون الاحمر أعلا كل منها ، وان كان تسلسل هذه الارقام لا يتفق وتسلسل محاضر التحقيق .

٤ - وقد حاول المسئولون عن معتقل الاوردي اخفاء معالم الجريمة بعد وقوعها عندما ظهر من تشريح جثة الشهيد أن سبب الوفاة هو هبوط فى القلب بعد اصابات رضية عديدة منتشرة بجميع الجسم وصدمة عصبية ، فافتعل مأمور المعتقل الرائد حسن محمود منير محضرا بتاريخ ١٧-٦-١٩٦٠ (المرفقات من ١٤٢ - ١٤٤) استمع فيه الى أقوال بعض الزبانية وهم النقيب عبد اللطيف رشدى والصول أحمد مطاوع والعريف عبد الحليم سعد والمرضى أمين حسين قنديل والسجبان عابد محمد محمد عابد والنقيب يونس

مرعى ، ليصوروا الواقعة على أنها قضاء وقدرًا وأن الشهيد حضر الى المعتقل فى صباح يوم ١٥-٦-١٩٦٠ فى حالة انهاك وأن المأمور أدخله المستشفى وصرف له الادوية والحقن اللازمة وتحسنت صحته بعض الشيء الا أنها ساءت فى صباح اليوم التالى ، وأنه طلب مقابلة المأمور ولما مثل أمامه سقط فجأة وتدرج على السلم المكون من سبع درجات فادخل المستشفى وفحصه الطبيب واسعفه ولكن القدر كان أسرع .

٥ - ولما شرعت نيابة الخانكة فى التحقيق (مرفق ١٢٧) فى اليوم التالى وهو ١٨-٦-١٩٦٠ أصر هؤلاء الجناة على أقوالهم فى ذلك المحضر المفتعل الذى حرره مأمور المعتقل بل انهم امعانا فى اخفاء الحقيقة يقرر أحدهم وهو الصول أحمد مطاوع أن الشهيد حضر الى المعتقل بمفرده ولم يكن معه معتقلون آخرون (مرفق ١٢٨) .

٦ - وعند اعادة سؤال مأمور المعتقل (مرفق ١٢٧) يزل لسانه عند سؤاله عن الذى أحضر الشهيد فيقرر أنه أحضره واحد من فرقة الأمن بالقاهرة برتبة مقدم وده قائد القوة وكانت قوة كبيرة علشان كان فيه مساجين كثير ، فيتنبه السيد وكيل النيابة ويسأله هل معنى ذلك أن هذا المسجون حضر مع المساجين الآخرين؟ فيستدرك المأمور ويجيب ٠٠٠ فى اليوم ده وصلنا عدد كبير وفيه جماعة وصلوا قبل المسجون ده وجماعة حضروا بعده وكانت جيابهم نفس القوة المكونة من سبعة ضباط والعرييات وصلت ووقفت بعيد عن الاوردي وكانت بتجيب المساجين مجموعة مجموعة ، وهذا المسجون حضر لوحده .

٧ - ويقرر السيد وكيل النيابة الانتقال الى سجن الاوردي لسؤال زملاء الشهيد الذين حضروا معه من الاسكندرية يوم

١٥-٦-١٩٦٠ فيدخل العنبر رقم (٢) (ظهر المرفق ١٢٥) ويثبت في محضره تلك الجرائم البشعة التي وقعت من هؤلاء الوحوش الذين تجردوا من كل القيم الادمية ، اذ تبين أن زملاء الشهيد الذين حضروا معه من سجن الحضرة بالاسكندرية الى معتقل الاوردى بليمان أبى زعبل فى صباح الاربعاء ١٥-٦-١٩٦٠ وعددهم (٣٩) معتقلا بخلاف الشهيد كلهم بهم اصابات جسيمة بأعلى الظهر ومؤخرة الذراعين من الخلف والاليتين والقدم والرأس وغير ذلك واجمعوا على أنهم سمعو أسماء الضباط لرجان ويونس مرعى وعبد اللطيف رشدى وحسن منير الذين يتولون الضرب والصول والضابط الذى له شارب كما حضر الضرب وأشرف عليه اللواء اسماعيل همست والعقيد الحلوانى والرائد صلاح طه واشترك فى الاعتداء عليهم عساكر كثيرة بناء على الأمر الصادر من الضباط (ظهر المرفق ١٢٤)

٨ - وقامت قيامة النيابة ، وحضر رئيس النيابة الاستاذ عز الدين سراج ووزع التحقيق بين السيد وكيل نيابة الخانكة والسادة الاساتذة عمر لطفى وأحمد الالفى وجلال عبد العظيم وزكى الدمرداش .

٩ - واستمعت النيابة الى أقوال هؤلاء المعتقلين فجاءت كلها متطابقة فمثلا قرر السيد / محمد نور الدين سليمان جاسر ، سكرتير مكتب النشر والثقافة : مرفق رقم ١٢٠ مايلي :

« وصلنا هنا يوم الاربع الصبح بدرى مع زملائي وبعدين قعدونا على الارض لمدة أكثر من ساعة وطول الوقت بيضربونا والضباط كانوا بيضربوا فى الوقت ده ، وبعدين جرونا ثلاثة ثلاثة وكنت وشهدى الى توفى والثالث مش متذكره وبعدين جرونا مسافة حوالى ألف متر وأنا كانت شيلتى ثقيلة كيس وبطانية ، ومكنتش قادر أجرى ، وكان الضرب شغال واحنا بنجرى وبعدين وقعت منى

البطانية رجعوني أجيبها فدخلت ووقعت حوالى ست مرات وبعدين وصلت البوابة وقلعوني الملابس وحلقوا شعري وكتبوا اسمي وكله ده بالضرب وشفت شهدى قدامى داينج وحطينه فى حفرة فيه مينه وعسكري يملأ ويدلق عليه ، وبعدين جروني من رجلى ودخلوني من الباب واستلمتني فرقة ثانية بقيادة يوزباشى عبد اللطيف رشدى وبعدين الضابط نفسه هو الى كان بيضرب مع العساكر ودخلت ووقعت وقلت له أنا عيان بالقلب والصدر وهو بيضرب ويقسول قول أنا مره ، فشالوني ورموني فى العنبر وجت لى الصدمة العصبية والدكتور شائننى وحولنى هنا وهوه اسمه كمال .

١٠ - وتتوالى الأسئلة والاجابات ، ثم يسأله السيد / وكيل النيابة :

س - هل كان شهدى معك بالسيارة ؟

ج - أيوه .

س - ما الحالة التى كان عليها ؟

ج - كانت صحته جيدة جدا .

س - من الذى شاهدته بالاعتداء عليه ؟

ج - بره واحنا بنجرى مخدتش بالى مين الى بيضربه ، لأننى أنا كنت عيان وشفته لما داخ وحطينه فى الميه وجوه شفت الضابط عبد اللطيف هو الى ضربه بنفس الكيفية والواحد عريان ملط وينام على وشه والضرب على الظهر من الضابط والعساكر الى معه .

س - ما الذى حدث لشهدى بعد الاعتداء عليه ؟

ج - معرفشى وأنا رحى المستشفى وبعدين مشفتوش خالص

س - الم يكن يشكو من أى مرض ؟

ج - لا

س - ألم تسمع أنه قد خرج على السلم أمام مكتب
المأمور ؟

ج - لا

س - هل وقع اعتداء على شهدي أثناء جلوسكم قبيل
الجري ؟

ج - أيوه كان واحد راكب حصان وجه قله انت هنا يا شهدي
ونزل فيه ضرب ومعرفشي اسمه ٠٠٠ واعرف شكله ولو عرض على
ضباط وقوة السجن أقدر أطلع الي كانوا بيضربوا فيه ، وفيه
فرقتين للمتحية فرقة داخله وواحدة خارجه واعتقد انهم كلهم
اشتركوا في ضربنا .

١١ - وذاخذ مثلاً آخر من أقوال الاستاذ سعد الدين محمد
عبد المتعال مدير دار النشر (مرفق رقم ١١٧) الذي قال ما يلي :

وصلنا الصبح بدرى يوم الأربع ونزلنا من العربية وقعدونا
ورصونا واحنا قاعدين وخلونا بصين فى الأرض وبقوا يضربونا
على ظهرنا بالعصى الغليظة وسمعت مبارك بيقول للضابط الي
بيضربه يا مرجان واستمر الضرب وفضلنا فترة طويلة واستمروا
يجروننا ثلاثة ثلاثة وورا حصان وعليه ضابط وعساكر بتضرب
بالعصى وكل شوية الثلاثة يوصلوا للاوردي ويتم ضربهم بالاوردي
أمام باب وداخل الباب وأنا كان معايا شهدي ونور سليمان وجه
علينا الدور فى الجري واحد ضابط أنا مشفتوش قال فين شهدي -
فقال أنا يافندم وضربه وهو الي راكب الحصان وبعدين اتنين ونا
بجري والضرب وبعد ما وصلنا قرب الباب كان فيه الضابط يونس
مرعى ضربنى بالشوامة أنا والاثنين الي معايا وبعدما خلعت جرونى

على الأرض ودخلوني عند الضابط الى هو اسمه عبد اللطيف رشدي
وضربني علقه بمعرفته ودخلوني العنبر .

س - هل عرفت الضباط الذين اشتركوا في الاعتداء ؟

ج - عرفت منهم الضابط مرجان وعبد اللطيف ودول الى
متأكد منهم وكان فيه ضباط بيضربوا مقدرتش أعرفهم .

س - هل كان هناك ضباط كبار من الداخلية حاضرين ؟

ج - أنا ماشفتهمش انما سمعت انه كان موجود سعادة
الواء همت ، انما أنا شخصيا معرفوش .

س - من الذي اعتدى على شهدي وهو بالصف ؟

ج - الضابط مرجان والضابط الى راكب الحصان .

س - ما سبب السؤال عنه بالذات وضربه ؟

ج - معرفشي .

س - من الذي ضربه بعد ذلك ؟

ج - هو ك'ن ورايا ولازم الى ضربوني ضربوه وسمعت وأنا
بيسحبوني داخل الباب ان هو بيزعق انا في عرض جمال عبيد
الناصر .

س - هل شاهدته بعد الاعتداء ؟

ج - لا مدخلشي معايا ومعرفشي ودوه فين .

س - ألم يكن يشتكى بأي مرض ؟

ج - لا وهو كانت صحته كويسه جدا وعملاق .

س - هل سمعت انه سقط على السلم بتاع الأمور ؟

ج - لا

س - هل عرفت سبب وفاته ؟

ج - طبعا من الضرب ودى حاجة مش عايزه شك .

١٢ - ويلي تلك الأقوال الأستاذ ابراهيم عبد الحلیم مدير دار الفكر وعضو جمعية الادباء التي ورد فيها نفس الأقوال وأضاف اليها ما يلي :

« اللى حصل قضينا أربع شهور فى المحكمة وكنا جميعا نؤيد الرئيس جمال عبد الناصر تأييد كامل وبالذات شهدى عطيه الشافعى الذى كان المتهم الأول فى هذه القضية وقد ألقى شهدى ٤ كلمات أمام المحكمة فى هذا المعنى وبعدين انتهت المحاكمة وصدر أمر بترحيلنا الى أبى زعبل يوم الاربعاء الصبح بدرى وكنت مع شهدى فى نفس العربة وكان فى أحسن صحة ونزلونا ورصونا فى الأرض ووشنا فى الأرض واحنا قاعدين واشتغلت عملية الضرب والشتيمة وشفت الاصابات الجسيمة بيننا وبعد فترة طويلة قعدوا يجرونا ثلاثة نحو الاوردى وخلفنا الضابط مرجان وضابط بشنب راكب حصان ممكن أعرفه وعساكر كانوا يقوموا بالضرب وبعدين عندما نوصل عند مكتب الاسماء وأثناءها الضرب وخلع الملابس بالضرب والحلاقة بالضرب وكان فى الحته دى الضابط مرعى وبعدين جرونى على ظهري وأنا عريان على الأرض لغاية داخل الباب وبعدين تولى الضابط عبد اللطيف رشدى عملية الاجهاز الأخيرة كل واحد على وشه والعساكر بتضرب بالعصى وضربنى على صدرى بالحذاء وبعدين رحى العنبر وتولى الصول بمعرفته ضربى وجاب لنا دكتور اسمه كمال رفض يشوف الاصابات وقال على الاصابات الظاهرة فى الوش انها دمايل وما ادناش علاج » .

١٣ - ونترك شهادة المعتقلين من زملاء الشهيد جانبا ونقرأ شهادة شاهد من موظفى المعتقل وهو منصور محمد أحمد هندی الكاتب بأوردى أبو زعبل اذ ورد فى أقواله (مرفق ١٤) ما يلي :

س - هل تعرف المعتقل شهدي عطيه ؟

ج - أيوه شفته .

س - هل لاحظت عليه شيئاً أثناء كتابة اسمه وخلع ملابسه
تأممك ؟

ج - أيوه كان تعبان وكان مضروب وظاهرة الاصابات على
ظهره كله .

س - هل أثار الاعتداء على غيره من المعتقلين ؟

ج - أيوه كلهم كانوا مضروبين .

س - هل كان الاعتداء على شهدي عطيه أشد ؟

ج - كلهم كانوا مضروبين وأنا شفته وهو مضروب وكان
تعبان معرفشى اذا كانوا ضربه أكثر أو أقل .

س - الا تعلم من الذى اعتدى عليه ؟

ج - مشفتش

س - هل لاحظت أن ملابس شهدي عطيه كانت مبتلة ؟

ج - أيوه .

س - وهل عرفت سبب ذلك ؟

ج - لا علشان كنت جوه مشفتش حاجة .

س - كيف كان يتم دخول كل معتقل من باب الاوردى ؟

ج - بعضهم كان يدخل ماشى وبعضهم كانوا يوقعوهم فى
الأرض ويسحبوه من رجله الى الداخل .

س - من الذى كان يفعل ذلك ؟

ج - عساكر قوة الاوردى وأنا مش متذكرهم .

س - هل كان يتم ذلك في حضور الضباط .

ج - أيوه أمامهم وكانوا موجودين .

س - ألم تلاحظ أحد يضرب شهدي عطيه قبل دخوله وبأمر من دخل المستشفى ؟

ج - مشفتش الكلام ده .

س - وهل كان دخول شهدي عطيه على قدميه أم مسحوبا بأعلى ظهره ؟

ج - مسحوبا على ظهره عند دخوله الى الداخل .

١٤ - ونستعرض أقوال بعض المعتقلين الآخرين من غير زملاء الشهيد فتقرأ أقوال للمعتقل صبي رياض صليب الموظف بوزارة المواصلات (مرفق ٦٤) فنجده يشهد بالآتي :

« الى أعرفه اني أنا كنت في عنبر /٢ ونقلت في عنبر /٤ المجاور للبوابة يوم ١٥-٦-١٩٦٠ حضر معتقلين جدد وكان الضرب شغال فيهم وكان الضابط عبد اللطيف رشدي عند البوابة من الداخل بالقرب من العنبر الى أنا فيه وبيقول لكل واحد زعق اسمك ايه وضرب شديد بعصايا وسمعت اسم شهادي عطيه من ضمن الى دخلوا وانسألوا عن اسمه والضابط ده قال له زعق وسمعت ضرب بشدة وبعد شويه سمعت صوت المأمور حسن منير يقول للضابط عبد اللطيف رشدي اقلبه يا عبد اللطيف على بطنه ولازم ده ينضرب ربع ساعة تاني وبعدها سكنت صوت الضرب وسمعت بعد كده بيقولوا نادوا أمين التومرجي وده الى سمعته » .

س - هل شاهدت بنفسك وقائع التعدي ؟

ج -

س - وهل عرفت من الذي اعتدى على شهدي عطيه ؟

ج - لا وسمعت المأمور بيكلف الضابط عبد اللطيف رشدي ويقول له اقلبه على ظهره واضربه ربع ساعة تاني .

س - هل تعرف صوت الضابط عبد اللطيف رشدي والنقيب حسن منير ؟

ج - أعرفهم كويس خالص وأميزهم بوضوح وبقي لي هنا ثمانية شهور .

س - ألم تستطع تمييز أحد آخر خلاف من ذكرت ؟

ج - لا صوت الاتنين دول الضابط عبد اللطيف رشدي والمأمور حسن منير وكانوا قريبين منا .

١٥ - ويلي ذلك أقوال المعتقل عبد العزيز محمد يوسف الصباغ الذي قرر مايلي :

« أنا بالملاحظة الطبية من ثلاثة شهور وفي يوم حضور المعتقلين دون سمعنا وهما يقولوا أسماعهم وسمعنا صوت ضرب وسمعت شهدي وهو عالي يقول اسمه ويقول شهدي عطيه الشافعي والي كان يسأله عن الاسم مع عملية الضرب اليوزباشي عبد اللطيف رشدي بصوت عالي جدا وكان يطلب منه باستمرار أن يرفع صوته وسمعت صوت المأمور حسن منير يقول أضربوه الولد ده ربع ساعة وكان الصوت الظاهر والضرب وعبد اللطيف رشدي وصوت المأمور وبعد كده بشوية سمعنا صوت شيء يسقط على الأرض كجسم انسان بالقرب من باب الملاحظة وكان الضرب مستمر فيه وصراخ بصوت ضعيف وبعدين ابتعد الصراخ للناحية البحرية وسمعت صوت المأمور يقول لو وقع الولد ده تاني مرة افتح له قرنيه وما اعرفشي كان بيوجه الكلام ده لمن وأمر بالضرب وميزت فيها صوت عبد اللطيف رشدي والمأمور والصول مطاوع وبعد حكاية شهدي وضربه بحوالي عشر دقائق سمعت سكوت تام وتاني يوم عرفنا انه مات . »

١٦ - وبعد أن انتهت أقوال هذا الشاهد استتمعت النيابة الى أقوال للمعتقل عبد الحميد محمد هريدى الموظف بمكتبة السلام بالاسكندرية (مرفق ٦٣) الذى شهد بما يلى :

« أنا كنت فى الملاحظة وهو المبنى بالقرب من الباب العمومى للاوردى وفى صباح يوم ١٥-٦-١٩٦٠ حضر مجموعة جدد للمعتقل وسمعنا أثناء دخولهم ضرب نازل عليهم والضابط عبد اللطيف يسألهم عن اسمهم ويضربهم ولا وصل الى شهدى سألته عن اسمه فقال أنا شهدى ثم أعاد سؤاله فكرر ذكر اسمه فعرفت ان اسمه شهدى وأمره بأن يركز على ركبته ثم انهال على شهدى بالضرب ولا أعرف من الذى ضربه وبعدين سألته انت شيوعى فلم يرد عليه فقال افرزوه، وضربوه وبعدين سمعت عبد اللطيف رشدى يقول فوقوه ومشوه وفعلا مشوه وسمعت صوت يقول شمال يمين لم أتبين صاحب هذا الصوت ولأن هذا تم أمام باب الملاحظة فنظرت من نظارة باب الملاحظة فشاهدت شهدى عطيه عاريا تماما من الملابس وعندما مر أمام الباب بخطوة سقط على الأرض وذهب اليه عبد اللطيف رشدى وقال انت بتقع وقال اعطينى كتفه وكان فى يد عبد اللطيف رشدى عصايا جريد وسميكة نسبيا ونزل عليه ضرب حوالى خمس ست ضربات على كتفه من الخلف فقام شهدى بصعوبة ومشى وبعدين سمعت عبد اللطيف رشدى يقول لواحد لا أعرفه ان وقع افتح قرنه واختفى الصوت وتانى يوم عرفنا انه مات » .

١٧ - ونستعرض أقوال الدكتور عبد العظيم أنيس الأستاذ بكلية العلوم والصحفى المعروف والذى كان معتقلا فى ذلك الوقت (مرفق ٦٧) فنراه يشهد بما يلى :

فى يوم ١٣-٦-١٩٦٠ بدأ الاستعداد لاستقبال مسجونين جدد داخل معتبر رقم ٢/ وعلمنا ان فيه ناس جدد سيحضروا واحنا

بجوار عنبر رقم ٢/ وفى الصباح المبكر يوم ١٥-٦-١٩٦٠ خرجنا بطابور التمام ولاحظنا حضور القائمقام الحلوانى مع السيد مأمور الاوردي وشخص بملابس مدنية وبعد انتهاء طابور التمام انهال علينا الضرب وفهمنا ان هذا بداية الاستعداد لاستقبال مسجونين جدد وبعد ذلك طلب منا أحد السجناء ان نقف داخل العنبر ووجوهنا للحائط فى سكوت تام ، وفعلنا كان الاوردي كله فى هدوء نام وبعد حوالى نصف ساعة بدأنا نسمع صوت ضرب داخل الاوردي وأصوات صرير واستغاثة وصوت جهورى هو صوت النقيب عبد اللطيف رشدى وهو يطلب من كل واحد من المسجونين الجدد ان يرفع صوته بشدة وهو يذكر اسمه ويسأله ان يقول ان كان شيوعى وبهذا استطعت ان أميز أسماء كثيرة من المسجونين الجدد والسابقين تراجدى معهم فى معتقل القلعة مثل صوت السيد عبد الوهاب ندا وهو يصرخ ومبارك عبده فضل وآخرين وقد كان الضرب شديدا بالنسبة لهؤلاء ثم سمعت صوت عبد اللطيف رشدى وهو يقول بأعلى صوته شهدى ايه ففهمت انه يطلب من شهدى عطية الشافعى ان يذكر اسمه بالكامل ولم اسمع اجابة شهدى على هذا السؤال بوضوح وكنت أعلم انه المتهم الأول فى هذه القضية الثانية بالاسكندرية واستطعت أيضا ان اميز الصاغ حسن منير وهو يصرخ لشهدى ان يذكر اسمه بالكامل ويقول بالضبط الولد ده اضربوه وكان يحضر كل مسجون يبدأ بالضرب عليه من جديد وكان يتولى ذلك الصول وبعض السجناء استطعت تمييز صوت الصول لأنه كان يطلب من كل فرد يقول انا امرأة ويشتم فى الشيوعيين واحب ان اذكر ان معى فى عنبر رقم ١/ معتقل اسمه عبد الحميد هريدى كان فى الملاحظة الطبية فى ذلك الوقت وذكر لى أنه سمع وشاهد من خلال النظارة تفاصيل أكثر عن حادث شهدى .

س - هل شاهدت بنفسك أى واقعة من وقائع التعذيب يوم

١٥-٦-١٩٦٠ على المعتقلين الجدد ؟

ج - أنا بالنسبة للمعتقلين الذين حضروا يوم ١٥-٦-١٩٦٠ نفسه فبعد ان وصلنا من الطابور واثناء وجـودى فى عنبر ١/ استطعت ان اشاهد من النظارة ضرب عنيف وقع على كل من محمود المانسترلى وكان يركز على قدميه وهو يضرب وكان أحدالذين حضروا من الواحات الى الاوردي يوم ١٣-٦-١٩٦٠ واستقبلوا نفس الاستقبال الذى استقبل به المعتقلون الآخرون وهذا ماتم أيضا بالنسبة لنا عندما وصلنا الاوردي يوم ١٧-١١-١٩٥٩ .

١٨ - وتأتى بعد أقوال الدكتور عبد العظيم أنيس أقوال الدكتور اسماعيل صبرى وزير التخطيط الحالى والذى كان معتقلا فى ذلك الوقت فنجدته يشهد بما يلى (مرفق ٦٦) .

عرفنا ان فيه دفعة جديدة من المعتقلين ستأتى علشان عنبر ٢/ أخلى وشفنا عند خروجنا لاستلام الغذاء كمية من جريد النخيل وده يوم الثلاثاء ١٤-٦-١٩٦٠ . وكانت هذه العصي موضوعة أمام المخزن شمال الداخل من باب الاوردي وهذا الجريد معروف لدينا أكثر باستعماله فى ضربنا بعد ان قل استعمال الشوم أثر مقتل المرحوم الدكتور فريد حداد الذى قتل فى هذا السجن الاوردي عند استقباله فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٥٩ بحضور شاهدى عيان وما زالا معتقلين بالاوردي هما الاستاذ عبد الله الزغبى المحامى والمهندس سعد الطويل وكانا واقفين عند حضوره وعلمنا من وجود الجريد ان فيه حفلة استقبال فى اليوم التالى وفعلا صباح يوم ١٥-٦-١٩٦٠ فتحت العنابر مبكرا قبل الموعد المعتاد وخرجنا لطابور التمام وكان حاضر الصاغ حسن منير مأمور الاوردي وبصحبته القائمقام الحلوانى مدير سجن الاسكندرية وشخص آخر يرتدى ملابس مدنية واعدنا للعنابر بسرعة وكانت الساعة (٧) صباحا تقريبا وعرفنا من هذا التبكير ومن الاستعدادات السابقة اننا سنخرج للجبل بعد حفلة الاستقبال وان السيد اللواء اسماعيل همت الذى حضر اليوم للاشراف

على الاستقبال سيمر علينا بالجبل وبعد قليل بدأنا نسمع أصوات صريخ وكنا في ذلك الوقت داخل العنابر وصوت اليوزباشى عبد اللطيف رشدى وصوت الصاغ حسن منير وفهمنا من موضوع الصوت ان اليوزباشى عبد اللطيف رشدى ينتظر الداخلين من داخل باب الاوردى عند غرفة الملاحظة على يمين الداخل وسمعناه جيدا وهو يصيح لكل داخل ارفع صوتك اسمك ايه زعق قول انا امرأة وعديد آخر من الشتائم وكان الصوت متقطعا بشكل يفهم من أن هذه الكلمات يتخللها ضربات يوجهها بنفسه للمعتقلين وكان واضحا كذلك ان المعتقلين يدخلون كل ثلاثة دفعة وعند انتهاء ضربهم كنا نسمع صفارة ثم تدخل دفعة جديدة وفهمنا أيضا أن الضرب كان يقع عليهم وهم عرايا تماما لأن سمعنا السجانة فى عنبر ٢/ يقولون لكل واحد اثناء دخوله العنبر البس بسرعة وكنا نسمع أحيانا صوت الصاغ حسين منير وهو يتبع بعض المعتقلين حتى وصولهم العنبر ٢/ يأمر بالضرب بقوله (أديله تانى) أو لسه الولد ده عايز ياخذ فرق دماغه ونجاة بعد دخول حوالى ثلثى المعتقلين حسب تقديرنا سمعنا صوت اليوزباشى عبد اللطيف رشدى وهو يصرخ ويزعق وصوت آخر يجيب بكلمة واحدة شهدى ثم رد اليوزباشى رشدى بمعنى على يا ابنى واستمر الضرب ثم خفقت الأصوات كلها وحضر عندئذ الى باب عندنا احد السجانة وأمرنا بالوقوف ووشنا للحائط ومرت فترة لم نسمع فيها الا أصوات متباعدة بعضها ينادى فى أمين وهو الشاويش التومرجى، والآخر فى الحقنة يأمين ولم أميز أصحاب هذه الأصوات الأخيرة وبعد مدة أخرى استؤنفت دخول دفعات جديدة. ولاحظنا أن معدل الضرب أصبح أخف ثم انتهت حفلة الاستقبال لأنه لم يحدث أى مرور على العنابر بل تركنا واقفين ووشنا للحائط ولم نخرج للجبل فزاد احساسنا بأن شيئا غير عادى قد وقع فى الاوردى. فحاولنا الاتصال بزملائنا فى عنبر ٢/ وعلمنا منهم ان شهدى لم يدخل العنبر وان أربعة آخرين سحبوا من العنبر لخطورة اصاباتهم واتصلنا ببعضنا بالإشارة عبر الشيايبك أيضا

وعرفنا من زملاء فى هذا العنبر انهم سمعوا بالتفصيل أكثر حادث استشهاد شهدى عطية ثم عرفنا بعد ذلك من زميل لنا بالعنبر هو عبد الحميد هريدى كان موجودا بغرفة الملاحظة فى ذلك اليوم انه سمع كل ما حدث وشاهد حادث الاعتداء على المرحوم شهدى عطية وهو يطلب من النيابة سماع أقواله وفى اليوم التالى وجدنا جثة شهدى فى الزنزانة الأخيرة على الشمال التى لصق على بابها بهذه المناسبة يافطة مكتوب عليها مستشفى مع انها فى الأصل زنزانة تأديب وعرفنا من زميلنا بالعنبر ..

١٩ - ونكتفى بهذا القدر من أقوال الشهود سواء كانوا من زملاء الشهيد أو من موظفى المعتقل أو من المعتقلين الآخرين وقد تأيدت هذه الأقوال من باقى الشهود وهم كثيرون وأكدت المعاينات والمواجهات والتجارب التى أجرتها النيابة صدق هذه الأقوال وان الشهيد وزملائه المعتقلين حضروا من معتقل الاسكندرية الى معتقل الاوردى فى الساعة السادسة من صباح يوم الاربعاء ١٥-٦-١٩٦٠ فى اتم صحة وفى حراسة المقدم حنفى عبد الرحمن مفتش فرق أمن القاهرة الذى شهد بذلك (ظهر المرفق ٤٣) وكما تدل على ذلك مذكرة طبيب سجن الاسكندرية (مرفق ٤) وانهم انزلوا من العربات التى تقلهم فى نقطة بعيدة عن باب المعتقل وجلسوا القرفصاء فى صفوف ووجوههم نحو الأرض ، لمدة ساعة تقريبا فى انتظار تشريف كبار المشاهدين وبدأت عملية الضرب من الضباط والعساكر بقيادة النقيب مرجان اسحق ثم بدأ استعراض الجرى أمام اللواء اسماعيل همت وكيل مصلحة السجون والعقيد محمد عبد الغنى الحلوانى مدير سجن الاسكندرية والرائد محمد صلاح طه مدير الشئون العامة بمصلحة السجون الذين تصدروا المنصة لمشاهدة العرض وكان المعتقلون يجرون فى جماعات كل جماعة من ثلاثة أفراد حاملين باكياس حاجاتهم ويلحقهم الجنود بالضرب مع الضابطى النقيب كمال رشاد والملازم أول عبد الفتاح (ذو الشارب المبروم) ومن

يتعثر يزداد ضربه وان الرائد صلاح طه أمر باحضار الشهيد ليضرب بشدة أمام كبار المشاهدين بوصفه المتهم الأول حتى يغمى عليه فوضعوه فى التربة لافاقته ثم اخذوه أمام كاتب السجن ليقيد اسمه ثم الى الحلاق ليحلق شعره مع استمرار الضرب وخلعوا ملابسه وأصبح عاريا تماما وسحبوه من قدميه وظهره للارض والبطانية والبرش على صدره ليدخل من باب المعتقل فيلتقاه الرائد حسن منير مأمور المعتقل والنقيب عبد اللطيف والصول أحمد مطاوع فى نهاية المطاف وينهال الضرب عليه بأمر مأمور المعتقل لمدة ربع ساعة أخرى وبواسطة النقيب عبد اللطيف رشدى حتى ينهار فيطالبوه بالوقوف والسير والا فتحوا له قرنه على حد تعبير الرائد حسن منير حتى يسقط فاقد النطق فيطلبون التومرجى أمين قنديل الرقيب ليعطى له حتمه ولكنه كان قد مات من الضرب ويفشل طبيب المعتقل الدكتور البير أمين فهمى فى اسعافه بعد أن وجده فى الفضاء بين العنابر (ظهر المرفق ٣) ويزعم ان سبب حالته جلطة دموية بالقلب تسببت فى صدمة وهبوط دورى ويحاول اسعافه حتى الساعة الثالثة (مرفق رقم ٣٠) مع انه دخل المعتقل فى حوالى الثامنة صباحا ، ويستعين بالطبيب الآخر الدكتور أحمد كمال أبو العلا بعد نقله الى الزنزانة التى وضعوا عليها لافتة باسم المستشفى (مرفق ١٢٩) ولا يحاول الاطمئنان عليه بعد ذلك اليوم (المرفق السابق) لعدم الحاجة الى ذلك بعد أن كان الشهيد قد مات فعلا من ذلك الضرب .

٢٠ - وهكذا يتضح حقيقة الحادث وانه جناية ضرب أفضى الى الموت بتلك الطريقة الوحشية التى ارتكبها ضباط وجنود المدعى عليهما .

٢١ - وعندما تتولى النيابة التحقيق يحاول المتهمون التأثير على الشهود لاختفاء الحقيقة ثم يأتى المتهمون أمام النيابة وبعد افتضاح أمرهم يتصرفون بعد ذلك التعذيب وان جميع الضباط

والجنود اشتركوا فيه ويقررون ان الضرب حدث لأن المعتقلين رفضوا دخول المعتقل وهاتفوا ضد الحكومة ورئيس الدولة وانشدوا النشيد الشيوعي وانهم تعدوا على مأمور المعتقل بثنى ذراعه ولاكمال الصورة وضع مأمور المعتقل يده فى الجبس بعد أن بدأت النيابة فى التحقيق بعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث ويكذب الشهود تلك الاقوال بل ويقرر اللواء اسماعيل همت بأن المعتقلين لم يصدر منهم أى هياج وانه لم يسمع بالتعدى على المأمور وينكر الجنود ان المعتقلين أنشدوا النشيد الشيوعي ولا تجد النيابة الا تقرير الاتهام ل ٢٢ من هؤلاء الجناة وترسل الأوراق الى نيابة أمن الدولة .

٢٢ - وتفيد الجريمة بنيابة الخانكة بالقضية رقم ٢٥٦٦ لسنة ٦٠ وبرقم ٧٣٩/٦٠ كلى وبرقم ٣٧٦ لسنة ٦٠ حصر تحقيق أمن الدولة العليا وفى ٢٦-٢-١٩٦٢ ترسل الى نيابة استئناف القاهرة برقم ١٠ - ٣/١ وتفيد برقم برقم ٦٢/٢٢٣ لعرضها على الاستاذ برهان العبد حسب التأشيرة الثابتة على كتاب مصلحة السجون الى السيد النائب العام برقم ٥٠٠٨ فى ٩-٨-١٩٦٢ ملف برقم ٢٣-١-٤٨ (مرفق ٢٥٤) وللأسف الشديد فلم يتم التصرف فيها حتى الآن وتركت كما مات الشهيد ويظل هؤلاء الجناة يرتقون، ولا يابهنون لى شىء وربما وصلوا الى أعلا المناصب وكأنهم لم يرتكبوا ثمة جريمة .

٢٣ - وقد تأثر الرئيس الراحل من ذلك الحادث وواسى أسرة الشهيد حسبما هو مستفاد من المرفق رقم ١٦١ ومع ذلك فلم تتحرك الدعوى العمومية حتى وقتنا هذا .

٢٤ - ومن كل ما تقدم وهو قليل من كثير يبين بشاعة الجرم الفاحش الذى صدر من الضباط والجنود التابعين للمدعى عليهما فى حق الشهيد المجنى عليه الذى وصل الى المعتقل الاوردي صباح الأربعاء ١٥-٦-١٩٦٠ وهو فى أكمل ضحة فتلقى من هؤلاء الجنود

ذلك البضرب المبرح والوحشى الثابت فى حقهم من هذه التحقيقات فأدى ذلك الى موته على ذلك النحو الذى اثبتته تقرير الطبيب الشرعى .

٢٥ - فالثابت الذى لا شك فيه ان الشهيد دخل الى ذلك المعتقل فى صباح يوم ١٥-٦-١٩٦٠ . فضرب من هؤلاء الجناة وخرج من ذلك المعتقل فى صباح اليوم التالى ميتا الأمر الذى يثبت بما لا يدع مجالا للشك خطأ هؤلاء الجناة على ذلك النحو الثابت من هذه التحقيقات التى قدم المدعى عليهما صورتها والتى تكشف عن ان نيابة الخانكة انتهت الى تقرير اتهام ٢٢ من هؤلاء الجناة الضباط والجنود بتهمة ضرب الشهيد ضربا أفضى الى موته .

٢٦ - ومن المسلم به ان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض (م ١٦٣) مدنى وانه اذا صدر الخطأ من التابع فيكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى تم بمعرفة تابعة بعمله غير المشروع متى كان واقعا فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها (م ١٧٤ / مدنى) .

٢٧ - والثابت الذى لا شك فيه ان خطأ هؤلاء الجناة التابعين للمدعى عليهما وقع منهم أثناء تأديتهم فى ذلك المعتقل وبسبب تلك الوظيفة ومن ثم فتسأل المدعى عليهما بالتعويض عن الضرر الذى لحق بالمدعية وابنتها من جراء ذلك الخطأ الذى وقع من هؤلاء التابعين طبقا لنص المادة ١/١٧٤ مدنى المتقدم ذكرها .

٢٨ - ومما لا جدال فيه ان هذا الضرر المادى والأدبى طبقا لحكم المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مدنى طبقا لما تقرره المادة ١٧٠ من القانون المدنى التى تنص على ما يلى :

يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعىا فى ذلك الظروف الملائمة . .

٢٩ - وما من شك انه بموت الشهيد على ذلك النحو البشع فقدت المدعية وابنتها المشمولة وصايتها بمائلهما الذى كان يوفر لهما أسباب العيش الكريم والحنان الغامر والسعادة الكاملة فضلا عما الم بهما من الم لن ينسى مدى الحياة كلما تصورا تلك الميته الشنيعة التى تعرض لها الشهيد على ايدى هؤلاء الوحوش الذين تجردوا من كل المعانى الانسانية والقيم الخلقية .

٣٠ - ولقد كان الشهيد من خير من انجبتهم هذه البلاد علماء ووطنيه وكان مربيا فاضلا تخرج من على يديه الكثيرون ممن أبناء هذا الجيل ممن تلقوا العلم والوطنية على يديه وتكشف لنا شهادة الشهود فى تلك التحقيقات المقدمة على مدى ما كان يتمتع به الشهيد من حب وتقدير من جميع زملائه .

٣١ - لقد حصل الشهيد على ليسانس الاداب ودبلوم المعلمين واشتغل بالتدريس ولكنه لم يكتف بذلك بل تقدم فى مسابقة للغة الانجليزية فكان أول الناجحين وحصل على درجة الماجستير فى الآداب الانجليزية وكان يحضر للدكتوراه فى الفلسفة لولا أن الميته عاجلته على ايدى هؤلاء الطغاة .

٣٢ - ولقد شغل وظيفة مدرس أول اللغة الانجليزية بمدرسة التجارة ثم تدرج فى منصب بوزارة التربية والتعليم حتى وصل الى وظيفة مفتش أول اللغة الانجليزية ويعد من أوائل المصريين الذين اشتغلوا فى هذا المنصب حتى اتهم فى القضية التى اعتقل بها بشأنها .

٣٣ - وعن الغريب أن تلك القضية كانت منظورة أمام محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية وكان الشهيد محبوسا على ذمة هذه القضية بسجن الاسكندرية وكانت تلك القضية مؤجلة لجلسة ٢٢-١٠-١٩٦٠ حسبما هو ثابت من ملحوظة النيابة بظهر ١ مرفق

رقم ١٣٩٨ ومودى ذلك كان سيحضر أمام المحكمة بالاسكندرية
في تلك الجلسة وبالتالي فلم تكن هناك أية حجة لنقله الى معتقل
الأوردى في ١٥-٦-١٩٦٠ ولكن الأمر كان مبيتاً لتلك المأساة التي
أراد الاستمتاع بها كبار ضباط المدعى عليهما على ذلك النحو الثابت
من تلك التحقيقات والتي اختتمت بمقتل الشهيد على ذلك النحو
الذي كشف عنه تلك الأوراق .

٣٤ - ولم يرضى الشهيد بطلب العلم لنفسه بل كان ينفذ
بعلمه الآخرين لا في مجال التعليم فحسب بل بنشر العديد من
المؤلفات التي من بينها كتابه عن أمريكا والشرق الأوسط وكتابه
تاريخ الحركة الوطنية وكتابه عن أهدافنا الوطنية إلى غير ذلك
العديد من التراجم والسير .

٣٥ - وقضلا عن هذا وذاك فقد أفتتح مكتباً للترجمة والنشر
باسم مصر للترجمة والنشر حتى لا يقتصر الأمر على نشر مؤلفاته
فحسب بل يتيح الفرصة للغير لنشر مؤلفاتهم .

٣٦ - ومن المسمم به أن الدولة في القضايا السياسية خصم
شريف فهي وأن كانت تتحفظ على بعض الأشخاص أو تقدمهم
للمحاكمة في بعض القضايا السياسية بناء على تقارير أمثال هؤلاء
الزبانية فإنها مع ذلك وباعتبارها دولة تخدم القانون تؤمن بأن المتهم
بريء حتى تثبت أدانته . ومن ثم فلا يمكن أن نتصور بأي حال من
الأحوال أن الاعتقال كان يقصد به تعذيب للمعتقلين على ذلك النحو

الذي انتهوا إليه تفكير هؤلاء الجناة الذين تجردوا من الانسانية
وظنوا أنهم بذلك يرضون الحكام الذين هم في الحقيقة بيوتات

٣٧ - وليس أدل على ذلك أن الدولة ردت اعتبار هؤلاء المعتقلين
وقد رأينا أنهم وصلوا الى مناصب كبيرة بل ان بعضهم وصل الى
منصب الوزير .

٣٨ - ولم يكن من المستبعد ان تنصف الدولة هذا الشهيد لو كانت الحياة قد كتبت له لا سيما وانه كان المتهم الأول في تلك القضية رغم وطنيته وحبه لبلده فتد له اعتباره وتسند له منصباً من المناصب الكبيرة ان لم يسند له منصب الوزير .

٣٩ - لقد كانت الشيوعية هي التهمة التي يسند لها دائماً المستعمرون وأذئابهم الى الوطنيين المخلصين ليتخلصوا منهم بعد أن كشف هؤلاء الوطنيون أساليب الاستعمار وحذروا أبناء وطنهم منها وقد أشرنا الى أن الشهيد كان قد ألف كتاباً عن أمريكا والشرق الاوسط كشف فيه عن أساليب الامبريالية الأمريكية .

٤٠ - وما كان الشهيد الا وطنياً مخلصاً لبلده درس التاريخ والفلسفة وألف فيهما وفهم أساليب الاستعمار وحذر أبناء وطنه منها وبالرغم مما تعرض له من ألوان التعذيب فلم يفقد إيمانه في بلده أو في المسئولين عنه وكلماته التي ألقاها أثناء محاكمته خير شاهد على ذلك .

٤١ - ومثل هذا الشهيد الذي كان كان نشاطه لا يقف عند حد كان يجنى من وراثته الكثير من المال الذي يوفر به الحياة السعيدة لزوجته وابنته الوحيدة في مسكنهما بالزمالك في أرقى أحياء القاهرة ولا شك ان خسارتهما فيه لا تعوض ولا يمكن لأي تعويض مهما بلغ قدره أن يعوضهما عن تلك الرفاهية والسعادة التي كان يجتهد الشهيد في تحقيقها لهما .

٤٢ - ومن المؤلم على النفس ان يتعرض الشهيد لذلك التعذيب الوحشي الذي اودى بحياته والذي يقشعر له البدن كلما تصور ذلك الموقف الذي مر به الشهيد الأمر الذي لم يسبق له مثيل في أي صورة من صور التاريخ وهو أمر يبعث على الألم الذي لا يوصف كلما مر بالخاطر لا سيما خاطر الزوجة أو الابنة بالنسبة

نذلك الرجل الذى كان بارا بوطنه وأسرته فكان جزاؤه التعذيب والتنكيل والموت بأيدي تلك العصابة الطاغية والوحوش الادمية التى تعودت على سفك الدماء دون وازع من ضميره أو ذرة من انسانية تردّها الى عقولها أو يكن تلين قلوبها التى تجردت من كل معانى الرحمة والشفقة .

٤٣ - وما من شك ان بشاعة الحادث والجرم الذى ارتكب فى حق الشهيد ولا حول له ولا قوة وما ترتب عليه من ضرر مآدى وأدبى فى حق المدعية وابنتها لن تجبرهما اى تعويض مهما بلغت قيمته لأنه لن يحيى لهما الشهيد الذى حرما منه والذى كان نعم الزوج ونعم الأب ونعم الرجل الوطنى المخلص ومن ثم فاذا قصرنا التعويض على ذلك المبلغ المطالب به فما ذلك الا لكى نجد بعض الشئ من تلك الاضرار التى لا يمكن تعويضها ولذلك فنحن على يقين من أن المحكمة الموقرة ستقضى لنا بذلك التعويض البسيط كنوع من رد الاعتبار الواجب لذلك الشهيد الذى ضحى بحياته من أجل مصر وعظمة مصر .

لذلك

نصمم على الطلبات ..

وكيل المدعية

المحامى

احمد الخواجة

حكم القضاء

بسم الشعب
محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا بمرأى المحكمة في يوم الخميس
الموافق ٢٨-١١-١٩٧٤ برئاسة السيد الاستاذ عبد الرحمن حسن
قطايا رئيس المحكمة وعضوية الاستاذين سلامة شاهين وشريف عبد
الرحيم غنيم القاضيين وبحضور السيد / محمد عبد الهادي أمين
السرر

صدر الحكم الآتى :

ثلاثا

فى القضية المرفوعة من :

السيدة راوية شهل بيترى عن نفسها وبصفتها وصية
على ابنها القاصر حنان شهل عطيه عبد الله الشافعى ، ومقيمة
بأنقاهرة وموطنها المختار مكتب الأستاذ أحمد الخواجه الحامى
بأنقاهرة ، بشمارع شريف باشا رقم ٢٦ .

ضد :

١ - السيد مدير مصلحة السجون

٢ - السيد وزير الداخلية

حيث أن المحكمة بعد أن استمعت الى دفاع الطرفين وقضت بحكمتها السالف الاشارة اليه - وللاسباب التى ساقها الى التقرير بأن المرحوم شهدى عطيه الشافعى مورث المدعية توفى بتاريخ ١٦-٦-١٩٦٠ بليمان أوردى أبو زعبل إبان اعتقاله على ذمة اتهامه بإحدى قضايا الشيوعية نتيجة اعتداء رجال الشرطة التابعين للمدعى عليهما عليه بالضرب - إلا أن الشخص الذى أدى اعتداءه الى وفاة المورث لم يتحدد مما لا يمتنع معه قانونا إقامة الدعوى على المتبوع باعتباره مسئولاً مسئولية مفترضة عن خطأ تابعه وقضت بإحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات خطأ التابع حتى تقوم مسئولية المتبوع قانونا عن خطأ تابعه - وذلك لإثبات ونفى أن أحد تابعى المدعى عليهما أخطأ فى اعتدائه على مورث المدعية بأن اعتدى عليه بالضرب بغير مسوغ مشروع حتى أدى الضرب الى وفاته وأنه أصابها من جراء ذلك ضرر تقدر قيمته (٢٠٠٠٠ جنية) ولينفى المدعى عليهما ذلك بذات الطرق .

وحيث أنه نفاذا لحكم التحقيق أشهدت المدعية شهودا قرر أولهما عبد المنعم غزالى الجبيلى المحرر بمجلة الطليعة قرر أنه كان معتقلا مع مورث المدعية بليمان أبو زعبل إبان الحادث حيث ترحل معه من الاسكندرية الى ليمان أبو زعبل بعد نظر قضيتهم أمام محكمة الاسكندرية واذ دخل الى الليمان استقبله نفر من الضباط والصف - منهم الضابط عبد اللطيف رشدى ومرجان وحسن منير والصول مطاوع وعدد كبير من الحراس حيث أوسعوهم ضربا بالكراسى والعصى والكرابيج والأحذية - ثم انفردوا بمورث المدعية المرحوم شهدى عطيه عبد الله - وأمروه بالمرور على صفين من الحراس - صف على ظهور الخيول وصف يقف أرضا حيث كان يمر عليهم ويتسلموه ضربا بالكرابيج ثم اصطحبوه الى مكان (العروسة) وأمروه بخلع ملابسه وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب على ظهره ثم قلبوه على الوجه الآخر وأوسعوه ضربا ثم قلبوه على الوجه الآخر

وأوسعوه ضرباً ثم سحلوه أرضاً وكان عارى الجسد - وأثر ذلك
 أمرهم بالدخول للعنابر حيث حضر أحد الحراس وأخبرهم مع من
 معه من زملائه أن زميلهم شهدى قد لفظ أنفاسه الأخيرة وأضاف
 الشاهد أن المتوفى كان فى صحة جيدة أبان ترحيله معهم من
 الاسكندرية وأن وفاته نشأت عن ضرب وتعذيب حراس الليمان
 عليه - ذلك التعذيب الذى فاق كل انسانية - كما قرر أن المورث
 كان يعمل مفتشاً أولاً للغة الانجليزية - بعد أن تخرج من جامعة
 كمبريدج بانجلترا ، وكان صاحب ومدير دار مصر للترجمة والنشر
 وكان يعمل كاتباً بجريدة المساء - وكان ذلك يدر عليه دخلاً شهرياً
 لا يقل عن (٢٧٠ جنيه) .

واذ سئل الشاهد الثانى للمدعية عبد العزيز محمد يوسف
 الصباغ الذى يعمل موظفاً بشركة الجمهورية للدوية وذكر انه كان
 معتقلاً بالليمان وقت الاعتداء على مورث المدعية وحدث أن كان
 موضوعاً تحت المراقبة الطبية بسبب كسر فى يده نتيجة الاعتداء عليه
 وكان قد نزل الى الليمان بسبب اتهامه فى قضية شيوعية أخرى
 قبل نزول شهدى بحوالى ثمانية أشهر ويوم الحادث سمع صراخاً
 وعويلاً وسمع أصوات الضابطى حسن منير وعبد اللطيف رشدى
 والصول مطاوع يستعلمون من المرحوم شهدى عن اسمه ثم يأمر
 أحدهم الحراس بالاعتداء عليه بالضرب كما سمع استغاثة المورث
 ثم سكت الى الأبد حيث علم بعد ذلك بوفاته - وأضاف الشاهد أنه
 يعلم أن المورث كان صحفياً ولكنه لا يعلم شيئاً عن مؤهلاته كما
 قرر أنه تأكد له أن وفاة المورث كانت نتيجة للاعتداء عليه
 بالضرب .

وحيث أنه بسؤال الشاهد الثالث للمدعية سعد الدين أحمد
 بهجت الذى يعمل صيدلياً قرر أنه ترحل مع مورث المدعية المرحوم
 شهدى من الاسكندرية الى سجن ليمان أبو زعبل وبقوا خارج السجن

حوالي ثلاث ساعات حيث استمر في الحراس من الشرطة في شهادته. يفورده
لأنه كان المتهم الأول في القضية وكان بصحة جيدة وقتئذٍ الشهادة كما
أضاف أن المورث اعتدى عليه من الحراس بالضرب بالجرم في بعض
المعتقلين من كانت لهم الصدارة في الاتهام في قضية الشهادة
وكان ذلك على مسمع ومراي منه ، كما ذكر أن بعد الإلقاء للنيابة
بالحدث وتوليها التحقيق استدعاه الضابط يونس مرعي وطالبه
إليه أن يدل بأقوال مؤداه أن المرحوم شهدي كان يقصد معه بقتل
حديدي واحد وأنه كان يشكو من مرض قلبه وأثر نزوله من السيارة
سقط فاقد النطق فرفض ذلك قهده بأن مصيره سيكون في حرم
شهدي فأنهى ذلك إلى مدير السجن الضابط زغلول شهلي الذي طمأنه
على مصيره - وأضاف الشاهد أنه عقب حضور وكيل النيابة
على أثر موت مورث المدعية وسماع أقواله - طلب إليه الضابط
يونس مرعي عقب خروج وكيل النيابة بعد معاينته الإصابات
أن يقرر بالتحقيق أن وفاة شهدي نتيجة حدوث أصراب واضطراب
بالسجن واعتداء من المتهمين على أداة السجن ولكنه رفض وأضاف
أنه سمع أحد التورجية بالسجن يذكر للضابط أنه أعطى لشهدي
حقنة كورامين ولكن لا فائدة فقد كان ميتا - وأكد أن الاعتداء على
المرحوم شهدي من الحراس السجن هو الذي أدى إلى وفاته بأن
في السجن سجناء عليه منه خمسة رئيسا سجناء واحد واحد
وحيث أنه بسؤال الشاهد الرابع للمدعية عادل محمود حسين
المعلق السياسي بجريدة الأخبار قرر أنه لن يقرر مع المرحوم شهدي
من الأسكنيرية عقب نظر القضية التي كانوا متجهين فيها فوجدوا
السجن الساعة السادسة صباحا حيث تبين حراس السجن المرحوم
شهدي وأوسهم خربا بالكرايسج والعصى والشوم سواو كانوا يوتدون
عليه بعد خلع ملابسه حيث أدى الضرب إلى وفاته وأضاف أن من
الذين تناوبوا الاعتداء عليه هم الضابط عبد اللطيف رشدي وحسين
مرحان واليهول مطاوع كما قبله المرحوم شهدي كان بصحة جيدة
ولم يكن يشكو إلا أنه مفتش اللغة الانجليزية ولم يكن في المستشفى
وكان يكسب مبلغا لا يقل عن ١٠ ليرة جنودا شهديا أنه رده

نأيد ونحن نرى أن الحكومة لم تهمل أخذاً ملقاً لحكم التحقيق حيث
 طلبت الطرفان شحز الدعوى للحكم مع التصريح بتبادل المذكرات
 حيث قرأت المحكمة بذلك ، لا تقدم الحاضر عن المدعية بمذكرة
 شارحة ودفاعه لعدم فيها على طلباته وعرج على أقوال شهود الواقعة
 التي تثبت عنها وفاة المورث قائلا أن الاعتداء ثابت من أقوال الشهود
 الذين لا يرقى إلى شهادتهم أي شك فضلاً عن أن المبلغ المطالب به
 غير متبالم فيه نتيجة مركز المورث الاجتماعي وماضيه السياسي
 والخصية التي لا يرقى إليها أي شك وما ألم بالمدعية وابنتها من
 ضرر كبير نتيجة لفقدانه فضلاً عن الضرر الأدبي بحرمانها وابنتها
 من عطف الأبوة وأختانها وانتهى الحاضر عن المدعية إلى التمسك على
 طلب القضاء له بالتعويض المطالب به .

وحيث أن الحاضر عن الحكومة تقدم بمذكرة شارحة لدفاعه
 دفع فيها الدعوى بعدم قبولها بالنسبة للدير بمصلحة السجون قائلا
 أنه لا تمثل المصلحة وإنما المصلحة ممثلة في السيد وزير الداخلية
 بصفته فقط . كما دفع بطلب وقف الدعوى المدنية حتى ينتهي الفصل
 في الدعوى الجنائية أعمالاً لحكم المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات
 الجنائية التي تقضي بوقف الدعوى المدنية حتى يحكم نهائياً في
 الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها واستمر
 الحاضر عن الحكومة في شرح أسس هذا الدفع القانونية وما استقر
 عليه القضاء بشأن ذلك منتهياً إلى أن الفعل المنسوب إلى تابعي
 المدعي عليه الثاني بصفته جارية تحقق فيها النيابة العامة ولما
 يتصرف فيها بعد . فيجب وقف الدعوى حتى ينتهي الحكم في
 الدعوى الجنائية .
 ت لقيت لثقتان بالحاضر عن الحكومة في الدعوى المدنية أيضاً استقر
 العمل بالحق في أعمال المحاكم الماتق ٢٧٧٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢
 ووافقاً لوجوه وفرضيات المذهب في مسائل الوضعية من أن لا يحقق بالواقعة
 بتعريضه لثقتان عملت كإفلاحتان بلح ٧٨٦٧٢ وقيل بالقضوى على لثقتان

أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إقامة هذه الدعوى - فضلا عن أن دعوى التعويض قد انقضت أيضا بسقوط الدعوى الجنائية حتى إقامة الدعوى أعمالا للفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني - وأضاف الحاضر عن الحكومة أنه من حيث موضوع الدعوى فقد ثبت من التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة وسلطات السجن أن وفاة مورث المدعية حدثت من جراء سقوطه من أعلى سلم السجن حال دخوله - كما أن المدعية لم تورد عناصر الضرر الذي أصابها من جراء وفاة المورث - فضلا عن أنها لم تثبت أن المورث كان يعولها وقت وفاته - وبذلك يكون مبلغ التعويض المطالب به مبالغاً فيه وقصد منه الاثراء وانتهى الى التصميم على الدفع وفي الموضوع طلب رفض الدعوى .

وحيث أنه بعد مراجعة الاوراق ودفاع الطرفين تتطرق المحكمة للرد على الدفع المبدأة من الحاضر عن الحكومة ، وفيما يتعلق بالدفع المبدى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الاول السيد مدير مصلحة السجن فهو على أساس اذ أن الممثل القانونى لليمان أبى زعبل هو السيد وزير الداخلية التابع له مصلحة السجن وبذلك يكون اختصام السيد مدير مصلحة السجن للحكم عليه بطلبات المدعية على غير أساس ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة له لرفعها على غير ذى صفة .

وحيث أنه فيما يتعلق بطلب الحاضر عن الحكومة وقف الدعوى حتى ينتهى الفصل فى الدعوى الجنائية التى تباشر فيها النيابة التحقيق فالثابت من ملف التحقيقات الخاص بواقعة وفاة مورث المدعية المنضم للاوراق أن النيابة لم تتصرف بعد فى هذه التحقيقات اذ قيدت التحقيقات برقم ٣٧٦ سنة ١٩٦٠ حصر تحقيق أمن الدولة ، وأشر بعرضها على السيد النائب العام الذى لم يتصرف فى الدعوى الجنائية حتى الآن - وإذا كان ذلك وكان من الثابت أن الفقه مستقر

حسبما تنص على ذلك المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يشترط لوقف الدعوى المدنية التي ترفع الى المحاكم المدنية بسبب رفع الدعوى الجنائية عن جريمة اسندت لمن ارتكب الفعل الضار - أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت قبل اقامة الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها - أى أن تكون الدعوى الجنائية مرفوعة أمام المحكمة الجنائية قبل اختيار الطريق المدنى ويتحقق رفع الدعوى الجنائية بتقديمها الى قضاء الحكم سواء عن طريق التكليف بالحضور أو بقرار الاحالة » يراجع فى هذا الشأن مؤلف أصول قانون الاجراءات الجنائية الدكتور أحمد فتحى سرور طبعة ١٩٦٩ ص ٣١٣ بند ١٩٦٠، والدكتور محمود مصطفى ص ١٨٢ ورؤوف عبيد ص ١٩٨ والدكتور حسن المرصفاوى ص ٢٣٥ - ذلك لأن وقف الدعوى المدنية يقتضى أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أو حركت بالفعل ، بتكليف بالحضور أو بقرار احالة - لا أن تكون هناك فرصة للمدعى المدنى لرفعها - هذا بالاضافة الى أن الحكمة التي توقاها الشارع من تقرير قاعدة وقف الدعوى المدنية حتى يقضى فى الدعوى الجنائية نهائيا - هى أن يكون الحكم الجنائى سابقا على الحكم المدنى - ليتقيد الأخير بالأول - فاذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية وفصل فيها نهائيا قبل رفع الدعوى الجنائية فلا يتقيد الحكم المدنى بالحكم الجنائى » يراجع الوسيط الدكتور السنهورى الجزء الأول ص ١٠٧٤ بند ٦٣٣ ، ويراجع فى هذا الشأن رسالة الاثبات للمرحوم أحمد نشأت طبعة ١٩٧٢ ص ٣٥١ بند ٧٠٢ وما بعدها بند ٧٠٢ والهامش .

وحيث أنه متى كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية موضوع الفعل الضار الذى تسبب الى تابعى المدعى عليه الثانى بصفته - لما تنتهى بعد ولما ترفع الدعوى الجنائية بها بعد - حتى اليوم - اوقف تحقيق النيابة عنها حسبما وضع من التحقيقات المنضمة على عرضها على السيد النائب العام - انتفت بذلك حكمة وقف هذه الدعوى

بهما ، لهجت به انداد لهميك تنه له بهتفه بهتفه بهتفه
 وحيث أنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى - فقد ثبت في
 المحكمة أن رجال الشرطة وحرس ليمان أبو زعبل تابعي المدعى عليه
 انثنائي بصفته - قد تجردوا من القيم الانسانية والاخلاقية حسبما
 ذكره شهود المدعية الذين نظموا إلى أقوالهم المحكمة نظراً لمركزهم
 في - مما لا يتطرق معه الشك في صدق أقوالهم - واعتقدوا
 بالضرر المبرح على مورث المدعية عن نفسها وبصفتها - واتخذوا معه
 صنوف العذاب التي لا يقرها شرع أو قانون ولا يحكمها دين أو خلق
 وتجردوا من آدميتهم في الانتقام من هذا المخلوق الضعيف الذي
 عساه القدر إلى قلوب غلاظ تجردت من معاني الخلق وقيم الانسانية
 واقتلبوا وحوشاً آدمية انتهزت فرصة وقوع فريستها الضعيفة بين
 أيديهم مجرداً من الحول والقوة وارتكبوا معه من صنوف العذاب
 وألوان التعذيب ما تقشعر منه النفس ويشيب من هولته البدن - حتى
 شققت ذلك المخلوق الضعيف ضريع هذا الظلم والقسوة - بين هذه
 أيدي الأثمة - لا لذنب جناة إلا جريمة رأى لا يفصل في ارتكابه لها
 بعد وإذا كان ذلك وكان الثابت من أقوال شهود المدعية الذين لا
 يرقى اليهم الشك والذين نظموا اليهم المحكمة أن مرتكبي هذا
 الفعل الضار الذي وصل إلى حد الجريمة البشعة والذي كان سبباً
 في وفاة مورث المدعية حدث من رجال وحراس سجن ليمان أبو زعبل
 التابعة للمدعى عليه الثاني بصفته حقت مسئولية عن فعلهم عملاً
 بالمادة ١٦٣ و ١٧٤ من القانون المدني بوصفهم تابعين له ، نتيجة
 لما يجب أن يتحملة من ضمان سوء اختيارهم عندما عهد اليهم
 بالعمل عنده وتقصيره في مراقبتهم عند قيامهم بأعمال وظيفتهم
 ولا ينفي قيام هذه المسئولية أن تكون موزعة على أكثر من شخص
 واحد ما داموا يؤدون عملاً مشتركاً - بل يكفي لقيام هذه المسئولية
 أن تكون هناك علاقة سببية بين ذلك الخطأ ووظيفة التابع يستون
 في ذلك أن تكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به - علم
 به أو لم يعلم - مادام التابع ما كان يستطيع ارتكاب هذا الخطأ لو لا
 الوظيفة - وعلاقة التبعية مساله موضوعية تستخلصها محكمة

الموضوع بغير معقب ما دامت تقيمها على عناصر تنتجها » يراجع حكم
النقض الجنائية السنة ١٣ ص ٦٢٥ بند ١٥٦ ، •

وحيث أنه فيما يتعلق بالضرر الذي أصاب المدعية عن نفسها
وبصفتها فان المحكمة مستهدية في ذلك بمركز المورث - من أنه
كان على ثقافة عالية ومفتشا للغة الانجليزية ومديرا لدار نشر يقوم
بترجمة الثقافات الاجنبية للاهتمام بها وكان يعمل بالصحافة حسبما
ذكر شهود المدعية الذين تطمئن اليهم المحكمة وكان يتكسب مبلغا
يقارب الى (٢٧٠ جنيها) شهريا فانه ولا شك حاق بالمدعية عن
نفسها وبصفتها ضرر مادي محقق يتمثل في حرمانها من عائلها هي
وابنتها القاصرة وانقطاع مورد رزقها الى الأبد بعد أن كانت تتطلع
الى الحياة بنظرة ملؤها التفاؤل والأمل فأصبحت تقاسى شظف
العيش بعد أن أصبحت بلا عائل يعولها أو موئل تعتاش منه - لا
سيما ولم يثبت أن ثمة تعويض صرف لها لتعويضها ماديا عما حاق
بها من جراء فقد عائلها هي وابنتها نتيجة لفعل تابعى المدعى عليه
الثانى بصفته - هذا بالاضافة الى الضرر الادبى الذى حاق بها
وابنتها من جراء حرمانها من أبوة حانية كانت الموئل والملاذ
فأصبحتا تقاسيا الحياة بلا عطف أو حنان - واذا كان ذلك فالمحكمة
مستهدية في تقدير مبلغ التعويض بأحكام المواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢
من القانون المدنى ترى مناسبة تقدير مبلغ اثنى عشر ألفا من الجنيها
كتعويض جابر لجميع الأضرار التى حاق بالمدعية عن نفسها
وبصفتها وصبة على ابنتها القاصر وهو ما يتعين القضاء لها به على
المدعى عليه الثانى بصفته » يراجع حكم النقض الصادر فى ٨-٤-
١٩٧٢ والمنشور فى مجموعة النقض المدنية السنة ٢٣ ص ٦٧ ، •

وحيث أنه عن المصروفات فيتعين الزام المدعى عليه الثانى
ببصفته بالمصروفات المناسبة عملا بالمادتين ١٨٤ و ١٨٦ من قانون
الرافعات شاملة مقابل أتعاب المحاماة •

وحيث أنه فيما يتعلق بالنفاذ فلا ترى المحكمة موجبا له الأمر
الذى يتعين معه رفض هذا الطلب .

لذلك :

حكمت المحكمة :

أولا - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة
للمدعى عليه الأول .

ثانيا - الزام المدعى عليه الثانى بصفته بأن يدفع للمدعية
عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصرة حنان شهدى عطية
عبد الله الشافعى اثنى عشر ألفا من الجنيهات والمصروفات المدنية
المناسبة ومبلغ عشرين جنيها أتعابا للمحاماة ورفضت ماعدا ذلك
من الطلبات .

رئيس المحكمة
امضاء

أمين السر
امضاء

هذه كلها نذر شريرة لاتجاه خطير .

فستتاح لمصر في مجلس الأمن أن تكسب مكاسب وسيتاح لمصر في مجلس الأمن أن تضغط على الاستعمار الانجليزى بفضل القوى الديمقراطية العالمية بفضل يقظة الراى العام المصرى .

ولكننا لا نريد أن تكسب هذه المكاسب ليخسرها وأدى النيل، وليخسرها الشعب المصرى ، وليذهب الغنم الى مستعمر جديد . . المستعمر الأمريكى .



فليحذر الشعب المصرى وليحذر أشد الحذر من هذه الحفنة من السياسة المصرين الذين يتظاهرون بالبطولة الوطنية ضد المستعمر القديم ويرتمون فى أحضان السيد الجديد .

أن الشعب المصرى يريد الاستقلال الكامل والتخلص التام من الاستعمار .

ان الشعب المصرى لا يريد أن يستبدل استعمارا باستعمار ، ولا أن يضيف استعمارا الى استعمار .

شهى عطية الشافعى

● أيها الشعب ..

عبر عن سخطك على الاستعمار

.. خمسة وستون عاما من احتلال بغيض ، عبث فيه الانجليز بحرياتنا ، وامتصوا دماءنا واذاقونا الجوع والعري والويل والحرمان .

.. خمسة وستون عاما اعتدت فيها انجلترا على سيادتنا ، وسيرت سياستنا الخارجية واستخدمت مواردنا الاقتصادية وفق مصالحها الاستعمارية على حساب الملايين من المصريين والسودانيين .

.. خمسة وستون عاما من احتلال غادر أثر عدوان أثيم ، كم اطلقت فيه قوات الاحتلال النيران على الالاف التي هتفت «ليسقط الانجليز ، ولتحيا الحرية والاستقلال في ثورة ١٩١٩ ، وفي ثورة ١٩٣٥ وفي يوم الجلاء ، يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ .

ومع هذا يجرؤ كادوجان في مجلس الأمن أن يتفكه ويتندر .. أن المساواة في السيادة متحققة بين مصر وبريطانيا مادام ممثل

(*) الجماهير - العدد التاسع عشر - ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧
(الافتتاحية)

مصر جالسا على مائدة مجلس الأمن يناقش بكامل حرите المستر
كادوجان !

يا للسخف الهزيل ..

.. بل تبلغ به الصفاقة الاستعمارية أن يصرح بأن القوات
البريطانية موجودة بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر والبريطانيا ومحض
ارادتها ؟

المعتسلا لا بد تلخصه في هذه

اذن فيم هذه الآلاف التي هبت تنادى بالجلاء - وفيه هذه
الآلاف التي احتجت وأضربت وتظاهرت وخضعت أرض مصر بالدعاء ..

... ألم يكن هتافها المدوي ، ودماؤها الذكية الطاهرة الدليل
القاطع على أن الشعب المصري كاره لكم ، ساخط على بقائكم ثائر على
تعبثكم واستعماركم واستعماركم ..

... رفع قراء لصفحة ١١ في ١٩٥٦ ...
وتمتد الصفاقة الاستعمارية فتقلب كل وضع وتتحدى مبادئ
الأمم المتحدة .. فنقول أن هذه القوات باقية إلى عام ١٩٥٦ ورغم
مجلس الأمن .. ورغم عدم الخطر الشيعي ..

... نفسها ...
بل تبلغ الوقاحة الاستعمارية أقصاها عندما يزعم كادوجان
أنه إذا حدث ما من شأنه أن يهدد السلام الدولي وأمنه : فلن يكون
سببه إلا أن مصر تعتزم اتخاذ إجراءات تهدد السلام والأمن

الدوليين ...
...
مصر تهدد السلام والأمن ؟!

.. انجلترا التي استخدمت بوارجها ونفوذها وضغطها أكثر
من أن تكون ملوثة بتهمة تفويض رعاياها لعمليات عسكرية ...
(فيم كتنه لا)
لا تهدد الأمن !

انجلترا التي تستخدم مصر مركزا لمؤامراتها على السلام في الشرق الاوسط فتسعى لتجميع هذا الشرق في كتلة تحت سيطرتها، لا تعكر السلم !

• • انجلترا التي تريد أن تفرض تحالفا عسكريا في مشروع صدقي - بيفن ، وتستخدم موارد مصر ورجالها في حروب استعمارية جديدة تعد لها هي وأمريكا - انجلترا هذه لا تهدد ببقائها في وادي النيل السلام والأمن بل بالعكس بل بالدمار .

.. وانما مصر الحريضة على حريتها واستقلالها هي التي
تهدد الأمن اذا ما غضبت على الاحتلال الآثم - واذا ما طالبت
بالجلاء الكامل ثم غدا ربحنا انتصاح

• • • ولعل من هذه ريادة السلام! وتواضعكم في الدرب البري المسكين!

أيها الشعب :

لَمِنْهُمْ مَنْ عَنِ عَصِيكَ وَسَخَطِكَ عَلَى الْمُسْتَعْمَرِينَ وَلَتُظْهِرَ مَقْتِكَ
لِلْمُسْتَعْمَارِ الْبَغِيضِ

أَيُّهَا الْكِتَابُ وَالصَّاحِبُونَ بِخَاتَمِ الرَّسْمِ الْمَعْلُومِ . بِمَنْزِلَةِ رَبِّهِ

لتنبذوا المآثرات ولتسحلوا نوا مقدسة ضد الاستعمار
والمستعمرين ، ولتلهبوا صدور الشعب ضد العابثين بحرياته
وأقواته واستقلاله .

[illegible]

فعباساً للجموع الخريجات، ولشوقي الاجتماعات، ما عني كسطينية
الشعب أن يتنفس فيعبر عن سخطه وآله وغضبه - فهذه هي اللغة
الوحيدة التي يحترمها الاستعمار .

● الشعب يئن من الغلاء
وأقلية تتمتع « بالنایلون والباكار »

« ده الغلا بقى فظيع .. » والحالة زى الزفت « ... قالها
وبطنه تكاد تنفجر من كثرة ما حشيت من ألوان دسمة من طعام ..
وانطلق وهو يجفف عرقه الغزير »

تصور البدلة الجديدة دى .. تكلفت ثمانية وأربعون جنيها !
ومصاريف البيت كانت تتكلف فى زمن الحرب ٨٠ جنيها أصبحت
تكلفنى ١٢٠ جنيها ! ده بقت حالة زفت .. ايردا الواحد مائتين
جنيه فى الشهر ، والواحد مش عارف يعمل أية !



هذا هو الحديث الذى سمعته فى أحد مجالس الكبراء ووالله
لقد كدت انفجر غيظا ولم أملك الا أن أصبح أنت صاحب المائتين ..
تشكو الغلاء ! اذن فما بالك بالآلاف من الموظفين فى الدرجة السابعة

والثامنة وما دونها من عمال المياومة ومن الخدمة السائرة ؟ ماذا يصنعون بمرتبات تافهة ، تتراوح بين ثلاثة جنيها وعشرة ؟ ماذا يلبسون ؟ فى أى الحوارى يسكنون ؟ كيف يتعلم أولادهم ؟ ... وماذا يصنع مليون عامل مصرى ازاء هذا الغلاء الفاحش وأصحاب المصانع يصرون على تخفيض أجورهم ، وطرده الآلاف منهم ؟ ماذا يصنع عامل وزوجته وخمسة أطفال بعشرة أو خمسة عشر قرشا فى اليوم ؟ خمسة عشر قرشا ! والله لا تكفى علف يوم واحد لجاموسة واحدة من جاموسك أيها السيد الكبير ؟



..... بل قل ماذا يصنع أربعة ملايين عائلة من الفلاحين المصريين لا يتجاوز ايراد الغالبية لعائلاتهم عن جنيه واحد فى العام (جنيه واحد) ماذا يلبسون منه ؟ كيف يداوون الانكلستوما والبلهارسيا والسل المصابين بها ؟ كيف يشترون حتى الذرة التى منها يقتاتون ؟



أتدرى أيها السيد الضخم الكبير سر ما يعانىة الشعب من حرمان ؟!

— لأن الجشعين من أصحاب الشركات يصرون على زيادة الارباح حتى ولو هلت العمال .

— لأن النهمين من أصحاب الأراضى يصرون على زيادة الإيجارات ولو هلك الفلاحون ؟

..... لأن أصحاب الأموال المقدسة يرفضون أن يقرضوا الا

بقواته ربوية فاجشية متحدة من ديكيل التيجاد فأولئك إلا القوا عنه كسئل
قانون !! لأن المتخمين من الأرياح الضخمة أولئك من دواء بلستهم ملكين:

... لأن كبلار ونجالي الحباله يؤدعون الدراجات والعلاوات والمرببات
فيكون الملكبار ونضيب الألفه والصفار والموظفين الكادحين قروشا
وملايم مله سلا... مه... رخيقت ريت...
لدينا... قيس...
لأن القايضين على زمام الأميقووشفي مصر...
بتسوية الديون الاستراينية والهي...
من شر السلع الواردة من الخارج ، وما تريده من آلات لانشاء
مصانع جديدة توفر عملا للمواطنين ، ونتج بعض حاجات البلاد .

لأن العمال والفلاحين موصفان للموظفين منخرومون من
التيهم في حرية وتنظيم صفوفهم كما يؤمنون بالدفاع عن حقوقهم
هذا هو السر أيها السيد الكبير...
أيها العمال :

ان من حقكم المطالبة بزيادة الاجور ، والتأمين ضد البطالة
فطالبوا بها . فاذا لم تكن لكم نقابات تقوم بهذا الكفاح فكونوا
نقابات ، وان كانت لكم نقابات ضعيفة أو خائنة فطردوا لتمثيل
محلها أخرى قوية تمثلكم خير تمثيل ..

أيها المواطنون :

...
ان من حقكم أن تنصفوا وأن تضاعف مرتباتكم لتواجه هذا
الغلاء - فان يكن لكم رابطات ضعيفة أو متخاذلة فغروها ..

...
ان من حقكم المطالبة بتخفيض الايجارات وتخفيف الديون
وقواتها...
... ..

يا سكان الاحياء فى المدن والأقاليم :

ان من واجبيكم محاربة التجار الجشعين فكونوا جماعات
نعاونية تشرفون عليها اشرافا صحيحا ، وتستطيع أن تضع حدا
لجشع الجشعين .

أيتها الجماهير المصرية المحرومة :

من حقكم أن تطالبوا بفك الاغلال التى تقيد اقتصادنا وتحول
دون استيراد ما نحتاجه من سلع ومن حقكم أن تطالبوا بفرض حد
من حد على ارتفاع الأسعار والسيود المبرورين الذين -

هناك ، فلهذا نريد ان نطالبكم ان تطلبوا هذه المطالبات والا فلا حق لاية حكومة أن
تبقى لحظة واحدة فى الحكم اذا لم تستطع أن توفر لجماهير الشعب
الغذاء والكساء ، وأن تضع حدا حاسما للغلاء .
شهادى عطية الشافعى

لكى لا ينسى أحد على الحياة

١ - ربما كانت اثاره قضيا التعذيب الذى تعرض له حتى الموت شهيدنا المناضل شهيدى عطية الشافعى مناسبة هامة ، لوقفه يحسن - أن نستخلص منها العبر والدروس . ومن هنا فلن تكون اثاره هذه القضية - على صفحات هذه المجلة - وسيلة للغرور أو التباهى بالبطولات . فليس للناس التقدميين أن يفعلوا ذلك . لأن كل من ضحى بحياته منهم يحمل كتابه يمينه ، ولسوف ينصفه حتما تاريخ النضال الوطنى والاجتماعى فى مصر . ولسوف ينصف حتما شهيدى ولويس اسحق ومحمد عثمان وفريد حداد ورشدي خليل ومتولى الديب وسيد أمين .

٢ - واذا كنا لا نصادر على حق أى فرد أو جماعة فى اثاره أى قضية تمس الحريات العامة والفردية . . . فان الملاحظ - مع ذلك - أن قضية التعذيب الذى وقع على مجموعات مختلفة الاتجاهات والمذاهب ، وفى فترات معينة ، من مسيرة ثورة يوليو ، طرحتها أول ما طرحتها - فى الفترة الأخيرة - أوساط يمينية معروفة بعدائها الثابت لثورة يوليو . ولم يكن الخطأ - من جانبها - انها طرحت القضية ، ولكنها طرحتها لتخدم أهدافا يمكن أن نسميها بأهداف « حزبية » ضيقة . ولما كانت البلاد لا تزال فى حالة حرب مع العدو الصهيونى الامبريالى ، وتحتاج - بالتالى - أكثر من أى

وقت الى صيانة الوحدة الوطنية ، فان طرح أى موضوع يتغلق بالماضى والحاضر يجب أن يخدم هذا الهدف ، ويتعين أن يتم فى إطاره . والدليل على أن هذه الاوساط لم تكن تقصد من اثاره قصة التعذيب وجه « الديموقراطية » و « الحرية » و « حقوق الانسان » ، انها تقبلت فى فترة الحكم الملكى الاستعمارى ظواهر التعذيب الجماعى والفردى كظواهر « طبيعية » لا تستلقت النظر . وكل من عاصر فترة الحكم الملكى الاقطاعى الاستعمارى يعلم - مثلا - ان كثيرا من الاقطاعيين كانت لهم فى داخل أملاكهم « سجون » خاصة ، غير سجون الدولة . وفيها كان يحبس الفلاحون ويجلدون ويهانون . ولكن ، علينا أن نذكرهم - بالتحديد - بأن القضاء المصرى قد أدان - مثلا - حكومة المرحوم اسماعيل صدقى فى جرائم تعذيب . لكن اسماعيل صدقى قدمته أخبار اليوم فى الاربعينات باعتباره بطل الوطنية ، ونجمها اللامع ، ولم يخطر ببالها - أو هى لم ترد - أن تقلب ملف حكومات الاقلية فى مصر .

فلنؤكد - اذن - مرة أخرى على أننا فى ظروف حرب التحرير لابد وأن يكون الحرص على الوحدة الوطنية هو منطلقنا . وليس يجدى أن تثار اليوم قضية من القضايا على طريقة « دق اسفين » فى « الناصرية » . فهذا المنهج لا يخدم الوحدة الوطنية ، لأن قطاعات ضخمة من الوطنيين يتمسكون بحزم بثورة يوليو ، وينتمون اليها . ووفقا لتصريحات عديدة ادلى بها الرئيس أنور السادات نفسه ، فى أكثر من مناسبة ، فان هذا النظام القائم استمرار لثورة يوليو التى قادها عبد الناصر . لكن الرئيس السادات الذى أكد على هذا الانتماء هو الذى أكد فى الوقت نفسه ، فى ورقة أكتوبر ، على منهج مواجهة تجربة يوليو : التمسك بإيجابياتها وتجاوز (أى التغلب على سلبياتها) ، وذلك من منطلق أن التجربة ايجابية بشكل عام ، وفى المحصلة الأخيرة .

٣ - وما دامت قضية التعذيب قد طرحت ، فلنحاول أن

تعرض لها لنستخلص من الدروس اللازمة في تلك المادتين ما يلي:

- في أن واحد - تعزيز الديمقراطية وفي تعزيز الوحدة الوطنية.

المعاداة للإمبريالية الصهيونية والإستعمار الجديد.

فهذه القضية يمكن أن يكون لها أكثر من مدخل أو طريقة للنقاش.

وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون مدخلها:

(أ) ما يفرضه منطق العصرية والكتلولة المتحضرة.

(ب) أي المبادئ المسيخلة في وثيقة حقوق الإنسان.

(ج) أو المنهج الضمني الذي يجب أن يسود في تصفية الشقاق والخلافات بين القوى الوطنية والتقدمية.

فإذا أخذنا بما يدخل في هذا الموضوع نجد في هذه الحالة - اننا - عموماً - أمام ثلاث مجموعات سياسية قد تظهر من أفرادها عمليات تعذيب مختلفة:

مجموعة الماركسيين، والشجعين، ومجموعات من اليمين السياسي (بما فيهم الإخوان المسلمون)، ومجموعات من داخل النظام نفسه، وبمنطق المدخلين الأولين (أ و ب) فإن هذه المجموعات الثلاثة كلها تقف على قدم المساواة، وبدون أي تمييز - كشر - لتؤكد حقها الإنساني في رفض كل وسيلة عنيفة مادية أو معنوية تعرضت لها.

فإختلاف الموقف السياسي لا يغير من حقيقة أن التعذيب ضد الفرد والمواطن منافي إلى أقصى حد لمبادئ السهوك المتحضر، ولا يسطر حقوق الإنسان (وإن هذا الأمر يجب أن يشجب ويدان، وبكل صراحة) وهذا لا يمت إلا أنه إذا كان مدخلنا إلى هذا القضية هو (ج) (أي أن اختيار المناهج التي تحكم تصفية الخلافات داخل القوى الوطنية فإن أساليب التعذيب أو الضغوط المادية والمعنوية - بوجه عام - ليست مرفوضة فيجب بين القوى الوطنية والتقدمية تلك التي تنضوي إلى

أقصى حد ، بالوحدة الوطنية ، اذ هي تدفع التناقضات الثابته
بينها الى مستوى التناقض الرئيسى ، وتفتح - من ثمة - ثغرة تنفذ
منها قوى الرجعية والاستعمار الجديد .

• ولعلنا ندرك ان هذه النقطة بالذات هي نقطة البداية

لكن هذه النقطة الأخيرة ، تقودنا الى النقطة التالية :

• ولعلنا ندرك ان هذه النقطة بالذات هي نقطة البداية

نظام وطنى شغورى ، كنظام يوليوس روبرتس ، الذى لم يكن ان يفتح عمليات تعذيب على قتل
نظام وطنى شغورى ، كنظام يوليوس روبرتس ، الذى لم يكن ان يفتح عمليات تعذيب على قتل

من السهل أن نقدم اجابة نظاما على النقطة ان المجتمع (الذى

ظهرت فيه الثورة ، لم يعرف حياة سياسية صحيحة ، ولم يتكون فيه
تقاليد ثابتة للدمارسات الديمقراطية العميقة ، وأن قيم المجتمع
شبه الاقطاعي وشبه المستعمر ، وهي قيم امتحان حقوق الفرد وكرامة
الإنسان ، استمرت قائمة ، بكيفية أخرى كمنهجية روبرتس ، الذى لم يكن ان يفتح عمليات تعذيب على قتل

لكن هذه الاجابة العامة على صحتها لا تضع أيدينا على قضايا
ملاموسة ، ولا بد من معرفة العناصر الموضوعية التي ولدت التعذيب
فى ظل نظام يوليوس روبرتس ، وهذه العناصر هي - بشكل عام -

(أ) السلطة غير المحدودة للحاكم : كمنهجية روبرتس ، الذى لم يكن ان يفتح عمليات تعذيب على قتل

والقضية هنا هو أن الحاكم الفرد قد لا يكون مسئولاً

بشخصه عن عمليات التعذيب ، وقد يستنكرها اذا أخذ رأيه فى

تنفيذها ، لكن تجارب التاريخ القديم والحاضر تعلمنا أن حكم الفرد

المطلق له « آليات » أخرى من كآزمات ومخاضات ، فالحكم المطلق يعتمد

على « آليات » ، كمنهجية روبرتس ، الذى لم يكن ان يفتح عمليات تعذيب على قتل

• أقصد أن ذلك يحتل حيزاً هاماً من حساب المؤسسات ، وأحياناً الكفاءات

• أقصد أن ذلك يحتل حيزاً هاماً من حساب المؤسسات ، وأحياناً الكفاءات

• أقصد أن ذلك يحتل حيزاً هاماً من حساب المؤسسات ، وأحياناً الكفاءات

• أقصد أن ذلك يحتل حيزاً هاماً من حساب المؤسسات ، وأحياناً الكفاءات

● الاجراء الاستثنائي على حساب المشروعية وسيادة القانون .

● القمع على حساب الاقتناع وتنوير الراى العام .

وكلما ازداد الاعتماد على الأجهزة كلما اكتسبت هذه الأجهزة « استقلالاً ذاتياً » عن الحاكم حتى انه كثيراً ما يحدث أن تنفذ ما يلقي اليها من توجيهات بالأسلوب الذى تختاره وتحدده هى .

(ب) استمرار جهاز الدولة القديم :

فى الفترة التى تلت اجراءات يوليو الثورية عام ٦١ ، كان جمال عبد الناصر دائم الشكوى مما كان يسميه بخطر «البيروقراطية» . والواقع ان ثورة يوليو واجهت منذ مولدها هذا التناقض . وهى أنها تريد أن تبنى مجتمعاً جديداً وتحقق أهدافاً سياسية واقتصادية واجتماعية معتمدة على جهاز السلطة الموروث من النظام السابق . وهذا الأمر لم يحدث فى أى ثورة . وترتب على هذا أن غالبية العناصر المنتشرة فى أجهزة الدولة – على اختلافها – كانت تعتنق سلم القيم الذى يقول أن «الشعوب يجب أن تؤخذ بالشدة لا باللين» . وظل جهاز الدولة منفصلاً عن الشعب .

(ج) التناقضات داخل قيادة ثورة يوليو :

لم يعد سرا أن قيادة ثورة يوليو لم تكن موحدة الفكر والارادة . فبينما كان جمال عبد الناصر يمثل – داخل هذه القيادة – الاتجاه الذى يصر على تأمين الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وبالتالى ، على مواصلة التنمية وعلى اجراء تغييرات اقتصادية عميقة لمصلحة الجماهير الشعبية ، كان السيد زكريا محيى الدين مثلاً كما كان المرحوم المشير عبد الحكيم عامر ، فى جانب تجميد الثورة الاجتماعية ، والانكماش فى التنمية والعودة الى الطريق الرأسمالى .

وبالنظر الى أن جمال عبد الناصر لم يكن يعتمد على حركة جماهيرية منظمة ، وعلى حزب سياسى مناضل ، فقد ترتب على ذلك ان دعمت القيادات المعارضة له مراكزها فى الاماكن التى احتلتها من جهاز السلطة وراحت تصوغها هو صورتها ووفق فلسفتها وهذا دعم الأجهزة الخاصة فى مواجهة المشروعية .

(د) الدور الغوغائى لقوى اليمين الرجعى :

عندما يصطدم نظام وطنى بأقسام من القوى الوطنية والتقدمية، تنطلق - كقاعدة - قوى اليمين الرجعى والاستعمار . هذا ما حدث فى عام ١٩٥٩ . فقد سمح هذا الانقسام لقوى اليمين الرجعى بأن تشن حملة غوغائية ضد الماركسيين المصريين فتنسب اليهم اعمالا ومواقف لم تحدث موجهة ضد العقيدة الدينية وجمهرة المؤمنين . ثم لا تتورع - كذبا - عن أن تصفهم بأنهم « اعداء الأسرة ودعاة الاباحية الجنسية واعداء الوطن والوحدة العربية » وفى ظل هذه الحملات المسمومة يتم غسيل مخ للرأى العام ، ويتواجد بالضرورة أفراد سذج أو رجعيون داخل الأجهزة مستعدون لتنفيذ أى أمر أو لارتكاب أى عمل انتقامى أعمى ضد المعتقلين والمسيجون .

على أن ذكر هذه العوامل التى أفرخت فى ظلها عمليات التعذيب يفسر ولا يبرر . ويؤصل القضية ولا يرفع المسئولية . ويظل جمال عبد الناصر يتحمل مسئوليته ، فى هذا وهو قادر على تحملها تماما كما حمل مسئولية الانجازات الوطنية والاجتماعية التى قادها .

٦ - ذلك أن جمال عبد الناصر يظل - بعد ذلك - قضية تاريخية ووطنية ، ان عولجت فبكل الموضوعية ومتطلبات العلم التاريخى . وعند هذه النقطة تندرج قضية التعذيب فى مكانها من سلبيات التجربة . ويظل اطار التجربة الوطنية والثورية بعد

٥٢ هو بطاير انجازات محمالة لها بكل الامكانات المعطية والعربية بحسب
والعدلية؛ لانتقال مصر القومية او حقيقة الاختلال في وضعها
متينة للاستقلال الاقتصادي (١) الصيغة الاكطاع والراسمالية الكبرياء
انجيلية انطرح لوقضية حتمية الدول الاشتراكية وما قدمه فيها
اجتهادات فكرية وما حاوله من تطبيقات غير الانحياز قسم الشعب
العامل في الفكر والموقف . التوجه الى الامة العربية لتأخذ مصر
مكانها في أسرة الشعوب العربية . وهذا الذي بدأه (٢)
التحرري بلا تردد . النضال الجدير والتأخر في قضية الاسف عمار
الجدد وضد مجاولات الولايات المتحدة في الشرق والامم المتحدة
القديمة في المنطقة . باندون في حركة عدم الانحياز / م والنضال في
والتحالف مع البلدان الاشتراكية ، وفي اوقمتها بالالاتحاد السوفيتي
على اساس مبدئي من النضال المشترك لخدمة الامم باليقين والطمح في
والسياس العالمي . فهذا هو الموقف في مجمله ، وبتحصيله الاجابة
النهائية ، هو الذي اثار جنون الاسف عمار الجديدي والاصح من نية المذهب
لم يضعها السلاح ضده (أي ضد مصر) مرة واحدة وكل معركة
فرضت على عبد الناصر كانت محصيلتها النهائية هي مجسلة التفاعل
بين ما هو ايجابي وما هو سلبي . وعندما أعلن عبد الناصر قضية
تنظيم الشعب بالديموقراطية ، بعد أن بدأ عام ٦١ أصعب المعارك
اطلاقاً وأشيعها وهي معركة التجول الاجتماعي ، وتفكر الاستقلال منه
في محاركة يونيو ١٩٦٧ ، حينذاك أصبح قضية التعذيب في اطار طلب كافي
يجب أن يرفع عليه عبد الناصر ويكسبه العمل هو بالأمر الذي أدى الى
عشرات في انتهاكاتهم في هذه المدة ، اقرب من سنة واحدة لولم
لعدة .

وتبقى بعد ذلك حقيقة أن عبد الناصر بما حقق من انجازات
وطنية واجتماعية ، عربية ودولية قد أصبح - بعد رحيله - حلقة
من حلقات تاريخنا الوطني . ولما كانت هذه الانجازات قد تمت
استجابة لمتطلبات الوضع التاريخي الذي عاشته مصر ، ولأنه كان
من الممكن أن تتحقق بدون استمرار الشعب الذي عبر عنها قبله

١٩٥٢ ، وبدون توضيحات ووعي الشعب بعد ١٩٥٢ ، فان قضية التعذيب يجب أن تطرح وتدرس بما يمكن من صيانة المكاسب التي تحققت ، وتخطى السلبيات التي وقعت . وهذا هو منهج الحفاظ على الوحدة الوطنية .

٧ - غير أن هذا المنهج الذي ندعو الى الأخذ به كان منسار انتقادات وتعليقات استفزازية من جانب اليمين الرجعي .

فريق منه ادعى أنه لا يستطيع أن يفهم أو « ينضم » موقف الماركسيين من قضية التعذيب ، وتساءل هل هم « مرضى » حتى يستعذبوا ما صب عليهم من عذاب .

وفريق آخر ادعى الشهامة (بعد فوات الاوان) وأعلن أنه ضد التعذيب حتى ولو وقع على الماركسيين المصريين ثم أضف هذا الفريق أنه سيقف هذا الموقف رغم أنه لا يعرف « كيف يمكن أن يكون الانسان مصريا وماركسيا » .

وردا على الفريق الاول نقول : انه في التعامل مع القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية يطبق الماركسيون مبدأ « الوحدة والصراع » . وهذا المبدأ ليس لغزا ولا بدعة ، انه يعنى النضال المشترك ضد العدو المشترك وحل التناقضات بين القوى المعادية للاستعمار بالأسلوب السلمى وبتغليب عوامل الالتقاء على عوامل الفرقة . ونقد سلبيات الحليف . ثم نضيف ، ان هذا المبدأ ليس « بدعة ماركسية » ، ولا يدعو الى الاستغراب . بل هو صياغة علمية للعلاقات الحية بين البشر بما فيها من تشابك وتعقد . وليس من المتعذر أن يكتشفه ناس غير ماركسيين . . وان شاء الذي قال :

بلادي وان جارت علي عزيزة

وأهلي وان ضنوا علي كاء

هذا الشاعر ، يعبر بشكل من الأشكال عن صياغة لقانون الوحدة والصراع .

ثم نرد على الفريق الثانى فنقول : انكم عندما تعودون الى النغمة البالية والكنيبة ، والمستعارة من الترسانة الفكرية للاستعمار . لتجرموا تيارا بأكمله ، محاولين - رغم فشلكم فى الماضى - أن تخرجوه من الصف الوطنى ، فانكم بهذا تعودون ، مرة أخرى ، لاشاعة هذا المناخ الفكرى المظلم الذى يفرخ فيه كل عمل من أعمال التعدى على حريات الأفراد والمواطنين . ونحن نعلم أنه كان لكم دائما أعمال التعدى على حريات الأفراد والمواطنين . ونحن نعلم أنه كان لكم دائما دور مرموق فى هذا . وها أنتم تعودون مرة أخرى . وان كان هذا لا ينفى حقيقتين :

الأولى : انكم تنافقون عندما تدعون انكم ضد التعذيب بما فى ذلك تعذيب الماركسيين ، لانكم تعرضون عليهم بكل أنواع التعريض والافتراء .

والثانية : انكم تنسون انه ما أن تنطلق الأساليب المنافية لحقوق الانسان والمواطن حتى تصل اليكم ، ولا مفر !

واذا كان فتح ملف تعذيب المناضل شهدى عطية مناسبة لتكريم ذكراء ، فلتكن أيضا مناسبة لاستخلاص الدروس اللازمة ، وفى هذا ليكن المستقبل رائدنا من أجل احترام حقيقى لحقوق الانسان والمواطن ومن أجل انتصار المشروعية وسيادة القانون .

٨ - هنا لابد وان نسجل أن كل تقدم تشريعى فى هذا الاتجاه هو عمل ايجابى يستحق أن ينوه به وأن يساند . ومن ثم فان بعض التشريعات التى أصدرها مجلس الشعب سنة ١٩٧١ تدخل فى هذا الاطار . نخص بالذكر قانون حماية الحريات الذى

نص على تأثيم العدوان على حرمة الحياة الخاصة للمواطن ، وعلى حماية الحريات لا في مواجهة سلطات الأمن وحدها ، بل في مواجهة النيابة . ونص على إلغاء الحبس المطلق الذي كانت تمارسه النيابة العامة في حالات متعددة فأصبح الحبس الاحتياطي محدود المدة . ونص على أن جرائم العدوان على الحريات مما لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية عنه بالتقادم . كما ألغى قانون تدابير أمن الدولة الذي كان يجيز القبض على أى شخص أو اعتقاله لمجرد أنه كان من بين فئات معينة ، مثل أن يكون قد سبق اعتقاله . وكان هذا القانون يسرى حتى في غير حالة الطوارئ .

فمثل هذه التشريعات تدخل في الرصيد الإيجابي لنظام الرئيس أنور السادات .

٩ - وان ما هو مطلوب هو أن تتعزز ، الآن ، وبكيفية مضطردة ، ضمانات متزايدة لحماية حقوق المواطن وحرياته . ان القانون الجديد ضمانة هامة . ولكن يبقى تنفيذ أى قانون مشروطاً في النهاية بضمانات (شروط) سياسية واجتماعية في الأساس وفي اعتقادنا أن في مقدمة هذه الضمانات :

(أ) تعزيز الوحدة الوطنية لتحرير الأرض على أساس مبدأ المساواة في التضحية بين جميع الطبقات . فالتمسك بهذا المبدأ أساس حل التناقضات بين القوى الوطنية بالطرق السلمية .

(ب) التنمية الاقتصادية المستقلة ، التي تستند في الأساس الى القوة الذاتية للشعب ، والى التخطيط القومى الشامل ، والدور القيادى للقطاع العام ، والتصنيع الثقيل ، والتوزيع العادل للدخل القومى .

فمثل هذه التنمية تعزز حرية الأفراد والجماعات ، وتحميها

لأنها ترفع بكيفية مستمرة المستوى المادى (الكرامة) والثقافى
(الوعى) للشعب .

(ج) حل مشاكل التحالف بين الطبقات الشعبية والوطنية
بما يكفل لكل طبقة اجتماعية أن تنظم نفسها على المستويات
السياسية والاقتصادية ، وأن تعبر عن مصالحها من خلال منابرها
وصحافتها الحرة . وأن تقيم التحالف فيما بينها على أساس الالتزام
بالأهداف القومية والاجتماعية التقدمية وحل التناقضات فيما بينها
بالترق السلمية .

(د) تعزيز الصحافة بالحريات والضمانات التى تفرض عليها
- كواجب مستمر - خلق رأى عام مستنير ديمقراطى وعصرى .

ومثل هذه الضمانات هى التى تعزز المشروعية ، وتجعلها
قانونا دائما للحياة الاجتماعية ، وهى التى تجعل من سيادة القانون
علاقة ثابتة تعزز الديمقراطية .

١٠ - تبقى بعد ذلك كله كلمة أخيرة :

فإذا كان ملف التعذيب قد فتح بما طرحته الصحافة على الرأى
العام ، وبالأحكام التى أصدرها القضاء ، فإن لنا مطالب محددة
نتوجه بها :

(أ) الى الاتحاد الاشتراكى ليدرس هذه القصة برمتها
دراسة شاملة ودوسوعية ، ثم ليقدم توصياته الى مؤسسات الدولة
الى مجلس الشعب والى الحكومة .

(ب) والى الحكومة لتشكيل لجنة تتولى صرف تعويضات لأسر
جميع الذين فقدوا حياتهم فى السجون والمعتقلات . فهذا الاجراء

فضلا عن عدالته ، يرفع عن هذه الأسر عبء الدخول في اجراءات قانونية قد تعدد محضرات ومستندات .

(ج) والى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ليبعد على الفور عن جهاز الشرطة كل العناصر التي اشتركت في عمل من أعمال التعذيب وذلك أيا كانت المواقف والانتماءات السياسية لضحايا التعذيب .

أبو سيف يوسف

رقم الايداع ٥٩٤٢/١٩٨٣

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

قال شهدى فى دفاعه امام محكمة امن الدولة العليا
... « والنيابة مثلاً كانت تسألنى : صحيح انت بتأييد الحكومة اليوم انما بكره حتعمل
ايه ؟ . وحكاية بكره شاغلة الأذهان . قالوا ان كل الثورات الشيوعية قامت على
القوة .. اقول : لم تقم ثورة ضد حكم وطنى .. »

لكن بعض الاجهزة والدوائر المعنية انذاك كانت تريد ان ترتاح من « بكره » ، فقتلت
شهدى .. وبعد سنوات طويلة جاء القضاء المصرى العظيم ليقول كلمته :
« فقد ثبت فى يقين المحكمة ان رجال الشرطة وحرس ليمان أبى زعبل قد تجردوا من القيم
الانسانية والانخلاقية واعتدوا بالضرب المبرح على مورث المدعية واتخذوا معه صنوف
العذاب التى لا يقرها شرع أو قانون ولا يحكمها دين أو خلق وانقلبوا وحوشاً ادمية حتى
سقط ذلك المخلوق الضعيف صريع هذا الظلم والقسوة بين هذه الايدى الاثمة لا للذنب
جناه الا جريمة رأى لم يفصل فى ارتكابها بعد »

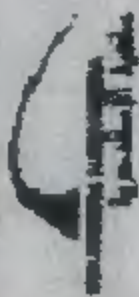
ودارت الأيام دورتها ، واختفى فى زحام الحياة اسماء قتلة شهدى ، وشهداء الرأى
الآخرين فى مصر ، فى كل عصر ، وكل زمان .. ويرتفع من جديد ، صوت من حُرِم
الحياة ...

اما الزبد فيذهب جفاء ..

٣٠٠ قرش

دار شهدى : للطبع والنشر والتوزيع

Bibliotheca Alexandrina



0579208